


# تاريخ الإمبراطورية العثمانية

## من التأسيس إلى السقوط

وديع أبو زيدون

الأهلية


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# تاريخ الإمبراطورية العثمانية

## من التأسيس إلى السقوط



**الأهليّة للنشر والتوزيع**
*e-mail: alahlia@nets.jo*

**الفرع الأوّل (التوزيع)**
المملكة الأردنيّة الهاشميّة، عمّان، وسط البلد، بناية 12
هاتف 4638688 6 00962، فاكس 4657445 6 00962
ص. ب: 7855 عمّان 11118، الأردن

**الفرع الثاني (المكتبة)**
عمّان، وسط البلد، شارع الملك حسين، بناية 34

◆

**تاريخ الامبراطورية العثمانية**
من التأسيس إلى السقوط
وديع أبو زيدون

◆

**الطبعة الثالثة 2014**


◆

**الغلاف:** ديمو برس
00961/1/471357 00961/1/475905
**الصف الضوئي:** إيمان زكريا، عمان هاتف: 097/534156
**الطباعة:** ديمو برس




وديع أبو زيدون

# تاريخ الإمبراطورية العثمانية

## من التأسيس إلى السقوط








# قائمة المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |



# مقدمـــة

إن التصـدي لدراسـة تـاريخ الإمـبر اطوريـة العثمانـية، يتطلـب حـذراً شـديداً، نـتيجة لتـنوع واختلاف الدراسات والمراجع والآراء حولـه، سواء تعلق أمر هذه التباينات في المـراجع والمصـادر العربـية تألـيفاً وتحقيقـياً أو في المترجمـة مـنها. فـبين مناصـر ومـتحمس لـهذه الإمـبراطورية الإسلامية، وآخـر جاحد متحامل. هناك من التزم عصا المنطق وراح يدرس التاريخ العثماني بما لـه وما عليه فنجح في إنارة المناطق المظلمة فيه والتي حُجبت بفعل عوامل التطرف انتصاراً وجحوداً.

ولكل فـريق مرجعـياته الفكرية التي أقام عليها البرهان على صحة ما ذهب إليه، وهـذا يعـود في تقديرنا إلى الثراء الخصب والتنوع الفريد الذي امتاز به التاريخ العثماني عـلى امـتداد القـرون الستة الـتي عاشـها زمـنياً، مـع الـتغاير والاخـتلاف للأقـوام والبنى الاجـتماعية والعرقية التي شكلت بنية المجتمع العثماني.

آخرون درسوا الإمبراطورية العثمانية تبعاً للاختصاص بحقل معين، كالقانون أو الإدارة أو الفنون، او العلوم، أو الفقه، أو الدرس الحربي... الخ.

وبـين الوقـائع التاريخـية وفلسـفة الـتاريخ يـبقى السؤال معلقـاً إزاء فحـص هـذه الوقـائع التاريخـية، والتحقق من قيمة الانـتصار الفعلي لتصحيح كذبة الرواة التي تسوغ وتأرخ للغالب في مفهوم ضيق.

منذ أن قضى المسلمون الأوائل على دولة الفرس، وأنشأوا دولتهم الأولى. انقسم العالم إلى شرق مسلم وغرب مسيحي، والعداء بين الشرق والغرب عداء تقليدي قديم زاده حدّة هذا الانقسام الديني، فالحروب الدينية تكون عادة أقسى الحروب، لاعتقاد كل فرق بأنه ينفذ إرادة الله على الأرض ويؤدي واجباً مقدساً. والباعث الحقيقي لحروب الدول الدينية هو الدفاع عن الرسالة الإلهية، وتثبيت أركانها على الأرض، ولكن لا يلبث القادة والناس أن ينسوا الدين والله. وتصبح أهداف الحرب للسيطرة والاستغلال واستعباد الشعوب. وقد كان للمسلمين جولة في بداية الإسلام بلغت حضارتهم ذروتها في العصر الأموي والعباسي، بينما كان الغرب يغط في سبات عميق. فجاءت الدولة العثمانية بفتح القسطنطينية، المدينة التي استعصت على الفتح حتى عام ١٤٥٣م، ووحدت الإسلام تحت راية واحدة، وتقدمت في أوروبا حتى حاصرت فيينا وبلغراد وبلغت الإمبراطورية العثمانية رقعة جغرافية امتدت من الدانوب إلى دجلة ومن شبه جزيرة القرم حتى أعالي النيل وحدود مراكش في شمال غرب أفريقيا. وهذا المدى الذي لم تبلغه أية دولة إسلامية.

لقد درسنا تاريخ الإمبراطورية العثمانية واضعين نصب أعيننا، أن الشيء الذي لا يجب أن نسهو عنه حينما نتحدث عن الإمبراطورية العثمانية هو أن نقيّمها ونقيّم أعمالها بالنسبة إلى زمانها،وإلى ما كانت عليه الدول الأخرى من سوء الحال بالنسبة إلى الأزمان السابقة، لا أن نقيّمها بالنسبة إلى وقتنا الحاضر. فالدين الإسلامي كعقيدة إلهية لم يكن في يوم من الأيام سلاحاً بيد سلاطين وخلفاء وحكام ارتضوا لأنفسهم الخروج عن تعاليمه وشروطه.

والدولة العثمانية مرّت بأطوار مختلفة تبعاً لسلاطينها ودرجة انضباطهم وامتثالهم لمبادئ الرسالة السماوية المحمدية أو الابتعاد عنها، والظروف التي رافقت حكمهم داخلياً وخارجياً وما سببته في قوة هذا أو ضعف ذاك.

ولقد قسمنا التاريخ العثماني إلى ثمانية فصول وألحقنا في الفصل التاسع دراسة عن تاريخ اليهود مع الدولة العثمانية.

فقد جاء الفصل الأول ليوضح نشأة الدولةالعثمانية، والمؤسس الحقيقي لها، كما يدرس العوامل الخارجية المساعدة في تكوينها، وعلاقتها بالأقطار العربية، والآراء المتناقضة حول نشأتها وتكوينها. وفي الفصل الثاني بحثنا عن الفتوحات العسكرية في

عهد السلاطين العثمانيين من عثمان المؤسس إلى السلطان سليم الأول، وما رافقها من أحداث خارجية وداخلية. أما في الفصل الثالث فقد درسنا الإمبراطورية العثمانية في عصرها الذهبي وهو عصر سليمان القانوني وتتبعنا ازدهار هذا العصر حتى موت السلطان سليمان القانوني، في الفصل الرابع، درسنا مرحلة الانحدار ممثلة بعهد السلطان سليم الثاني إلى عهد السلطان محمد الرابع. ودرسنا العوامل التي أدت إلى انحدار الدولة العثمانية في عهد هؤلاء السلاطين، فيما جاء الفصل الخامس، ليبحث التتمة المنطقية لمرحلة الانحدار والتي أطلقنا عليها اسم مرحلة الاحتضار والتي بدأت في عهد السلطان سليمان الثاني حتى عهد السلطان مراد الخامس. الفصل السادس، بحثنا فيه الدولة العثمانية في صحوة الموت الأخيرة ممثلة بخلافة السلطان عبدالحميد الثاني، الذي يعتبره بعض الدارسين السلطان الأخير في العهد العثماني. الفصل السابع وهو الحلقة الأخيرة في العهد العثماني ودرسنا فيه سلاطين آل عثمان في موكب جنازة الدولة العثمانية، وهم السلاطين (محمد الخامس ويوسف عز الدين، محمد السادس، عبدالمجيد بن عبدالعزيز). فيما جاء الفصل الثامن. ليبحث الحرب العالمية الأولى وتأسيس تركيا الحديثة، وارتأينا أن نختم الكتاب في الفصل التاسع الذي بحث علاقة اليهود في الدولة العثمانية.

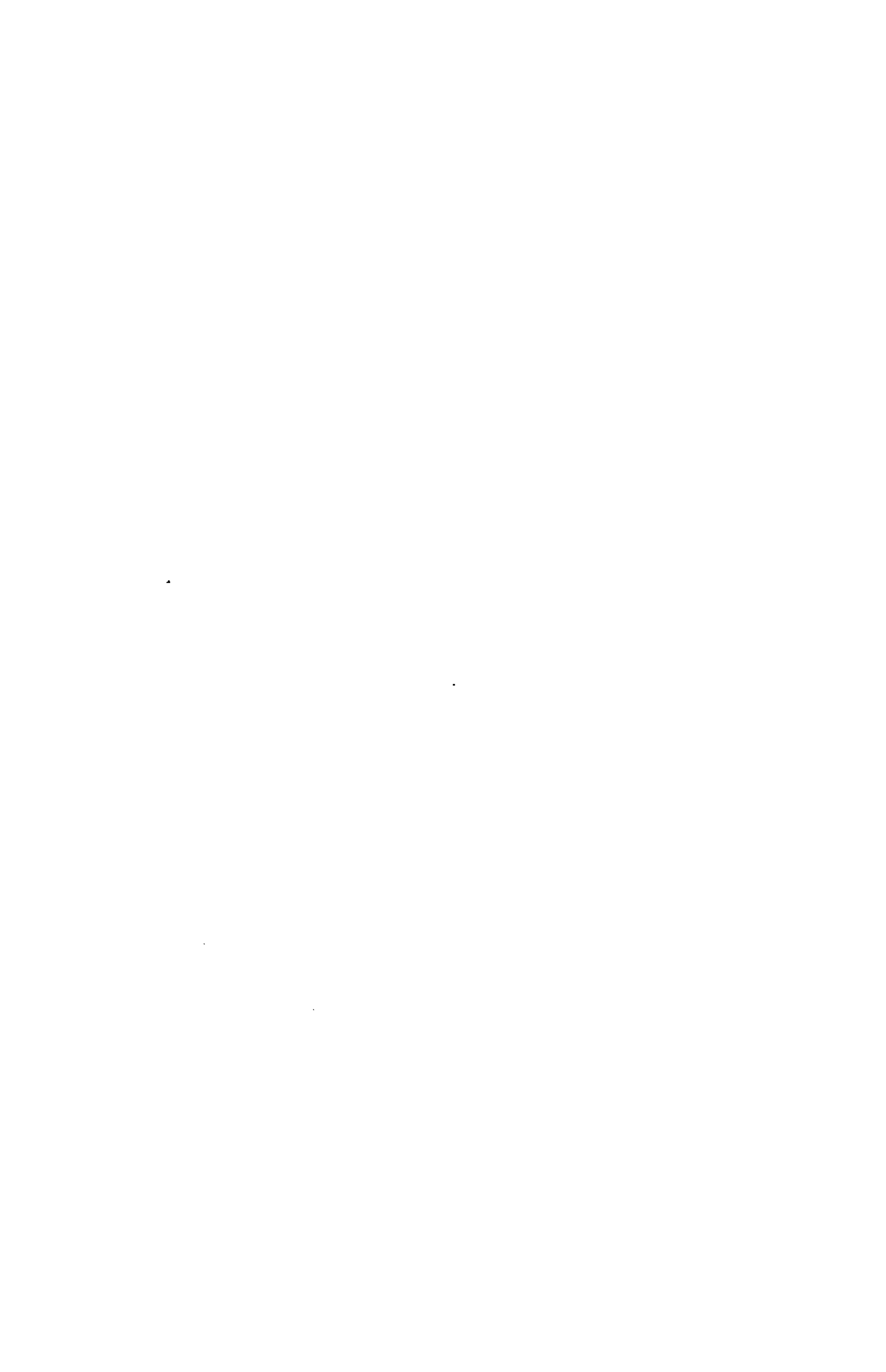
والله ولي التوفيق ...





# الفصل الأول

## مرحلة التأسيس



# مرحلة التأسيس

يمثل تاريخ الدولة العثمانية حقلاً خصباً لاختلاف وجهات النظر، لما امتلكه هذا التاريخ من تنوع مثير عبر فتراته التراكمية التي تجاوز عمرها ستة قرون بين التواريخ الوسيطة والتاريخ الحديث. إن التاريخ الذي امتلك أرضية متغايرة بين البر والبحر حتى بلغت حدودها من نهر (الدانوب) حتى (نهر (دجلة). ومن شبه جزيرة القرم حتى أعالي النيل (جنوب مصر) وحدود مراكش في شمال غرب أفريقيا. وكل دول أوروبا كانت تهابها وتطلب ودّها. ناهيك عن تنوع البُنى الاجتماعية والعرقية التي تكونت منها شرائح المجتمع العثماني. والقوميات والأقليات السكانية والطوائف الدينية والأنظمة الاجتماعية المتباينة التي عايشته في أطوار هذا التاريخ الطويل. فلا عجب أن اختلاف وجهات النظر رافق تاريخ الدولة منذ مرحلة تأسيسها والأصول الأولى للأتراك.

ففي الوقت الذي تكاد آراء المؤرخين والباحثين تتفق على أن السلطان عثمان هو المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية نرى أن آخرين يذهبون إلى أن مؤسس هذه الدولة هو أرطغرل بن سليمان شاه الذي هو أب عثمان. وأن أرطغرل بن سليمان هو القائد التركماني لقبائل الأتراك النازحين من سهول آسيا الغربية إلى بلاد آسيا الصغرى إذ كان في طريقه إلى بلاد العجم راجعاً إليها بعد موت أبيه غرقاً عند اجتيازه أحد الأنهر، وشاهد جيشين مشتبكين فوقف على أرض مرتفعة يراقب المعركة، ولما رأى الضعف يدبّ في أحد الجيشين وكان هذا الجيش على وشك الانهيار أمام خصمه، فهبّ أرطغرل

ليمدّ يد المساعدة هو وفرسانه لنجدة أضعف الجيشين، فهاجم الجيش الثاني بقوة وشجاعة عظيمتين حتى أوقع الرعب في قلوبهم وشتت أوصالهم بعد أن كانوا قاب قوسين من الفوز بالمعركة. ولولا هذا المدد المفاجئ لجيش أرطغرل بن سلميان شاه لما استطاع الجيش الأول من تحقيق هذا النصر الكبير، وبعد تمام النصر علِم أرطغرل بأن الله قد هداه لنجدة الأمير السلجوقي علاء الدين سلطان (قونية) إحدى الإمارات السلجوقية التي تأسست عقب انحلال دولة آل سلجوق بموت السلطان (ملك شاه) في ١٥ شوال سنة ٤٨٥ (١٨ نوفمبر سنة ١٠٩٢). فكافأه السلطان علاء الدين على هذه المساعدة الجليلة. فاقتطع له عدة أقاليم ومدن وصار لا يعتمد في حروبه مع أعدائه إلا عليه وعلى رجاله. وكان عقب كل انتصار يعطيه أراضي جديدة ويمنحه أموالاً جزيلة ثم لقب قبيلته بـ (مقدمة السلطان) لوجودها الدائم في مقدمة الجيوش وتمام النصر على يديه.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة السلجوقية لما سقطت تجزأت أملاكها في بلاد الأناضول إلى عشر إمارات صغيرة وهي (قره سي) و(صاروفان) و(أيدين) وتكه و(الحمدي) والقرمان) و(كرميان) و(قسطموني) و(منتشا) و(قونية) ثم ضمت بالفتح إلى مملكة آل عثمان.

وعموماً فإن منشأ الأتراك العثمانيين – على اسم مؤسس الأسرة الحقيقي عثمان بن أرطغرل بن سليمان شاه – من منغوليا، فمن القبائل التركية التي أحضرت إلى آسيا الصغرى (تركيا اليوم) بعد أن احتلها السلاجقة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، قدمت كذلك قبيلة (قايي)، الذي ينتسب إليها الأتراك العثمانيين، والتي عُين لها مكان إقامة قرب حدود بيزنطية. وعمل أهل هذه القبيلة خلال بضعة أجيال في تربية البقر على الأخص، وامتزجوا بالأتراك السلاجقة التي تجمعهم معهم أواصر القربى – وهم أيضا مسلمون سنيون- وأذابوا فيهم معا قسما كبيراً من أبناء الإقليم القدامى. وبمرور الزمن تسربوا كذلك إلى المدن التي كان معظم سكانها من اليونانيين والأرمن. وفي نهاية القرن الثالث عشر أقاموا مملكتهم العسكرية الاقطاعية، وكان نواة مملكة الأتراك العثمانيين منطقة حكم عثمان – إمارة حدود في غرب الأناضول – وكانت في حروب غير منقطعة مع جيرانها. حيث تبنت هذه الإمارة بسرعة تقاليد ومؤسسات سلطنة السلاجقة. واستطاع عثمان أن يتغلب عام (١٢٩٩ – ١٣٢٦) على الإمارات المجاورة

التي نشأت بانحلال حكم السلاجقة وانحطاط إمبراطورية بيزنطية.

وفي سنة ١٣٢٦ احتل العثمانيون مدينة (بروصة) وجعلوها عاصمة لهم، وفيها دُفِن عثمان الذي مات في تلك السنة. وواصل ورثة عثمان توسيع حدودهم ليس في الإمارات التركية والبيزنطية في آسيا الصغرى فحسب، بل عبروا كذلك مضيق الدردنيل وأخذوا يتوسعون في اتجاه أوروبا. كما سيأتي ذكر فتوحاتهم في الفصول التالية.

## عثمان المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية:

عثمان هو أكبر أولاد أرطغرل بن سليمان شاه، تزوج بنت رجل صالح كان قد رآها مصادفة عند والدها وتعلق بها، ولكن الرجل رفض هذا الزواج، وعثمان كما تشير المصادر أظهر من الصبر والجلد على هذا الأمر ورفض الاقتران بغيرها حتى وافق أبوها على زواج ابنته من عثمان، بعد أن قصَّ عليه عثمان مناماً رآه في ذات ليلة في بيت هذا الصالح، وخلاصة الحلم أن عثمان رأى القمر يصعد من صدر هذا الشيخ وبعد أن صار بدراً نزل في صدر عثمان ثم خرجت من صلبه شجرة نمت في الحال حتى غطت الأكوان بظلها، ونظر أكبر الجبال تحتها، وخرج النيل ودجلة والفرات ونهر الدانوب من جذعها وصار ورق هذه الشجرة كالسيوف متجهة بقوة الريح إلى مدينة القسطنطينية فتفاءل الشيخ من هذا المنام فزوَّجه ابنته.

ولما توفي أرطغرل سنة ٦٨٧هـ الموافق ١٢٨٨م عيّن الملك علاء الدين أكبر أولاده مكانه وهو (عثمان) المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية وفي هذه السنة ولدت زوجته (مال خاتون) ولداً ذكراً هو أورخان، ولم يلبث عثمان أن حصل على امتيازات جديدة بعد فتحه قلعة (قره حصار) سنة ٦٨٨هـ الموافق ١٢٨٩هـ، فمنحه الملك السلجوقي لقب (بك) وأعطاه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها وأجاز له ضرب العملة وأن يُذكر اسمه في خطبة الجمعة.

بذلك صار (عثمان بك) ملكاً بالفعل لا ينقصه إلا اللقب. وفي سنة ١٣٠٠م السنة المتممة للقرن السابع من التاريخ الهجري، أغارت جموع من التتار على بلاد آسيا الصغرى وفيها كانت وفاة علاء الدين السلجوقي بقونية، قيل قتله التتر وقيل قتله ولده غياث الدين طمعاً في الملك، ولما قتل التتر غياث الدين أيضاً. انفتح العرش لعثمان وحده فاستأثر بجميع الأراضي المقطعة له ولقب نفسه (باد يشاه آل عثمان) وجعل

مقرّ ملكه في مدينة (يكي شهر) وتقع إلى الشمال الشرقي من بورصة. و أخذ يحصّنها ويُحسّن من وضعها، ثم وسّع دائرة أملاكه في مدن (أزميد) وهي مدينة قديمة بآسيا الصغرى ثم في (أزنيك) ولما لم يتمكن من فتحها عاد إلى عاصمته واشتغل في تنظيم البلاد حتى استطاع إحلال الأمن والطمأنينة وتثبيت أركان حكمه. وتجهز للقتال ثانية فأرسل إلى جميع أمراء الروم ببلاد آسيا الصغرى يخيّرهم بين ثلاثة أمور: الإسلام أو الجزية أو الحرب، فأسلم بعضهم وانضم إليه،وقبِلَ البعض دفع الجزية، واستعان الباقون على السلطان عثمان بالتتر واستدعوهم لنجدتهم ولكن السلطان عثمان لم يعبأ بهم، فهيأ جيشاً جراراً لمحاربتهم تحت إمرة ابنه أورخان فسار إليهم ومعه عدد ليس بقليل من أمراء الروم، ومن ضمنهم (كوسه ميخائيل) صديق عثمان الذي اختار الإسلام ديناً. وبعد قتال شديد بين جيش أورخان وحلفائه وبين جيوش التتر استطاعت الجيوش العثمانية من تشتيت شمل التتر ومحاصرة مدينة (بورصة) سنة ٧١٧هـ.

وحتى يتمكن الجيش العثماني من فتحها بسهولة هاجموا حصن (أردنوس) الكائن على قمة جبل أولبا فدخلوه عنوة، ثم دخلوا مدينة بورصة بعد أن فتحوا كل القلاع والحصون وحاصروها نحو عشر سنوات من غير حرب ولا قتال. إذ أرسل ملك القسطنطينية أوامره لعامله على هذه المدينة بالانسحاب فأخلاها ودخلها أورخان وعساكره. ولم يتعرض لأهلها بسوء مقابل دفع ثلاثين ألف من عملتهم الذهبية وأسلم حاكمها (أفرنيوس) وأعطي لقب بك وصار من مشاهير قوّاد العثمانيين فيما بعد.

## العوامل الخارجية المساعدة في تكوين الدولة العثمانية:

في بداية القرن الرابع عشر، هزمت الأزمات الداخلية العنيفة الإمبراطوريات الكبرى التي تمتد من نهر جيمون (أوكسوس Oxus) إلى الدانوب، كدولة الإيلخانيين في إيران، والقبيلة الذهبية في أوروبا الشرقية والإمبراطورية البيزنطية في البلقان و غرب الأناضول. وفي نهاية القرن نفسه سيتمكن أحفاد عثمان، وهو أحد غزاة الحدود ومؤسس السلالة العثمانية، من تأسيس إمبراطورية تمتد من (الدانوب إلى الفرات) ويعود الفضل في هذا إلى السلطان بايزيد المعروف بلقب (يلدريم) أي (الصاعقة) فقد شتت في معركة نيقوبوليس في عام ١٣٩٦م الجيش الصليبي الذي كان يضم من الفرسان ما تفخر بهم أوروبا آنذاك، وتحدى سلطنة المماليك التي كانت أقوى دولة إسلامية في ذلك الوقت، وانتزع منها بعض المدن الواقعة على الفرات. كما تحدى في نهاية الأمر

(تيمور العظيم) الحاكم الجديد لآسيا الوسطى وإيران.

إن هذه المرحلة الأولى من التاريخ العثماني تطرح السؤال التالي: كيف تضخمت إمارة عثمان الغازي الحدودية الصغيرة، بفضل فكرة الجهاد ضد بيزنطية المسيحية، وتحولت إلى إمبراطورية قوية وواسعة إلى ذلك الحد؟

هناك نظرية تقول: إن السكان في حوض مرمرة باعتناقهم الإسلام وانضمامهم إلى المسلمين قد أحيوا الإمبراطورية البيزنطية على هيئة دولة إسلامية. إلا أن المؤرخين المعاصرين، الذين يعرفون المصادر التاريخية الشرقية عن كثب، يعتبرون أن هذه النظرية تعتمد على فرضية لا أساس لها من الصحة. ويعتقد هؤلاء المؤرخون أنه لابد من البحث عن جذور الدولة العثمانية في التطورات السياسية والثقافية والديموغرافية للأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

إن هذه الفترة الأولى من التطورات ترتبط بالحملات المغولية المدمرة في المشرق الإسلامي منذ العقد الثالث للقرن الثالث عشر، وبعد انتصار المغول في معركة (كوسة داغ) في سنة ١٢٤٣م تحولت سلطنة السلاجقة في الأناضول إلى دولة تابعة للأيلخانيين في إيران، ومن النتائج المباشرة لغزوات المغول هجرة التركمان، وهم من القبائل الرحّل التركية القوية باتجاه الغرب. وقد استقر هؤلاء، الذين يعود أصلهم إلى آسيا الصغرى، في إيران وشرق الأناضول، ثم تابعوا هجرتهم نحو الغرب، حيث استقروا هذه المرة في المناطق الجبلية غرب الأناضول، على طول الحدود بين سلطنة السلاجقة وبيزنطة.

وفي عام ١٢٧١م اندلعت انتفاضة في هذه المنطقة ضد المغول الوثنيين، إلا أنها فشلت على الرغم من مساعدة القوات العسكرية المملوكية التي نفذت إلى الأناضول.

ونتيجة لهذا شدّد المغول قبضتهم على المنطقة أكثر من ذي قبل، بعد أن أصبحوا يحتفظون بقوات عسكرية دائمة لهم هناك. وعلى الرغم من ذلك فقد اندلعت انتفاضات جديدة في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وكانت تنتهي في كلّ مرة بانتقام المغول. وهكذا تحولت المنطقة الحدودية إلى ملجأ للقوات والشخصيات السياسية الهاربة من ظلم المغول، كما أخذ يتجمع هناك كثير من أبناء الريف والمدن، الباحثين عن حياة جديدة ومستقبل أفضل بعد أن تقطعت بهم السُبل.

وقد ساهم كل هذا في ازدياد عدد السكان في هذه المناطق الحدودية، ورغبة منهم في الاستقرار في السهول الخصبة الممتدة إلى ما وراء الحدود مع بيزنطة فقد أثارت هذه الفئات المتنقلة من السكان روح الغزو أو الجهاد ضد البيزنطيين. وهكذا فقد أخذ يتجمع المقاتلون من أصول مختلفة حول زعماء الغزو، وأصبحت غزوات هؤلاء تتزايد في الأراضي البيزنطية. وما بين ١٢٦٦ – ١٣٢٠م تمكن زعماء الغزو من المقاتلين التركمان، من تأسيس إمارات مستقلة في غرب الأناضول وفي الأراضي التي اقتطعوها من بيزنطة. ويسجل المؤرخ البيزنطي المعاصر للأحداث (باخيميرس) أن سلالة باليولوغ الحاكمة، التي استردت القسطنطينية في عام ١٢٦١م، كانت منشغلة جداً بالأحداث في البلقان إلى درجة أنها أهملت حدودها الآسيوية، مما فتح الطرق أمام التركمان لاحتلال مناطق هنا وهناك في التخوم الحدودية. في العقد الأخير من القرن الثالث عشر كاد تسلل الغزاة التركمان إلى غرب الأناضول أن يتحول إلى غزو شامل. ومن بين كل هؤلاء الأمراء كان السلطان عثمان يسيطر على مناطق في أقصى الشمال أقرب ما تكون لبيزنطة والبلقان. وحسب كتابات المؤرخ (باخيميرس) فقد بدأ الغازي عثمان حوالي سنة ١٣٠١م بحصار إرنيق (نيقية)، العاصمة السابقة لبيزنطة. وقد أرسل الإمبراطور لمقابلته جيشاً من المرتزقة يتألف من ألفي جندي، إلا أن عثمان أوقعه في كمين وهزمه بالقرب من (بافيون) في صيف عام ١٣٠١م.

لقد جعل هذا الانتصار من عثمان شخصية مشهورة، حتى إن المصادر العثمانية والبيزنطية المعاصرة، تذكر أن الغزاة تجمعوا في كل مناطق الأناضول تحت لوائه.

وكما حدث في الإمارات الحدودية الأخرى، فقد حمل هؤلاء اسم زعيمهم واشتهروا باسم (العثمانيين). وأخذ هذا النمط من الحملات السريعة والاستقرار اللاحق يجذب موجات من القادمين من أصول مختلفة من وسط الأناضول. إلا أنه بعد هذا الانتصار عام ١٣٠١م أخذت هذه الإمارة العثمانية تتوطد بالفعل.

كان مثال الغزو أو الجهاد عاملاً مهماً في تأسيس الدولة العثمانية وتطورها. لقد كان مجتمع تلك الإمارات الحدودية ينسجم مع نموذج حضاري خاص، متشبع بمثال الجهاد الدائم ولتوسيع كل أشكال المخاطرة والتضحية. وفي تلك المجتمعات الحدودية كانت كل القيم الاجتماعية منسجمة مع المثل الأعلى للغزو.

وقد حلت في الأراضي الحدودية ثقافة شعبية شاعت فيها الروح الدينية والطرق الصوفية والأدب الملحمي والقانون العرفي محل الحضارة المتقدمة في المناطق الداخلية حيث تسود فيها المذاهب الدينية المعتمدة، وعلم الكلام،وأدب البلاط المكتوب بلغة أدبية تتصف بالصنعة والتفنن، وأحكام الشريعة. وفي هذه الإمارات الأناضولية أصبحت اللغة التركية لأول مرة لغة الإدارة والأدب.و من ناحية أخرى فقد كان المجتمع الحدودي يتسم بالتسامح والتعقيد معاً.

ونتيجة لوجود أرضية مشتركة أصبحت القوات البيزنطية الحدودية، الأكريتاي Akritai على اتصال وثيق بالمسلمين، ويُعتبر (ميخال) الغازي، أحد القادة العسكريين البيزنطيين في مناطق الحدود الذي اعتنق الإسلام وتعاون مع العثمانيين، نموذجاً مشهوراً للعملية التي كان يتم فيها الانصهار في المجتمع الجديد.

لم يكن الهدف من الجهاد تدمير عالم الكفر، أو أيقاد الحروب فقط بل لإخضاعه فقط. وهكذا فقد أسس العثمانيون إمبراطوريتهم بضم البلقان المسيحي إلى الأناضول المسلم تحت حكمهم، وقامت هذه الإمبراطورية بحماية الكنائس الأرثوذكسية وملايين المسيحيين الأرثوذكس مع أنها اعتمدت على الجهاد مبدأ رئيساً لها. لقد كان الإسلام يضمن حياة المسيحيين واليهود وممتلكاتهم شريطة أن يخضعوا وأن يدفعوا الجزية. ويُسمح لهم بعد ذلك بممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة. وأن يعيشوا بحسب أحكام شرائعهم. ونظراً لأن مجتمع العثمانيين كان من المجتمعات الحدودية، حيث كان يتم الاختلاط بحرية مع المسيحيين فقد كان العثمانيون يطبقون هذه المبادئ الأساسية بليبرالية وتسامح كبيرين.

وهكذا فقد كانوا في السنوات الأولى لإمبراطوريتهم يحاولون الحصول على انقياد المسيحيين الطوعي وعلى ثقتهم قبل اللجوء إلى الحرب.

وفي المناطق التي يسيطر عليها العثمانيون كانت تطبّق بسرعة إدارة الدولة الإسلامية القائمة على مفهوم الحماية. حيث أن الشريعة تضمن بنفسها التسامح، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت حماية الفلاح، باعتباره مصدراً للدخل الضريبي، سياسة تقليدية لدولة الشرق الأوسط التي شجعت بدورها على التسامح. ومن بين الضرائب كان الخراج يُشكل نسبة كبيرة من دخل الدولة العثمانية، أي كما كان الأمر في دولة الخلافة الإسلامية السابقة.

ولقد قام الولاة والعلماء بنقل تقاليد الدولة والحضارة الإسلامية إلى مراكز الفتح وإماراته الجديدة مثل (ميلاس) و(بالات) و(أزمير) و(بركي) و(مغنيسة) وأصبحت كل إمارة سلطنة صغيرة. وهكذا على – سبيل المثال – قام أورخان بن عثمان بسك أول عملة فضية في (بورصة) خلال سنة ١٣٢٧م وتأسيس مدرسة إزنيق في عام ١٣٢١م، وقام في عام ١٣٤٠م ببناء مركز تجاري في بورصة يضم سوقاً وبزستان (وهو السوق المغطى الذي تباع فيه السلع الثمينة). وقد زارها الرحالة العربي (ابن بطوطة) عام ١٣٣٣م ووصفها بأنها (مدينة كبيرة ذات أسواق جميلة وشوارع واسعة).

هذه هي الأرضية العامة، الاجتماعية والثقافية والظروف الخارجي التي ساهمت في تكوين الدولة العثمانية. ولقد كان الجهاد واستيطان الأراضي المفتوحة من العوامل المحركة في توسع العثمانيين الذين أخذوا يطبقون الأشكال الإدارية والثقافية المأخوذة من التقاليد السياسية والحضارية للشرق الأدنى في الأراضي المفتوحة.

## الدولة العثمانية والأقطار العربية :

حينما ضُمت البلاد العربية إلى الإمبراطورية العثمانية كانت هذه الإمبراطورية مجموعة عظيمة من الأقطار والشعوب والأقوام والقبائل المختلفة، ذات العادات واللغات وطرائق الحياة المختلفة، التي جمعت معاً بقوة السيف مع الأتراك العثمانيون الذين كانت طبقتهم العليا العنصر الحاكم في هذه الدولة الكبرى، لم يكونوا سوى أقلية ضئيلة من سكان الإمبراطورية وهم لم يحاولوا أن يقوموا بمشروع توطين أتراك في الأقطار المحتلة مثل (اليونانيين بعد فتوحات الإسكندر المقدوني) بما فيها الأقطار العربية.

ومن حيث مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كان العثمانيون أقل حظاً فيها من كثير من الشعوب التي أخضعوها لسلطانهم. وقد حرص السلاطين على أن يحشدوا في العاصمة أناساً من ذوي المواهب من الشعوب المغلوبة وإذابتهم في الثقافة التركية وتوليتهم أرفع المناصب في جهاز الدولة.

وكانت الدولة العثمانية – مثل إمبراطورية روما في حينها – بماهيتها وتنظيمها، دولة عسكرية مركزية. وكان المواطنون يسمون (رعايا)، وفي الحقيقة كان سكان الإمبراطورية بمثابة قطعان للسلطان والفئة العليا الحاكمة. ومن الناحية الإدارية

كانت أقطار الدولة العثمانية بما فيها الأقطار العربية تعتبر ولايات عثمانية على رأس كل منها ممثل للسلطان يسمى بالتركية (باشا) وكانت كل ولاية مقسمة إلى ألوية وكان يخضع لأمر حاكم اللواء أصحاب الإقطاعات الذين يتوجب عليهم في حالة الحرب أن يمتثلوا مع عدد معين من الفرسان المسلمين. غير الضرائب التي كانت تجبى من (الرعايا).

وكان السلطان (سليم) لما غادر مصر وعاد إلى استانبول قد عين ممثلاً له هناك وهو (خاير بك) حاكم حلب السابق، الذي سهلت خيانته في معركة (مرج دابق) على العثمانيين انتصاراتهم الأولى على المماليك. وبموافقة الحاكم في استنابول عاد (خاير بك). فقرب إليه المماليك الذين هزموا وجعلهم في خدمة العثمانيين فأحاط كل حاكم من المماليك نفسه بحاشية من الجنود العبيد ضمنوا له سلطانه في منطقته، وواصل البكوات المماليك جلب العبيد ولا سيما من القوقاس. وجباية الضرائب، وتجنيد الجنود كما عهدهم في السابق، ولكنهم كانوا يدينون بالطاعة للسلطان العثماني ويدفعون له جزية سنوية بواسطة الباشا.

وهكذا حقق السلطان العثماني غرضين في آن واحد:

١. أعفي من إرسال جيش لاحتلال مصر مما يساهم في إنقاص أو إضعاف القوات العسكرية في مركز الإمبراطورية.

٢. حال دون احتمال محاولة الجيوش العثمانية التي ترسل بعيداً عن مركز الحكم الثورة بقيادة قادة أو أمراء عثمانيين، فيخلعون طاعة السلطان ويسيطرون على الأقطار المحتلة. وهكذا قامت في الولايات العربية قلة عسكرية حاكمة عسكرية إقطاعية من الطبقة الحاكمة تحت إشراف ممثلي السلطة المركزية العثمانية.

## رأيان متناقضان في تكوين الدولة العثمانية وأصولها:

لقد قلنا أننا إزاء تاريخ خصب للدولة العثمانية فلا مناص من الاختلاف وأحياناً التباعد الكبير بين الآراء والاستنتاجات في تقييم هذه الدولة.

ومن بين الآراء المتطرفة بحبها وبغضها للدولة العثمانية سنختار رأيين، الأول: يذهب إلى جعل الدولة العثمانية ومنذ عام مولد عثمان بن أرطغرل الذي صادف ٦٥٦هـ

الموافق ١٢٥٨م وهي السنة التي غزا فيه المغول بغداد بقيادة هولاكو ودمروا عاصمة الدولة الإسلامية العباسية فيها حيث يصف ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) تلك الوحشية التي رافقت هولاكو وجنده يقول (ومالوا إلى البلد فقتلوا جميع ما قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان،ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الحشوش، وكمنوا كذلك أياماً لا يظهرون، وكان لجماعة من الناس يجتمعون إلى الحانات ويغلقون عليهم الأبواب فتفتحها التتار إما بالكسر وإما بالنار، حتى يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة. حتى تجري الميازيب من الدماء في الأزقة).

لقد ربطوا هؤلاء بين ولادة عثمان بنفس سنة سقوط بغداد، إعلاناً روحياً لقداسة هذه الدولة المباركة التي قيّض لها الله حماية بيضة الإسلام وإعادة مجد الدولة العربية الإسلامية السابقة،وهي الوريثة الشريعة لراية النبي محمد ﷺ. فسلاطينهم من سلالة باركها الله منذ مؤسسها عثمان وسلاطينها بعده هم الأمناء على أمر الأمة الإسلامية التي كسرت شوكة الدولة الوثنية والنصرانية ودان لها العالم زمناً طويلا.

أما أصحاب الرأي المعاكس تماماً في الغلو بالبغضاء على تاريخ هذه الدولة بل والتشكيك في أصول الأتراك وسلاطينهم إذ يؤكد هؤلاء المتطرفون في البغضاء أن أصول الترك أخلاطاً تجمعت من لفيف من قبائل متباينة في الأخلاق والعادات ميالة بطبيعتها إلى العدوان بالغزو والغارات، جافية الخلق متوحشة السلوك. ففي سنة ١٧٤٤م استظهرت عليهم قبيلة فجمعتهم، ثم اعتنقوا الإسلام – فيما بين القرنين التاسع والعاشر الميلادي – وقد ظلوا لطبيعتهم العدوانية – ورغم الإسلام – في حروب مستمرة وغارات مستعرة في كل اتجاه ومع كلَ شعب، حتى مع الخلافة الإسلامية والبلاد الإسلامية.

وقد ترأس الترك عدد من الزعماء انتهوا إلى الأمير عثمان الذي يعد المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية. ومنه أخذ اسمها – وهذا هو الاتفاق الوحيد عن حقيقة الدولة العثمانية مع آراء الآخرين - ويذهب أصحاب هذا الرأي بأن الدولة العثمانية ليست دولة خلافة إسلامية بقدر ما هي سلطنة نشأت واستقرت بعيداً عن الخلافة الإسلامية التي كانت قد اختلقت واقتلعت في مصر بعد سقوط بغداد بفترة ولم تكن

الدولة العثمانية مع ذلك في توافق أو تساكن مع مظاهر الخلافة العباسية، بل ظلت تغير على أملاكها ودولها وتقتطعها منها لتضيفهما إلى أملاكها. وقد فكّر العثمانيون أكثر من مرة بغزو مصر – مقر الخلافة – والاستيلاء عليها، إلى أن نجح في ذلك سلطانهم سليم الأول سنة ١٥١٧م وشنق (طومان) باي مصر (ملك مصر) آنذاك من المماليك وانتهت بهذا دولة المماليك الثانية (بعدما استمرت في حكم مصر ١٢١ سنة). وفي معرض حكمهم عن شخصية السلطان سليم الأول يشيرون إلى أن سليماً يتصف بشخصية سيئة وليس شخصاً سوياً بأدنى درجة لأنه تآمر على والدة السلطان بايزيد واضطره إلى خلع نفسه فتولى هو السلطنة سنة ١٥١٢م، وعندما استولى على مصر لم يكن الخليفة (المتوكل) أعز لديه من والده فقبض عليه ليحمله معه إلى القسطنطينية، وقبل أن يخرج من مصر نزع منه الخلافة قهراً، ولبس شعارها في احتفال كبير، وبذا خرجت الخلافة من بني العباس إلى آل عثمان، وبهذا تنازل من لم يكن خليفة إلى من كان يستحيل أن يكون خليفة. وهم يثيرون إشكالاً آخر بسؤالهم عن سقوط الخلافة الإسلامية. وهل سقطت عند استيلاء التتار على بغداد (٦٥٦هـ - ١٢٥٨م). أم أنها سقطت عندما أكره السلطان سليم الأول مدعي الخلافة العباسية على التنازل عنها أم أنها سقطت قبل ذلك أو بعد ذلك؟

فالأصل عندهم أن الخلافة العثمانية غير شرعية أصلاً لعدم وجود أي مسوغ أو معيار شرعي أو تبرير فقهي لاعتبار أن ما فعله السلطان سليم بالاعتداء على مقر الخلافة الإسلامية في مصر وإكراه الخليفة عن التنازل له عنها عملاً ليس سليماً وتصرفاً غير صحيح لانتقال الخلافة بشكل شرعي. ثم أن الدولة العثمانية قد قامت واستقرت قبل أن تدعي انتقال الخلافة إليها وتحولها إلى بيتها، وذلك على عكسها من كل خلافة سابقة ابتدأت أصلاً كخلافة ثم سارت مع الزمن خلافة أيضاً (ولو كانت فاسدة وناقصة وغير إسلامية في الحقيقة). كما أن السلطنة العثمانية لم تستخدم فكرة الخلافة إلا إذا هددتها ثورة أو حركة داخلية لتستخدم الدين في ضرب الثوار أو المتمردين. وأخيراً فإن أصحاب هذا الرأي يعزون إلى الدولة العثمانية السبب المباشر بما حلّ بالمسلمين والإسلام من سوء الفهم وأوقعهم في دائرة الاتهام دائماً نتيجة لحروبها المستمرة مع البلدان المجاورة، وغذى روح العداء للمسلمين من قبل العالم الآخر المسيحي أو اليهودي أو الوثني.

إن استعراضنا لمواطن الخلافة والاختلاف في دراسة تاريخ الدولة العثمانية ومنذ

تكوينها وأصلها سيمكننا من المضي بتفحص هذا التاريخ بجرأة أكبر من سطوة الرأي الواحد والانحياز المسبق لانطباعات أدبية، وهالات الخياليين والكتاب الرومانسيين، وعواطف المعجبين، واندفاعات الكارهين. فالدولة العثمانية شئنا أم أبينا – نحن العرب على الخصوص – شكلت لنا تاريخاً وذاكرة وواقعاً لا زلنا نتعامل معه بدءً من المفردة التركية الراسخة في اللهجة العامية لبعض الشعوب العربية وليس انتهاءً بواقع جغرافي ملتبس على حدودنا. مروراً بحوار جديد مع هذا التاريخ الذي أعيدت قراءته في (انقرة) أصلاً.

نحن العرب بحاجة إلى جرأة في التعامل مع التاريخ وبعيداً عن التعصب الأعمى حباً أو بغضاً. سنسير في عرض درس التاريخ العثماني وفق شرط القبول بالحكاية التاريخية المتحققة ومناقشتها عبر آثارها المختلفة على الهوية الإنسانية لها سلباً وإيجاباً.

# الفصل الثاني

## الفتوحـــات العسكريـــة



# الدولة العثمانية من إمارة حدودية إلى إمبراطورية

■ في خمسينيات القرن الرابع عشر كانت الدولة العثمانية مجرد إمارة من الإمارات الحدودية الكثيرة، إلا أن الأحداث التي تلت سنة ١٣٥٢ وطدت تفوق هذه الدولة وجعلت كلّ الإمارات الأخرى تابعة لها خلال ثلاثة عقود من الزمن.

وارتبط هذا التحول الحاسم بكسب العثمانيين لموطئ قدم لهم في البلقان يتيح لهم التوسع باستمرار في اتجاه الغرب. لقد كان العبور من الأناضول إلى أوروبا أمراً محفوفاً بالمصاعب، لأن الدردنيل كان يسيطر عليه المسيحيون فالقوات التي كان العثمانيون يرسلونها إلى تراقيا لم يكن باستطاعتها الصمود، إذ أن البيزنطيين كانوا يستطيعون في كل مرة من القضاء عليها، وبصرف النظر عن عددها. وقد استمر هذا الوضع إلى أن حلت إمارة (قره سي) الواقعة على الشاطئ الشرقي للدردنيل، هذه المشكلة لصالح العثمانيين. في زمن أورخان بن عثمان الذي افتتح خلافته بنقل مقر الحكومة إلى مدينة (بورصة) لحسن موقعها. وأرسل قوّاد جيوشه لفتح ما بقي من بلاد آسيا الصغرى ففتحوا أهم مدنها، وفتح السلطان بنفسه مدينة (أزميد) ولم يبق من بلاد الروم المهمة ببر آسيا إلا مدينة (أزنيك) فحاصرها وضيق عليها الحصار حتى دخلها بعد سنتين فسقط بسقوطها نفوذ الروم في بلاد آسيا. ومما جذب القلوب إليه هو معاملة الأهالي باللين والرفق ولم يعارضهم في إقامة شعائر دينهم، وأذن لمن يريد الهجرة بأخذ كافة أمواله المنقولة وغير المنقولة بعد بيعها. وأسس بهذه المدينة عدّة مدارس وتكايا

للفقراء والمعوزين وجعل أكبر أولاده المدعو سليمان باشا حاكماً عليها، ولم يلبث في هذا المنصب إلا قليلاً حتى عيّن صدراً أعظم بعد وفاة عمه علاء الدين واشتهر سليمان باشا بفتح عدة مدن.

لكن فتح (قرة سي) عام ٧٣٦هـ - ١٣٣٦م شكل الطريق الصحيح لمسار الفتوحات العثمانية المقبلة. وفي الواقع لقد ساعدت العثمانيين سلسلة من الأحداث لإحراز هذا النصر. ففي عام ١٣٣٥م سهلَ النزاع على العرش الذي اندلع في إمارة (قره سي) على الأمير أورخان أن يضم هذه الإمارة إليه.

وهكذا ساعدت قوات هذه الإمارة عبور القوات العثمانية للدردنيل بقيادة سليمان بن أورخان قائد القطاع الغربي الذي استفاد من كل الظروف في ذلك الوقت إذ أرسل إليه ملك الروم بالقسطنطينية في عام ١٣٥٥م وفداً يطلب إليه أن يمدّه بالمساعدة لصد غارات وغزوات (دوشان) (وهو أسطفن دوشان الملقب بالقوي تولى إمارة الصرب وملحقاتها في سنة ١٣٢٢م وكان بعيد الآمال يطمح بنظره إلى تكوين مملكة مؤلفة من جميع الصقالبة لفتح القسطنطينية وبقايا مملكة الروم الشرقية فاتحد مع جمهورية البندقية وباقي الإمارات الصغيرة المجاورة له وكاد يتم له المقصود لولا ميتته عام ١٣٥٥م)، وعرض ملك الروم على السلطان أورخان أن يزوّجه ابنته في مقابل هذه المساعدة.

فوافق السلطان على طلبه وأرسل إليه عدداً كبيراً من جنوده لنجدته،ولكن موت دوشان قبل وصوله بجيوشه إلى القسطنطينية خلص الروم من خطره وشره وعاد العثمانيون إلى بلادهم. ولما نزل العثمانيون بساحل أوروبا وتأكدهم من ضعف مملكة الروم وما آلت إليه من الانحلال، فأخذ السلطان أورخان في تجهيز الكتائب سراً لاجتياز البحر وإحتلال بعض النقاط على الشاطئ الأوروبي لتكون مراكز لأعمال العثمانيين في أوروبا. حتى إذا سنحت الفرص وسادت المقادير حاصروا مدينة القسطنطينية براً وبحراً ودخلوها فاتحين. وفي عام ١٣٥٢ كان سليمان باشا أكبر أولاد السلطان أورخان قد ذهب إلى أدرنة لمساعدة (كونتاكوزين) ضد القوات الصربية والبلغارية، أخذ في طريقه قلعة تسيمبة Tzympe التي تقع على الطرف الأوروبي من مضيق غاليبولي.

ولم يكتف حينئذ برفض مطالب كونتاكوزين بالانسحاب من هذه القلعة، بل أخذ يوطد وجوده هناك باستقدام قوات جديدة من الأناضول وحصار قلعة غاليبولي.

وفي ليلة ١-٢ آذار ١٣٥٤م حدث زلزال أدى إلى تدمير أسوار قلعة غاليبولي وغيرها من القلاع في المنطقة، مما سهل على سليمان السيطرة عليها. بعد أن قام بترميم هذه القلاع واستقدام قوات أخرى من الأناضول للتمركز فيها، تمكن سليمان من توطيد الوجود العثماني في الأراضي الأوروبية، مما أثار انزعاج بيزنطة والعالم الغربي المسيحي.

وهكذا نجد أن سفير البندقية يكتب في آب ١٣٥٤م أن القسطنطينية، وهي تواجه هذا الخطر، مستعدة لتضع نفسها تحت حماية إحدى الدول المسيحية القوية.

أما أوروبا فقد أخذت تعدّ الخطط لحروب صليبية لا تهدف إلى استرجاع القدس، بل إلى إنقاذ القسطنطينية من العثمانيين، كما انبعث الحماس هناك من جديد لمشروع توحيد الكنيستين الغربية والشرقية.

وفي هذا الإطار نقل غريغوري بالاماس مطران سالونيك التي فتحها العثمانيون في عام ١٣٥٤م بعد غاليبولي كلمات إلى الذين أسروه: (إن التقدم المستمر للإسلام من الشرق إلى الغرب يمثل دليلاً واضحاً على أن الله يساعدهم، وعلى أن الإسلام هو الدين الصحيح).

ومن أجل توطيد رأس الجسر الأوروبي أخذ سليمان ولي عهد السلطان أورخان وأكبر أولاده، بنقل المسلمين من الأناضول إلى أوروبا، وخاصة العشائر الرحّل التي كانت تتميز بسهولة التكيف مع المكان الجديد، ما أدى إلى نشوء قرى تركية جديدة.

وفي سنة ١٣٥٧م اجتاز سليمان مضيق الدردنيل ومعه أربعون من أشجع جنوده تحت أستار الظلام، حتى إذا وصلوا إلى الضفة الأخرى قبضوا على ما كان بها من القوارب وعادوا بها إلى الضفة المعسكرة عليها جيوشهم فانتقل الجيش إلى ضفة أوروبا، وكان عدده ثلاثين ألفاً، واحتل ميناء (تزنب) وساعدتهم المقادير بسقوط جزءمن أسوار (كُليبولي)[1] عقب زلزال شديد فدخلها العثمانيون بدون عناء كبير واحتلوا عدة مدن أخرى منها (أبسالا) وتقع في شمال مضيق الدردنيل من الجانب الأوروبي و(رودسنو) وتقع على بحر مرمرة من الجانب الغربي، وغيرهما. وفي سنة ١٣٥٩م توفي سليمان باشا بعد سقوطه من على ظهر جواده وصارت ولاية العهد بعده إلى أخيه مراد.

---

(١) كليبولي أو جاليبولي: وهي مدينة ذات أهمية عظيمة لوقوعها على ضفة مضيق الدردنيل الذي هو الممر الوحيد بين بحار أوروبا وبحر مرمرة، وهي تبعد عن مدينة أدرنة بمائة وأربعين كيلومتر تقريباً. وتقع في آخر مضيق الدردنيل في الجانب الأوروبي. وقد كان لها ولـ (لجنا لقلعة) الواقعة في أول مضيق الدردنيل في الجانب الشرقي شأن عظيم في الحروب ولا سيما في الحرب العالمية الأولى.

## الفتوحات في زمن مراد الأول:

لقد استمرت الفتوحات واتسعت الأراضي العثمانية إلا أن الوفاة المفاجئة والمأساوية لسليمان وأسر الفوجيايين لخليل الابن الأصغر لأورخان أرغمت أورخان على عقد صلح مع بيزنطة. وقد شجعت هذه الأحداث الجديدة بيزنطة فحاولت استرداد تراقيا بالوسائل الدبلوماسية، وهكذا أصبحت الأراضي التي كانت تحت سيطرة سليمان مهددة، بينما أخذت القوات العثماني الحدودية تضطرب هناك.

في هذه الظروف القلقة تولى السلطان مراد الأول – بعد أن توفي السلطان أورخان سنة ١٣٦٠م عن عمر ناهز ٨١ سنة ومدة حكمه ٣٥ سنة ودفن في مدينة بورصة.

وكانت فاتحة أعماله احتلال مدينة (أنقرة) التي تقع في قلب البلاد التركية وهي مقرّ سلطنة القرمان وذلك بسبب السلطان علاء الدين الذي أراد انتهاز فرصة انتقال الملك من السلطان أورخان إلى ابنه السلطان مراد، لإثارة حمية الأمراء المستقلين وتحريضهم على قتال العثمانيين في الظرف العصيب وليدكوا صروح مجدهم ويقوضوا أركان ملكهم، فكانت عاقبة دسائسه أن فقد أهم مدنه وبعد احتلال مدينة أنقرة من قبل السلطان مراد اضطر السلطان علاء الدين لعقد صلح مع السلطان مراد ليحفظ ما بقي له من الأملاك وزوّجه ابنته لتمكين وتمتين عرى الصداقة والاتحاد بينهما.

أما في أوروبا فقد فتح – البكلر بك (لالا شاهين) معلم السلطان مراد والمعروف بشجاعته – مدينة (أدرنة) في سنة ١٣٦١م إذ سلمها قائدها الرومي بعد قتال قليل لما داخله من اليأس في الحفاظ عليها وتتمتع (أدرنة) بموقع جغرافي مهم على ملتقى ثلاثة أنهر مما أدى بالسلطان مراد إلى نقل عاصمة السلطان إليها واستمرت عاصمة للدولة العثمانية إلى أن فتحت القسطنطينية في سنة ١٤٥٣م.

هكذا تمكن السلطان مراد ومعلمه (لالا شاهين) في السنة الأولى من فتح القلاع الواقعة على طول وادي ماريتسا، بالإضافة إلى القلاع الواقعة على الطريق الذي يربط القسطنطينية بأدرنة، مما قطع خطوط التموين للمدينة وفي صيف ١٣٦١م فشلت آخر محاولة للقوات المدافعة عن المدينة واستسلمت أخيراً عاصمة (تراقيا) إلى العثمانيين. كانت السياسة المتبعة في الأراضي المفتوحة عبر تراقيا تشبه تلك التي كانت تتبع في

الأناضول. فقد كان السكان الروم يلجأون تحت ضغط الحملات المتواصلة للغزاة في القلاع. أما سكان المدن فقد كان الذين لا يقاومون العثمانيين، يأمنون على أنفسهم من أية إجراءات، بينما كان الذين يقاومون يضطرون إلى مغادرة مدنهم وتركها للأتراك.

وقد عمدت الحكومة العثمانية إلى ترغيب أتراك الأناضول، وحتى باستعمال القوة أحياناً للقدوم والاستقرار في المناطق المفتوحة. وهكذا فقد بدأ توطين الأتراك في تلك الأراضي فوراً بعد فتح تراقيا، مما خلق هناك قاعدة قوية للتوسع العثماني اللاحق في أوروبا.

## الإحاطة بالقسطنطينية واستنجاد ملوك المسيحيين بالبابا :

بعد فتح مدينة (فيلبه) – وتقع إلى الجنوب الشرقي من صوفيا، بين صوفيا وأدرنة على خط واحد – وهي عاصمة الرومللي الشرقية، قام القائد (أفرينوس بك) بفتح مدينتي (وردار) و(كلجمينا) باسم سلطان العثمانيين مراد الأول. وبذلك صارت مدينة القسطنطينية محاطة من جهة أوروبا بأملاك العثمانيين وفصلت عن باقي الإمارات المسيحية الصغيرة التي كانت شبه جزيرة البلقان مجزأة بينها وصارت الدولة العثمانية متاخمة لإمارات الصرب والبلغار وألبانيا المستقلة.

فاضطرب لذلك الملوك المسيحيون المجاورون للدولة العثمانية وطلبوا من البابا (أوربانوس) الخامس وهو فرنسي الأصل، أن يتوسط لدى ملوك أوروبا الغربيين لمساعدتهم على محاربة المسلمين وإخراجهم من أوروبا خوفاً من امتداد فتوحاتهم إلى ما وراء جبال البلقان. إذ لو اجتازوها بدون معارضة ومقاومة في مضايقها، فلم يقوا أحد بعد ذلك من إيقاف تيار فتوحاتهم. وستكون جميع ممالك أوروبا في قبضة العثمانيين. فلبى البابا استغاثتهم وكتب لجميع الملوك بالتأهب لمحاربة المسلمين وحرضهم على محاربتهم محاربة دينية حفاظاً على الدين المسيحي من الفتوحات الإسلامية. لكن (أوروك) الخامس، الذي عُين ملكاً على الصرب بعد (دوشان) لم ينتظر المدد من أوروبا واستعان بأمراء (بوسنة) والفلاخ وبعدد عظيم من فرسان المجر وسار بهم لمهاجمة مدينة (أدرنة) عاصمة الدولة العثمانية معللين النفس بالانتصار على العثمانيين ومؤملين بالانتصار عليهم مستفيدين من انشغال السلطان مراد بمحاصرة (بيجا) بالقرب من بورصة بآسيا الصغرى.

فلما وصل خبر تقدمهم إلى القوات العثمانية، تقدموا لهم وقابلوهم على شاطئ نهر (مارتيزا) وفاجأوهم بقوة عظيمة، ألقت الرعب في قلوبهم، وأوقعتهم في أزمة وهزيمة كبيرتين. ولم يلبثوا قليلاً حتى ولوا الأدبار تاركين الأرض مخضبة بدمائهم وكان ذلك في سنة ٨٦٦هـ الموافق ١٣٦٣م.

## استراحة المحارب والانتصارات سلمياً :

في هذه الأثناء استطاع السلطان مراد من فتح عدة مدن في بلاد آسيا الصغرى وفتح (بيجا) وعاد إلى مقرّ سلطته لتنظيم ما فتحه من الأقاليم والبلدان، وكما هو شأن الفاتح الحكيم الذي لا يكتفي بفتح البلاد وإذلال سكانها، بل كان ينسج على منوال أبيه وجدّه، فيستريح بضع سنين من عناء الفتح ليرتب جيوشه ويكمل من نقصها بتعويض جيوشه بالعدد والعدة.

ولما عظم شأن الدولة العثمانية دبت الخشية والخوف في نفوس ملوك جيرانها فسعوا إلى كسب ودّها واتقاء شر الفتوحات التي ستطالهم لاحقاً. فأرسلت جمهورية (راجوزة) في سنة ١٣٦٥م إلى السلطان مراد وفداً وقع معاهدة ودية وتجارية تعهدوا فيها بدفع جزية سنوية قدرها (٥٠٠ دوكا ذهبياً) وهذه أول معاهدة أمضيت بين العثمانيين والدول المسيحية.

وفي سنة ١٣٧٩م اتحد (لازارجر بلينانوفتش) الذي تربع على عرش الصرب بعد قتل أوروك مع (سيسمان) أمير البلغار على مقاتلة العثمانيين ومحاربتهم ولكنهما فشلا بعد عدة مناوشات خفيفة مع الدولة العثمانية وأثبتا عجزهما عن مكافحة القوات العثمانية فاضطرا لقعد معاهدة صلح مع السلطان وتعهد الأميران بدفع خراج سنوي للسلطان مع زواج السلطان من بنت أمير البلغار.

## نشأة الخيالة العثمانيين الـ ( سباهي ) :

بعد وفاة (البكلر بك) لالا شاهين عيّن محله (ديمورطاش باشا) الذي ينسب إلى هذا الوزير الجديد تنظيم فرق الخيالة العثمانيين المسماة (سباهي) وتعني الفارس. على نظام جديد واختار ان تكون أعلامهم باللون الأحمر. وأقطع لكل نفر منهم جزءاً من الأرض يزرعه أصحابه الأصليون مسيحيين كانوا أو مسلمين في مقابل دفع مبلغ

معين لصاحب الإقطاع. وذلك بشرط أن يسكن الجندي في أرضه وقت السلم ويستعد للحرب عند الاقتضاء على نفقته وأن يقدم أيضاً جنديا آخر معه، وكان كل إقطاع لم يتجاوز إيراده السنوي عشرين ألف (غرش) يسمى تيمار وما زاد على ذلك يسمى (زعامت) وكانت هذه الإقطاعات لا يرثها إلا الذكور من الأعقاب وإذا انقضت ذرية الذكور ترجع المبالغ والإقطاعات إلى الحكومة لإقطاعها إلى جندي آخر بنفس هذه الشروط.

## أفق دبلوماسي قبل التوسع في الفتوحات :

لأجل أن يكوّن السلطان مراد حلفاء بين من بقي مستقلاً من أمراء آسيا الصغرى فقد قام بتزويج ولده (بايزيد) الملقب بيبلدرم أي (البرق) من ابنة أمير (كرميان) والتي تقع في غرب الأناضول ما بين اسكي شهر شمالاً وأفيون قرة حصار جنوبا وقدّم للسلطان مدينة (كوتاهية) الشهيرة بصفة مهر لابنته.

وفي سنة ١٣٨١م ابتدأت الفتوحات ثانية وأخذت سيرها الأول فألزم السلطان أمير إقليم (الحميد)،وهو إقليم يقع في جنوب غرب الأناضول غرب قرمان وشرق منتشا وشمال تكن – بالتنازل له عن بلاده. وحارب (ديمورطاش باشا) الصرب والبلغار لتأخرهما في دفع الخراج المتفق عليه في معاهدة الصلح التي أشرنا إليها. وسار لفتح مدن (موناستر) و(برلبه) و(استيبا) ووقعت مدينة (صوفيا) في قبضة العثمانيين بعد محاصرة استمرت ثلاث سنوات من سنة ١٣٨١م إلى سنة ١٣٨٣م وأعقب ذلك قيام الصدر الأعظم (خير الدين باشا) بفتح مدينة سلانيك الشهيرة.

## أول تمرد لابن السلطان مراد :

في خضم التوسعات الجديدة في الفتوحات العثمانية تمرّد (صاووجي) أحد أولاد السلطان على والده بالاتحاد مع (أندرونيكوس) ابن إمبراطور الروم حنا باليولوج الذي كان والده قد حرمه من الملك بعده وأوصى به إلى ابنه الأصغر أمانويل، وتحزّب معهما بعض الطامعين والمغرر بهم، غير ناظرين إلى هذا الشقاق الداخلي لا يكون وراءه إلا ضعف الدولة وتمكن أعدائها من الانتصار عليها. لكن السلطان لم يدع هذه المؤامرة تمرّ كما خطط لها ابنه والمتمردون ولم يدع الشفقة على ولده تأخذ طريقها إلى قلبه، بل

أرسل جيشاً لمحاربة ولده المتمرّد وقتله مع جميع من ناصره من أشراف الروم وطلب من ملك الروم قتل ابنه ولقد قام الملك الرومي بفقأ عينيه ونفاه حتى مات.

## تمرد خارجي:

لما مات القائد (خير الدين باشا) الذي يعتبر من أمهر وأشهر قوّاد الدولة العثمانية اعتقد قادة الدول المجاورة والتي عقدت معاهدات صلح مع السلطان العثماني أن موت هذا القائد يعني ضعف الدولة العثمانية حيث لم يبق لديها من القوّاد القادرين على دحرهم، فتحالف علاء الدين أمير القرمان مع بعض الأمراء المستقلين واستعدوا للقتال وابتدأوا المناوشات الحربية، لكن السلطان مراد لم يمهلهم طويلاً فقد أرسل إليهم جيشاً بقيادة (ديمورطاش) باشا فحاربهم وقهرهم في سهل (قونية) وأخذ علاء الدين أسيراً، ولولا توسط ابنته التي كان قد تزوجها السلطان عقب حربهم الأولى لجرده من أملاكه ولكن مراعاة لزوجته، لم يأخذ منه شيئاً بل أقره ملكاً على أمواله وأملاكه بشرط دفع الجزية وكان ذلك في سنة ١٣٨٦م.

أما في أوروبا فاتخذ الصرب وجود أعظم قواد السلطنة وجيوشها في الأناضول فرصة لمحاربة القوات العثمانية فانتصر الصرب أولاً في سنة ١٣٨٧م وكان سيسمال قرال (وقرال كلمة تعني الملك بالتركية أو أمير) البلغار يتأهب للانضمام إلى لازار ملك الصرب إذ فاجأ الوزير (علي باشا) جيوش البلغار واحتل مدن (ترنرة) وهي مدينة تقع في الجانب الشرقي من البلغار و(شوملة) وتقع إلى شمال تورنوفو فاضطر (سيسمال) إلى الفرار والاحتماء في مدينة (نيكوبلي) سنة ١٣٨٨م. وبعدِ أن جمع شمل ما بقي من جيوشه داخل هذه المدنية، أراد محاربة العثمانيين ثانية فخرج من (نيكوبلي) وهاجم الجيوش الإسلامية مهاجمة يائس، فانهزم هزيمة لم تقم له بعدها قائمة، ووقع أسيراً فضم السلطان مراد نصف بلاده إليه ولم يأمر بقتله بل منحه نعمة الحياة ورتب له ما يقوم بمعاشه مراعياً في ذلك مقامه السابق وعينه حاكماً شبه مستقل على النصف الباقي من بلاده عام ١٣٨٩م.

ولما علم لازار ملك الصرب بانهزام رفيقه ملك البلغار مال بجيوشه قليلاً جهة الغرب للانضمام إلى أمراء ألبانيا فلم يمكنه السلطان مراد من ذلك، بل جدّ السير في طلبه حتى لحقه في سهل (قوص أوه) وهي بلدة تقع في جنوب يوغسلافيا بين بلغاريا

وألبانيا واليونان في سنة ١٣٨٩م. ودار القتال بين الجيشين بصورة ضارية وشرسة دافع الصربيون عن بلادهم دفاع الأبطال. واستمرت الحرب في حالة سجال مدة من الزمن. حتى حدثت الانعطافة المهمة في سير المعارك نتيجة لفرار صهر الملك لازار المدعو (فوك برانكوفتش) ومعه عشرة آلاف فارس والتحق بجيش المسلمين، فدارت الدوائر على جيش الصرب وجرح (لازار) ووقع أسيراً في أيدي العثمانيين فقتلوه.

وبهذه الواقعة الشهيرة والمهمة والتي ظل ذكرها شهيراً في أوروبا بأسرها انتهى استقلال الصرب كما فقد البلغار والروماللي استقلالهم. وسميت هذه الواقعة بـ (قرص أوه) التي كان من جراها أن ضمت اليونان بعد ذلك إلى الدولة العثمانية.

### موت السلطان مراد الأول:

بعد أن تمَّ النصر للجيوش العثمانية في هذه الواقعة الشهيرة. كان السلطان مراد يمرّ من بين القتلى الصربيين، حيث قام جندي صربي اسمه (ميلوك كوبلوفتش) وطعن السلطان بخنجر طعنة قاضية تسببت في موته وسقط القاتل قتيلاً بسيوف الإنكشارية، لكن هذا لم يمنع شيئاً إذ أسلم السلطان مراد الروح إلى خالقها. وبهذا تنتهي فترة السلطان مراد وقيادته للفتوحات العثمانية وضمه للبلاد الكثيرة التي وسعت من دولة آل عثمان وتتمه لفتوحات أبيه السلطان أورخان. وكانت وفاة السلطان مراد في ١ شعبان سنة ٧٩١هـ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٣٨٨م. عن عمر خمس وستين سنة وبلغت مدة حكمه ثلاثين سنة حيث دفن في مدينة (بورصة).

## بايزيد الأول والبداية المشؤومة

بدأت ولاية هذا السلطان الذي تسلم الحكم بعد موت أبيه السلطان مراد الأول حيث كان بكر أولاده بحادثة دموية مشؤومة وهي: بعد أن اتفق على تنصيبه سلطاناً كان له أخ صغير يدعى يعقوب يتصف بالشجاعة والإقدام وعلوّ الهمة فبدأ هاجس الجميع من طموحه في الملك بدعوى انه قد يُطالب المُلك على أساس انه انتقل إلى السلطان أورخان بعد وفاة أبيه السلطان عثمان ولم يتولى بعده ابنه البكر السلطان

بعده. ولذلك فقد قتل الأخ الصغير باتفاق أمراء الدولة وقواد جيوشها ويدعي مؤرخو الغرب، أن قتله كان بناءً على فتوى شرعية أفتى بها علماء ذلك الزمان منعاً لحصول الفتنة بناءً على قوله تعالى: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ ولا شك أن هذه الحادثة غير المبررة شرعيا وقانونيا ستكون بداية سيئة لعادة لازمت بعض سلاطين آل عثمان وكان لها الأثر البليغ في الفتن والصراعات التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية كما سنرى في الفصول التالية من الكتاب.

## كيف سارت فتوحات الدولة العثمانية؟

ابتدأ السلطان بايزيد الأول اعماله بأن ولى الأمير (أسطفن) بن لازار ملك الصرب حاكماً عليها، وتزوج أخته (أوليفيرا) وأجازه بحكم بلاده على حسب قوانينهم بشرط دفع جزية معينة، وتقديم عدد معين من الجنود ينضمون إلى الجيوش العثمانية وقت الحرب. فامتثل الأمير (أسطفن) لذلك الأمر.

ولما ساد الأمن في أوروبا قصد بلاد آسيا وفتح مدينة (الأشهر) المعروفة عند الغربيين باسم (فيلادلفيا) والتي تقع في غرب الأناضول إلى الشرق من مدينة أزمير – سنة ١٣٩١م وهي آخر مدينة للروم في آسيا. في الوقت الذي ترك أمير (أيدين) – مدينة تقع في جنوب غرب تركيا وجنوب فيلادلفيا – يعيش مطمئن في أملاكه خارج نفوذ الدولة العثمانية، وكذلك ترك أمير (منتشا) و(صاروخان) ولايتهما واحتميا عند أمير (قسطموني) – وهي مدينة تقع في شمال الأناضول على بعد نحو مئة كم عن البحر الأسود – من جهة أخرى تنازل الأمير علاء الدين عن جزء كبير من أملاكه للدولة العثمانية ليضمن سيادته على باقي بلاد القرمان.

وبهذه الفتوحات التي تم أغلبها بدون حرب عاد السلطان إلى أوروبا وحارب (أمانويل باليولوج) ملك الروم وحاصره في القسطنطينية. وبعد أن ضيّق عليها الحصار ترك حولها جيشاً جراراً وسافر لغزو بلاد (الفلاخ)، فقهر أميرها المدعو (دوك مانيس) وأكرهه على التوقيع على معاهدة يعترف فيها بسيادة الدولة العثمانية على بلاده. ويتعهد بدفع الجزية السنوية لها، مع بقاء الحكم له في بلاده لحكمها بمقتضى قواعد وقوانين أهلها وتم ذلك الاتفاق بين الطرفين في سنة ١٣٩٣م.

## نهاية سلطة إمارة قرمان:

استغل علاء الدين أمير القرمان انشغال السلطان بايزيد وجيوشه في محاربة الفلاخ. فأراد أن يسترد ما تنازل عنه بمقتضى المعاهدة التي أبرمت بينه وبين الدولة العثمانية كما ذكرنا، فجهّز جيشاً عظيماً واستعان ببعض دول الجوار الطامحة للنيل من هيبة الدولة العثمانية المتعاظمة. فسار بجيشه وأعوانه قاصداً مهاجمة مدينة (أنقرة) بعد أن فاز على (ديمورطاش باشا) في أحد الوقائع وأخذه أسيراً. فلما بلغ هذا الخبر السلطان بايزيد قام بنفسه إلى بلاد الأناضول وسعى في إدراك جيش علاء الدين فوفق في ذلك، حتى تقابل الجيشان في موضع يقال له (آق جاي). واستطاع السلطان بايزيد أن يهزمه وأسره هو وولديه محمد وعلي، وقام بالاستيلاء على كل أملاكه وبذلك انتهت سلطنة القرمان وصارت ولاية عثمانية ثم فُتحت إمارات (سيواس) و(توقات) — وهما مدينتان تقعان في شمال شرق تركيا — وكان آخر أمرائها يدعى الغازي برهان الدين.

## بايزيد القسطموني آخر أمراء إمارة قسطموني:

تعد إمارة قسطموني هي آخر الإمارات التي قامت على أطلال دولة آل سلجوق بقيت خارجة عن حكم الدولة العثمانية وسيطرتها. وكان أميرها يسمى بايزيد أيضاً وكانت هذه الإمارة قد شكلت ملاذاً آمناً للأمراء وأولادهم الذين فُتحت بلادهم من قبيل جيوش الدولة العثمانية، فكان هذا سبباً لغزو هذه الإمارة بعدما أرسل إليه السلطان من يطلب منه تسليم أولاد أمير (أيدين) و(صاروخان) فامتنع عن الامتثال لطلب السلطان. فسار إليه السلطان بنفسه وأغار على بلاده وفتح مدن (ساسون) و(جانك) و(عثمانجق). وبذلك انقرضت جميع الإمارات الصغيرة القائمة ببلاد الأناضول، وصار العلم العثماني يخفق فوق صروحها. أما بايزيد أمير قسطموني فلجأ إلى (تيمورلنك) سلطان المغول.

ومع استمرار الحصار حول القسطنطينية ضمّ السلطان بلاد البلغار إلى الدولة العثمانية فصارت ولاية عثمانية بعد أن قتل أمير (سيسمان) وأسلم ابنه وعُيّن حاكماً لسيسمان عام ١٤٩٤م.

## واقعة نيكوبلي:

تناهت الأخبار إلى سماع ملك المجر (سجسمون) بما حلّ ببلاد البلغار التي سقطت بيد القوات العثمانية، فارتعب من المصير الذي ينتظره ومملكته من جيوش الدولة العثمانية التي أصبحت متاخمة لبلده من عدة أماكن. فاستنجد بأوروبا وساعده البابا، وأعلن الحرب الدينية بين أقوام أوروبا الغربية فاستجاب لدعوة البابا دوق (بورغونيا) وأرسل ابنه (الكونت دي نيفر) ومعه ستة آلاف محارب أغلبهم من أشراف فرنسا، وفيهم كثير من أقارب ملك فرنسا نفسه، وانضمّ إلى هذا الجيش في مسيرته إلى بلاد المجر أمراء (بافاريا) و(استيريا) و(شواليه) القديس حنا الأورشليمي (رئيس طائفة القديس يوحنا) وكثير من الألمانيين. ثم اجتاز هذا الجيش نهر الدانوب، وعسكر حول مدينة (نيكوبلي) لمحاصرتها، فسار إليهم السلطان بايزيد ومعه مائتا ألف مقاتل وبينهم الكثير من أهل الصرب تحت قيادة أميرهم (أسطفن) بن لازار وغيرهم من الأمم المسيحية الخاضعة لسلطان العثمانيين. ودارت بينهم حرب ضروس شهدت قتالاً عظيماً دار بين الطرفين في يوم ٢٣ ذي القعدة سنة ٧٩٨ (٢٧ سبتمبر سنة ١٣٩٦). كانت نتيجتها انتصار العثمانيين على الجيوش المتألبة عليهم وأسر كثير من أشراف فرنسا ومنهم (الكونت دي نيفر) ابن دوق (بورغونيا). كما قُتل الكثير. وأطلق سراح (الكونت دي نيفر) والباقي من الأسرى بعد دفع فداء اتفق على مقداره. ويرد في بعض الروايات بان السلطان بايزيد لما أطلق سراح (الكونت دي نيفر) وكان هذا قد ألزم نفسه بالقسم على أن لا يعود لمحاربته، قال له السلطان: إني أجيز لك أن لا تحفظ هذا اليمين. فأنت في حلٍ من الرجوع إلى محاربتي. إذ لا شيء أحبَ إلي من محاربة جميع مسيحيي أوروبا والانتصار عليهم.

وفي الجانب الآخر كان الحصار على القسطنطينية على أشدّه. لكن إغارة المغول بقيادة تيمورلنك على آسيا الصغرى قد أجلت موضوع فتح القسطنطينية وبقيت معلقة واكتفى السلطان بايزيد بإبرام الصلح معها هذه المرة بشرط دفع عشرة آلاف ذهب من عملة ذلك الوقت. واشترط عليهم السماح للمسلمين بإقامة الجوامع وممارسة شعائرهم بحرية تامة وأن تقام لهم محكمة شرعية للنظر في قضايا المستوطنين في القسطنطينية من المسلمين.

## بعض أسرار الفتوحات العثمانية :

ليس من الصعب تفسير السهولة النسبية التي لازمت الفتوحات العثمانية. فقد تزامن هذا الفتح مع التشرذم السياسي في المنطقة، حيث كان الحكام المحليون من ملوك وأمراء الكيانات البلقانية وسواها، يتطلعون دوماً لطلب المساعدة من الخارج لحل النزاعات الداخلية.

وبالمقارنة مع الفوضى الجارية في المنطقة، كان العثمانيون فقط يتبعون سياسة ثابتة، ويمتازون بقوات عسكرية مركزية لابدّ منها في تنفيذ تلك السياسة بالإضافة إلى هذا كان لهم تفوق آخر مهم، الجيش الانكشاري — وهو الجيش النظامي الأول في أوروبا والذي أسسه السلطان مراد الأول بعد فتحه (أدرنة) حيث شكّل أسرى هذه الحرب مادة الجيش الانكشاري وجعله تحت قيادته المباشرة. كما أن العثمانيين يحترمون الأسس الإقطاعية كنظام. ففي البداية كانوا يكتفون بجزية سنوية محددة من الحكام الذين يعلنون خضوعهم للدولة الإسلامية.

وفي وقت لاحق كانوا يطالبون الحاكم بأن يرسل ابنه كرهينة، وأن يأتي إلى البلاط العثماني مرة في السنة لتأكيد ولائه للدولة العثمانية، وأن يرسل قوات للمساعدة في الحملات التي يقودها السلطان. وإلى جانب هذا أصبح يُطلب من الحكام الخاضعين أن يعتبروا حلفاء السلطان حلفاء لهم وأعداء السلطان أعداءً لهم. وفي حال إخلال الحاكم الخاضع بهذه الواجبات، كانت إمارته تعلن كدارٍ للحرب ويترك للدولة لعثمانية اتخاذ ما تراه مناسباً من الإجراءات اللازمة لردع هذا لحاكم وبهذه السياسة المتسلسلة أصبحت الفتوحات العثمانية أكثر قوة واتساع.

كما أن حكام البلقان والممالك الأخرى بدأوا بقبول السيادة العثمانية الواحد تلو الآخر. وذلك بعد أن فشل البابا في تنظيم حملة صليبية لمساعدة بيزنطة بشرط توحيد الكنيستين. وبعد أن تعرض الأمراء الصرب للهزيمة في موقعة (تشرمانون) في عام ١٣٧١م. فبعد انتصار الأتراك في هذه الواقعة أصبح القيصر البيزنطي خاضعاً بالفعل للدولة العثمانية وأخذ أفراد أسرة (باليولوغ) يطلبون مساعدة السلطان لحماية العرش البيزنطي وفي هذه الحالة حذا حكام البلقان حذو بيزنطة ولم تكن الظروف السياسية فقط هي التي ساعدت العثمانيين على توغلهم في البلقان بل جاءت الظروف

الاجتماعية لصالحهم أيضاً. لقد أشارت بعض الدراسات أن ضعف السلطة المركزية في بيزنطة والدول البلقانية التي ورثتها إنما تواصل مع نهوض الإقطاعية – التي احترمتها الدولة العثمانية – فقد كانت الأديرة والشخصيات المؤثرة في المقاطعات تملك ما يسمى (البرونة pronoia) والتي كانت سابقاً تحت سيطرة الدولة والتي كانت الضرائب الواردة منها تحوّل لتلبية النفقات العسكرية. وبعد انتزاع هؤلاء امتيازات مالية وقانونية من الدولة، نجحوا في تحويل هذه الأراضي إلى ملكية دائمة مدى الحياة،وتمكنوا بهذا الشكل من زيادة الرسوم والضرائب التي كانوا يستخلصونها من الفلاحين.

لقد بقيت هذه (البرونات) في المناطق التي أصبحت تحت الحكم العثماني تحت سيطرة الدولة،وتحولت إلى (تيمارات) أي إلى إقطاعات توزع على الفلاحين الأتراك الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي كمشاة. ومن ناحية أخرى فقد ألغيت كل الضرائب المحلية التي لم ترد في (القانون العثماني). فقد كان من حق السلطان فقد أن يحدد بفرمان (أي قرار) أي رسم أو امتياز. وكان لابد لكل أمر من هذا النوع لابدّ أن يثبت (بإرادة سلطانية)، ويترك تنفيذه للقاضي،الذي كان يعمل بشكل مستقل عن السلطة المحلية.وهكذا فقد عمدَ النظام العثماني إلى تطبيق الإدارة المركزية بدلاً من الإدارة اللامركزية الإقطاعية، وإلى تثبيت قواعد عامة بدلاً من الضرائب والامتيازات التي كانت بيد الإقطاعيين المحليين. لقد كان هذا النظام بالنسبة للفلاحين يُمثل خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع النظام القديم ولفهم تفوق الإدارة العثمانية بالمقارنة مع الإدارة البلقانية السابقة، تكفي ببساطة مقارنة القوانين العثمانية مع قوانين الملك الصربي (دوشان). فعلى سبيل المثال، يلزم قانون (دوشان) الفلاح أن يعمل لأجل سيّده يومين في الأسبوع، بينا تطالب القوانين العثمانية الفلاح أن يعمل فقط ثلاثة أيام في السنة في أرض السباهي (الفارس).

ومن ناحية أخرى فقد اعترف العثمانيون رسمياً بالكنيسة الأرثوذكسية، إلا أنهم كانوا يضيّقون على الكنيسة الكاثوليكية في كافة أرجاء دولتهم. إن كل هذه العناصر مهمة لتفسير التغلغل السريع والسهل للأتراك وانتشار فتوحاتهم وكسب الفلاحين لعدم الانضمام إلى أسيادهم في مقاومة العثمانيين.

## تيمورلنك والخطر الحقيقي على الدولة العثمانية:

وُلد تيمورلنك سنة ١٣٣٦هـ ميلادية ببلدة بالقرب من سمرقند ويتصل نسبه بجنكيزخان التتري من جهة النساء، خلف عمه سيف الدين في إمارة كيش سنة ١٣٦٠ ويسميه بعض المؤرخين بـ (تيمور الأعرج). ولقد قُدر له أن يسير بجيوش ضارية لفتح ما حوله من الإمارات والقبائل ثم فتح (بلاد خوارزم) و(كشغر) و(بلاد إيران) وسار بعدها إلى جنوب روسيا وفتح إقليم (آزاق) ثم قصد بلاد الهند فانتصر على صاحب (دهلي) وفتح معظم الهند الإنكليزية. ومنها عاد إلى الغرب ففتح بلاد الشام ومدينة بغداد التي خرّبها عن آخرها وقد استطاع أن يكوّن إمبراطورية قوية (١٣٣٦ – ١٤٠٥) في آسيا الوسطى وادعى لنفسه وراثة الحقوق السيادية للأيلخانيين في الأناضول.

## حكاية السلطان بايزيد مع تيمورلنك:

يكمن السبب المباشر لغزو تيمورلنك للدولة العثمانية لفروسية السلطان بايزيد حيث امتنع عن إطاعة تيمورلنك بتسليم أمير بغداد (أحمد جلاير) الذي التجأ إلى السلطان بايزيد إثر احتلال تيمورلنك لبغداد، وكان هذا الأمر يمثل استفزازاً لهذا الغازي العنيد، فسار بجيوشه الجرارة إلى بلاد آسيا الصغرى وافتتح مدينة (سيواس) بأرمينيا وأخذ ابن السلطان بايزيد المدعو (إرطغرل) أسيراً وقطع رأسه، مما حدا بالسلطان العثماني بالثأر من هذه الحادثة الفظيعة فجمع السلطان بايزيد جيوشه وسار لمحاربة تيمورلنك، فتقابل الجيشان في سهل (أنقرة) واستمرت الحرب الضارية من قبل شروق الشمس إلى بعد غروبها وأظهر السلطان بايزيد خلالها من الشجاعة ما بهر العقول وأدهش الأذهان.

لكن ضعف جيشه بفرار فرق (أيدين) و(منتشا) و(صاروخان) و(كرميان) وانضمامها إلى جيوش تيمور لوجود أولاد أمرائهم الأصليين في معسكر الأعداء، ولم يبقَ مع السلطان إلا عشرة آلاف انكشاري وعساكر الصرب، فحارب معهم طول النهار حتى سقط أسيراً في أيدي المغول هو وابنه موسى في حين هرب أولاده سليمان ومحمد وعيسى وفقد ابنه الخامس مصطفى ولم يُعثر له على أثر.

## الفترة الحرجة في تاريخ الدولة العثمانية:

مهما يكن من أمر معاملة أسيره السلطان بايزيد والتي اختلفت الآراء بشأن تيمورلنك إزاء هذه القضية غير المهمة. فمن الروايات التي تذهب إلى إكرام يتمورلنك لأسيره السلطان بايزيد ومعاملته بالحسنى لكنه شدّد في مراقبته بعد أن حاول السلطان الهروب ثلاث مرات من الأسر. ومن الروايات التي تذكر بأن بايزيد من سُجن في قفص حديدي ومات في ١٥ شعبان سنة ٨٠٥هـ والموافق مارس ١٤٠٣م عن عمر ناهز ٤٤ سنة وحكم خلالها ١٣ سنة. ونقلت جثته إلى مدينة (بورصة) حيث دفن بجانب السلطان مراد. المهم أن السلطان بايزيد مات. فما الذي حصل لدولة آل عثمان بعده؟

بعد موت السلطان تجزأت الدولة العثمانية إلى إمارات صغيرة كما حصل بعد سقوط دولة آل سلجوق، لأن تيمورلنك أعاد إلى أمراء (قسطموني) و(صاروخان) و(كرميان) و(أيدين) و(منتشا) و(قرمان) ما فقدوه من بلادهم في فترة الاحتلال العثماني السابق لها.

واستقل في هذه الفترة كلّ من البلغار والصرب والفلاخ، ولم يبق للدولة العثمانية من تابع إلا القليل من البلدان.

## أولاد بايزيد ومأزق الخلافة:

مما زاد الخطر على هذه الدولة، عدم اتفاق أولاد بايزيد على تنصيب أحدهم للخلافة، وادعى كلّ منهم بأحقيته بها، فأقام سليمان في مدينة (إدرنة) حيث ولاه الجنود سلطاناً عليهم، ولأجل أن يستظهر على اخوته، عقد حلفاً مع ملك الروم (إيمانويل الثاني) وتنازل له عن مدينة سلانيك وسواحل البحر الأسود لينجده على اخوته، ولزيادة الوثوق منه تزوج إحدى قريباته.

أما محمد بن بايزيد فقد كان يحارب جنود تيمورلنك في جبال الأناضول واستطاع أن يحرر مدينتي (توقات) و(أماسيا)، وأما عيسى فلما بلغه خبر وفاة والده جمع كلّ جنوده بمدينة (بورصة) حيث كان مختفياً وأعلن نفسه خليفة آل عثمان بمساعدة القائد (ديمورطاش باشا). وكان الأخوة الثلاث قد أقروا بسيادة تيمورلنك. فقبل وفودهم بارتياح وشجعهم على المثابرة في الحرب بقصد إضعافهم لبعضهم حتى لا

تقوم لهم قائمة ولدولتهم العثمانية من مجدٍ آخر.

وهكذا سار محمد لمحاربة أخيه عيسى فهزمه في عدة مواقع وقتله في المعركة الأخيرة بينهما. ولم يبق بعد ذلك من منازع من اخوته في آسيا الصغرى واستخلص أخاه موسى بعد ذلك من أمير (كرميان) وسلمه جيشاً جراراً وأرسله إلى أوروبا لمحاربة أخيهما سليمان، فلم يقوَ عليه وانهزم أمامه وعاد مقهوراً إلى آسيا، ثم جمع جيشاً آخر وعاد به إلى أوروبا وحارب أخاه سليمان ثانية فاستطاع من التغلب عليه وقتله خارج أسوار مدينة (أدرنة) في سنة ١٤١٠.

بعدها أغار على بلاد الصرب وعاقب أهلها على خروجهم عن الطاعة، وقاتل (سجسمون) ملك المجر الذي تصدّى له لردّه عن بلاد الصرب لكن الطمع داخل الأمير موسى فعصى أخاه محمد الذي أمدّه بالجنود لمحاربة أخيهما سليمان. وأراد الاستقلال ببلاد الدولة بأوروبا وحاصر القسطنطينية لفتحها لنفسه. فاستنجد بالأمير محمد فأتى إليه مسرعاً لمحاربته والزمه بعد محاربة شديدة برفع الحصار عنها. ثم حالف الأمير محمد ملك القسطنطينية وأمير الصرب وبثوا الدسائس في جيش موسى حتى خانه أغلب قوّاده ووقع أخيراً بين يديه أخيه محمد أسيراً فأمر بقتله سنة ٨١٦هـ الموافق (١٤١٣م).

## انبعاث المعجزة العثمانية

بعد هزيمة العثمانيين بالقرب من أنقرة كان يمكن لأيّ دولة أخرى في مثل هذه الظروف أن تنهار بسهولة. إلا أن العثمانيين سرعان ما تمكنوا في حوالي سنة ١٤١٥م من استعادة مواقعهم في البلقان والأناضول. بينما حققوا بفتح القسطنطينية في عام ١٤٥٣م الطموحات الإمبراطورية للسلطان بايزيد الأول الذي عجز عن فتحها في زمنه.

وتبقى هنا المسألة التاريخية المركزية خلال ١٤٠٢ – ١٤٥٣ تحتاج إلى تفسير كيف تمكنت الدولة العثمانية من الانبعاث بمعجزة في الوقت الذي كانت تهددها الحروب الأهلية والحملات الصليبية والأزمات الداخلية الكفيلة بتحطيمها؟

لقد قام محمد جلبي المولود سنة ٧٨١هـ - ١٣٧٩م والابن الأصغر لبايزيد الأول، والذي يختلف المؤرخون في ترتيبه في سلالة آل عثمان فمنهم من يعتبره خامس السلاطين ولم يعتبر اخوته في الترتيب لكونهم لم يلبثوا في الملك مدة طويلة وذلك تجنباً للخلط في تعداد السلاطين وهكذا اعتبره بعض المؤرخين في تسلسل آخر، ولكن المتفق عليه هو عدم اعتبار من ينازعه على الملك من اخوته سلاطيناً وبذلك يكون محمد حلبي خامس سلاطين الدولة العثمانية.

لقد قام السلطان محمد جلبي بتوطيد سلطته في الأناضول فاستولى أولاً على (أماسية) و(بورص) ثم حاول أن يسيطر على (البلقان) و(أدرنة). أما أخوه الأكبر سليمان جلبي (١٤٠٢ — ١٤٤١م) الذي كان يتخذ من (أدرنة) مقراً له، فقد حاول أن يمدّ سلطته باتجاه الأناضول. وهكذا أدرك كل واحد منهما أن الدولة العثمانية لا يمكن أن تستمر دون ضمان البلقان والأناضول. وقد اتخذ بعض الحكام في البلقان والأناضول موقفاً سلبياً من الصراع، إذ كان يفضّل هؤلاء المحافظة على الوضع الراهن بعد هزيمة أنقرة في عام ١٤٠٢م. فمع انبعاث الإمارات المستقلة في الأناضول بعد عام ١٤٠٢م، نجد أنه في البلقان أيضاً قام حكام بيزنطة وصربيا وفلاشيا وألبانيا استرداد أراضيهم والتصرف كحكام مستقلين. وفي عام ١٤٠٣ وقع سليمان جلبي اتفاقية مع البيزنطيين تنازل لهم فيها عن (سالونيك) وعن بعض المناطق المطلة على البحر.

وفي الواقع لقد كان الإمبراطور البيزنطي خلال فترة احتضار الدولة العثمانية يحاول دعم الإمارات العثمانية الضعيفة ضد الأخرى القوية، للحفاظ على نوع من التوازن. ومن جهة أصبح موسى جلبي (١٤١١ — ١٤١٣) قوياً في البلقان، والبيزنطيون ساعدوا محمد جلبي على الانتقال بقواته من الأناضول إلى البلقان.

وتحالف أمير صربيا مع محمد جلبي أيضاً وساعده على إحراز انتصاره الحاسم. ولكن عندما نجح محمد جلبي في ضم بعض الإمارات الأناضولية وإخضاع الإمارات الأخرى. أدرك حكام بيزنطة والبلقان أنه أصبح مصدراً للخطر على وجودهم. وهكذا في عام ١٩١٦م اجتمعت البندقية وبيزنطة وفلاشيا على الدولة العثمانية، التي تمكن محمد جلبي من توحيدها حينئذ ما جعل هذه الدولة تعيش من جديد خطر التفتت والتلاشي.

فقد اندلع تمرد في البلقان في ٢٩ أيار ١٤١٦م ضد السلطان محمد بقيادة الأخ الآخر له (مصطفى)، بدعم من بيزنطة وفلاشيا، بينما قام أسطول البندقية بتحطيم القوات العثمانية في غاليبولي. وكما دعم مصطفى في تمرده أخذ أمير فلاشيا (ميرتشا) بدعم الشيخ بدر الدين، الذي قاد انتفاضة خطيرة في غرب الأناضول وفي دوبروجا ودليومان في البلقان،أي في المنطقتين اللتين كان ميرتشا يطمع في السيطرة عليهما.

إلا أن السلطان محمد تمكن من القضاء على انتفاضة الشيخ بدر الدين في خريف ١٤١٦م وشنقه بعد مقاومة شديدة في سنة ١٤١٧م ولم يبق لانتفاضة بدر الدين سعد ذلك من شأن يُذكر وكان شنق رئيس هذه الانتفاضة الشيخ بدر الدين جاء بناءًا على فتوى الشيخ سعيد أحد تلاميذه التفتازاني وهذا نصها (من أتاكم وأمركم جميعاً على رجل يريد أن يشق عصامكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه).

ولم يهدأ بال السلطان محمد جلبي بعد التخلص من بدر الدين إذ كان أخوة مصطفى في حالة الحرب معه فسار إليه وهزم جيشه فلجأ (مصطفى) إلى مدينة (سلانيك) التي عادت إلى مملكة الروم بعد موت السلطان بايزيد الأول، وأضحى عند حاكمها المعين من قبل الروم. فطلب السلطان تسليمه فأبى ملك الروم ذلك، ولما رأى محمد جلبي أنه لابد من عقد صلح مع بيزنطة فقد وقّع معها اتفاقية نصت على أن يحتفظ الإمبراطور البيزنطي بمصطفى في السجن، مقابل أن يتعهد السلطان بالحفاظ على الوضع الراهن. ورتب السلطان لأخيه مصطفى راتباً سنوياً.

(وذهب بعض المؤرخين إلى أن مصطفى هذا لم يكن ابن السلطان بايزيد وأنه شخصاً انتحل لنفسه هذه الصفقة طمعاً في الملك. إلا أن المؤرخ العثماني (نشري) وكثيراً من مؤرخي الروم قالوا بصحة نسبه).

وفي غضون ذلك برز في الأناضول (شاه روح ابن تيمورلنك) الذي أخذ يهدد كل من يحاول تغيير الوضع الذي خلفه والده له. وقد جامل السلطان محمد شاه روح بالقول أنه لا يزال تابعاً وفياً، وأنه يضطر إلى الهجوم على الإمارات الأناضولية لكي لا تعوقه في الجهاد. وهكذا تحوّل محمد ثانية إلى البلقان ليهاجم الأمير مرتشا فقط، الذي أرغمه على التراجع إلى ما وراء الضفة الأخرى من الدانوب. بينما تمكن في عام ١٤١٩م من تحويل (جورجيفا) إلى مركز عثماني متقدم على الضفة اليسرى للدانوب.

لقد أدرك السلطان محمد جلبي منذ عام ١٤١٦م أن الوقت لا يزال مبكراً لإحياء إمبراطورية بايزيد ذات الحكم المركزي. ولذلك قد أخذ يميل إلى سياسة سليمة ويبذل قصارى جهده في محو آثار الفتن بأجرائه الترتيبات الداخلية لضمان عدم حدوث شغب في المستقبل وهكذا أعاد محمد جلبي الروح للدولة العثمانية المحتضرة وتوفي عام ٨٢٤هـ ( ١٤٢١م) في مدينة (أدرنة) عن عمر ٤٣ سنة بعد أن أوصى بالملك إلى ابنه مراد الذي كان حينئذ في أماسيا.

وخوفا من حصول مالا تحمد عقباه لو عُلم بموت السلطان محمد مع وجود ابنه مراد بعيداً في بلاد آسيا. اتفق وزيراه إبراهيم وبايزيد على إخفاء موته عن الجند حتى يحضر مراد فأشاعا بأن السلطان مريض. وأرسلا لابنه فحضر بعد أربعين يوماً واستلم مقاليد الدولة.

## عوامل القوة والضعف:

لقد دلت أحداث هذه الفترة على أن العائلات الأناضولية ذات النفوذ، والتي كانت تحتفظ بالأرض سواء باسم (الوقف) أم باعتبارها من الأملاك، وكذلك العشائر التي كانت توفر الوحدات المقاتلة، كانت تعارض الإدارة العثمانية المركزية. وقد كان بين هذه العائلات، السلالات الحاكمة السابقة، التي ضمن لها العثمانيون الامتيازات الشخصية بعد أن أخضعوها. وقد انطبق الحال على السلالات المحلية في البلقان.

كما أن سكان المناطق الحدودية، وبالانسجام مع تقاليد الكيانات الحدودية، كانوا يعارضون السياسة المركزية ويؤيدون كل طامح إلى عرش السلطنة، مما جعلهم يلعبون دوراً مهماً للغاية في الحروب الأهلية. وهكذا فقد تحول إقليم دوبروجا — دليورمان الحدودي الذي يتميز بكثافة سكانية كبيرة إلى وكر للانتفاضات في القرن الخامس عشر إلا أنه في المقابل كانت هناك عوامل إيجابية تعمل لصالح وحدة الدولة العثمانية وإدارتها المركزية. ومن أقوى هذه العوامل كان (القول) أو النظام العثماني للمماليك.

فقد كانت فرقة الإنكشارية التي وصل عدد أفرادها إلى حوالي ٦ — ٧ آلاف جندي تؤمن للسلطان العثماني تفوقاً مهماً في وجه منافسيه.

وفي الولايات العثمانية أنشأ العثمانيون هناك الفرق العسكرية للولاة الذين ينحدرون من (القول) والقوات العسكرية للسباهية (الفرسان)، مما عزز السلطة المركزية العثمانية التي كانوا يمثلونها، والتي كانت بدورها تضمن لهم وضعهم الخاص. كما أن الفلاحين والتجار وجددوا أنفسهم في وضع أفضل في ظل الإدارة المركزة، بالمقارنة مع أنظمة الحكم الإقطاعية السابقة.

والعامل الآخر كان يتمثل في التأثير الكبير للسلطان العثماني في نظر السكان المسلمين إذ أنه القائد الأعلى للجهاد، وهو المركز الذي كان له ميزات معنوية ومادية مهمة.

## موت محمد جلبي والتركات الثقيلة

ما أن تولى السلطة السلطان مراد الثاني المولود سنة ٨٠٦هـ (١٤٠٣م) عن عمر ثمانية عشر سنة حتى بدأت الأزمات والتي استمرت ثلاث سنوات. فقد أطلق ملك بيزنطة سراح عمه مصطفى بعد أن وافق على أن يتخلى له عن غاليبولي، واعترفت به ولايات البلقان سلطاناً. إلا أن الانكشارية والعلماء وقفوا في صف مراد الثاني بن محمد جلبي الذي بلغ الثامنة عشرة من عمره، فاتخذ بورصة عاصمة له، واستطاع إلحاق الهزيمة بعمه مصطفى عام ١٤٢٢م، الذي جاءه من البلقان على رأس جيش من الولايات الحدودية. وبعد أن قام بتجميع كل قواته ضرب مراد الثاني الحصار على القسطنطينية التي كانت تدعم منافسيه، حيث استمر هذا الحصار من ٢ حزيران — ٦ أيلول من عام ١٤٢٢م. وقد استغل هذا الوضع الأمراء الخاضعين في الأناضول، حيث تمردوا وتمكنوا من استرجاع كل الأراضي التي كان قد سيطر عليها مراد الأول بصعوبة.

وقد شجع هؤلاء الأمراء الأخ الأصغر للسلطان مصطفى، لكي يتمرد ثم قاموا بحصار بورصة. وفي هذا الوضع رفع مراد الحصار من القسطنطينية اضطراراً، وبعد أن هزم أخاه قام في ٢٠ شباط ١٤٢٣ بمعاقبة أمراء الأناضول، الذي حرّضوه على التمرد وقام بعد ذلك بضم إمارات غرب الأناضول باستثناء جندرية وقرامان. وهكذا تمكن السلطان الشاب من حلّ المشاكل الداخلية للدولة ونجح في إعادة الوضع كما كان عليه قبل وفاة

أبيه. وبعد هذا أصبح في وسع السلطان أن يتطلع الآن إلى الدول التي كانت تهدد أملاكه في البلقان.

## عودة للفتوحات العثمانية:

كان الهنغاريون يستغلون الضغوط التي يتعرض لها العثمانيون لكي يتوسعوا باتجاه الحوض الأسفل للدانوب. كما أن البندقية انتهزت هذه الفرصة لكي تسيطر على بعض الأراضي البيزنطية. فقد بادرت البندقية خلال الحصار العثماني للقسطنطينية إلى التفاوض مع بيزنطة لعقد اتفاقية تسمح لها بالسيطرة على سالونيك والمورة. وهكذا تخلت بيزنطة للبندقية في صيف ١٤٣٢م عن سالونيك، التي كان يحاصرها العثمانيون. وقد خشي العثمانيون من أن يتخلى البيزنطيون عن القسطنطينية ذاتها، ولذلك سارع السلطان مراد إلى عقد صلح معهم. وهكذا وافق البيزنطيون على أن يدفعوا جزية سنوية. وعلى أن يعيدوا الأراضي التي استولوا عليها سنة ١٤٠٣م.

بينما التزم العثمانيون من ناحيتهم بعدم مهاجمة بيزنطة.

في الوقت نفسه قام مراد الثاني بعقد صلح مع حكام الأناضول وتجميع كل ما لديه من قوات للهجوم على البندقية في سالونيك. وقد استمرت الحرب مع البندقية حتى سنة ١٤٣٠م، حيث تمكن العثمانيون من فتح سالونيك.

وبينما كانت هذه الحروب تحدث في الدولة العثمانية كان نفوذ هنغاريا يزداد في صربيا وفلاشيا، مما سبب النزاع في عام ١٤٢٧م بين الهنغاريين والعثمانيين حول وراثة الدولة الصربية، وقد تم الاعتراف أخيراً (بجورج برانكوفيتش) أميراً على الصربيا، حيث أصبحت إمارته دولة فاصلة بين هنغاريا في بلغراد والعثمانيين في (غولوباتس) وقد توصل الطرفان في هذا النزاع إلى صلح في سنة ١٤٢٨م.

وفي السنة التالية عصى (جورج برانكوفيتش) أمير الصرب فكانت عاقبة عصيانه أن فتح السلطان مراد مدينة (سمندرية) بالقرب من مدينة (بلغراد) عاصمة بلاد الصرب بعد أن حاصرها ثلاثة أشهر. وفرّ (برنكوفيتش) إلى بلاد المجر محتمياً عند ملكها (ألبير) الذي خلف سجسمون. ثم حاصر السلطان مدينة بلغراد ولم يتمكن من فتحها لشدة دفاع الجيش الصربي عنها. فتركها وأغار على بلاد (ترنسلفانيا) وحاصر مدينة (هرمان ستاد) التابعة لملك المجر.

وأعاد السلطان مراد الثاني إلى أملاك الدولة العثمانية ولايات (أيدين) و(صاروخان) و(منتشا) وغيرها ن الإمارات التي استقلت في عهد تيمورلنك، وكذلك استرد بلاد القرمان بعد أن قتل أميرها محمد بك وعيّن ابنه إبراهيم والياً عليها مع بعض الامتيازات بشرط أن يتنازل على إقليم (حميد). وفي سنة ١٤٢٨ توفي أمير كرميان فاسترد السلطان مراد جميع ما فصله تيمورلنك من الدولة العثمانية من هذه البلاد.

وفي عام ١٤٣٣م اعترف (فلاد) أمير الفلاخ الملقب (دره قول) أي الشيطان بسيادة البابا العالي العثماني عليه، تخلصاً من الحرب التي كان لا يشك في ضراوتها وعواقبها السيئة عليه. لكنه عاد للتحالف مع أمير الصرب وإعلان الثورة على الدولة العثمانية بناءاً على تحريض ملك المجر لهما، فحاربهما السلطان وقهرهما، ثم سار إلى بلاد المجر واحتل كثيراً من بلدانها وعاد منها في سنة ١٤٣٨ بسبعين ألف أسير - على رواية بعض المؤرخين - ولما استمر حصار الجيش العثماني لمدينة (هرمان ستاد) وحاكمها (هونياد) قائد عموم جيوش المجر فأتى هذا القائد الشهير على جناح السرعة للدفاع عنها وانتصر على العثمانيين وقتل منهم عشرين ألفاً وقتل قائدهم وألزمهم الرجوع خلف نهر الدانوب، فلما بلغ الخبر إلى السلطان مراد الثاني أرسل إليهم ثمانين ألف مقاتل تحت قيادة شهاب الدين باشا فهزمه أيضاً (هونياد) المجري وأخذه أسيراً في معركة هائلة بالقرب من بلدة يقال له (وازاج) سنة ١٤٤٢م.

بعد ذلك سار القائد (هونياد) إلى بلاد الصرب واستطاع هزيمة السلطان مراد نفسه في مدينة (نيش) واقتفى أثره إلى ما وراء جبال البلقان سنة ١٤٤٣م وأخيراً أبرم السلطان مراد معه معاهدة صلح على أن يتنازل عن سيادته على بلاد الفلاخ ويردّ إلى أمير الصرب مدائن (سمندرية) و(ألاجه) و(حصار) وأن يهادن المجر مدة عشر سنوات، وتمت المعاهدة في ٢٦ ربيع الأول ٨٤٨هـ (١٣ يوليو ١٤٤م).

## تنازل السلطان عن الملك:

بعد هذه الأحداث الجسيمة في حياة مراد الثاني وقدرته العملية على إعادة التوازن للدولة العثمانية من خلال فتوحاته المتكررة أو من خلال معاهدات الصلح مع الآخرين حدث له حادث أثر في نفسه كثيراً وهو وفاة ولده البكر علاء الدين فحزن أشد الحزن عليه وجزع من الحياة وسأم من مواصلة الحكم فتنازل عن السلطنة لابنه محمد

البالغ من العمر أربعة عشر سنة زاهداً بكل شيء. وسافر إلى ولاية (أيدين) للإقامة بها بعيداً عن هموم الدنيا ومشاكلها.

ولكن خلوته هذه لم تستمر أكثر من بضعة أشهر.

### العودة إلى المُلك:

في فترة خلوته في مدينة (أيدين) استغل المجر هذا الظرف وأغاروا على بلاد البلغار مخترقين شروط الهدنة ومعاهدة الصلح مع الدولة العثمانية وكان هذا التمرد اعتمد على وصية الكردينال (سيزاريني) مندوب البابا. الذي استطاع إقناع ملك المجر بأن عدم رعاية الذمة وحفظ العهود مع المسلمين لا تعدّ خبثاً ولا نقضاً. أمام هذا الوضع الطارئ والخطير على الدولة العثمانية، ولعدم أهلية ابنه محمد لمقاومة هذا الأمر، أخبر السلطان مراد بخيانة ملك المجر فما كان منه إلا الرجوع إلى سدة الحكم وقيامه بقيادة الجيش لمحاربة المجر، الذي وجدهم يحاصرون مدينة (وارنة) الواقعة على البحر الأسود فاشتبك معهم واستطاع من النيل منهم وقتل ملك المجر المدعو (لادسلاس)، فتفرق جيشهم ولم تنفع يومذاك شجاعة القائد المجري (هونياد) بشيء.

وفي اليوم التالي هاجم العثمانيون معسكر المجر فاحتلوه بعد قتال شديد، قُتل فيه الكردينال (شيزاريني) الذي كان السبب الرئيسي لهذه الحرب. وتمّ للدولة العثمانية النصر في ٢٨ رجب سنة ٨٤٨هـ (١٠ نوفمبر سنة ١٤٤٤م).

### فتنة إسكندربك:

بعد تمام النصر وتحرير مدينة (وارنة) رجع السلطان إلى عزلته لكنه لم يتمكن من الهدوء فيها. لأن فرقة الانكشارية استهانوا بملكهم الفتي محمد الثاني وعصوه ونهبوا مدينة (أدرنة) عاصمة الدولة فعاد إليهم السلطان مراد الثاني في أوائل سنة ١٤٤٥م واستطاع أن يخمد فتنتهم. وخوفاً من عودتهم للشغب والنهب وإقلاق النظام، أراد مراد الثاني إشغالهم بالحرب فأغار على بلاد اليونان وساعده في ذلك تقسيم (أمانويل) ملك الروم بلاده بين أولاده حيث أعطى مدينة القسطنطينية وضواحيها إلى ابنه حنا وبلاد (مورة) وجزء من (ستاليا) إلى ابنه قسطنطين وهو آخر ملوك الروم. ولما علم قسطنطين بعزم السلطان مراد على فتح بلاده قام بتحصين (برزخ كورنته) وبنى فيه

قلاعـا تجعـل مـن اجتـيازه أمـراً غـير ممكـن. لكن السلطان مراد استطاع بسلاح المدفعية (ذكـر المؤرخـون أن هـذا هـو أول استعمال للمدافع في جيوش الدولة العثمانية) أن يُحدث شـروخاً في هـذه القـلاع اسـتطاعت القـوات العثمانـية الدخـول منها إلى مدينـة (كورنـته) ففتحوها.

ولم يـتم فـتح بـلاد (مـوره) لازديـاد عصـيان إسـكندر بك وإثارته الفتن في البلاد الألبانية فاكتفى السلطان بفرض الجزية على أهل (مورة) هذه المرة.

ولما هـدأ بال السلطان من ناحية إسكندر بك، عاود الكرة لمحاربته فحاصر مدينة (آق حصار) مـدة ولما لم يجـد سـبيلاً إلى فـتحها نتـيجة لضـعف جيوشـه بسـبب الحروب المتواصلة فـأراد أن يـتفق مـع إسكندر بك على الصلح وأن يقلده إمارة (ألبانيا) في مقابل جـزية سـنوية. فـرفض إسـكندر بـك هـذا الاقـتراح فقـد قـام السلطان بـرفع الحصار عن المديـنة وعاد إلى (أدرنة) عاصمة الدولة العثمانية ليجهز جيوشاً كافية لقمع هذا المتمرد لكنه تـوفي في يـوم ٥ محـرم سـنة ٨٥٠ هـ (٧ فـبراير سـنة ١٤٥١م) عـن عمـر ٤٩ سـنة ومـدة حكمه ٣٠ سنة.

## مزايا مراد الثاني العسكرية:

كـان السلطان مـراد الثانـي يعتقد، كما كان أبوه يعـتقد خلال أزمـة ١٤١٦م أن الحفاظ على العرش يرتبط بالحفاظ على الوضع القائم.

وعـلى الـرغم مـن أنـه اسـتطاع أن يضـمّ الكـثير مـن الإمـارات في الأنـاضـول، إلا أنـه حـافظ عـلى علاقـات جيـدة مـع (قـرامان) و(جـندرية)، وحـرصـاً عـلى تجنـب استفزاز شـاهروخ بـن تيمورلـنك. ومـع ذلـك فقـد أدرك السلطان مـراد الثانـي بسـرعة أن السـياسة المسـالمة تهـدد نفـوذ الدولـة العثمانـية وتحديـداً في الـبلقان. حيـث كـان مـرغماً عـلى الاسـتمرار في الحـروب. وخـلال هـذه الحـروب حصـل العثمانـيون بشـكل غير متوقع على أفضـل سلاح لدى أعدائهم (المدافع والبنـادق)، وتعلموا أسلوب حصار معسكرات العدو من الجهـات الأربـع بواسـطة العـربات الـتي تجـرّها الخيول، وأسلوب المناورة الذي كان يطبقه القائد المجري (هونـياد) بنجاح.

وهكـذا فقـد اسـتعمل العثمانـيون بدورهـم المدافـع الضـخمة في حصـار القسطنطينية خـلال عـام ١٤٢٢م بيـنما اسـتعملوا البـنادق في معركة (فارنا) سنة ١٤٤٤م.

وبهذا الشكل ساعدت الحروب مع المدفعية والبنادق على تحديث الأسطول العثماني، في سنة ١٤٢٢م كان العثمانيون يحتفظون في غاليبولي بـ (٦٠) سفينة، كما كانوا يملكون في الدانوب أسطولاً نهرياً يتألف من ٨٠ — ١٠٠ مركب. وقد أرغم هذا التطور العسكري في العدة والتجهيزات في عهد السلطان مراد الثاني ونمو أسطولهم البحري على تسابق أعدائهم على تطوير أساطيلهم وهذا ما حصل لأسطول البندقية من تطور كما أن السلطان مراد استطاع أن يمهد الطريق سالكة لابنه وخلفه على العرش العثماني بتحقيق نصر عسكري عظيم شكل ذروة الفتوحات العسكرية للدولة العثمانية والذي تمثل بفتح القسطنطينية بفصل الدولة العثمانية القوية التي استطاع السلطان مراد الثاني من الحفاظ عليها حتى آخر يوم في حياته.

## فتح القسطنطينية – ذروة المجد العثماني

■ بقيت الإمبراطورية البيزنطية تقاوم العثمانيين نصف قرن من الزمن، وذلك بعد غزو تيمورلنك، معتمدة في ذلك على اللعب بورقة الطامعين بالعرش العثماني والتهديد بشن حملات صليبية جديدة.وهكذا استغلت بيزنطة انشغال محمد الثاني بالهجوم على قرامان وهددت بإطلاق سراح (أورخان) المطالب بالعرش العثماني، لترغم السلطان محمد على تقديم بعض التنازلات.

وفي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٤٥٢م جرى في كنيسة صوفيا قدّاس احتفالي، وذلك بالاستناد إلى الاتفاق المتعلق بتوحيد الكنيستين وفي الواقع لقد كان هذا القداس استعراضاً للاتحاد الموجه ضد العثمانيين.

وهكذا أرغمت الظروف الخارجية والداخلية السلطان محمداً الثاني على الشروع بفتح القسطنطينية. ولإبعاد الشبهات عن ذلك قام (جانورلي) بعقد صلح جديد مع هنغاريا والبندقية، ولذلك حين أرسلت البندقية أسطولها في أيار (مايو) ١٤٥٣م لمساعدة بيزنطة كان الوقت قد أصبح متأخراً. وكان محمد الفاتح قد عمد قبل حصار القسطنطينية إلى السيطرة على البوسفور، وبناء قلعة (روملي حصاري) على الشاطئ الأوروبي، أي على الموقع المواجه لقلعة (أناضول حصاري) التي بناها جده بايزيد الأول،

مما جعل من المستحيل عبور أية سفينة من البوسفور دون إذن من السلطان.

استمر حصار القسطنطينية (٥٤) يوماً، وبالتحديد من ٦ نيسان (إبريل) إلى ٢٩ أيار (مايو) ١٤٥٣م. وكان عدد القوات المدافعة عن المدينة حوالي ٨٥٠٠، بينما لم يقل عدد الجيش العثماني النظامي عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف مقاتل. وقد قام محمد الفاتح بقصف المدينة بأضخم مدافع عرفها العالم حتى ذلك الحين.

وفي الحقيقة أن اختراق هذه المدينة، التي لم تكن تفوقها في التحصين أيّة مدينة أخرى في العصر الوسيط، يعني انتصار سلاح المدفعية العثمانية على تحصينات المدينة المنيعة.

فالمصادر التاريخية تشير إلى أن الجيش العثماني دخل المدينة خلال الهجوم العام من خلال الثغرات التي أحدثتها المدافع العثمانية في أسوار القلعة الحصينة. وكانت القوة المدافعة تتألف بشكل رئيسي من المرتزقة الجنوبيين، الذين فتر حماسهم للقتال بعد جُرح قائدهم (يوستنيان لونغو) وفراره من المدينة على ظهر سفينة. وإلى جانب هؤلاء، شارك في الدفاع عن أسوار المدينة سفير البندقية والمطالب بالعرش العثماني (أورخان). وخلال الحصار انسحب الكثير من أفراد القوات اليونانية التي كان يمولها الإمبراطور، وفي غضون ذلك اندلع النزاع بين الإيطاليين والسكان اليونانيين المحليين.

في الوقت نفسه استمر الخلاف في معسكر السلطان بين (جاندرلي) الذي كان يخشى من فشل الحصار ويطالب بوقفه، وبين السلطان وقادته الذين كان يرتبط مصيرهم بهذا الانتصار. وقد تجدد الخلاف حين وصل إلى المعسكر خبر استنفار البندقية وهنغاريا لقواتهما. ونظراً لإصرار السلطان على موقفه فقد تحدد موعد الهجوم النهائي في ٢٩ أيار (مايو) ١٤٥٣م وتولى (زغنوس) الإعداد لهذا الهجوم.

وهكذا تمكن الجيش العثماني في صباح ٢٩ أيار (مايو) من تحطيم المقاومة ودخول المدينة من خلال ثغرة في الأسوار، ولم يرغب السلطان حينئذ في السماح لسلب عاصمته القادمة. وبعد فتح القسطنطينية واستكمال نجاح الخطة الحربية بدخولها، تجّول السلطان محمد الثاني على رأس مرافقيه في اليوم الأول للفتح في المدينة، حيث أمر بوقف السلب فيها، ثم توجه إلى (أيا صوفيا) للصلاة فيها.

ولقد تحولت هذه الكنيسة إلى جامع كما اتخذت القسطنطينية عاصمة جديدة للدولة العثمانية وحينها وصف السلطان محمد الفاتح على أرض العاصمة قائلاً: (من الآن ستكون استنبول عاصمتي).

بعد هذا الفتح الكبير استقر الفاتح الشاب في عرش الإمبراطوريات. ولقد تجاوزت الفتوحات التي قام بها باسم الجهاد كل ما أنجزه السلاطين من قبله وكان يعتقد محقا أن قوته الشخصية لا حدود لها.

ولقد أمر الفاتح مباشرة بعد فتح القسطنطينية بحبس حليفه (جاندرلي) بتهمة الخيانة وقتله. ولكي يتخلص من التنافس على العرش، الذي هدد وحدة الدولة العثمانية نصف قرن، فقد بحث الفاتح عن (أورخان) وقتله كما أمر بقتل أخيه الأصغر أحمد.

## حقائق لابد من ذكرها عن القسطنطينية :

١- في أثناء حصار اكتشف قبر أبي أيوب الأنصاري، الصحابي الجليل الذي استشهد حين حصار القسطنطينية في سنة ٥٢هـ في خلافة معاوية بن أبي سفيان الأموي.

٢- إن المسلمين حاصروا القسطنطينية إحدى عشرة مرة قبل أن يتم فتحها من قبل السلطان العثماني محمد الفاتح، منها سبع في القرنين الأولين للإسلام. فحاصرها معاوية في خلافة سيدنا علي بن أبي طالب (كرّم الله وجه) سنة ٣٤هـ / ٦٥٤م، وحاصرها يزيد بن معاوية سنة ٤٧هـ / ٦٦٧م في خلافة علي بن أبي طالب أيضاً، وحاصرها سفيان بن أوس في خلافة معاوية سنة ٥٢هـ / ٦٧٢م، وحاصرها مسلمة في زمن الخليفة عمر بن عبدالعزيز الأموي. وحوصرت في خلافة هشام سنة ١٢١هـ / ٧٣٩م وفي المرة السابعة حاصرها أحد قوّاد الخليفة هارون الرشيد سنة ١٨٢هـ / ٧٩٨م.

٣- حدث هذا الفتح الكبير في زمن السلطان محمد الثاني الذي لُقب (بالفاتح) أو (أبو الفتوح) وهو سابع سلاطين السلالة العثمانية. وُلد هذا السلطان في ٢٦ رجب سنة ٨٣٣هـ / ٢٠ إبريل سنة ١٤٢٩م. وتوفي سنة ١٤٨١م الموافق (      ). حمل لقب (سلطان العالمين) البلقان والأناضول. و(سلطان البحرين) البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

## فتوحات ما بعد القسطنطينية :

لقد قام محمد الفاتح بعد ذلك وخلال ربع قرن بتنظيم الحملات العسكرية المتتابعة وتمكّن من تأسيس إمبراطورية مركزية تضم البلقان والأناضول.

ومع عدم وجود ما يدل على القول بأن السلطان محمد الفاتح قد أنجز ما أنجزه وفق خطة مسبقة، إلا أنه صرّح بالفعل بأنه الحاكم الشرعي لكل المناطق التي كانت تابعة للإمبراطورية الرومانية الشرقية، طالما أنه أصبح يجلس على عرش بيزنطة وحول هذا فقد رد البابا بيوس الثاني بأنه: إذا كان يريد شرعية لما يقوله فيجب أن يكون مسيحياً. وحسب المؤرخ (ابن كمال) فقد رأى محمد الفاتح بألا يترك على قيد الحياة أيّ يوناني من الأسرة المالكة يمكن أن يكون له حق في العرش.

لقد أدرك محمد الفاتح بشكل واضح الأهمية العظمى (للأستنبول) حتى أنه كان يعتقد أن بإمكانه أن يحكم العالم فيما لو تمكّن أسطوله من دخول ميناء مدينة القسطنطينية وهكذا بعد أن حاصر البسفور في عام ١٤٥٢م وبناء (قلعة روملي)، فقد سيطر تماماً على الدردنيل في عام ١٤٦٢م بعد أن بنى قلعتين في (جناق قلعة) أي قلعة على كل جانب من جانبي المضيق. ومع إنشاء التحصينات في (بوزجادة) فقد وطد النظام الدفاعي الذي كان يحمي (استنبول) والمضائق الأخرى من أيّ هجوم، والذي كان يضمن التنقل بين البلقان والأناضول.

وقد تطور الأسطول العثماني خلال العقد الثامن من القرن الخامس عشر إذ ازداد عدد سفنه من ثلاثين إلى اثنتين وتسعين قطعة بحرية. إذ دخل هذا الأسطول البحر الأسود في عام ١٤٥٤م وأرغم كل الدول على شواطئه (مستوطنات جنوا، مملكة طرابزون التي كان يحكمها آل كومنن ومولدافيا)، على القبول بالسيادة العثمانية ودفع الجزية مقابل ذلك.

لقد وضع العثمانيون حداً طبيعياً لدولتهم في الشمال يتمثل في نهر الدانوب. وانتهج محمد الفاتح في البلقان السياسة التالية: منع أية دولة أجنبية من أن تمدّ نفوذها في منطقة البلقان جنوبي الدانوب، وضمّ أية منطقة تجد فيها الدعم. وهكذا فقد تبلورت هذه السياسة بوضوح حين قام السلطان الفاتح بضمّ (المورة) في عام ١٤٦٠م، وألبانيا الشمالية خلال ١٤٦٤ — ١٤٧٩ والبوسنة في عام ١٤٦٣م، ونظراً لاستمرار وجود

الخطر المتمثل في تعاون الأمراء والأسر الحاكمة المحلية مع العدو في حالة الهجوم، فقد حاول السلطان محمد الفاتح التخلص من كل الأسر الحاكمة المحلية في البلقان، وذلك بإبعادها عن مراكزها وتعويضها بامتيازات مادية أو بتعيينها على رأس حكومات الولايات البعيدة. فبعد فتح الـ (المورة) على سبيل المثال — خصّص لديمتري باليولوغ راتبا قدره (٣٠٠ ألف اقجة)-، إلا أنه تخلص فيما بعد من (آل كومنن في طرابزون) ومن ملك البوسنة لأنه كان يعتبرهم خطيرين. كان الهم الرئيسي للسلطان الفاتح في البلقان استئصال النفوذ الهنغاري.

ففي عام ١٤٥١م تمكّن أمير صربيا (جورج برانكوفيتش) بمساعدة من هنغاريا من ضمّ منطقة (كروشفاتس) مما كان يعني امتداد النفوذ الهنغاري إلى قلب البلقان. وهكذا قام محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية بأربع حملات عسكرية لإخضاع صربيا، التي تمكّن أخيراً من ضمّها في عام ١٤٥٩م.

وعلى الرغم من هذا فقد أرغمته هنغاريا في عام ١٤٥٦م على فك الحصار عن بلغراد. أما في عام ١٤٦١م فقد تحالف أمير فلاشيا (فلاد دراكول) مع هنغاريا، وهاجم العثمانيين عبر الدانوب. وقد ردّ محمد الفاتح في السنة اللاحقة بالأسلوب ذاته، إذ توغل في فلاشيا وأزاح (دراكول) عن السلطة ليعين عوضاً عنه (رادول)، وليبعد بهذا الخطر الذي تشكله هنغاريا عليه.

أما في بلاد البلقان فقد كان نفوذ البندقية يهدد التفوق العثماني في المورة وفي ألبانيا. في المورة اندلع صراع داخل الأسرة الحاكمة (باليولوغ)، ولذلك طلب (ديمتري باليولوغ) المساعدة من الدولة العثمانية، بينما طلب (توماس باليولوغ) المعونة من البندقية، التي سيطرت قبل ذلك على موانئ (أرغوس) و(نوبليون) و(كورون) و(مودون).

وهكذا وبعد حملتين عسكريتين في ١٤٥٨ — ١٤٦٠م تمكن السلطان محمد الفاتح من ضمّ (المورة) التي أصبحت ساحة مواجهة مباشرة بين الدولة العثمانية والبندقية. أما في ألبانيا فقد صمد (إسكندر بك) مع من انضم إليه في جبال ألبانيا الشمالية وذلك بمساعدة البندقية والبابا ومملكة أراغون.

وقد انتهزت البندقية حينئذ هذه اللحظة التي كانت تمنحها التفوق فقامت باحتلال مدينة (شكودرا) و(ميناء دروس).

ومع أن البندقية كانت تمتلك التفوق العسكري في البحر، بينما كانت الدولة العثمانية تحوز التفوق في البر، إلا أن كلّ طرف كان يتجنب خوض معركة حاسمة.

وكان حصار (سالونيك) الذي استمر من عام ١٤٢٣م إلى عام ١٤٣٠م قد دل أصلاً على أن المواجهة العسكرية يمكن أن تستمر طويلاً. وهكذا حين نجح العثمانيون في فتح (أرغوس) بمساعدة مطران المدينة، تحولت المناوشات المتقطعة بينهم إلى حرب حقيقية.

استمرت من سنة ١٤٦٣م إلى سنة ١٤٧٩م. وحين قام محمد الفاتح السلطان العثماني المنتصر بفتح البوسنة والهرسك في عام ١٤٦٣م، وردت هنغاريا على ذلك بالتوغل في البوسنة وتوقيع تحالف مع البندقية، وهو ما دعا البابا إلى حث الحكّام المسيحيين الآخرين على الانضمام إليه. وكان إسكندر بك في ألبانيا يتعاون مع البندقية، بينما كانت البندقية تبحث عن حليف لها في الشرق.

وهكذا بدأت البندقية في خريف عام ١٤٦٣م مباحثات مع (أوزون حسن) حاكم آق قونيلر وأكبر معارض للعثمانيين في شرق الأناضول. وقد تدخل أوزون حسن في عام ١٤٦٤م في شؤون وسط الأناضول حين اندلع الصراع على إمارة قرامان. ومع أن محمد الفاتح احتل قرامان في عام ١٤٦٨م، إلا أنه لم يستطع أن يُخضع القبائل التركمانية العديدة التي تقطن المرتفعات الممتدة حتى سواحل البحر الأبيض. فقد بقيت هذه القبائل تقاوم حوالي خمسين سنة أخرى، وكانت تتمرد من حين إلى آخر وراء أحد المطالبين بعرش قرامان.

لجأ أوزون حسن، بعد أن ضمّ محمد الفاتح إمارة قرامان، إلى تصعيد موقفه من الدولة العثمانية، حتى إنه تمكن في عام ١٤٧١م أن يحوّل مسألة قرامان إلى تهديد جديد للقوات العثمانية. وهكذا فقد تحوّل أوزون حسن، الذي كان يحكم حينئذ شرق الأناضول وإيران،إلى عدو مرعب كتيمورلنك. فبعد أن تحالف مع البندقية واتصل مع فرسان (رودس) وملك قبرص وحاكم (الانيه) وعد البندقية أن يمدها بثلاثين ألف مقاتل. لقد كان أوزون حسن يريد قبل كلّ شيء أن يتصل مباشرة بالبندقية وذلك بالوصول إلى شاطئ المتوسط عبر جبال كوروس، التي كانت تتحكم فيها حينئذ القبائل

التركمانية. إلا أن قوات البندقية لم تتمكّن من اللقاء مع قوات أوزون حسن، مع أن فرقة منها مسلحة بالأسلحة النارية التي كانت تنقذ قوات أوزون حسن تمكنت بواسطة عدة سفن من النزول على الشاطئ.

وهكذا بينما كان الأسطول الصليبي يهاجم الشواطئ العثمانية في عام ١٤٧٢م تمكّن جيش أوزون حسن بدعم من قوات قرامانية من طرد العثمانيين من قرامان،والتوجه إلى بورصة نفسها.

كانت بنود المعاهدة بين أوزون حسن والبندقية تنصّ على أن يأخذ أوزون حسن كلّ الأناضول، بشرط ألا يبني القلاع على الشواطئ أو قرب الشواطئ التي تبحر فيها سفن البندقية. أما البندقية فقد أخذت لنفسها (المورة) و(لسبوس) و(أيوبا) و(أرغوس) بل خططت للسيطرة على الإستنبول ذاتها.

إلا أن محمداً الفاتح كان كفوأً في مواجهة الوضع. فقد أوقف تقدم قوات أوزون حسن والقوات القرمانية، ثم أخذ يستعد لمواجهة حاسمة بعد أن أمّن قوات يصل عددها إلى سبعين ألف مقاتل. وكانت هذه القوات التي جمعها السلطان العثماني محمد الفاتح تتألف بالإضافة إلى الجيش النظامي، من المرتزقة الذين أجزل العطاء لهم من المسلمين والمسيحيين حتى وصل الأمر به إلى تجنيد مقاتلين اثنين من كل قرية مسيحية في البلقان.

وقد التقى محمد الفاتح أخيراً أوزون حسن على ضفة الفرات في ١١ آب (أغسطس) ١٤٧٣م في موقعة (باشكنت)، التي سحق فيها جيش أوزون حسن. وهكذا تلاشت آمال البندقية، بينما وجه الآن محمد الفاتح قواته باتجاه البندقية، وقام بحصار (شكودرا) في ألبانيا في سنة ١٤٧٤م. وبعد أربع سنوات من الحصار جاء السلطان محمد الفاتح بنفسه إلى شكودرا لتشديد الحصار عليها، مما قطع تماماً الصلات مع البندقية، في الوقت الذي لم تصل فيه المساعدة الموعودة من هنغاريا.

وهكذا فقد تضمن الصلح الموقع في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٤٧٩م أن تقوم البندقية بالانسحاب من شكودرا ومن المناطق التي سيطرت عليها مثل ماينا في المورة وجزيرتي ليمنوس وأيوبا، وكذلك المدن التي احتلتها مؤخراً بالإضافة إلى دفع جزية سنوية تصل إلى ١٠ آلاف دوقية ذهبية. في مقابل ضمان السلطان للبندقية في حرية التجارة وسمح لسفيرها أن يتخذ من استنبول مقرّاً لإقامته.

خرج محمد الفاتح منتصراً من هذه الحروب التي خاضعها، وغدت إمبراطوريته في الأناضول والبلقان أكبر مما كانت في عهد جده السلطان بايزيد الأول. ففي الأناضول ضم إمارة (قرامان)، كما ضمَ أيضاً في عام ١٤٦١م إمارة (قسطموني)، مما جعل حدود دولته تصل إلى الفرات. أما في البلقان فقد جعل الدانوب هو الحد الشمالي لإمبراطوريته، حيث أصبح هذا الحد يمتد من بلغراد حتى البحر الأسود. وعلى الرغم من هذا فقد بقيت للبندقية مواقع مهمة في سواحل المورة وألبانيا وبحر إيجه.

أما هنغاريا فقد حافظت على بلغراد وشمال البوسنة، بينما كان أمراء رودوس يهددون الوجود العثماني في بجر إيجه، على حين كان يقوم بهذا الدور في البحر الأسود وحوض الدانوب الأسفل (ستيفان الكبير) أمير مولدافيا، الذي كانت تدعمه بولونيا.

لذلك أخذ السلطان العثماني محمد الفاتح بعد توطيد دولته الاهتمام بهذه المناطق فقد كان أمراء رودوس لا يمنعونه فقط من الوصول إلى البحر الأسود، بل كان يشكلون تحت قيادة البابا طليعة دائمة لأيَ هجوم صليبي. وهكذا أرسل في عام ١٤٨٠م جيشه إلى رودوس بقيادة الوزير مسيح باشا. وفي الوقت نفسه انطلق أحمد باشا من ميناء فلورا على الشاطئ الألباني باتجاه إيطاليا الجنوبية، وبينما اضطر مسيح باشا إلى الانسحاب، نجح أحمد باشا في فتح (أوترانتو)، حيث أقام رأس جسر هناك وعاد إلى البلقان لجمع قوات كبيرة لفتح إيطاليا، أما البابا، الذي استعد لمغادرة روما واللجوء إلى فرنسا، فقد ناشد حينئذ كل الدول الغربية المسيحية لمساعدته، ولكن في ربيع عام ١٤٨١م توجه محمد الفاتح إلى الأناضول على رأس جيش كبير.

## فتح جزيرة اليونان ومدينة (أوترانتو):

بعد أن تم الصلح مع البنادقة وجهت الجيوش إلى بلاد المجر لفتح إقليم (ترنسلفانيا) فقهرها كينيس كونت (مدينة تمسوار) - وهي المدينة الشهيرة بحصانتها وقوتها – بالقرب من مدينة كرلسبرج في ١٣ أكتوبر سنة ١٤٧٦م وقتل في هذه الموقعة كثير من العثمانيين وارتكب المجر فظائع وحشية بعد الانتصار فقتلوا جميع الأسرى ونصبوا موائدهم على جثثهم. وفي سنة ١٤٨٠م فتحت جزيرة اليونان الواقعة بين بلاد اليونان وإيطاليا، وبعدها سار القائد البحري كدك أحمد باشا بمراكبه لفتح مدينة (أوترانتو) بإيطاليا التي عزم السلطان على فتحها جميعاً. ويقال أنه أقسم بأن يربط حصانه في

كنيسة القديس بطرس بمدينة روما، مقر البابا، وهكذا فتحت مدينة أوترانتو بالقوة.

### حصار مدينة رودس:

في هذا الحين أرسلت قوات بحرية أخرى من الجيش العثماني لفتح جزيرة رودس التي كانت مركز رهبنة القديس حنا الأورشليمي، وكان رئيسها يومذاك (بيسردوبوسون) الفرنسي الأصل، وكانت الحرب قائمة بينه بين سلطان مصر وباي تونس فاجتهد في إبرام الصلح معهما ليتفرغ لصد هجمات الجيوش العثمانية. وكانت هذه الجزيرة محصنة تحصيناً منيعاً،وابتدأ العثمانيون في حصارها في يوم ١٣ ربيع الأول سنة ٨٨٥هـ الموافق (٢٣ مايو ١٤٨٠م). ظلت المدافع العثمانية تقذف عليها القنابل لتهديم أسوارها، لكن سكان القلعة يهبون ليلاً لإصلاحها وذلك استمر الحصار ثلاثة أشهر.

حاول العثمانيون خلالها الاستيلاء على أهم قلاعها واسمها (قلعة القديس نيقولا) دون نتيجة. وفي يوم ٢٠ جمادى الأولى سنة ٨٨٥هـ / ٢٨ يوليو سنة ١٤٨٠م أمر القائد العام بالهجوم على القلعة ودخولها من الفتحات التي فتحتها المدافع في أسوارها فهجمت الجيوش العثمانية ولكنها واجهة مقاومة شديدة وباسلة من جند القلعة وأهلها مما أدى إلى تقهقر العثمانيون بعد أن قتل وجُرح منهم كثيرون ورفع الباقون عنها الحصار.

وفي يوم ٤ ربيع الأول سنة ٨٨٦هـ (٣ مايو سنة ١٤٨١م) توفي السلطان الفاتح محمد الثاني عن ثلاث وخمسين سنة دام حكمه فيها ٣١ سنة. متمماً فيها أهداف أجداده بالفتوحات العظيمة، وقد خلّف ورائه ولدين أكبرها بايزيد المولود سنة ٨٥١هـ/١٤٤٧م، وثانيهما (جم) المشهور في كتب الغربيين باسم البرنس (زيزيم).

## الإنكشارية والاضطرابات الداخلية

بعد وفاة السلطان العثماني الفاتح محمد الثاني في عام ١٤٨١م، اندلع تمرد عنيف في صفوف الانكشارية، وشب نزاع على السلطة بين ابني السلطان (جم وبايزيد).

حيث بدأت حكاية الاضطرابات بسبب إخفاء الصدر الأعظم قرماني محمد باشا وتستره على موت السلطان محمد حتى حضور ولده بايزيد، لكنه لشدة ارتباطه ومحبته للأمير (جم) أصغر الأخوين فقام بإرسال رسول سري يخبره بموت السلطان محمد كي يحضر قبل أخيه الأكبر ويتسلم مقاليد الدولة.

فلما سمع الانكشاريون بهذا الخبر ثاروا على هذا الوزير وقتلوه وقاموا بإحداث شغب وسلب ونهب في المدينة وخلعوا السلطان (جم) ونصبوا ابن السلطان بايزيد الثاني نائباً عاماً عن أبيه لحين حضوره وذلك في ٥ ربيع الأول ٨٨٦هـ / ٤ مايو سنة ١٤٨١م. وفي يوم ١٣ ربيع الأول وصل الرسول إلى بايزيد فسافر في اليوم التالي مع أربعة آلاف فارس ووصل القسطنطينية بعد مسير تسعة أيام مع أن المسافة تبلغ ١٦٠ فرسخاً وتقطع عادة في نحو ١٥ يوماً، فقابله أمراء الدولة وأعيانها عند مضيق البوسفور. وفي أثناء اجتيازه المضيق أحاطت به عدة قوارب مليئة بالانكشارية. فطلبوا منه عزل أحد الوزراء المدعو مصطفى باشا وتعيين إسحاق باشا ضابط القسطنطينية مكانه فاستجاب لطلبهم.

وعند وصول بايزيد الثاني إلى السراي الحكومية وجد الانكشارية ينتظرونه في صفوف طويلة ينتظرون العفو عنهم من أحداث الشغب والسلب التي روّعوا المدينة فيها. وقتل الوزير فأجاب طلبهم ووزع عليهم مبالغ من المال (وصارت عادة توزيع الهدايا على الانكشارية في مراسيم تنصيب السلطان العثماني سنة اتبعها السلاطين الآخرين وتم إبطال هذه العادة في عهد السلطان عبدالحميد خان الأول سنة ١٧٧٤م). أما الرسول الذي كان أرسله الوزير محمد باشا إلى الأمير (جم) فقبض عليه سنان باشا حاكم الأناضول وقتله حتى لا يصل خبر موت السلطان محمد إليه.

وكانت هذه الاضطرابات في بعض جوانبها نتيجة للسياسة الميالة للحروب والفتوحات التي أرهقت البلاد. فقد كان محمد الثاني حاكماً صارماً يتمتع بسلطان مطلق، لذلك أخذت القوات الانكشارية تتمرد نتيجة لإرهاقها المتواصل في الحروب والتي كانت تتواصل صيفاً وشتاءً. ولقد عمد محمد الفاتح في زمنه إلى تمويل حملاته الكبيرة من زيادة الضرائب المفروضة على الفلاحين، وتخفيض قيمة العملة الفضية عدة مرات وإحكام الرقابة المالية، وفوق كل هذا فقد وضع الفاتح قرابة عشرين ألف قرية ومزرعة، كانت ضمن الأوقاف والأملاك في السابق، تحت رقابة الدولة ووزعها على

أصحاب (التيمارات). لقد سببت كل هذه الإجراءات سخطاً واسعاً في صفوف العائلات العريقة المعروفة، وكذلك في وسط العلماء والشيوخ. وقد أخذ الساخطون في مقاومة السلطان بعد أن تحلقوا حول ابنه الأكبر بايزيد، وتمكنوا بعد موت السلطان محمد الثاني من إثارة الإنكشارية، ولما اغتيل الصدر الأعظم محمد باشا. اتخذت الإجراءات اللازمة — كما تحدثنا قبل قليل — ليتولى بايزيد العرش.

وقد رأى أنصاره أنه من الممكن أن يعتمدوا على (معبود الانكشارية) كديك أحمد باشا، ولذلك فقد استدعوا هذا المقاتل الكبير بينما كان منشغلاً في إعداد حملته على إيطاليا لكي ينضم إلى صف بايزيد.

وهكذا فقد هزم أحمد باشا الأمير (جم) وأوصل بايزيد الثاني إلى العرش، إلا أن السلطة الفعلية بقيت في يد كديك أحمد وبيد إسحاق باشا.

## بايزيد المتصوف:

كان السلطان بايزيد الثاني سلميّ الطباع كارهاً للحروب والقتل، ميالاً للسلم محباً للعلوم والآداب لهذا أطلق بعض مؤرخي تركيا عليه لقب (الصوفي). لكن الظروف الجديدة التي أحاطت به دعته إلى الالتفاف إلى معالجة الاضطرابات والحروب التي أجبر على خوضها. ونتيجة الضغوط المختلفة التي أشرنا إليها بدأ السلطان الجديد عهده بالتخلي عن سياسات أبيه. وهكذا فقد أعيدت للأوقاف شرعيتها، كما أعيدت الأملاك التي أعطيت لأصحاب (التيمارات) إلى مالكيها القدماء.

لكن كديك أحمد باشا (معبود الانكشارية) كان يرغب في الاستمرار بحملاته على العالم المسيحي فانتقد السلطان الجديد. لذلك فقد دبّر بايزيد الثاني عملية فقتل أحمد باشا وأبعد إسحاق باشا عن السلطة.

## بداية الفتوحات الجديدة:

بعد تخلص السلطان بايزيد الثاني من سطوة أحمد باشا، وفي غضون ذلك كان رفاق أحمد باشا في السلاح قد استسلموا في (أوترانتو) في ١١ أيلول ١٤٨١م. حتى أن بعضهم بقي هناك يعمل ضمن القوات المرتزقة لدى أمراء إيطاليا. ولكي يُهدأ صفوف الانكشارية

ويأمن من تمردهم ويقوي سلطته، قاد بايزيد الثاني حملة ضد مولدافيا، التي لم يتمكن محمد الفاتح من إخضاعها تماماً حيث حقق هناك انتصارات مهمة بفتح (أكرمان) و(كيليا) عام ١٤٨٤م. وقد تبعت هذه الانتصارات في مولدافيا حملة طويلة ومنهكة ضد سلطان المماليك، حاكم بلاد الشام ومصر الذي كان نفوذه في العالم الإسلامي واضحاً. فقد كان المماليك يدعون الحق في السيادة على جنوب الأناضول وادعائهم أصلاً بالأحقية في خلافة المسلمين باعتبارهم ورثة الخلافة العباسية الشرعيين.

كما كانوا يدعون السيادة على الإمارة التركمانية (ذو القدر) وحتى على إمارة (آق قوينلو) و(القرامانيين).

وهكذا بدأ التنافس بين العثمانيين والمماليك حين قام العثمانيون بالسيطرة على إمارة قرامان في ١٤٦٨م، وتأجج هذا التنافس مع محاولات العثمانيين مد نفوذهم على إمارة (ذو القدر). وفي هذا الإطار أخذ العثمانيون يعتقدون بالتدريج أن من حقهم أن يتبوأوا المكانة الأولى في العالم الإسلامي. نظراً لما قام به محمد الفاتح ولذلك لهم حق الأفضلية في هذه الإمارات الممتدة على حدودهم، ولم تكتمل حينئذٍ حتى إخضاع حكم المماليك ودولتهم.

## الأمير جم عقبة وورقة تهديد ضد السلطان بايزيد:

عندما بلغه خبر موت أبيه سار على الفور مع أتباعه قاصداً مدينة بورصة فدخلها بالقوة بعد أن هزم ألفي إنكشاري، ثم أرسل إلى أخيه يعرض عليه الصلح بشرط تقسيم المملكة بينهما، فيكون (جم) سيداً على ولايات آسيا وبايزيد على ولايات (أوروبا)، فرفض السلطان هذا العرض الذي يعني عملياً تقسيم الدولة العثمانية وضعفها. فسار إليه بجيش كبير وقهره بالقرب من مدينة (يكي شهر) في ٢٣ جمادى الأولى سنة ٨٨٦هـ / ٢٠ يوليو سنة ١٤٨١م. وتبعه حتى أوصله إلى التخوم التابعة لمصر وفرّ إليها (جم). إلا انه عاد في ١٤٨٢م فدخل الأناضول بمساعدة المماليك، مما أشغل ثانية الحرب الأهلية هناك. وقد تمكن بايزيد الثاني مرة أخرى من إلحاق الهزيمة بأخيه، الذي لجأ هذه المرة إلى (رودس).

وفي عام ١٤٨٨م أحيا السلطان من جديد العداء على المماليك، ولكن دون نتائج حاسمة. فقد أدت الحملات الست التي تمت حتى سنة ١٤٩١ إلى إضعاف الطرفين فقط، ولذلك فقد وقعت الدولتان صلحاً تقرّان فيه بالوضع الذي كان قائماً قبل الحرب. إلا أن هذا الفشل دفع بالسلطان إلى إصلاح جيشه وتحديثه ومده بمزيد من الأسلحة النارية.

ثم حاول هذا الأمير الصلح مع أخيه بشرط إقطاعه بعض الولايات، ولما رفض السلطان هذا الطلب الذي لا يكون وراءه غير انقسام الدولة العثمانية. فقد قام الأمير (جم) بعد رفض طلبه إلى إرسال رسول إلى رئيس رهبنة القديس حنا الأورشليمي في رودس يطلب منه مساعدته على القضاء على سلطة بايزيد الثاني، فقبلوه عندهم في الجزيرة وأكرموه واحترموه. لكن السلطان بايزيد انتهج إزاء تصرفات الأمير (جم) هذه سياسة حذرة واسترضائية، سواء في الداخل أو الخارج. ويبدو أن السلطان أخذ في اعتباره قدرة أمراء رودس والبابا على إشعال حرباً ضده وذلك بإطلاق سراح الأمير (جم) ومساعدته بتنفيذ خططه المطالبة بالعرش.

ولأجل ذلك فقد عقد بايزيد الثاني معاهدة مع أمير رودوس يتعهد فيها السلطان بعدم التعرض إلى استقلال الجزيرة مدة حياته ويدفع مبلغاً سنوياً لأمراء رودس وللبابا نفسه مبلغاً قدره ٤٥ ألفاً دوقية ذهب مقابل إبقاء (جم) في السجن عندهم فتم الصلح بين بايزيد وأمراء رودس. حيث أوفوا بعهودهم ولم يقبلوا تسليم الأمير (جم) إلى ملك المجر أو إمبراطور ألمانيا اللذين طلبا إطلاق سراحه ليستعملاه كورقة ضغط لإضعاف الدولة العثمانية، بل أرسله أمير ر ودس إلى فرنسا ووضع تحت الحفظ في مدينة (نيس) ثم في مدينة (شمبري) ثم سُلم إلى البابا أنوسان الثامن، ثم مات هذا البابا وخلفه إسكندر يورجيا الشهير، ويقال أن هذا البابا عرض على السلطان بايزيد أن يخلصه من أخيه وبعبارة أخرى يقتله لو دفع الأمير ٣٠٠ ألف دوقية ذهب.

وفي هذه الأثناء أغار شارل الثامن ملك فرنسا على بلاد إيطاليا لتنفيذ مشروعه الوهمي وهو فتح القسطنطينية والوصول إليها عن طريق بلاد البنادقة ثم ألبانيا ولذلك فقد أرسل دعاة لبث الفتنة في بلاد مقدونيا واليونان ولإثارة هذه الأفكار ضد العثمانيين، لكن خشية ملك نابولي وجمهورية البندقية من تعاظم شأن الدولة الفرنسية فقاموا بوضع العراقيل أمامه وأرسلوا إلى السلطان بايزيد الثاني يخبرونه بمشروع ملك فرنسا ودسائسه وطلبوا منه أن يرسل جيوشه إلى بلاد إيطاليا وأن يتوخى الحذر الشديد داخلياً وخارجياً.

وفي غضون هذه السنة حاصر الملك الفرنسي مدينة روما وطلب من البابا أن يسلمه الأمير (جم) العثماني فسلمه إليه. وأصبح الأمير (جم) يرافق الجيوش الفرنسية حتى وفاته في ١٨ جمادى الأولى سنة ٩٠٠ / ١٤ فبراير سنة ١٤٩٥ في مدينة نابولي ثم نقلت جثته بعد ذلك إلى البلاد العثمانية ودفن في مدينة بورصة.

## بايزيد مهاجماً:

ولكن بعد وفاة الأمير (جم) في عام ١٤٩٥م تغيرت السياسة الأوروبية للسلطان بايزيد، الذي بادر إلى إعلان الحرب على البندقية، وقد ردت هنغاريا حليفة البندقية على ذلك الهجوم، بالهجوم على صربيا.

إلا أن العثمانيين تمكنوا من السيطرة على الميناءين البندقيين في الموزة مودرن وكورون، وقد أظهرت هذه الحرب مع البندقية التي استمرت بين ١٤٩٩ — ١٥٠٢م أن الأسطول العثماني قادر على مواجهة أسطول البندقية في عرض البحر. وفي غضون هذه الحرب تمكن العثمانيون من بناء أكبر سفينتين عرفتا في ذلك الوقت بحمولة ١٨٠٠ طن.

في ذلك الوقت أصبحت الدولة العثمانية تشارك أيضاً في السياسة الأوروبية، ففي الحروب المندلعة في إيطاليا كانت كل دولة موشكة على الهيمنة تهدد بطلب المساعدة من العثمانيين.

فقد دعمت الدولة العثمانية ميلانو ونابولي ضد تحالف فرنسا والبندقية، وقد وعد السلطان بايزيد الثاني نابولي بإرسال مساعدة عسكرية مؤلفة من ٢٥ ألف جندي. إلا أنه طلب مقابل ذلك (بأوترانتو).

وهكذا أخذ الدور العثماني في الصراعات الأوروبية يزداد أهمية مع مرور الزمن.

## الأوضاع الداخلية والأزمة الجديدة:

إلا أن الوضع في الداخل عاد للاضطراب في السنوات الأولى للقرن السادس عشر، فقد شجعت الإجراءات الإدارية المرنة التي اتخذها السلطان بايزيد الثاني العناصر الساخطة في الأناضول (ملاك الأراضي من العائلات العريقة، الجنود السابقين الذين لم يعد لهم دخل، وخاصة القبائل الرحل) على التمرد ضد الحكم العثماني.

ومن ناحية أخرى كانت المجموعات القوية للتركمان في سهوب الأناضول الأوسط وجبال طوروس ومرتفعات طوقان وسيواس، تقاوم باستمرار النزعة المركزية للإدارة العثمانية. فقد أرادت الدولة من ناحيتها، وذلك من أجل حماية السكان المحليين وحماية المحاصيل الزراعية، أن تسيطر على هذه القبائل بتسجيلها في الدفاتر المحلية لكي تدفع الضرائب باستمرار، فالنظام العثماني لم يكن ينسجم مع الاقتصاد المتنقل ومع القانون العرفي العشائري. فقد كانت هذه القبائل تساند بقوة الطرق الصوفية التي كانت تأخذ شكلاً من الإسلام تختلط فيه العقائد بالعادات العشائرية. بينما كان النظام العثماني يتبنى الإسلام السني.

وهكذا فقد لف هؤلاء طموحاتهم الاجتماعية والسياسية المضادة للنظام العثماني بغطاء هرطقي ديني، وعرفوا باسم (القزلباش) نسبة إلى غطاء الرأس الذي كانوا يعتمرونه.

## الدبلوماسية بدل الحرب:

في عهد السلطان بايزيد الثاني ابتدأت علاقات الدولة العثمانية مع مملكة الروس. وذلك بعد انكسار مملكة الروس الأولى عقب غارات المغول على بلادهم وتسلطهم عليها مدة، استطاع (إيوان الثالث) وكان يلقب بـ (دوق موسكو) من تحريرها وإعادة مجد مملكة روسيا السابق في سنة ١٤٨١م وابتدأت العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية في سنة ١٤٩٢م حيث وصل إلى القسطنطينية أول سفير روسي ومعه هدايا للسلطان بايزيد الثاني.

وبعد ذلك بأربع سنوات أتى إليها سفير آخر وحصل من الدولة العثمانية على بعض الامتيازات للتجار الروس. كذلك بدأت العلاقات الودية في عهد السلطان مع مملكة بولونيا، فتم عقد معاهدة بين المملكتين في سنة ١٤٩٠م وتم تجديدها في سنة ١٤٩٢م، لكن هذا الوفاق لم يدم بسبب ادعاء كل من الدولتين حق السيادة على بلاد البغدان، وهجوم ملك بولونيا عليها. لكن العثمانيين اضطروا إلى طرد المجر منها والهجوم على حدود بولونيا بمساعدة أمير بغدان بعد أن وافق على حماية الباب العالي العثماني عليها. وعلى جهة أخرى بدأت الاتصالات بين الدولة العثمانية وبين البابا إسكندر السادس (بورجيا)، وملك نابولي ودوق ميلانو، وجمهورية فلورنسا، فكان كل من هذه الأطراف

يجتهد في التحالف مع الدولة العثمانية والاستعانة بجهودها البرية والبحرية لمحاربة أعدائهم.

## نفوذ الإنكشارية والتمرد على السلطان وعزله :

كان من الواضح أن السلطان بايزيد الثاني الذي تقدم به العمر لم يستطع السيطرة في سنوات حكمه الأخيرة على العصيان الذي أعلنه أولاده وإضرابهم نار الحروب العائلية التي سببت في نهش كيان الدولة العثمانية التي كان من القوة والمنعة اللتين حمتا هذه الدول من استغلال صراع الورثة على السلطة العثمانية فقد كان للسلطان بايزيد الثاني ثمانية أولاد توفي منهم خمسة في صغرهم وبقي ثلاثة وهم (كركود) و(أحمد) و(سليم). وكان أولهم منشغلاً بالعلوم والآداب ومجالسه العلماء لذا كان الانكشاريون لا يحبذونه لعدم ميله إلى الحرب.

والثاني كان محبوباً لدى الأعيان والأمراء وكان علي باشا أكبر الوزراء مخلصاً له. أما ثالثهم هو (سليم) فكان محباً للحرب لذا فإنه حاز بثقة وحب الجند عموماً والانكشارية على وجه الخصوص.

ولاختلاف اهتماماتهم الحياتية خشي السلطان بايزيد الثاني على أولاده من الفرقة والشقاق، ففرق بينهم. وعين (كركود) والياً على إحدى الولايات البعيدة وتولى أحمد على (أماسيا) وسليماً على (طرابزون) ولكن سليم عارض توليته للسلطة في هذه الولاية وترك مقر حكمه وسافر إلى (كافا) بالقرم وأرسل إلى أبيه يطلب تعيينه في إحدى الولايات الأوروبية، فلم يقبل السلطان وأصرّ على بقائه في ولاية (طرابزون) مما أدى إلى عصيان سليم لأبيه السلطان علناً، وسار بجيش جمعه من قبائل التتر إلى بلاد (الروملي) فأرسل السلطان جيشاً لإرهابه ولما وجد من ابنه (سليم) التصميم على الحرب فعلاً، قبل تعيينه والياً على مدينتين (سمندرية) و(ودين) سنة ١٥١١هـ حقناً للدماء وجنوحاً للسلم مع ولده.

لما وصل خبر نجاح سليم إلى أخيه كركود قام هذا بالانتقال إلى ولاية (صاروخان) واستلم إدارتها بدون أمر أبيه ليكون قريباً من القسطنطينية عند الحاجة.

ثم سار سليم ثانية إلى (أدرنة) وأعلن نفسه سلطاناً عليها دون علم السلطان بايزيد الثاني، فأرسل والده جيشاً واستطاع هزيمته واضطره إلى الفرار ببلاد القرم.

كما أرسل السلطان جيشاً آخر لمحاربة كركود بآسيا وهزمه أيضاً. لكن سياسة السلطان بايزيد الثاني السليمة والتزامه العفو المستمر مع أولاده وبناء على ضغوط وإلحاح الانكشارية لتعلقهم بالأمير (سليم) عاد إلى ولاية (سمندرية) وفي أثناء توجه سليم إليها قابله الإنكشارية وجاءوا به إلى القسطنطينية في مظاهر احتفالية مبالغ فيها، وساروا به إلى سراي السلطان وطلبوا منه التنازل عن الملك لولده سليم فقبل الأمر اضطراراً أمام قوة الانكشارية المتعاظمة، واستقال السلطان في يوم ٨ صفر سنة ٩١٨هـ ٢٥ إبريل سنة ١٥١٢م وبعد ذلك بعشرين يوماً سافر للإقامة ببلدة (ديموتيقا) التي تقع إلى الجنوب من (أدرنة) فتوفي في الطريق يوم ١٠ ربيع الأول سنة ٩١٨ (٢٦ مايو ١٥١٢) عن عمر ناهر ٦٧ سنة ومدة حكمه ٣٢ سنة. ويذهب بعض المؤرخين أن ولده سليماً قد دس السم إلى أبيه خوفاً من عودته للسلطان كما حصل مع مراد الثاني الذي سبق الحديث عنه. لقد كان السلطان بايزيد الثاني مسالماً لذا فإن أملاك الدولة العثمانية في زمنه لم تزد إلا قليلاً. فكانت حروبه الخارجية اضطرارية للدفاع عن الحدود حتى لا يستخف بها أعداء الدولة العثمانية.

وخلال عهده استطاع السلطان بايزيد من تحديث القوات البرية والبحرية التي ستشكل الدعامة الرئيسية لانتصارات سلاطين آل عثمان على أعدائهم لاحقاً.

## السلطان القاطع سليم الأول وتصفية المنافسين داخلياً

بدأ السلطان سليم عهده بإبعاد كل اخوته الذين كانوا ينافسونه على العرش. فبعد تعيينه رسمياً، بمساعدة الانكشارية على العرش قام حسب العادة المتبعة فوزع الأموال على الانكشارية، ثم عيّن ابنه سليمان حاكماً على القسطنطينية. ثم سار بجيوشه لمحاربة اخوته.

فاقتفى أثر أخيه أحمد إلى أنقرة ولم يتمكن من القبض عليه بسبب علاقة أحمد مع الوزير مصطفى باشا الذي كان يخبره بكل تحركات السلطان ضده، لكن أمر هذا الوزير انكشف للسلطان سليم فقتله شر قتلة. ثم ذهب إلى (بورصة) حيث قبض على خمسة من أولاد أخيه أحمد وأمر بقتلهم جميعاً، وبعدها وبكل سرعة سار إلى (صاروخان) مقر أخيه الآخر (كركود) ففر منه إلى الجبال وبعد البحث عليه عدة أسابيع قبض عليه وقتله. أما (أحمد) فقد جمع جيشاً من أعوانه ومناصريه قاتل بهم

الجيوش العثمانية فانهزم وقتل بالقرب من (يكي شهر).

هكذا استطاع السلطان سليم بتصفية أعداءه الداخليين واطمأنانه على العرش.

## الفتوحات الخارجية – (الصراع العثماني – الصفوي)

### فتح مدينة تبريز:

▌كان هاجس السلطان سليم من جهة بلاد فارس كبيراً، لما تمثله هذه الدولة التي تعاظم نفوذها من خطر كبير على الدولة العثمانية، فدولة الفرس استطاعت في عصر ملكها الشاه إسماعيل الصفوي الشيعي مؤسس الدولة الصفوية، أن تبلغ قدراً عظيماً من القوة بعد فتوحات إسماعيل هذا لولاية (شيروان) وجعل مركزه مدينة (تبريز) سنة ١٥٠١م وبعدها فتح العراق العربي وبلاد خراسان (وديار بكر) وفي سنة ١٥٠٨ أرسل أحد قواده فاحتل مدينة بغداد وضم إلى إملاكه بلاد فارستان وأذربيجان وبذلك امتدت مملكته من الخليج الفارسي إلى بحر الخزر ومن منابع الفرات إلى ما وراء نهر أموداريا.

وبالإضافة إلى خطر الفرس بتعاظم دولتهم فهناك سبب آخر لعداء السلطان سليم للملك إسماعيل شخصياً، فقد ساعد إسماعيل الصفوي أخاه أحمد على حربه وتمرده كما ساعد أحمد أيضاً خلال فترة تمرده على أبيه السلطان بايزيد الثاني. وبعد هزيمة الأمير أحمد أخو السلطان سليم وقتله، استمر إسماعيل الصفوي بإظهار نية العداء للسلطان سليم بقبول إيوائه أبناء أحمد الذين تمكنوا من الفرار من قبضة السلطان سليم.

كما أن الشاه إسماعيل أرسل وفداً إلى سلطان مصر المملوكي يطلب منه التحالف معه لإيقاف سير انتصارات وفتوحات الدولة العثمانية. مؤكداً لسلطان مصر أنه عقد العزم على قتال العثمانيين وحده إذا لم يتوافق معه وكذلك تهديده لسلطان مصر بالمصير الذي سيلاقيه في حالة عدم تعاونه معه للقضاء على الدولة العثمانية وسلطانها سليم الأول.

كلّ هذه الظروف قد وفرت للسلطان سليم الفرصة المناسبة لإيجاد سبب مناسب لقتال الفرس والتحرش بالملك الصفوي الشيعي إسماعيل. فقد أمر السلطان سليم الأول بجمع الشيعة المنتشرين في الولايات المتاخمة لبلاد العجم بطريقة سرية وقد بلغ عددهم نحو أربعين ألفاً وتم ذبحهم جميعاً في مجزرة رهيبة. عدها المؤرخون بأنها شبيه (بمجزرة سان برتميلي)[1].

وبعد ذلك أعلن السلطان سليم الحرب على الشاه إسماعيل وسار بجيوشه من مدينة أدرنة في ٢٢ محرم سنة ٩٢٠هـ / ١٩ مارس سنة ١٥١٤م وفي أثناء مسيرته تبادل مع الشاه إسماعيل رسائل التهديد والوعيد وهكذا سار الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم شخصياً – كما جرت عادة هذا السلطان – إلى تبريز عاصمة العجم. وكانت الجيوش الفارسية تتقهقر أمامه في خدعة حربية من الملك إسماعيل لاستدراج الجيوش العثمانية وإنهاكها ومن ثم الانقضاض عليها. واستمر الفرس بالانسحاب حتى مشارف تبريز، فوقع القتال الحقيقي في (وادي جال دران) في ٢ رجب سنة ٩٢٠ / ٢٣ آب ١٥١٤م. فانتصرت الجيوش العثمانية نصراً عظيماً بمساعدة المدفعية بتفريق مشاة الفرس وفرارهم. ووقع الكثير من قواد الشاه إسماعيل أسرى بيد القوات العثمانية، كما وقعت إحدى زوجات الملك إسماعيل أسيرة، ولم يردها السلطان إلى زوجها، بل زوجها لأحد الكتبة انتقاماً وحقداً على الشاه إسماعيل.

وهكذا فتحت مدينة تبريز أبوابها للسلطان العثماني سليم الأول في يوم ١٤ رجب سنة ٩٢٠ / ٤ سبتمبر سنة ١٥١٤م. واستولى السلطان على خزائن الشاه وأرسلها إلى القسطنطينية. وكذلك أرسل معها أربعين من أمهر صناع هذه المدينة كدلالة على اهتمام السلطان بتقدم الصناعات أثناء الحروب وبعدها.

وبعد استراحة ثمانية أيام لترتيب وضعه العسكري قام بجيشه بالخروج من مدينة تبريز لعدم وجود المؤونة الكافية لجيوشه، وسار متعقباً أثر الشاه إسماعيل الذي انسحب من مدينة تبريز وأحرقها. حتى وصلت الجيوش العثمانية إلى شاطئ نهر (أراس) عندها امتنع الانكشارية عن التقدم لاشتداد البرد والنقص في وجود التجهيزات

---

(١) هي مذبحة البروستانت بجميع أنحاء فرنسا، ذبحهم الكاثوليك بأمر ملك فرنسا (شارل التاسع) بناء على إيعاز والدته (كاترين دي مديس) في ٢٤ أغسطس عام ١٥٧٢، حتى اختلف في تقدير عدد القتلى ويقال ستين ألفاً ومنهم كثير من الأشراف والأميرال كوليني الشهير. ويقال أن بعض الحكام امتنع عن تنفيذ هذا الأمر فاستحقوا عقوبة قاسية من قبل الملك. لكن التاريخ حفظ أسماءهم بكل تكريم وإجلال.

والملابس والمؤونة الكافية لهم. فقرر السلطان سليم الرجوع إلى مدينة أماسيا بآسيا الصغرى للاستراحة في زمن الشتاء والاستعداد للحرب ثانية مع بدء الربيع.

## فتح قلعة كوماش :

وعندما أقبل الربيع رجع السلطان إلى بلاد فارس وافتتح قلعة كوماش الشهيرة وإمارة (ذي القدر) سنة ١٥١٥م/ ثم رجع إلى القسطنطينية تاركاً قواده لإتمام فتح باقي الولايات الفارسية الشرقية.

فقامت الجيوش العثمانية بعد عودة السلطان إلى القسطنطينية بفتح مدن (ماردين) و(وارفة)و(الرقة) و(الموصل) وبذا تم فتح إقليم (ديار بكر) وبذلك حقق الجيش العثماني خضوع قبائل الأكراد كافة دون عناء كبير بشرط بقاء الأكراد تحت حكم رؤساء قبائلهم.

## السلطان سليم الأول في القسطنطينية :

تمثل عودة السلطان العثماني سليم الأول إلى القسطنطينية عسكرياً. الاطمئنان على قدرة قادته لإتمام الفتوحات الأخرى بمفردهم دون الحاجة إلى وجود السلطان شخصياً على رأس الجيوش.

من جانب آخر أراد السلطان سليم أن يُلقن الانكشارية درساً في الطاعة بعد أن مارسوا العصيان على أوامره بالهجوم على قلعة (كوماش) الشهيرة وتحججهم بالبرد ونقص المؤونة واضطراره للرجوع إلى آسيا الصغرى حتى حلول فصل الربيع. فقد قام وبعد وصوله إلى القسطنطينية بتنفيذ إجراءات صارمة ضد الانكشارية منعاً لتعاظم نفوذهم وهو الأدرى بقوتهم وتأثيرها على حياة السلاطين.

فقد أمر بقتل عدد كثير من ضباط الانشكارية الذين كانوا السبب المباشر في الامتناع عن التقدم في بلاد فارس كما ذكرنا.

كما أمر بقتل قاضي عسكر هذه المجموعة واسمه (جعفر جلبي) لأنه كان أكبر المحرضين لهذا العصيان. واحترازاً من السلطان لعد تكرار مثل هذه الأفعال في المستقبل جعل لنفسه حق تعيين قائدهم العام. ولم يكن من بينهم ليكون له هذا المنصب إلا

بتعيين شخص من السلطان. إذ كان النظام السابق يقضي بتعيين أقدم ضباط الانكشارية بشكل فوري لهذا المنصب دون إذن من السلاطين السابقين.

## الفتوحات العثمانية في البلدان العربية:

بعد كسر شوكة دولة الفرس وملكهم إسماعيل الصفوي لم يعد للأناضول من وضع خطير من جهة بلاد فارس فاتجهت أنظار السلطان إلى البلدان العربية ولا سيما مصر. وحكام المماليك الذين حكموا معظم الأقطار العربية.

حتى نهاية القرن الخامس عشر كانت العلاقات بين العثمانيين والمماليك، علاقات حسنة جداً إذ كان سقوط القسطنطينية في عهد محمد الفاتح في أيدي العثمانيين شكل انتصاراً للمسلمين كافة واحتفلت به القاهرة يومذاك، لكن في سنة ١٤٨١ م تعكر صفو العلاقة الودية من جراء خلاف دبلوماسي. فسلطان المماليك في مصر (قايتباي) سنة ١٤٦٨ — ١٤٩٥ ألجأ في بلاده أخا السلطان التركي العثماني بايزيد الثاني، الذي حاول الاستيلاء على عرش أخيه. ولكن الأمور رجعت إلى حالها الطبيعي بعد تعرض المماليك إلى ضغوط البرتغاليين واضطرارهم لطلب المساعدة من العثمانيين لمواجهة الأسطول البرتغالي فكان للمماليك ما أرادوا إذ ساعدهم العثمانيون في البحارة والقادة لقيادة أسطول المماليك في البحر الأحمر وفي المحيط الهادي في الحرب على البرتغاليين.

ومع ذلك فلم يكن في الإمكان أن يحول الزمن إلى الاصطدام ثانية بين قوة الجيوش العثمانية المتعاظمة وحكم المماليك المتزعزع والمشرف على الانهيار.

كان كل العالم العربي قلقاً من جراء الهجمات البرتغالية في البحر الأحمر ومتطلعاً صوب سليم الأول. إلا أن السلطان المملوكي (قانصوه الغوري) تدخل لمنعه ويبدو أن المناطق العربية كانت مستعدة لتقبل الحكم الإسلامي العثماني، لأن السلطان سليم الأول بادر إلى إخبار العرب حين تحرك بجيشه، أنه قادم إليهم لتحريرهم من الظلم المملوكي وحماية العالم الإسلامي.

كما أن السلطان (قنصوه الغوري) قد تحالف مع الشاه إسماعيل الصفوي لمحاربة الدولة العثمانية. وعندما علم السلطان المملوكي بتأهب الجيش العثماني لمحاربة مصر

أرسل رسولاً يعرض التوسط فرفض السلطان سليم طلبه. فاستعد (قانصوه) للحرب أيضاً والتقى الجيشان في موقع (مرج دابق) وهزم (الغوري) بسبب نشوب خلاف بين فرق جيشه المؤلفة من المماليك،كما ساعدت المدفعية العثمانية بتعجيل النصر وقتل أثرها السلطان المملوكي (قانصوه الغوري) في يوم الأحد ٢٥ رجب سنة ٩٢٢هـ / ٢٤ أغسطس سنة ١٥١٦م.

بعدها حصل سليم الأول في خطبة الجمعة في الجامع الكبير بحلب وفي حضور الخليفة العباسي (المتوكل) على لقب خادم الحرمين الشريفين. إذ كان سلاطين المماليك يحملون لقب (حامي الحرمين). وقد تمكن الجيش العثماني بعد ذلك من كسر شوكة القوات المملوكية وفتح دمشق والقدس.

وكان تعفن حكم المماليك، ودعاية العثمانيين الذين أطروا حكمهم باحترامهم لشرائع الإسلام، قد مهد الأوضاع لانتصار العثمانيين، حتى أن أهل حلب لم يسمحوا لجيش المماليك (المنسحب من مرج دابق) بدخول المدينة، أما السلطان سليم فقد استقبل كمحرر.

وتقدم العثمانيون نحو دمشق وقوات المماليك تندحر أمام الجيش العثماني جنوباً، وتحوّل معظم الزعماء المدنيين لصالح الفاتحين الجدد، وفرّ بعضهم إلى مصر.

أما (طومان باي) الذي كان العثمانيون مستعدين لإبقاء مصر في أيدي سلطان المماليك الجديد. بشرط أن يدين بالطاعة للسلطان العثماني ويدفع له جزية سنوية.

فقد رفض الخضوع للشروط العثمانية. وبذلك فقد قام السلطان سليم الأول بعبور صحراء سيناء مع جيشه بعد أن أعلن الأمان لسكان المدن والفلاحين باعتباره ذاهب لقتال المماليك فقط.

وهكذا هُزم (طومان باي) في الريدانية في ٢٢ كانون الثاني (يناير) عام ١٥١٧م. وحاول أن يتابع المقاومة بأسلوب المناوشة، إلا أن العثمانيين قبضوا عليه وأعدموه بعد ذلك قام شريف مكة في ١٧ تموز ١٥١٧م بإرسال مفاتيح الأماكن المقدسة إلى السلطان العثماني سليم الأول وأعلن خضوعه له.

وبهذا اعترفت سوريا ومصر والحجاز بالسيادة العثمانية، وبقي سليم الأول في الوقت نفسه يتطلع إلى مدّ حدود الدولة إلى اليمن أيضاً. بعدها عيّن السلطان سليم (خير بك) النائب المملوكي السابق على حلب والياً على مصر وعاد إلى استنبول ومعه الخليفة العباسي المتوكل. واتخذ السلطان سليم لنفسه لقب الخلافة، وسلطانها معاً. ولكن لم يعترف بذلك إلا ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية، وأصبح السلطان الخليفة العثماني أعظم شخصية في الإسلام في ذلك الوقت، إذ ورث مركز خلفاء بغداد وقياصرة بيزنطة معاً.

## آخر أيام خادم الحرمين الشريفين:

كان السلطان سليم الأول منشغلاً بتجهيز حملة عسكرية بحرية لمعاودة الهجوم على جزيرة (رودس) بحراً. وكان يستعد أيضاً لمحاربة شاه الفرس ثانية. فاستطاع جمع خمسة عشرة ألف فارس في مدينة (قيصرية) وهي مدينة تقع في وسط الأناضول وضمّ إليهم ثلاثين ألف جندي من المشاة تحت قيادة (فرحات باشا بيلر) بك الأناضول وأرسل إليهم عدداً كبيراً من المدافع والذخيرة.

لكن يد الموت لم تمهله إذ توفي في رحلته من القسطنطينية إلى (أدرنة) في يوم ٩ شوال سنة ٩٢٦هـ / ٢٢ سبتمبر سنة ١٥٢٠م في السنة التاسعة من حكمه عن عمر بلغ الحادية والخمسين. إذ كان تاريخ جلوسه على عرش السلطنة عام ٩٧٥هـ.

ولقد أخفى طبيبه الخاص خبر موته عن الحاشية ولم يبلغه إلا للوزراء فاجتمع كلّ من (بير محمد باشا) و(أحمد باشا) و(مصطفى باشا) وقرروا إخفاء أمر موته حتى يحضر ولده سليمان من إقليم (صاروخان) خوفاً من ثورة جديدة للانكشارية كما هي عادتهم.

## الوضع العثماني بعد موت سليم الأول:

كان ضمّ المناطق العربية أخيراً، وخاصة مكة والمدينة إلى الإمبراطورية العثمانية يشير إلى مرحلة جديدة. فقد أصبحت الدولة العثمانية في هذا الوقت دولة الخلافة، أنها لم تعد دولة حدودية، وأخذ سلطانها يمثل الحماية الكاملة للعالم الإسلامي. وليس حماية لحدود الدولة العثمانية فقط.

وفي الواقع أن المميزات السياسية لهذا المفهوم الجديد للدولة ستبرز خلال العهد اللاحق. وقد كان من مظاهر الوعي الجديد الذي نشأ نتيجة لذلك، قيام السلاطين العثمانيين بإعطاء الشريعة الإسلامية الأولوية في تسيير شؤون الدولة.

وهناك نتيجة أخرى لفتوحات سليم الأول،وهي لا تقل أهمية بطبيعة الحال عن اية أمر آخر، ألا وهي أن العثمانيين أصبحوا يسيطرون الآن على أغنى مراكز طرق عبور التجارة في العالم. وهكذا تضاعفت واردات الدولة العثمانية وامتلأت خزائنها بالمال وبفضل كلّ هذا أصبح بوسع السلطان الجديد سليمان القانوني أن يموّل خططه للقيام بفتوحات عالمية.



## الفصل الثالث

# الدولة العثمانية في عصرها الذهبي



# السلطان سليمان القانوني

لم يكن السلطان سليمان القانوني قائداً عسكرياً عظيماً، فحسب، بل كان إلى ذلك مُنظماً كبيراً لوراثة الدولة العثمانية وإدارة سياستها بشكل مدهش.

وهو عاشر ملوك الدولة العثمانية بإجماع المؤرخين، وُلد هذا الملك في غرة شهر شعبان ٩٠٠هـ / ٢٧ إبريل سنة ١٤٩٥م. واستلم مقاليد الحكم بصورة طبيعية بعد موت أبيه السلطان سليم الأول في يوم ١٦ شوال سنة ٩٢٦هـ / ٢٢ سبتمبر سنة ١٥٢٠م، إذ دخل القسطنطينية سلطاناً على العرش العثماني. حيث أمر ببناء جامع شاهق سمّي بجامع (سليمية) ومدرسة في المكان الذي دُفن فيه السلطان سليم الأول.

وبعد الانتهاء من مراسيم التنصيب الرسمية وتوزيعه الهدايا على الانكشارية حسب العادة المتبعة. ومقابلاته للوفود المهنئة بالسلطان والمعزيّة بموت والده أقر تعيين مربيه قاسم باشا مستشاراً خاصاً لإبلاغ العالم بتوليه العرش العثماني.

## تمرد الغزالي:

حين وصل خبر تنصيب السلطان سليمان القانوني على العرش العثماني إلى حاكم الشام والمشهور بلقب (الغزالي) وهو من أصحاب الحاكم المملوكي المصري (قانصوه الغوري) ومن الذين خانوه في واقعة (مرج دابق). حتى تمرد وأشهر عصيانه على

الدولة العثمانية واستولى على قلعة دمشق، وارسل أحد أتباعه لاحتلال مدينة بيروت. وسعى إلى استمالة (خير بك) العامل على مصر وأرسل إليه وفداً يحثه على العصيان مسوغاً له النجاح لبُعد مقر الخلافة عنهم وحداثة عهد السلطان سليمان القانوني. وما كان من (خير بك) أن أرسل خطابات (الغزالي) إلى السلطان. الذي لم يتأخر بتعيين (فرحات باشا) أحد وزرائه لقمع هذا التمرد وجهّزه بجيش كافٍ لإخماد هذا التمرد قبل امتداده.

فسار (فرحات باشا) ووصل إلى حلب، وكان الغزالي حينئذ محاصراً فارتد عن منازلة الجيش العثماني دون قتال عائداً إلى دمشق وتحصّن فيها. فأعقبه فرحات باشا وأدركه فخرج الغزالي للقتال فهزم، وقتل اغلب من كان معه. ففر متنكراً لولا خيانة أحد اتباعه الذي سلمه إلى (فرحات باشا) فقتله وأرسل رأسه إلى القسطنطينية.

## فتح مدينة بلغراد :

لقد بدأ ملك المجر بسابقة خطيرة في أول عهد السلطان سليمان القانوني، إذ تجرأ على قتل رسول السلطان الذي كان يطالب ملك المجر بدفع الجزية السنوية المتفق عليها، وأرسل رأسه إلى العاصمة العثمانية.

كان هذا الحدث هو بداية حملة عسكرية جهزّها السلطان العثماني الغاضب وأمر بتوفير كل ما يلزمها من المؤونة والذخائر والأسلحة، وسار هو نفسه على رأس الحملة متقدماً جيوشه، وأرسل أحد أفضل قادته (أحمد باشا) لمحاصرة مدينة (شابتس) القريبة من بلغراد ففتحها في ٢ شعبان ٩٢٧هـ / ٨ تموز – يوليو ١٥٢١م فوصل إليها السلطان في اليوم التالي ثم سافر بالجيوش التي كانت تحاصر هذه المدينة لمساعدة وزيره (بير محمد باشا) على تضييق الحصار على مدينة بلغراد واستطاع فتحها بعد مقاومة شديدة وانهزمت القوات المجرية من قلعتها في ٢٥ رمضان سنة ٩٢٧هـ م ٢٩ أغسطس سنة ١٥٢١م، ودخلها السلطان القانوني وصلى الجمعة في أحد كنائسها التي حوّلت إلى مسجد .

وصارت هذه المدينة التي كانت من الحصون المنيعة للمتمردين على تقدم القوات العثمانية من أكبر العوامل المساعدة للدولة العثمانية على فتح ما وراء نهر الدانوب من الأقاليم والبلدان. وعاد السلطان إلى القسطنطينية محرزاً هذا النصر الكبير على ملك

المجر.

## فتح جزيرة رودس :

لقد كانت أنظار العرش العثماني على جزيرة رودس قديمة فتكررت المحاولات العثمانية لفتحها دون جدوى ولعل السلطان محمد الفاتح لم يتمكن من فتحها رغم فتوحاته العظيمة. وهكذا أراد السلطان سليمان القانوني فتح هذه الجزيرة لتكون حلقة اتصال بين القسطنطينية ومصر من جهة البحر، ولكي لا يكون للمسيحيين مركز حصين في وسط البلاد تلجأ إليه كتائب الجيوش المعادية في وقت الحرب. وأراد السلطان الإسراع في إنجاز الفتح الذي عجز أسلافه عنه، لكون ملوك أوروبا منشغلين في جهات أخرى لا يمكنهم مساعدة الرهبنة المحتلة لها. فكان ملك فرنسا (فرانسوا) الأول وشارل الخامس الشهير (بشارلكان) ملك أسبانيا وألمانيا منشغلين بقتال بعضهما، والبابا (لاون) العاشر منشغلاً بمجادلة ومقاومة الراهب الألماني (لوثر) مؤسس مذهب البروتستانت. ومن جهة أخرى كانت بلاد المجر مضطربة من الداخل بسبب عدم اتفاق أمرائها وأعيانها وصغر سن ملكها (لويس) الثاني.

كل هذه الأسباب حملت السلطان سليمان القانوني على انتهاز هذه الفرصة لفتح هذه القلعة الحصينة. لكن إنسانية ورحمة السلطان آثرت أن يبعث أولاً برسول إلى رئيس الرهبان قبل الشروع في الحرب يعرض عليه إخلاء الجزيرة والانسحاب منها بكل من معه من المسيحيين الذين يرغبون في الهجرة والتعهد بعدم التعرض لهم ولأموالهم، فرفض رئيسهم هذا الاقتراح، فأمر السلطان العثماني قواته البحرية فأقلعت باتجاه رودس. في حين اتخذ هو طريق البر إلى خليج (مرمورا) المقابل للجزيرة من جهة آسيا فوصلها في ٢٦ يونيو سنة ١٥٢٢م وأرسلت إلى البر المدافع والمؤونة والذخائر الكافية. ووصل إليها السلطان في ٢٨ يوليو وبمجرد وصول السلطان ابتدأ الحصار الشديد للغاية لكن المقاومة من قبل أهل الجزيرة والرهبان على الخصوص كان منيعاً، حتى أن النساء كانت تساعد الرجال في المقاومة بإلقاء الحجارة على المهاجمين وصب الزيوت الحارة على رؤوسهم، لكن هذه المقاومة على شدتها لم تنفع بشيء أمام المدفعية العثمانية الضخمة والمؤثرة، ولما استنفذ رئيس الجزيرة (فيليه دي ليل أدام) كل الطرق للمواجهة والمقاومة، ونفاذ مؤونته وذخائره. أرسل اثنين من الرهبان إلى السلطان العثماني في ٢ صفر سنة ٩٢٩ / ٢١ ديسمبر سنة ١٥٢٢م يطلبان منه السماح لهم بإخلاء الجزيرة في مدة

اثـني عشـر يومـاً بشـرط أن تبتعد الجيوش العثمانية عن الجزيرة المحاصرة مسافة ميل من كل جهاتها، حتى لا يحصل للمحاصرين أي ضرر عند خروجهم، فوافق السلطان على هذا العرض.

لكن في ٥ صفر دخل المدينة فريق من الانكشارية — رغم أوامر السلطان بعدم دخولها — واحتلوا المدينة، وارتكبوا كافة أنواع الجرائم وكعادتهم. فغضب السلطان وأمر بالالتزام بشروط العهد وعاقب المفسدين فأعيد الأمن وسادت السكينة والاستقرار. وفي ١٣ صفر سنة ٩٢٩هـ / أول يناير سنة ١٥٢١م أخليت الجزيرة وفتحها السلطان العثماني. وعاد إلى القسطنطينية ظافراً.

## فتح المجر:

في ٢٥ إبريل سنة ١٥٢٦م سافر السلطان سليمان من القسطنطينية لقتال المجر الذي كانت الحرب مستمرة بينها وبين العثمانيين على الحدود. وكان الجيش العثماني مؤلفاً من نحو مائة ألف جندي و٣٠٠ مدفع و٨٠٠ سفينة في نهر الطونة لنقل الجيوش من بر إلى آخر. فسار الجيش تحت قيادة السلطان ووزرائه الثلاثة إلى بلاد المجر عن طريق صربيا مارين بقلعة بلغراد التي صارت قاعدة مهمة لأعمالهم الحربية.

وبعد أن افتتح الجيش عدة قلاع ذات أهمية حربية على نهر الطونة وصل بكامله إلى (وادي موهاكس) في ٢٠ ذي القعدة سنة ٩٣٢هـ / ٢٨ أغسطس سنة ١٥٢٦م وفي اليوم الثاني كان جنود الانكشارية والمدافع والسلطان في الصف الثالث يتقدمهم صفوف الجيش العثماني. فدارت المعركة بين فرسان المجر الشجعان بقيادة السلطان لويس الذين انقضوا على القوات العثمانية بإقدام شديد فجعلوا الصف الأول من الجيش العثماني يتراجع خلف المدافع. ولما وصل القوات المجرية وفرسانها بالقرب من المدافع أمر السلطان بتوجيه نار المدفعية عليهم، فأطلقت المدافع طلقاتها بالتتابع وبسرعة ودقة ألقت الرعب في صفوف الجيش المجري، فأخذوا بالانسحاب والتقهقر أمام الجنود العثمانيين حتى قتل اغلب الفرسان المجريين وقتل ملكهم ولم يعثر على جثته من هول القتلى وشدة المعركة.

ثـم أرسل أهالي (بود) (التي صارت بودابست) لاحقاً عاصمة المجر مفاتيح المدينة إلى السلطان، فاستلمها وسار بجيشه المنتصر حتى وصل مدينة (بود) ودخلها في ١٢ ذي الحجة سنة ٩٢٣ / ١٠ سبتمبر سنة ١٥٢٦م. مشدداً الأوامر على الجنود والانكشارية خصوصاً على عدم التعرض للأهالي والمحافظة على النظام. لكن الجنود قد انتشروا في جميع أنحاء المدينة وفي جميع أرجاء بلاد المجر ينهبون ويقتلون ويرتبكون الفظائع التي لا ترتكبها حتى الجيوش غير المنظمة عقب الانتصار.

واستطاع السلطان أن يسيطر على الفوضى ثانية. وبعد دخوله المدينة جمع أعيان القوم وأمراءهم ووعدهم بأن يعين (جان زابولي) أمير ترانسلفانيا ملكاً عليهم ثم غادر السلطان سليمان القانوني البلاد عائداً القسطنطينية مستصحباً معه كثيراً من نفائس البلاد وأهمها الكتب في خزائن (ميتاس) (وهي كنيسة ماتياس وتسمى كنيسة التتويج لأن الملوك كانوا يتوجون فيها ولما استولى العثمانيون على المجر جعلوها مسجداً وزينوها بنقوش عربية. ولما خرج الأتراك أعيدت الكنيسة وما زالت النقوش العربي فيها كما كانت).

وفي أثناء عودة السلطان العثماني اقام أسبوعاً في مدينة أدرنة ووصل إلى مدينة القسطنطينية في ١٧ صفر سنة ٩٣٣هـ / ٢٣ نوفمبر سنة ١٥٢٦م.

## حصار يانة :

بعد إعادة (زابولي) إلى عرش ملك المجر بمساعدة الجيوش العثمانية بعد احتلالها (بوند)، قام السلطان بجيوشه قاصداً مدينة (ويانة) لغزوها مستصحباً معه الملك (زابولي)، تاركاً حماية مدينة (بود) بيد حامية عثمانية تحت قيادة أحد (أغاوات) ضباط الانكشارية، لحفظ الأمن وتوطيد الاستقرار في جميع أنحاء المجر ريثما يعود الملك (زابولي) إليها!.

وفي ٢٧ سبتمبر وصل السلطان سليمان لقانوني بجيوشه أمام عاصمة بلاد النمسا وفرض الحصار حولها وسلط سلاح مدفعيته على أسوارها فهدم جزءاً منها وفتح بها ثغرات، عمد إلى توسيع هذه الفتحات والثلوم بألغام الديناميت حتى أصبح بإمكان الجيش العثماني النفاذ منها والهجوم على المدينة بيسر وسهولة.

ثـم أمـر الجـنود بـالـهجوم واقـتحام المدينة، فهجموا بشكل صاعق وسريع في الأيام ١٠، ١١، ١٢ أكـتوبر حـتى يـوم ٢٠ صـفـر سنة ٩٣٧هـ / ١٣ أكـتوبـر سنة ١٥٢٩م، واستمر القتال والاشـتباكات طـول هـذا الـيوم بـين الجيشـين، حيـث عـادت الجـيوش العثمانـية إلى معسكراتها دون أن تقوى على الدخول إلى المدينة لشدة وبسالة المقاومة.

لكن السلطان سليمان عندما رأى أن ذخيرة المدفعية قد نفذت وهي السلاح الذي يعوّل عليه كثيراً مع اقتراب فصل الشتاء. قرر سحب جيوشه عن (ويانة) وإعداد القوة اللازمـة لمعاودة هجومها. وهـذه هـي المـرة الأولى الـتي لم ينتصـر فـيها السلطان سليمان القانوني. وعـاد إلى القسـطنطينية بعـد مـا مرّ على (بود) مودعاً الملك (زابولي) ومخلفاً إياه على عرش بلاد المجر.

## حصار بود:

في ربـيع سـنة ١٥٣١م أرسل ملك النمسا جيشاً لمحاصرة مدينة (بود) وتحريرها من قبضـة الملك (زابولي) خليفة العثمانيين وحليفهم، ولقد نجحت الحامية العثمانية بصد هـذا الـهجوم، وفي ١٩ رمضـان سـنة ٩٣٨ / ٢٥ إبريل سنة ١٥٣٢ سار السلطان سليمان قاصداً مديـنة (ويانـة) لفـتحها ثانـية واسـتدراك فشلـه الأول بعـد أن رفـض مـا عـرضـه عليه فرديـنان أرشـيدوق النمسا من معاهدة الصلح، ولما وصل إلى مديـنة (نيتشا) الواقعة على الحـدود الـبلغارية وجـد في انـتظاره سفراء مـن قـبل أرشـيدق النمسـا. ووجـد في بلغـراد سفيراً جديداً من قبل ملك فرنسا (فرنشوا الأول) وهو المسير (ونسون). فقابلـه السلطان في أول ذي الحجة سنة ٩٣٨ (٥ يوليو سنة ١٥٣٢) باحتفال لائق.

ثـم عـاد السـفير الفرنسـي حـاملاً خطابـاً إلى الملـك الفرنسـي يؤكـد السلطان فـيه اتحادهما عـلى محاربـة (شـارلكان) ووعده بإمدادات البحرية العثمانية إذا دعت الحاجة لذلك. وسار السلطان العثماني بجيوشه التي كان عددها يبلغ مائتي ألف مقاتل ثم انضم إلـيهم بعـد وصـولـهم بلغـراد خمسـة عشـر ألف فارس من تتر القرم تحت قيادة (صاحب كـراي). وفي أثـنـاء المسـير نحـو مـديـنة (ويانـة) فـتح الجيش العثماني عدة قلاع وحصون دون مقاومـة تذكـر. إلا أن مـديـنة (جانـز) المجـرية أبدت من الدفاع أكثر مما كان يتوقع مـنها لقلـة فرسـانها وسـلمت في الأخـير في ٢٦ محـرم سـنة ٩٣٩ (٢٨ أغسـطس ١٥٣٢) بشرط

عدم دخول الجنود العثمانيين المدينة، فوافق السلطان على هذا الشرط تقديراً لشجاعة أهاليها في دفاعهم المستميت أمام القوات العثمانية.

ثم سار السلطان بالجيش إلى عاصمة النمسا واقترب منها فمالَ إلى جهة اليسار قاصداً إقليم (استيريا) ومنها عاد إلى بلغراد ثانية دون محاصرة (ويانة) لما بلغه من الاستعدادات الكبيرة التي أعدّها (شارلكان) للدفاع عن المدينة بتجميع جيوش نمساوية وألمانية وأسبانية وغيرها.

ولما وصل السلطان إلى مدينة (فيليبه) عند عودته، عيّن (صاحب كراي) التتري (خانا) لبلاد القرم بدل أخيه مكافأة له على خدماته أثناء مرور الجيش بأراضي النمسا ورتب لأخيه (سعادت كراي) معاشا سنويا.

وفي ١٩ ربيع الثاني سنة ٩٣٩ (١٨ نوفمبر سنة ١٥٣٢م) عاد السلطان إلى القسطنطينية. في أثناء نشوب هذه الحروب بين الدولة العثمانية والمجريين والنمساويين من جهة البر جاءت كتيبة بأمرة الأميرال (أندري دوريا) مؤلفة من سفن حربية تعود إلى (شارلكان) ومنها عدة سفن للبابا، بقصد محاربة العثمانيين من جهة البحر فاحتل (اندري دوريا) ميناني كورون وباتراس، ببلاد موره بعد قتل من كان فيها من القوة العثمانية الانكشارية، وتدمير القلعتين اللتين أقامهما السلطان بايزيد الثاني على ضفتي (خليج ليبالت) ببلاد اليونان. وتهديد جزر الروم الخاضعة لسلطان الدولة العثمانية.

وفي أوائل سنة ١٥٣٣م أرسل فردينان أرشيدوق النمسا سفيراً من قبله إلى الأستانة يعرض طلب الصلح على السلطان العثماني، فقابل الصدر الأعظم إبراهيم باشا وتباحثا في شروط الصلح، وفي يوم ١٤ يناير سنة ١٥٣٣م قابل السلطان السفير ولم يقبل منه شروط هذه المعاهدة ولكنه وافق على الهدنة المؤقتة حتى تسلم إليه مفاتيح مدينة (جران) وبعدها تحوّل الهدنة إلى صلح حقيقي.

فأرسل سفير النمسا ابنه مع مبعوث من السلطان العثماني إلى (ويانة) لعرض شروط السلطان العثماني على فردينان أرشيدوق النمسا،التي عرضها بدوره على كبار الدولة وأعيانها فوافقوا على شروط السلطان العثماني، وأرسلوا إلى الأستانة خطاباً بيد الرسول العثماني في ٢٩ مايو ١٥٣٣م. وبعد ذلك تمت معاهدة الصلح بين الطرفين في ٢٢ يونيو سنة ١٥٣٣م / ٢٨ ذي القعدة سنة ٩٣٩م وأهم بنودها أن يردّ النمساويون مدينة

(كورون) للدولة العثمانية، ولا يردّوا شيئاً مما فتحوه من بلاد المجر.

وأن ما تتفق عليه النمسا مع (زابولي) حاكم بلاد المجر وخليفة العثمانيين لا ينفذ ما لم يعتمده السلطان العثماني سليمان القانوني لأن بلاد المجر كانت تحت نفوذ الدولة العثمانية وأن الملك (زابولي) معين من قبل السلطان العثماني شخصياً بعد فتح المجر.

وهذه المعاهدة تعتبر أول معاهدة صلح بين النمسا والسلطان العثماني استطاع فيها السلطان من الحصول على امتيازات جديدة بالسلم وليس بالحرب.

## فتح تبريز ثانية:

أثناء انشغال السلطان بحروبه مع النمسا حدثت بعض التجاوزات والاضطرابات على الحدود الفارسية – العثمانية وساعد في تلك الحوادث – خيانة شريف بك خان مدينة (بتليس) الواقعة جنوب بحيرة (وان) في شرق الأناضول – وانحيازه إلى الجانب الفارسي لذلك أرسل السلطان وزيره الأول إبراهيم باشا لمحاربة وقمع العصيان. والسير بعد ذلك إلى مدينة (تبريز) عاصمة العجم لفتحها ثانية وقطع دابر الفتنة.

فسافر إبراهيم باشا وقبل وصوله إلى (قونية) وصل إليه في ٢ ربيع الثاني سنة ٩٤٠ / ٢١ أكتوبر سنة ١٥٣٣م شمس الدين ابن حاكم أذربيجان، الذي كان تابعاً لبلاد العجم فانضم إلى الجيوش العثمانية ومعه راس الخائن شريف بك الذي هزمه قبل وصول الوزير إبراهيم باشا إليه. ثم سار إبراهيم باشا بالجيوش إلى حلب لقضاء فصل الشتاء. وفي أوائل ربيع سنة ١٥٣٤م غادر إبراهيم باشا مدينة حلب قاصداً بجيوشه مدينة تبريز ففتح في طريقه جميع الحصون والقلاع المجاورة لبحيرة (وان) ووصل إلى مدينة تبريز ودخلها بسلام دون مقاومة تذكر في شهر محرم سنة ٩٤١هـ / ١٣ يوليو سنة ١٥٣٤م. وبنى بها قلعة وجعل في وسطها حامية عثمانية لمنع السكان من التمرد ثانية.

## فتح مدينة بغداد:

في ٢٧ سبتمبر عام ١٥٣٤م / ١٦ صفر سنة ٩٤١هـ وصل السلطان العثماني سليمان القانوني إلى تبريز فقوبل من قِبَل السكان بتبجيل وتعظيم كبيرين، وخاصة بعد أن

عيّن السلطان ابن الأمير شيروان قائداً لقوات حامية مدينة تبريز وقبل خضوع أمير (كيلان) الملك مظفر خان وغيره من أمراء الفرس والذين تركوا لواء شاه طهماسب ملك الفرس وانحازوا إلى جيوش الدولة العثمانية وسلطانها.

ثم سار السلطان بجيوشه إلى مدينة (سلطانية) التي انهزم إليها الشاه بجيوشه في محاولة من السلطان لإدراكه والقضاء عليه، لكن صعوبة الطرق المؤدية إليه واستحالة مرور المدافع الضخمة وعربات النقل العثمانية، ولكثرة الأمطار والأوحال ترك السلطان أمر تعقب الشاه، وقصد مدينة بغداد لفتحها، فلما اقترب منها تقدّم وزيره إبراهيم باشا قائداً للجيوش العثمانية لاحتلال بغداد فوجدها خاوية خالية من الجنود إذ تركها حاكمها وهرب بجنوده، خوفاً من المصير الذي ينتظره بدخول الجيش العثماني مدينة بغداد.

وهكذا دخلت القوات العثمانية بغداد في يوم ٢٤ جمادى الآخرة سنة ٩٤١هـ / ٣١ ديسمبر سنة ١٥٣٤م. وأقام السلطان العثماني فيها أربعة شهور استطاع ترتيب الإدارة الداخلية فيها، وزار قبر الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه). وقبر ابنه الحسين بن علي في كربلاء. وأرسل الخطابات إلى البندقية و(يانة) إعلاناً بانتصاره على الشاه الفارسي طهماسب وافتتاحه مدينتي تبريز وبغداد.

### فتح عدن :

أرسل السلطان العثماني أوامر إلى والي مصر سليمان باشا بتجهيز قوات بحرية في ثغر السويس على البحر الأحمر لمقاتلة البرتغاليين وفتح عدن وبلاد اليمن حتى لا تستولي عليها القوات البرتغالية أو أيّ دولة أوروبية أخرى فتصبح حجرة عثرة أمام تقدم الجيوش العثمانية، فجهز سليمان باشا قوة بحرية كبيرة مؤلفة من سبعين سفينة على جناح السرعة وجهزّها بالمدافع الضخمة وسار بها في يونيو ١٥٣٨م ومعه عشرون ألف جندي ففتح مدن (عدن)، و(مسقط) وحاصر جزيرة (هرمز) عند مدخل بلاد فارس ثم قصد سواحل (الجوازان) وفتح أغلب الحصون التي أقامها البرتغاليون لكنه فشل أمام ثغر (ديو) الذي يقع في رأس شبه جزيرة كجرات إلى الشمال الغربي من بمبى — بعد أن حاصره مدة ثم رجع بالغنائم وفتح في أيامه باقي إقليم اليمن وجعله ولاية عثمانية.

وفي سنة ١٥٤٧م وقبل إتمام الصلح مع النمسا أتى إلى الباب العالي أخ لشاه العجم يدعى (القاصب مرزا) وطلب من السلطان إنجاده ضد أخيه الذي استولى على حقوقه فانتهز السلطان هذه الفرصة لتجديد الهجوم على بلاد العجم. بعد إتمام معاهدة الصلح مع أوروبا ليهدأ باله ويتفرغ إلى العجم.

## العثمانيون في تبريز ثالثة:

وكما صمم السلطان سليمان على غزو العجم ثالثة، فقد سار في أوائل سنة ١٤٥٨م بجيوشه قاصداً مدينة تبريز فدخلها ثالثة بعد أن فتح في طريقه الجزء التابع للعجم من بلاد الأكراد وقلعة (وان) الشهيرة وعاد إلى القسطنطينية في ديسمبر سنة ١٥٤٩م.

## فتنة في بلاد المجر والنمسا:

لم تدم السكينة والهدوء في ربوع بلاد المجر والنمسا وذلك بسبب دسائس راهب يدعى (مارتوزي) إذ قربته إليها الملكة (إيزابيلا) بناء على وصية زوجها قبل موته، فإنه سعى في التوفيق بين الملكة وفردينان ملك النمسا. حتى سيطر بقوة دهائه وسلطته الدينية على تنازل الملكة إلى فردينان النمساوي عن إقليم ترانسلفانيا ومدينة (تمسفار) خلافاً لشروط الهدنة. فجهز فردينان جيشاً نمساوياً لاحتلالها. وفي هذه الأثناء كان هذا الراهب (مارتنوزي) يكاتب السلطان سليمان ويظهر له الإخلاص وصدق الولاء، لكن حقيقة الأمر قد توضحت أمام السلطان وعلم بحقيقة التنازل عن إقليم ترانسلفانيا والمخالفة للمعاهدة التي أبرمت بين الدولة العثمانية والمجر والنمسا.

أرسل على الفور جيوشه للمحافظة على تنفيذ شروط الهدنة وإرجاع الجيش النمساوي إلى حدوده وكان جيش السلطان مؤلفاً من ثمانين ألف جندي، ولم يجد هذا الجيش أية عقبات حقيقية بل استطاع أن يفتح بكل سهولة القلاع والحصون التي احتلتها الجيوش النمساوية.

ولما رأى الراهب (مارتنوزي) فشل خطته وانفضاح دسائسه، أراد استمالة السلطان العثماني مظهراً الميل في مساعدته في إخضاع إقليم ترنسلفانيا الذي قاوم الجيوش العثمانية مقاومة شديدة طامعاً في أن يعينه السلطان والياً على الإقليم، ولكن فردينان النمساوي علم بهذه الخيانة فدسّ له السم وقتله في ١٥٥١م.

وفي سنة ١٥٥٢م انتصر العثمانيون على النمساويين في عدة مواقع. وفتح الوزير الثاني أحمد باشا مدينة (تمسفار) وحاصرت جيوشه بعد ذلك مدينة (أرلو) ببلاد النمسا الحصينة فترة من الزمن ثم رفعت عنها الحصار لقوتها وعدم وجود الوقت الكافي لتشديد الحصار عليها وإجبارها على التسليم وذلك لاقتراب فصل الشتاء. وفي أثناء هذه الظروف كان (القبودان) — أي أمير البحر أو الأميرال — (طرغول) الذي خلف القبودان الشهير خير الدين باشا في غزو مراكب الإفرنج وشواطئ بلادهم قد حاز على شهرة عظيمة في الحروب البحرية وخافت قوته وبأسه جميع الدول الغربية المعادية للدولة العثمانية وحفظ اسم البحرية العثمانية من السقوط بعد موت رئيسها ومؤسسها الأكبر خير الدين باشا.

## فتح مدينة سكدوار:

أدت الحرب التي نشبت بين المجر والنمسا باحتلال مدينة (توكاي) من قبل (مكسمليان) الذي خلف والده ملك النمسا فردينان في الحكم بعد موت الملك سنة ١٥٦٤م. مقابل احتلال (أسطفن زابولي) ملك المجر لإحدى مدن النمسا.

ومع أن السلطان سليمان كان يعاني من داء النقرس إلا أنه سار بنفسه على رأس جيوشه في التاسع من شوال سنة ٩٧٣هـ / ٢٩ إبريل سنة ١٥٦٦م لصد هجمات النمسا على بلاد المجر التابعة لسيادة الدولة العثمانية.

وعندما وصل إليها استقبله الملك الشاب (أسطفن زابولي) بالتعظيم والإجلال ووعده أنه لن يبرح مكانه حتى يعيد ما اغتصب من بلاده. ثم قام بصحبته قاصداً قلعة (أرلو) الشهيرة، التي عجز عن فتحها قبل ذاك التاريخ بأربع عشرة سنة. وبلغه في أثناء الطريق أن أمير (سكدوار) تغلب على فرقة من جيوشه، فأراد أن يغزو بلاده قبل محاصرة (أرلو) فسار إلى مدينة (سكدوار) وبدأ بحصارها وفي أقل من أسبوعين احتل معاقلها الأمامية. وبعد ذلك أخلى المحاصرون المدينة وفتحت من قبل السلطان.

# أسرار قوة الدولة العثمانية

كانت فتوحات السلاطين العثمانيين منذ عهد السلطان عثمان مؤسس الدولة العثمانية حتى عهد السلطان سليمان القانوني قد ساهمت بأهميتها العظيمة في وصول الإمبراطورية العثمانية لهذا المجد الذي بلغته. فحتى عام ١٥٩٦م لم تعد هناك في السياسة الدولية أي مسألة لا تعني العثمانيين. وللدلالة على عظمة الدولة العثمانية وجد نقش يعود إلى سنة ١٥٣٨م بقلعة بندر سجّل السلطان سليمان القانوني ما وصل إليه من قوة: (أنا عبدالله وسلطان هذا العالم، ورأس ملة المسلمين بفضل الله عليّ. قدرة الله والسنة المعظمة لمحمد هي التي ترشدني. أنا سليمان الذي يُذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة، في بغداد أنا الشاه، في بيزنطة أنا القيصر، في مصر أنا السلطان، أرسل سفني في مياه أوروبا والمغرب والهند، أنا السلطان الذي حاز على تاج وعرش هنغاريا، وحوّل سكانها إلى رعية مطيعة. تجرأ القائد بترو على التمرد ضدي ولكني دسته بحوافر حصاني وأخذت بلاده مولدافيا).

ففي عام ١٥١٩م برز شارل الخامس من آل هبسبرغ وفرانسوا الأول ملك فرنسا كمرشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد وعد كل واحد منهما بهذه المناسبة أن يستنفر كلّ القوى الأوروبية ضد العثمانيين، وقد رأت الهيئة المنتخبة حينئذ أن شارل الخامس هو الأفضل لهذا التاج، ولكن بعد الانتخابات بفترة قصيرة في آذار (مارس) ١٥٢١م اشتعلت الحرب بين هذين العاهلين الأوروبيين. وهكذا جاء الانقسام الأوروبي لصالح العثمانيين، ولذلك قرر السلطان سليمان أن ينطلق باتجاه بلغراد بوابة أوروبا الوسطى. والتي فتحها في عام ١٥٢١م كما أشرنا سابقاً. وفي عام ١٥٢٢ انتزع السلطان أيضاً (مفتاح الشرق المتوسط) جزيرة رودس من أيدي فرسان القديس يوحنا.

وفي هذا الوضع لم يجد الفرنسيون بعد أن وقع ملكهم فرانسوا الأول في أسر شارل الخامس، في معركة باقيا عام ١٥٢٢م،سوى أن يطلبوا العون من العثمانيين، وبعد إطلاق سراح فرانسوا الأول قال لسفير البندقية: إنه أصبح يعتبر الدولة العثمانية القوة الوحيدة القادرة على ضمان وجود الدول الأوروبية في وجه شارل الخامس.

وقد رأى العثمانيون بدورهم أيضاً أن التحالف مع الفرنسيين أفضل وسيلة لكي لا تسيطر قوة واحدة في أوروبا.

وفي شباط (فبراير) ١٥٢٦م اصبح في وسع سفير فرنسا أن يقول للسلطان العثماني إن إمبراطور الرومانية المقدسة سيصبح (حاكم العالم) فيما لو قبل فرانسوا الأول بشروط شارل الخامس. في السنة التالية تقدم السلطان سليمان القانوني على رأس جيش ضخم ضد هنغاريا ومع الانتصار العثماني في موهاتش ٢٨ آب ١٥٢٦م وفتحهم (لبود) أصبح العثمانيون يهددون آل هابسبرغ من وراء ظهورهم. وقد اكتفى العثمانيون آنذاك بأخذ منطقة (سريم) فقط بينما انسحبوا من بقية هنغاريا، حيث قام المجلس الهنغاري هناك بانتخاب ملك جديد للبلاد (يوحنا زابولي) الذي كان موضع قبول السلطان. وقد فضل العثمانيون في البداية أن تكون هنغاريا دولة تابعة لهم كما كان الأمر مع مولدافيا، لأن تطبيق الحكم العثماني المباشر في بلاد غريبة بشكل كامل على الطرف الأبعد لنهر الدانوب كان أمراً صعباً ومُكلفاً.

إلا ان انصار آل هابسبرغ في هنغاريا انتخبوا ملكاً آخر للبلاد، وهو الأرشيدق فردناند شقيق الإمبراطور شارل الخامس، الذي قام في السنة اللاحقة بالسيطرة على (بود) وإبعاد (زابولي). وقد ردّ السلطان سليمان على ذلك بحملة جديدة على هنغاريا حيث تمكن في ٨ أيلول ١٥٢٩م من إعادة (زابولي) إلى الحكم في بود كحاكم تابع للعثمانيين. وقد وافق (زابولي) آنذاك أن يدفع جزية للعثمانيين سنوية، وأن يقبل بوجود وحدة انكشارية في قلعة المدينة. ومع أن موسم الحملات العسكرية قد انقضى، فقد تابع السلطان سليمان توغله باتجاه فيينا نفسها عاصمة آل هابسبرغ، إلا أنه اضطر إلى الانسحاب بعد حصار دام ثلاثة أسابيع.

وفي عام ١٥٣١م اقتحم فرديناند هنغاريا للمرة الثانية وحاصر (بود). وقد ردّ السلطان سليمان على ذلك في السنة اللاحقة بحملة ضخمة اخترقت هنغاريا ووصلت إلى قلعة (كونز) التي لا تبد سوى ٦٠ ميلاً عن فيينا، حيث كان يأمل السلطان بجرُ شارل الخامس إلى موقعة حاسمة إلا أنه في تلك اللحظة نجح (أندريا دوريا) أدميرال شارل الخامس في انتزاع ميناء (كورون) في المورة من العثمانيين. وقد أدرك السلطان سليمان حينئذ أنه لابد من فتح جبهة ثانية في المتوسط ولذلك وضع السلطان كل القوى البحرية العثمانية تحت قيادة البحّار التركي المعروف وفاتح الجزائر خير الدين باشا وأوصاه بالتعاون مع الفرنسيين. وكان الفرنسيون منذ عام ١٥٣١م يحاولون إقناع السلطان بالهجوم على إيطاليا. بينما اصبحوا يطلبون منه الآن تحالفاً رسمياً.

الأمـر الـذي تحقـق أخـيراً في ١٥٣٦م. وحسـب هـذا الـتحالف فقـد سمـح السـلطان للفرنسـيين كأمـة صـديقة، بحـرية الـتجارة في أرجـاء إمـبراطوريته. وقـد اطلع السفيران شـفوياً عـلى التفاصـيل السياسـية والعسـكرية للـتحالف. واحـتفظ الاثـنان بذلـك بيـنهما سـراً. ومـن الطـبيعي أن يوفـر هذا التحالف بين فرانسوا الأول والعثمانيين مادة مناسبة لمنافسة (شارل الخامس) ليشن عليه حملة دعائية ضده في العالم المسيحي الغربي.

وقـد أقنع الإلحاح الفرنسي السلطان سليمان بأن حربه مع شارل الخامس لا يمكن تنتهي بنجاح إلا بهجوم على إيطاليا.

وجـرى الاتفاق حينئذ على أن يسيطر الفرنسيون على شمال إيطاليا بينما يفتح العثمانـيون جـنوب إيكـالي، وهكـذا فقـد جلـب السلطان سـليمان في عام ١٥٣٧م جيشه إلى ميـناء (فلـورا) بألبانـيا، حيـث قـام مـن هناك بحصار موانئ البـندقية في ألبانـيا وجزيـرة كورفـو، حيـث جـاء قسـم من الأسطول الفرنسي لمساعدة العثمانيين. ومع أن الفرنسيين عقدوا في السنة اللاحقة الصلح مع شارل الخامس، إلا أن فرانسوا الأول أراد الاستفادة من الضـغط العـثماني ليضـمّ إلـيه مـيلانو، وعـندما تـراجع شـارل الخـامس من وعوده، عاد فرانسوا الأول إلى سياسته السرّية التي تقوم على التحالف مع العثمانيين.

وفي حـوض المتوسـط قام شارل الخامس بالسيطرة على تونس في عام ١٥٥٣م، إلا أن (خير الدين باشا) تمكن من الانـتصار على أسطول بقيادة (أنـدريه دوريا) في بريفيزا مما جعلـه يسيطر تماماً على البحر المتوسط.

وهكـذا إثـر التقارب بين فرانسوا الأول ثانية مع السلطان العثماني ١٥٤٠م بترحيب قـدوم ممـثلي شـارل الخـامس للتباحـث لعقـد معـاهدة الصلح. إلا أنـه اشـترط لعقد هذه المعـاهدة أن يقـوم شـارك الخـامس بإعـادة كـل الأراضـي الفرنسـية. وحين أدرك فرانسوا الأول أنـه لا يمكـن لـه مـن خـلال المباحـثات السـلمية أن يـأخذ مـيلانو، ازداد تقاربـاً مـع العثمانيين ليصل إلى تعاون وثيق خلال ١٥٤١ — ١٥٤٤م.

ففـي عام ١٥٤١م توفي (زابولي) وقام فرديناد باختراق هنغاريا مرة أخرى. وقد ردّ السلطان العـثماني كالعـادة بحملـة أخـرى عـلى هـنغاريا، إلا أنـه في هذه المرة طبق الحكم العـثماني مباشـرة. مما جعـل هنغارية ولاية عثمانية تحت حكم (بكلر بك) كغيرها من

الولايات التابعة للنفوذ العثماني. بينما أرسل أرملة (زابولي) وابنه القاصر إلى ترانسلفانيا، التي كان يومذاك دولة تابعة للعثمانيين.

وكان قد بقي في حوزة فرديناند في عام ١٥٢٦م شريط ضيق من الأراضي الهنغارية، يقع في شمال غرب البلاد التي آلت الآن إلى العثمانيين كورثة للعرش الهنغاري. وفي عام ١٥٤٣م زحف سليمان ثانية إلى هنغاريا لإخضاع المنطقة. وفي الوقت نفسه أرسل قوة بحرية مؤلفة من مائة وعشر سفن بقيادة (خير بك باشا) لمساعدة الفرنسيين. وقد حاصر الأسطول الفرنسي – العثماني مدينة (نيس)، كما أمضى الأسطول العثماني الشتاء في ميناء طولون الفرنسي. وفي المقابل انضمت وحدة من المدفعية الفرنسية إلى الجيش العثماني في هنغاريا. إلا أن هذا التعاون بين الطرفين لم يثمر كثيراً.

وبعد تردي العلاقات مع إيران أصبح السلطان سليمان يرغب بعقد صلح على الجبهة الغربية. وهكذا عقد صلحاً مع فرديناند على غرار الصلح الذي عقده مع شارل الخامس في ١٥٣٣م.

وحسب المعاهدة الموقعة في ١٢ آب (أغسطس) ١٥٤٧م، التي شاركت فيها فرنسا نزولاً عند رغبة السلطان سليمان، كان على فردنياند أن يدفع الجزية السنوية وقدرها ثلاثون ألف دوقية ذهبية مقابل الاحتفاظ بذلك الجزء من هنغاريا الذي كان يسيطر عليها.

إلا أن الحرب اندلعت بين الطرفين من جديد بعد ثلاث سنوات حينما حاول فرديناند أن يضم إليه ترانسلفانيا. وقد تمكن العثمانيون حينئذ من صد فرديناند، وقاموا في هذه المرة بتشكيل ولاية جديدة تضم جنوب ترانسلفانيا (ولاية تيمشوار). وعندما اعتلى هنري الثاني عرش فرنسا أدرك أنه لابد من الحفاظ على التحالف مع العثمانيين في الصراع ضد شارل الخامس.

أما بالنسبة للعثمانيين فقد كان هذا التحالف حجر الزاوية بالنسبة إلى سياستهم الأوروبية. وقد وجد العثمانيون أيضاً حليفاً طبيعياً في عصبة (شمال كادون) للأمراء الألمان البروتستانت، الذين كانوا يقاتلون شارل الخامس. وبتحريض من الفرنسيين كتب السلطان سليمان رسالة إلى الأمراء البروتستانت يحثهم فيها على مواصلة التعاون مع

الفرنسيين في حربهم ضد البابا والإمبراطور. وقد أكد لهم أنه في حالة وصول العثمانيين ودخول أوروبا فإنه سيمنح الأمن للأمراء.

وقد أظهرت الدراسات التاريخية، إن الضغط العثماني خلال ١٥٢١ — ١٥٥٥م أرغم آل هابسبرغ على تقديم بعض التنازلات للبروتستانت، مما كان له أثره المهم في الاعتراف الرسمي بالبروتستانتية في نهاية المطاف، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطان سليمان في رسالته المذكورة للبروتستانت يلمح بكونه يعتبرهم من المقربين إلى الإسلام والمسلمين، بعد أن تخلوا عن الأوثان وتمردوا على البابا.

وهكذا فقد أصبحت حماية اللوثريين والكالفينيين ومساعدتهم ضد الكاثوليك حجر الزاوية في السياسة العثمانية تجاه أوروبا فقد هدفت هذه السياسة إلى إحداث انقسام سياسي في أوروبا وإضعاف آل هابسبرغ،وإلى عرقلة تنظيم حملات صليبية جديدة. وفي هذا الإطار غدت هنغاريا تحت الحماية العثمانية قلعة منيعة للكاليفينية في أوروبا، حتى أخذ يشيع في أوروبا حينئذ تعبير (الكالفينية التركية).

وهكذا فقد أصبح الكالفينيون في فرنسا يعتقدون خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر أنه لابد من استثمار التحالف مع العثمانيين ضد إسبانيا الكاثوليكية، بينما انزعجت الحكومة العثمانية في المقابل للمجزرة التي حلت بالكالفينيين في يوم القديس (برترلوميو).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (لوثر) مع أنصاره كانوا يتبعون موقفاً سلبياً في البداية انطلاقاً من رأيه بأن التهديد العثماني إنما هو عقاب من الله.

ولكن حين أخذ الخطر التركي يهدد ألمانيا لم يتوان اللوثريون من مساعدة فرديناند مالياً وعسكرياً في مقابل حصولهم على تنازلات لصالحهم. ولأجل ذلك يعتبر التدخل العثماني عاملاً حاسماً في ظهور الدولة القومية، كما هو الحال في فرنسا، بل بروز البروتستانتية في أوروبا أيضاً.

في المقابل بادر شار الخامس، كما فعل البنادقة في السابق إلى إقامة صلات دبلوماسية مع الصفويين في إيران مما أرغم السلطان سليمان على تجنب الحرب مع الصفويين، لأنه لم يشأ بطبيعة الحال القتال في وقت واحد على جبهتين الشرق والغرب.

غير أن شرف خان الحاكم المحلي لمدينة (بيتليس) الواقعة في المنطقة الحدودية وضع نفسه تحت حماية الصفويين في عام ١٥٣٣م، بينما بادر الحاكم الصفوي لبغداد بعقد اتفاق مع العثمانيين، ما جعل الحرب حتمية بين الطرفين. ولذلك فقد عقد السلطان سليمان صلحاً مع فرديناند وقاد بنفسه الجيش على إيران. وخلال هذه الحملة، التي استمرت خلال ١٥٣٤ — ١٥٣٥م. فتح السلطان تبريز وبغداد وضم أذربيجان والعراق. وقد أقرت السلالات المحلية في مناطق إنتاج الحرير كجيلان وشيروان بالسيادة العثمانية.

كما عبر أيضاً أمير البصرة في ١٥٣٨م عن خضوعه للدولة العثمانية، ونتيجة لسيطرتهم على الخليج الفارسي إضافة إلى البحر الأحمر، سيطر العثمانيون على كل الطرق التي تربط الشرق الأدنى بالهند. وهكذا أصبحت البصرة في جنوب العراق في سنة ١٥٤٦م القاعدة الثابتة بعد السويس لإعداد الأسطول العثماني ضد البرتغاليين. إلا أن الحملة العثمانية التي أعدت لهذا الغرض فشلت في عام ١٥٥٢ في إبعاد البرتغاليين عن جزيرة هرمز. التي كان تتحكم في الخليج الفارسي.

وحالما عاد العثمانيون إلى الحرب في أوروبا الوسطى، قام الصفويون بشن هجومهم المضاد، مما اضطر السلطان سليمان في ١٥٤٨م أن يتوجه ثانية إلى إيران. وقد استمرت الحرب هذه المرة سبع سنوات مع بعض الانقطاعات. وانتهت بصلح أماسية (٢٩ أيار (مايو) ١٥٥٥م) الذي أبقى بغداد بيد العثمانيين.

إن نتائج هذه المبادرات العثمانية أدت بعد حوالي منتصف القرن السادس عشر إلى تشكل نظام جديد من العلاقات بين الدول التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي مروراً بآسيا الصغرى. وبهذا الشكل فقد توسع النظام الأوربي كثيراً لتوازن القوى.

في منتصف القرن السادس عشر قام القيصر الروسي إيفان الرابع باحتلال الضفة الشرقية للفولغا حتى اصطراخان، مما هدد العثمانيين وخانات آسيات الوسطى.

وقد أدى هذا التهديد إلى تحالف العثمانيين مع الأوزبك. وفي الواقع أن خانات آسيا الوسطى لم يكن بمقدورها أن تؤسس علاقة مع الشرق الأدنى عبر إيران، لذلك فقد

كانت تعتمد على الطريق الذي يمرّ من شمال بحر قزوين وينتهي عند موانئ القرم. ولما أصبح هذا الطريق تحت سيطرة الروس توجه خانات آسيا الصغرى، وخاصة (خان خوارزم) بنداءاتهم المتكررة للسلطان العثماني لكي يحرّر لهم طريق الحج والتجارة من الروس.

لم يأخذ العثمانيون بعين الاعتبار أن التوسع الكبير لموسكو، التي كانت حتى الثلاثينيات القرن السادس عشر تعتبر قوة من الدرجة الثانية في أوروبا الشرقية، يمثل خطراً عليهم في الشمال، بل إنهم أيدوا التحالف بين موسكو وخان القرم ضد الذين كانوا يهددون السيادة العثمانية في القرم.

ووصل الأمر بالعثمانيين في عام ١٤٩٧م إلى حد السماح للروس بالتجارة في الأراضي العثمانية. ولكن حين اندلعت الحرب في الثلاثينات من القرن السادس عشر بين أمير موسكو الكبير وخان القرم حول وراثة بعض الأراضي، التي كانت في السابق تابعة للقبيلة الذهبية في حوض الفولغا، حاول الخان أن ينبه العثمانيين إلى هذا الخطر. وهكذا اقتنع العثمانيون حوالي منتصف القرن السادس عشر بأن توسع الروس يهدد مواقعهم في حوض البحر الأسود والقوقاز.

في غضون ذلك أعلن إيفان الرابع نفسه قيصراً في عام ١٥٤٧م، وقام بإخضاع الخانات المسلمة على شواطئ حوض الفولغا (خانية قازان في عام ١٥٥٢، وخانية اصطرخان خلال عام ١٥٥٤ — ١٥٥٦)، وتوسع في شمال القوقاز حتى نهر تره ك ليقيم بهذا أسس الإمبراطورية الروسية.

وقد وجد القيصر الروسي في هذه المنطقة حلفاء له في وسط (الشركس) و(الفوغاي)، بينما وافق في الغرب أمير مولدافيا بترودرارش على وضع نفسه تحت حماية موسكو عام ١٥٤٣م وتوّج هذا التوسع الروسي في عام ١٥٥٩م بمحاولة قائد القوازق ديمتراش الاستيلاء على قلعة (أزون)، التي كانت تمثل آخر موقع حدودي للإمبراطورية العثمانية باتجاه الشمال. وهكذا وبعد هذه الانتصارات تمكنت روسيا، التي تحولت الآن إلى قوة من الدرجة الأولى، من وراثة ممتلكات القبيلة الذهبية واستمرت في توسيع نفوذها على حساب الممتلكات العثمانية في القوقاز وحوض البحر الأسود

استمر الوضع هكذا إلى حوالي سنة ١٥٦٦م، حين لم تعد الحرب مع آل هابسبورغ ضرورية، إذ قرر العثمانيون حينئذ أن يوجهوا اهتمامهم إلى الشمال.

وقد وُضعت لهذا الغرض خطة جريئة تتضمن أن يقود الجيش والأسطول بالتقدم على امتداد مجرى نهر الدون إلى أقرب نقطة له من نهر الفولغا، حيث تشق قناة لتربط النهرين، وذلك لكي يتمكن الأسطول العثماني من الوصول إلى (اصطراخان) عبر الفولغا. وبعد طرد الروس من اصطراخان كانت الخطة تقتضي بأن يتابع الأسطول العثماني تقدمه إلى بحر قزوين لكي يدعم الجيش العثماني في إيران، إلا أن هذا التهديد العثماني وحّدَ الجارين روسيا وإيران.

ففي شتاء ١٥٦٨م أرسل القيصر الروسي مبعوثاً إلى إيران يحمل اقتراحاً لتشكيل تحالف مشترك ضد العثمانيين، وفي الوقت نفسه كان البابا (غريغوري) الثالث عشر يضع القيصر والشاه في خططه لحروب صليبية جديدة ضد العثمانيين.

في عام ١٥٦٩م فشلت محاولات العثمانيين لشق القناة وحصار اصطراخان. وتعرّض الصدر الأعظم (محمد باشا) الذي وضع الخطة إلى انتقادات من معارضيه، الذين طالبوا بتمركز القوات العثمانية في البحر الأبيض عوضً عن مواصلة الحرب المكلفة والمجهدة في الشمال.

كان القيصر نفسه واعياً إلى أنه في هذه اللحظة لا يستطيع أن يتحدى العثمانيين ومن هنا فقد تبنى القيصر الروسي سياسة سلم وصداقة مع السلطان لكي يحافظ على مواقعه في حوض الفولغا. وهكذا فقد تخلى السلطان للقيصر عن قازان واصطراخان. ولكنه ادعى السيادة العثمانية على خانية القرم وبلاد الشركس والقوقاز.

وقد طالب السلطان الروس بالإضافة إلى الانسحاب من هذه المناطق بأن يفتحوا الطريق الممتد من آسيا الوسطى إلى القرم.

إلا أن السلطان لم يصرّ على تنفيذ ذلك ولم يستخدم القوة لذلك لأنه كان مشغولاً في الحرب مع أوروبا الغربية في البحر المتوسط. ففي عام ١٥٧٠م فتح قبرص إلا أن الأسطول العثماني تعرّض إلى خسائر مدمرة في موقعة (ليبانتو) عام ١٥٧١م وعلى الرغم من أن البابا حرّض روسيا على الانضمام إلى النمسا وبولونيا لتصفية الحساب مع الأتراك، إلا أن القيصر الروسي لم يرغب في نقض الوعد والصلح المعقودين. في الواقع

كان القيصر الروسي يدعم مواقعه عند شواطئ الفولغا، ولذلك كانت تخدمه سياسة المماطلة.

فقد ماطل القيصر الروسي باستمرار ولم يسحب أبداً قواته من القلاع التي بناها في السفوح الشمالية للقوقاز.

لقد فضلت الحكومة العثمانية أن تترك أمر الحرب مع روسيا للحاكمين التابعين لها، لخان القرن وأمير ترانسلفانيا. ولكن حين أصبح القيصر الروسي في ١٥٧٢ مرشحاً للعرش البولوني، بادر العثمانيون أولاً إلى دعم (هنري فالويس) ثم أمير ترانسلفانيا (ستيفان باتوري). وقد نجحوا في إيصال الأمير ستيفان إلى العرش البولوني، الذي بادر إلى شن حرب قاسية ضد موسكو تمكّن خلالها من استعادت كل الأراضي التي احتلها القيصر الروسي في الغرب.

## هل كانت الفتوحات العسكرية كل أسباب عظمة الدولة العثمانية؟

بعد أن استعرضنا الفتوحات العسكرية تاريخاً وتحليلاً والتي امتدت منذ بداية تأسيس الدولة العثمانية حتى عهد السلطان سليمان القانوني وعرفنا كيف كانت هذه الفتوحات من الأهمية على بناء دولة آل عثمان والآن نستعرض بعض الأسباب الأخرى التي ساهمت في نمو وعظمة الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني الذي بلغت في عهده الدولة العثمانية إلى عصرها الذهبي.

### ١. نظام الإقطاع:

لم يكن السلطان سليمان قائداً عسكرياً عظيماً، فسحب، بل كان إلى ذلك مُنظماً كبيراً حسّن المؤسسات التي أنشأها أسلافه وتمّمها. فقد كانت الدولة ما تزال تقوم على النظام الإقطاعي الذي اقتبسه الحكام الأولون على الغرار البيزنطي والذي سبق لسليمان أن دوّن أحكامه تدويناً مفصلاً.

وكان الجنود المستحقون للمكافأة يمنحون بادئ الأمر، إقطاعاً صغيراً يكون على مالكية السابقين من الفلاحين، أن يواصلوا حرثه وزرعه بوصفهم رعايا فهو يدر على المقطع دخلاً يتراوح بين ٣٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ اقجة في السنة الواحدة. وكان على المقطع، لقاء ذلك أن يقدم إلى الجيش عدداً من الفرسان يتراوح ما بين الاثنين والأربعة أو عدداً من البحارة لخدمة الأسطول العثماني. ومثل هذا الإقطاع كان يدعى (تيمار) وهي ترجمة فارسية لكلمة Pronoia اليونانية المماثلة لكلمة Cura وكانت الخدمة الشخصية وحدها هي التي تؤهل التابع الإقطاعي لإقطاع أكبر، يدعونه (زعامت). أما ابنه فكان يتعين عليه أن يبدأ بـ (تيمار). وكان على صاحب الـ (زعامت) أو (الزعيم) الذي يبلغ دخله مائة الف (أقبجه) أو يزيد أن يقدم للدولة رجلاً واحداً لكل خمسة آلاف (اقجه) وكان من المفروض أن تعادل (الأقجة) الفضية، في العادة زنة ربع درهم. وفي أيام محمد الثاني كان كل (اربعين اقجه) لا تزال تساوي (دوقة) حتى إذا كان عهد خلفائه تدهور النقد إلى درجة أصبحت معها كل (ستين اقجه) تعدل (دوقه).

بقيت الإقطاعات المدعوة (خاص) وهي اعظم من (الزعامت). وإنما كانت تمنح للولاة المحليين. ولم تكن لتخضع (كالتيمار) أو (الزعامت) لتفتيش (الدفتر دارين) المكلفين بمراقبة الإقطاعات. وفي عهد سليمان الأول كانت الأراضي المقطعة في أوروبا تقدم إلى الدولة نحواً ثمانين ألف فرس. في حين كانت الأراضي المقطعة من آسيا تقدم نحواً خمسين الف فرس.

أما في الولايات الفارسية التي أخضعها العثمانيون فلم يبق من الميسور إنشاء إقطاعات جديدة، لأن أحداً لم يكن ليرغب في الاضطلاع بالالتزامات المتصلة بهذه المناطق المخربة بسبب من الحملات الحربية المتوالية.

والواقع أن قوى الفرسان الإقطاعية هذه الفت بادئ الأمر نواة الجيش العثماني. كان سلاحهم (القوس والنشاب) وقد بقي استعمالها اكثر ما عمّر بين الآسيويين والرمح الخفيف والسيف القصير وفي بعض الأحيان (المخصرة الحديدية) والمجن الصغير المستدير، أو الدروع والخوذة الشائكة فلم تصنعا إلا تدريجياً، وكانت العمامة هي لباس الرأس العام في العصور السالفة.

وكانت تربية الخيل تعتبر أول واجبات التابع الإقطاعي، بل أن إهمال ذلك يؤدي إلى فقدان الإقطاع في بعض الأحوال. وكانت الإقطاعات العسكرية تنتظم في ألوية أو سناجق، ولم يزد عدد هذه السناجق، أول الأمر، على اثنين ليس غير، بيد أنها تكاثرت بعد فبلغ عددها ٢٩٠ سنجقاً. وكان يحكم كل سنجق (بيك) يُعقد له اللواء كما كانت العادة حتى عند العرب أنفسهم.

إذ كان اللواء رمزاً للسلطة العسكرية العليا. وكان يرأس (البكوات) الذين يحكمون السناجق في أول الأمر، حاكمان يدعى كل منهما (بكلر بك) ويشمل نفوذ أحدهما الأناضول، في حين يشمل نفوذ الآخر الروم وأوروبا. وكانا يحملان أيضاً لقب (باشا).

أما باشا الأناضول فكان مقر قيادته أول الأمر أنقرة، حتى إذا كانت سنة ١٤٥١ نَقل مقره إلى (كوتاهيه). وأما باشا الروم فاتخذ مدينة صوفيا مقراً له. والحق أن بكلر بك الروم إيلي كان أرفع مرتبة من زميله الأناضولي.

من أجل ذلك حفل لواؤه بثلاثة من أذيال الفَرَس في حين أن زميله في الأناضول لم يستحق غير اثنين فحسب.

كذلك كان يمثل السلطان كقائد أعلى، يتعين على الأمراء أنفسهم أن يطيعوه ويخضعوا له. ولم يلجأ السلطان إلى تعيين باشوات جدد إلا بعد اتساع الإمبراطورية اتساعاً مطرداً في آسيا. وقد كانوا على كلّ حال دون باشا الأناضول درجة على الرغم من أن جيوشهم كانت أكبر وأعظم. وبعد ذلك بمدّة، شرعت الدولة تضمّ بعض السناجق إلى بعض لتؤلف البشالق (باشالق) أو ولايات ولم يكن عددها ليقل عن السبعين عند مطلع القرن التاسع عشر. والواقع أن هذا العمل بالذات كان عاملاً من عوامل الفساد الطارئة على إدارة الدولة، هذه الإدارة التي أقيمت أول ما أقيمت على المركزية الضيقة.

بيد أن النظام الإقطاعي، الذي استطاع قبل ذلك أن يثبت بالتجربة ثباتاً حسناً في موطن العثمانيين الأصلي الصغير، لقد أصابه الفساد في الإمبراطورية الجديدة البالغة الاتساع. فقد اضطر السلطان إلى أن يترك (للبكلر بكوات) أمر إقطاع الإقطاعات الصغيرة شرط أن لا يزيد دخلها على ستة آلاف (أقجه).

ولكن هؤلاء البكلر بكوات لم يحجموا عن إقطاع ما في حوزتهم من (التيمارات) لاتباعهم الخصوصيين والعبيد في الأعم الغالب — ولا يُتوقع من مثل هؤلاء أن يقدموا

مقابل ذلك أيما خدمة عسكرية – بدلاً من يقطعوه المحاربين المجربين، ليس هذا فحسب، بل قد ذهبوا، وشيكاً، إلى أبعد من ذلك فصاروا يسرحون جنودهم الإقطاعيين المجربين إذا ما تطرق إلى نفوسهم أقل شك في أصولهم العثمانية.

وحاول سليمان أن يضع حداً لهذه المساوئ بواسطة (قانون نامه) الذي أصدره ١٥٣٠م. فقد نزع من أيدي البكلر بكوات حق الإقطاع التحكمي، وهكذا فقد تعين عليهم أن يقدموا منذ اليوم شهادة (تذكرة) بالرجل الذي يرغبون في منحه الإقطاع، فإذا حظي الرجل برضا الباب العالي نفسه (ديوان الصدر الأعظم) صدرت عن هذا المقام (براءة بالإقطاع وثبتت هذه البراءة في السجل الخاص بالإقطاعات). ولقد نظمت الحقوق الوراثية الخاصة بأولاد أصحاب الإقطاعات تنظيماً دقيقاً. فلم يعد جائزاً أن ينتقل الإقطاع من الأب إلى ولده مباشرة. بل لقد تعين على الولد أن يقنع بإقطاع أصغر، ريثما يقيم الدليل بأعماله العسكرية على أنه جدير بان يحظى من الدولة بالمثوبة والتقديم. وكان من المفروض أن يتوقف حجم الإقطاع الأولي على ما إذا كان الوالد قد استشهد في الميدان أم مات حتف أنفه، أما الأولاد القاصرون فكان من حقهم أيضاً أن يقطعوا (تيماراً) حتى إذا بلغوا التاسعة عشر ولم يتقدموا إلى الخدمة العسكرية خسروا إقطاعهم هذا.

ولكن (قانون نامة) الذي أصدره سليمان لم يوفق إلى استئصال تلك المساوئ جميعاً، فقد أهمل كثير من الإقطاعيين أمر الحصول على موافقة الباب العالي على (تذكراتهم) بالصورة التي قدمها عليها (بكلو بكواتهم) وذلك هرباً من دفع الضرائب المفروضة، هذه الضرائب التي كانت قيمتها تزداد، في أحيان كثيراً كحكماً واعتباطاً، وفقاً لأهواء موظفي الباب العالي. ولم يكن من النادر أن يموت (السباهي) عن إقطاع له فتقطع أوصال هذا الإرث الكبير حتى يمنح أولادهم المتعددون إقطاعات صغيرة، ليقتطعوا عندئذ فقط إلى الخدمة لعسكرية على التعاقب.

## ٢. الجيش:

انتهى المرتزقة إلى أن يؤلفوا شيئاً بعد شيء، نواة الجيش، بدلاً من القوى الإقطاعية. وكانت أقدم فرق المرتزقة هذه فرق السباهيين، وهم فرسان الباب العالي، والواقع أن الديبلوماسي الفرنسي غيسلان دي بوسيك الذي مثل الإمبراطور فرديناند

هابسبورج في سنة ١٥٥٥م أتى سنة ١٥٦٢م كسفير لدى السلطان سليمان الثاني، والذي دوّن ملاحظاته الممتازة عن الإمبراطورية العثمانية في عدة مؤلفات، يتحدث بإعجاب عن جمال أفراسهم الرافلة بجهاز يتلألأ بالذهب والفضة والجواهر.

أما الفرسان أنفسهم فكانوا يلبسون ثياباً من قماش مقصب أو من حرير مختلف ألوانه.

فهو حيناً قرمزي، وحيناً أصفر زعفران، أو أزرق قاتم. وكان سلاح كل منهم القوس والنشاب، ومجن صغيراً، ورمحاً خفيفاً، وسيفاً قصيراً مرصعاً في الأعم الأغلب في الحجارة الكريمة، وصولجاناً معلقاً بقربوس السرج. والواقع أن الأسلحة النارية اليدوية لم تصنع إلا في سنة ١٥٤٨م في الحملة على بلاد فارس، وكانت هذه التجربة الأولى أخفقت إخفاقاً تاماً، في حين كانت المدفعية معروفة قبل ذلك (عند العثمانيين) معرفة جيدة.

فلما كانت الحروب الأوروبية اضطر العثمانيون لأول مرة إلى صناعة السلاح الحديث كضرورة لا محيص عنها، ومع ذلك فقد ظل (السباهيون) يعتمدون على القوس والنشاب في المحل الأول، حتى نهاية القرن السادس عشر.

وعززت الطرق الأربعة التي أنشأها (أورخان) نفسه تعزيزاً كبيراً، وبخاصة في أثناء الحملات الكبرى التي قام بها سليم الأول وسليمان القانوني. حتى إذا أقبلت سنة ١٥٣٤م كان عددها قد ارتفع إلى ١١,٥٠٠ وكانت الفرق الثلاثة الأولى تغذى بعناصر جديدة من (إيج أوغلان) أي (الغلمان النصارى) الذين أسروا في الحرب ثم نشئوا في السرايا، بينما كانت الفرقة الرابعة، وهي الكتيبة الأجنبية التي لم تحظ بالاعتبار الرفيع نفسه، تمدّ بعناصر من الرجال الداخلين حديثاً في الإسلام. والواقع أن هذه الكتيبة تفسخت تفسخاً واضحاً أثناء الحروب الفارسية.

ذلك لأن الشاه كان يدمر الولايات الواقعة على الحدود، حالما تقترب جيوش الأعداء من بلاده، ويأمر السكان بالانسحاب إلى الداخل حتى يتعذر على المهاجمين، أو يكاد أمر الاستعانة برجال البلاد وفرسانها. وهكذا شقّ فرسان السباهية عصا الطاعة ١٥٨٦م، ولم تهدأ ثورتهم إلا بعد تنازل السلطان عند رغبتهم القاضية في أن يقودهم نفسه إلى بلاد الفرس.

وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر وقع (الباب العالي) فيها عجز مالي اضطر معه إلى حبس إرزاق الجند فثار فرسان (السباهية) أكثر من مرة، معلنين عجزهم عن الاستمرار في تغطية نفقات الحملات العسكرية برواتبهم الخاصة ومع الأيام اتسعت شقة المفارقة بين حالة هذه الكتيبة التي يفرضها القانون وحالتها الواقعية، وتعاظمت شيئاً فشيئاً.

ولأن كانت روح البداوة الآسيوية القديمة قد تهذبت إلى حد كبير، عند القوات الإقطاعية وفرسان السباهية، بفضل المدنية والنظام الصارم، فقد ظلت عنيفة قوية في نفوس آل (اقينجي) الذين يؤلفون طلائع الجيش (الخيالة) والذين لم تكن لهم تعويضات قانونية فهم يعتمدون في معاشهم على الإعفاء من دفع الضرائب ويفزعون عادة إلى السلب والنهب. وكانت هذه الفرقة تتألف في الدرجة الأولى من فلاحي الإقطاعات الذين كانوا يقصدون، من طريق النهب هذه إلى التعويض عما يلحقهم من ظلم وتعسف على أيدي سادتهم الإقطاعيين.

وفي سنتي ١٤٧٧ — ١٤٧٨ حملت هذه العصابات أحوال التخريب إلى سهول البندقية الخصيبة نفسها وإلى الأودية المرتفعة في جبال الألب في ناحية سيبيريا، وليس هذا وحسب، بل لقد عاشت هذه العصابات فساداً في بلاد المجر، طوال قرن بأكمله وساقت مئات الألوف من أهلها إلى أسواق النخاسة. ولم يكن الدور الذي سلكته القوات الإضافية المجموعة من البغدان والأفلاق ومن تتار القرم والكرج والأكراد وكانوا جميعاً يدفعون الجزية — ليختلف عن ذلك الذي مثلته فرق الـ (اقنجي) - وكان خان شبه جزيرة القرم يحتفظ بخمسين ألف مقاتل على قدم الاستعداد للهجوم على أطراف بولندا كلما سنحت الفرصة المؤاتية. وكان أهل جورجيا (اكرج) والأكراد يقومون بمثل هذه الغارات على الفرس.

## ٣. الانكشارية :

ومهما يكن من شيء، فقد كان الانكشارية لا يزالون هم قوام الجيش وعماده. وكان غلمان النصارى المختارون لتزويد هذا الجيش بالعناصر الجديدة ينشأون في دور الحجاب الأربع في أدرنة، وفي السراية القديمة والسراية الجديدة في استنبول وفي بيرة، وكان الغلمان يصنفون أصنافاً خمسة. وكان تدريبهم يلتزم بالمبادئ الإنسانية إلى أبعد

الحدود على الرغم من صرامته ولا غرابة في ذلك فقد كانت الدولة تقصد إلى أن تخلق منهم رجالاً لا عواجز أو جبناء خواريين. ولم يكن الصف الأعلى الذي يتخرج فيه حجاب السلطان الشخصيون لينتظم أكثر من خمسة وعشرين أو أكثر من ثلاثين شاباً، والواقع أن هذا الصف كان مدرسة يُعد فيها المرشحون لتولي أعلى مناصب الدولة والبلاط. والكثرة الغالبة من رؤساء الوزراء إنما تخرجت فيه. وعلى الرغم من أن اختيار الصبيان النصارى لهذه الخدمة كان أمراً متبعاً في عهد مراد الثاني (١٤٢١ — ١٤٥١) فالحق أنه لم ينظم تنظيماً محكماً إلا في عهد سليم الأول، وكانت ضريبة الغلمان تجمع كل خمس سنوات (ثم قصرت الفترة فيما بعد فصارت تجمع آخر الأمر،مرة في السنة) في جميع البلدان البلقانية واليونان، وفي المجر في ما بعد أيضاً.

ولم يعفَ من هذه الضريبة إلا قليل من المناطق المتمتعة بمعاهدات، مثل استنبول، وغلطة، ورودس، وكان الاختيار يقع في بادئ الأمر،على غلام من كل خمسة فقط ثم صارت الدولة تنتزع في بما بعد جميع الغلمان الأصحاء بدنيا ممن تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشرة. ولم يكن ذلك كله ليخلوا من التلاعب والعبث بالقانون، فقد كان الموظفون يسمحون للآباء الأثرياء بأن يشتروا حرية أبنائهم، وكانوا لا يُسلمون جميع المنتخبين إلى دور الحجّاب، ليبيعوا عدداً كبيراً منهم للنخاسين، لحسابهم الخاص. ومهما يكن من شيء فقد كان في المستقبل اللامع الذي ينتظر الانكشارية ما يخفف كثيرُ من صرامة هذه الضريبة. والواقع أنه استثار حسد الأتراك أنفسهم، فكانوا يسعون، في أحوال كثيرة إلى دس أبنائهم في صفوف الغلمان من النصارى. ثم أن الدولة أهملت ضريبة الغلمان، شيئاً بعد شيء، حتى إذا اقترب القرن السابع عشر بالانتهاء أقلعت عن تلك الضريبة تماماً.

كانت سن الالتحاق بجيش الانكشارية، بادئ الأمر،هو الخامسة والعشرين، حتى إذا وقعت الحروب الفارسية وفسد تنظيم الجيش. انتهت هذه السن إلى التخفيض. ولم يزد عدد الانكشارية بوصفهم فرقة مختارة، على خمسة عشر ألف رجل، في يوم من الأيام.

والواقع أن أيّ زيادة في عدد الانكشاريين أصبحت عملاً غير مرغوب فيه، فصرف النظر عنها بسبب التمرد الذي نشب سريعاً في صفوفهم. والحق أنهم لم يكتفوا بالإلحاح في طلب الهبات السخية من الأموال كلما تسلم أحد السلاطين عرش الجولة الجديد، بل

عـدّوا إلى مـا هـو أخطـر، فاكـرهوا السـلطان سليم الأول، مثلاً على أن يقطع، أثناء الحرب الفارسـية، رأس الصـدر الأعظـم ورأس قاضـي العسـكر، ورأس قائدهـم نفسه، والدولة قد حاولـت أن تكسـر شـوكتهم عـن طـريق تفـريقهم، وتوزيعهـم إلى حامـيات في الحـدود والبلدان التي تفتتح بعيداً عن مركز الخلافة.

ففـي سـنة ١٥٨١م مثلاً لم يُعسكر في استنبول ذاتها من الانكشارية، غير أربعة آلاف فقـط. وتقـدم جيش الانكشارية خطوة جديدة في طريق الانحلال عنـدما سمحت الدولة لـهم بالـزواج، حوالـي نهايـة القـرن السادس عشـر. فقـد كـان مـن نتائج هذه الإجراءات العاجلـة أن جعلت الانـتماء إلى جـيش الانـكشـارية بالوراثـة يصـرف الـنظر عـن المقـدرة العسكرية.

ثـم كانـت الحـروب الفارسـية المشؤومـة في عهـد السلطان مـراد الثالث، فاضطرت الدولـة إلى تقويـة هـذا الجيش كـيفما اتفـق، حتى إذا دخلت سنة ١٦٦٠ كان عدده قد بلغ ٥٤،٢٢٢ ألـف رجـلاً، لـيس هـذا فحسـب بـل أن نحـواً مـن هـذا العـدد مـن الـرجال أضـيفت أسماؤهم عـلى لائحـة الـتقاعد، غـير أنهم لم يتقاضوا تعويضاً ما، بل اكتفوا بأن تعفيهم الدولـة مـن أداء الضـرائب، ولم يكونـوا يقومـون، لقـاء ذلك بأيّة خدمة عسكرية ولكنهم كانوا أبداً على استعداد لتأييد الانكشارية في كل حركة من حركات العصيان والتمرد.

وإذ انخفضـت رواتـب وهدايـا الانكشـارية عـلى مـرور الأيـام، فقـد اضـطروا أن يعـتمدوا على معاشاتهم أكثر من ذي قبل وعلى بعض الصناعات اليدوية. في حين حاول ضباطهم الترفيه عن أنفسهم عن طريق الالتحاق بخدمة السفراء الأجانب.

ولم تـتخذ الأسلحة الـنارية طـريقها إلى فـرق المشـاة والفرسـان إلا تـدريجـياً، نجـد العثمانـيين يخصّون المدفعـية بـأعظم العـناية، مـنذ الـلحظة الأولى. والواقـع أن محمـداً الـثاني نفسه جلـب صُنّاع المدافع والمعلمين المختصين بهذا الفنّ والعلم من ألمانيا والمجر. ولقـد عـرف الجـيش العـثماني، حـتى في أيـام بايـزيد الـثاني، فـرقة خاصـة بالمدفعـية (طوبجي في اللغـة التركـية) بلغ عدد أفرادها في عهد سليم الأول ألف رجل. فلما كان عهد السلطان سليمان القانوني فقد اهتم في المحل الأول، بتكوين فرقة مدفعية جبلية مزودة بما تحتاج إليه من المؤونة والذخيرة.

والحق أن الجيوش العثمانية كانت تضطر في توغلها في بلاد المجر وفارس، - مجتازة مناطق مخربة ومدمرة تدميراً مقصوداً منظماً — إلى أن تصطحب قوافل عظيمة من المؤمن والذخائر. وكانت هذه القبائل تمثل، منذ البدء، عبئاً يثقل كاهل تلك الجيوش فقد رافق الجيش الذي حاصر فيينا سنة ١٥٢٩ مثلاً، ما لا يقل عن ٢٢,٠٠٠ بعير محملة بالدقيق. وليس هذا فحسب بل رافق ذلك الجيش مثل هذا العدد من البغال.

وكان أمر العناية بهذه الشؤون الإدارية منوطاً بفرقة الـ (وينوق) التي كانت تتألف على الأغلب من الفلاحين البلغار. والتي كان أفرادها لا يتقاضون أعطيات نهائياً، فهم يخدمون لقاء إعفائهم من الجزية، وغير ذلك من الامتيازات. وكانت المدفعية الجبلية وفرقة مصلحي الأسلحة، تتقدمان الجيوش عند الهجوم. وكان الانكشاريون يرافقون طليعة الجيش هذه. يتبعهم (أغاواتهم) واثنان من قضاة العسكر والمحاسبون، وكان موكب السلطان نفسه، يبدو بعد هؤلاء جميعاً،يحيط به الحرس الخاص بحماية السلطان والحُجاب ويرتفع وراءه (بيرق الحرب) وهو العَلم الإمبراطوري — الذي استبدل براية النبي محمد ﷺ منذ عهد السلطان سليم الأول — والألوية الستة الخاصة بفرق الجيش المختلفة، بالإضافة إلى أعلام ستة صغيرة تمثل فرسان (السباهية) المرتزقة.

أما القلب فكان يحتله الصدر الأعظم والوزراء مع حاشيتهم الغفيرة، ووراءهم باشا الروم إيلي وباشا الأناضول وجمهرة الفرسان الإقطاعيين. وكان باشا الروم إيلي يتقدم زميله باشا الأناضول في الحملات الأوروبية في حين كان التقدم لباشا الأناضول في الحملات الآسيوية.

وكانت تتبع الجميع في المؤخرة قوافل الذخيرة والمؤن. وكان باشا الروم إيلي وباشا الأناضول يتقدمان إلى الصف الأول عند ابتداء المعارك. وهنا كان الجناح الأيسر يُعتبر محل الشرف. وكان يدعم كلا الجناحين فرقة من المدفعية وأخرى من طلائع الجيش الخيالة (اقينجي) يتلوهما فرسان السباهية، في حين يقف الانكشارية إلى الوراء في القلب وكان السلطان يتخذ مكانه خلفهم، وإلى جانبه بيرق الحرب والحاشية السلطانية.

والحق أن جميع المصادر الأوروبية حافلة بإطراء روح النظام التي ابتكره الجيش العثماني. فلم يكن في هذا التنظيم مكان للخمر أو القمار أو البغاء، وهي الأمراض التي لم تسلم منها في يوم من الأيام جيوش أوروبا في ذلك العهد.

وكانت الحروب ضد (الكفار) واجباً دينياً، ولقد كان لذلك أثر كبير في ضمان الانتصار على النصارى، يوم كان الجيش العثماني في أوج عظمته.

### ٤. الأسطول:

ليس من شك في أن تاريخ العثمانيين برمته كان يدفعهم إلى الحرب في البر، وإذا ما انساقوا إلى حرب البحار فبحكم بعض الأحداث والملابسات، لا بحكم ميولهم الشخصية في ذلك. والحق أن انتصار البنادقة على العثمانيين في غاليبولي (٢٩ أيار ١٤١٦م) هو الذي حملهم على التفكير جدياً في إنشاء أسطول بحري.

لكن محمداً الثاني كان أول من أورث العثمانيين السمعة الحميدة التي يستحقونها في البحر ايضاً. ففي ربيع سنة ١٤٥٦م انطلقت مائة وثمانون سفينة شراعية من غاليبولي إلى سواحل بحر إيجه، ابتغاء تدميرها، ثم أن سليماً الأول واصل تعزيز هذا الأسطول، في نشاط كبير، حتى إذا اعتلى السلطان سليمان العرش العثماني زاد عدد سفنه إلى ثلاثمائة. وفي عهده وفق الأميرال (خير الدين باشا) — كما ذكرنا سابقاً — إلى حمل الهول الذي كان ينطوي عليه اسم العثمانيين، حتى الشواطئ الأسبانية، ولكن الأسطول العثماني كان يعوزه ذلك العمود الفقري الذي مكّن الأساطيل اللاتينية المعادية في البحر، وأمدّها بقوة فائقة ونعني بحرية تجارية قوية.

وليس من شك في أن العثمانيين كانوا، مقابل ذلك، متفوقين تفوقاً واضحاً في الثروة المادية، بفضل الغابات القائمة على شواطئ البحر الأسود، وكانت تمدهم بمعين لا ينضب من الأخشاب، على الرغم من استغلالها استغلالاً غير حكيم أما المعادن الضرورية لصناعة الملاحة فكانت تقدمها مناجم البغدان والأفلاق، في حين كانت قماش الأشرعة يستورد من فرنسا. وكان الأشراف على بناء السفن في الأعم الأغلب، في أيدي البنادقة.

وكان الصناع والعمال في العادة من اليونان الذين لم تكن خدمتهم في دور الصناعة تتسم بطابع الدوام فهي تتأثر بأحكام الحاجة ومقتضيات الظروف مما أضعف الصناعة واضر بها. ومع ذلك فكثير أ ما وقفت أوروبا مندهشة بالمرونة والسرعة اللتين تمثلتا في أعمال دور الصناعة العثمانية. ولكن اختيار المواد الضرورية لبناء السفن ودقة الصناعة نفسها كانا بعيدين عن الاتقان المرغوب. والواقع أن آفة الأسطول العثماني

الحقيقية كانت منذ البدء في فقدان روح الأمانة في الإدارة وهي آفة قُدِّر لها أن تستمر جيلاً بعد جيل حتى العصر الحديث. وكان إنشاء السفن الحربية المفردة وتسليحها حتى في عهد السلطان سليم الأول يترك للربابنة وكان بينهم في سنة ١٥٩٢م مثلاً ٤٦٠ ربانا تناولوا المعاشات لأنفسهم وبحّارتهم في حين لم يزد عدد القائمين بأيما خدمة فعليه منهم على مئة وخمسين او أقل قليلاً. كان الملاحون في العادة، من النصارى الطليان أو اليونان الفارين الذين اجتذبتهم إلى بيرة المغانم الوافرة التي كانوا يحصلون عليها في خدمة الأسطول العثماني وكان هنالك بين الملاحين عنصر آخر أقل جدارة بأن يعتمد من هؤلاء أعني البحّارة العبيد الذين كان يُشد وثاقهم إلى السفينة، والذين بلغ عددهم في أيام السلطان سليم حداً يكفي لتعبئة أربعين سفينة. غير أن عددهم تضاءل تضاؤلاً سريعاً بعد مطلع القرن السابع عشر والواقع أن الدولة حاولت أن تملأ المراكز الشاغرة عن طريق التجنيد المنظم من بين رعاياها الوطنيين. فقد قسمت الإمبراطورية كلها إلى مناطق يتعين عليها أن تسهم في خدمة الأسطول بنصيب محدود. وكان في ميسور المجندين أن يشتروا حريتهم من جديد، فيعوض الربان منهم بعبيد أقل نفقة إلى حدّ بعيد. وإذ كانت أوروبا مثقلة بتزويد الجيش البرّي بالجنود، فقد اعتمد الأسطول، في الدرجة الأولى، على العناصر الآسيوية، وهي عناصر أصابها الوهن فلم تبق أهلاً لتحمل الصعوبات الجسام. وهكذا تطور نظام (البَدَل) شيئاً فشيئاً حتى انتهى إلى أن يصبح ضريبة خاصة بالأسطول تعود على الدولة بدخل عظيم.

والواقع أن جميع أقسام الجيش البري تقريباً قد سبقت تدريجياً إلى خدمة الأسطول، وهنا أظهر الإنكشارية تفوقهم أيضاً، فكانت بسالتهم، وبخاصة في اقتحام السفن، تلقي الرعب في قلوب أعدائهم النصارى.

كان الأسطول العثماني يتألف من دوارع ثقيلة (ماعون) أو (ماونة بالتركية) تنظم اكبرها ٧٥٦ مقذفاً من العبيد، وقد بُنيت سنة ١٥٧٥ ومن الطرادات الخفيفة متوسط عدد مقذفيها مائة وخمسون. وكان مدفعية الأسطول ضعيفة جداً في بادئ الأمر، فهي لا تستطيع أن تصطنع أكثر من عشرين مدفعاً ثقيلاً على كل قارب. حتى إذا وقعت معركة (لبانتي) (ناوباقتوس) ومُني العثمانيون بهزيمة قاسية، عمدت الدولة العثمانية إلى تعزيز قوة الأسطول المدفعية، فأصبحت مثل قوة البنادق من حيث المدافع على مستوى العدد على الأقل.

وكانت سفن القراصنة العاملة في شواطئ أفريقيا الشمالية تؤلف – ابتداء من عهد خير الدين بك – جزءاً هاماً جداً من الأسطول العثماني. فقد كان هؤلاء القراصنة يلتحقون بأسطول الدولة زرافات زرافات، كلما أزمع السلطان خوض غمار الحرب البحرية لينزلوا، في حماية هذا الأسطول، ويلحقوا أعظم الأذى بتجارة النصارى. وإذا كانت سفنهم الشراعية مجهزة تجهيزاً جيداً بالرجال فقد رحبت الدولة في بادئ الأمر، مساعدتهم. بيد أن نزعتهم إلى الخروج عن القانون وعدم الانصياع ما لبث أن أثارت غضب (الباب العالي) عليهم خاصة وأنهم كانوا – أيام السلام – يورطون الدولة العثمانية في مشكلات دبلوماسية مستمرة.

وتزايدت مهمات قائد الأسطول مع نمو الأسطول نفسه. فقد كان والي سنجق غاليبولي هو الذي يقود القوات البحرية، في بداية الأمر، ولكن السلطان العثماني عهد إلى (خير الدين باشا) بوصفه أميراً للبحر بقيادة الأسطول. وبالولاية على جزر بحر إيجه أيضاً. وبذلك شمل سلطانه أربعة عشر سنجقاً. وإذ كان بميسوره أن يكسب لنفسه كسباً عظيماً كلما جهز أسطولاً حتى ولو التزم في ذلك بمنتهى الأمانة.

فقد أصبح هذا المنصب أكثر مناصب الدولة ربحا وأعظمها شأناً. وعلى الرغم من أن الدولة أعادت بناء الأسطول، بعد كارثة (لبانتي) (ناوباقتوى) في همة بالغة، فالواقع أنها لم تستطع يوماً أن تستعيد اعتبارها من طريق نصر مؤزرٍ تصيبه في البحر.

وما لبث نشاط الأسطول أن اقتصر، شيئاً فشيئاً، على خفر السواحل. حتى إذا دخلت سنة ١٥٧٦م لم يكن قد بقي عند الدولة غير أربعين قارباً كاملة التسليح، من أصل الثلاثمائة التي كانت تملكها من قبل. أما المائتان والستون قارباً الباقية فقد تركت عزلاء في الأحواض وعلى الأرصفة البحرية.

## ٥. خير الدين باشا البحري:

ولنأت هنا على ملخص تاريخ خير الدين باشا (أمير البحر) الذي اشتهر في كتب الغربيين باسم (بارباروس) أي ذي اللحية البيضاء، وما استطاع فتحه من البلاد في سواحل بلاد الغرب وجنوب إيطاليا وسوف لم نذكر الحوادث حسب ترتيبها لعدم وجود فاصل حقيقي بينها وبين أعمال السلطان سليمان الحربية في جهات النمسا غرباً وبلاد

العجم شرقاً. وأصل خير الدين باشا من أروام جزيرة (مدللي) إحدى جزر الروم وكان هو وأخ له يدعى (عروج) يشتغلان بحرفة القرصنة البحرية ببحر الروم ثم أسلما ودخلا في خدمة السلطان محمد الحفصي حاكم تونس واستمرا في حرفتهما، وهي أسر مراكب المسيحيين التجارية والاستيلاء على ما فيها من البضائع وبيع ركابها وملاحيها بصفة رقيق. وفي ذات يوم أرسلا إلى السلطان سليم الأول إحدى المراكب إظهاراً لخضوعهم لسلطانه، فقلبهما وأرسل لهما هدية وعشر سفن ليستعينوا بها على غزو مراكب الإفرنج. فقويت شوكتهما واشرأبت أعناقهما لاحتلال بعض سواحل الغرب باسم سلطان آل عثمان. فاستولى (خير الدين) على ثغر (رشرشل) على بعد ١٠٠كم إلى الغرب من مدينة الجزائر ثم عاد إلى تونس وأرسل إلى السلطان سليم الأول الذي كان حينئذ في مصر رسولاً يدعى (كرداوغلي) يؤكد إخلاصه وولاءه للعرش العثماني.

أما (عرّوج) فبعد أن استولى على مدينة الجزائر نفسها وهزم الجيوش الأسبانية التي أرسلها (شارلكان) لمساعدة الجزائريين، وفتح مدينة تلمسان، وقتل بعدها بقليل في محاربة الإسبانيين لكن لم يتمكن هؤلاء من إرجاع تلمسان والجزائر واستطاع (خير الدين) الحفاظ عليهما من بعده، وتمكن من قتل أمير الجزائر وأرسل أحد أتباعه إلى السلطان سليم (وكان قد أتم فتح مصر) ليخبره بفتح مدينة الجزائر باسم السلطان العثماني فقابله السلطان وعيّن خير الدين باشا (بكلر بك) على إقليم الجزائر، وبذا صار هذا الإقليم ولاية عثمانية يدعى فيه في خطبة الجمعة باسم السلطان سليم وتضرب النقود باسمه.

بعد ذلك استمر خير باشا في غزو مراكب الإفرنج والنزول على بعض شواطئ إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وأخذ كل ما تصل إليه يده من أموال وأهالي وفتح الحصن الذي أقامه الإسبانيول في جزيرة صغيرة أمام مدينة الجزائر.

ثم أرسل إليه السلطان بعد تحالفه مع فرنسا أن يكفّ عن التعرض لمراكبهم في البحر والشواطئ، فحوّل كل قوّاته على شواطئ أسبانيا وانتقم من أهلها لما ارتكبوه من الفظائع مع المسلمين بعد سقوط غرناطة في أيديهم عام ١٤٩٢م واستطاع مساعدة من بقي من المسلمين في بلاد الأندلس على الرجوع إلى بلاد العرب والاستيطان بها فراراً من اضطهاد الأسبان وإجبارهم على الخروج من الدين الإسلامي واعتناق المسيحية قسراً. وفي أوائل سنة ١٥٣٣م استدعاه السلطان سليمان القانوني إلى (الأستانة) ليتفق معه على ما يلزم اتخاذه من الاحتياطات لصدّ هجمات الأميرال (أندري دوريا) الجنوي التابع إلى

(شارلكان)، فسافر ببعض المراكب ووصل القسطنطينية بعد سفر الصدر الأعظم إبراهيم باشا لمحاربة العجم بقليل، فقابله السلطان وأحسن ضيافته وأمره بالاستعداد وإنشاء المراكب الكافية لفتح إقليم تونس، فانشغل خير الدين باشا طوال فصل الشتاء بإنشاء المراكب اللازمة والتي طلبها السلطان.

وفي أوائل صيف سنة ١٥٣٤م وبعدما سافر السلطان سليمان قاصداً مدينة تبريز خرج خير الدين باشا بمراكبه من مضيق الدردنيل وعرج في طريقه إلى جزيرة مالطة وبعض موانئ جنوب إيطاليا لغزوها دون احتلالها حتى لا يُكشف هدفه الأصلي وهو فتح تونس. ثم قصد مدينة تونس سنة ١٥٣٥م وأعلن للأهالي انه أتى لعزل السلطان مولاي حسن آخر سلالة بني حفص. وكان الأهالي ناقمين على مولاي حسن لميله ومساعدته (لشارلكان)، واستطاع خلع هذا الأمير وتنصيب أخيه حسن الرشيد مكانه وبذلك احتل مدينة تونس وثغرها المسمى حلق الوادي بدون عناء كثير وباسم السلطان العثماني سليمان القانوني.

ولما وصل للإمبراطور شارلكان خبر سقوط تونس اتحد مع رهبنة القديس يوحنا التي نزلت بجزيرة مالطا بعد فتح جزيرة رودس لغرض استرجاع تونس وإعادة مولاي حسن إلى عرش الحكم فيها.

واستطاع شارلكان تجهيز قوة عسكرية كبيرة قادها بنفسه ونزل مع حلفائه الأسبان من ثغر برشلونة في ٢٩ مايو سنة ١٥٣٥ ووصل إلى (حلق الوادي) وهو ميناء تونس العاصمة في ١٦ يونيو وحاصرها هي ومدينة تونس مدة شهر تقريباً وفتحها في ١٤ يوليو واستولى على كل ما بقلعتها وثغرها من المدافع والمراكب.

وفي يوم ٢١ يوليو دخلت جيوش شارلكان المدينة وصرّح لهم بنهبها فقتلوا ونهبوا وفسقوا وارتكبوا كل أنواع المحرّمات وهدموا المساجد وحرقوا أغلب الكتب النفسية وفي أول أغسطس دخلها شارلكان ومنع الجيش عن هذه الأعمال فاستتب الأمن وسادت السكينة وفي الثامن من أغسطس وقعت معاهدة بين شارلكان ومولاي حسن الذي أعيد إلى مُلكه وتقضي هذه المعاهدة بإخلاء سبيل الأرقاء المسيحيين والسماح لجميع المسيحيين، بالاستيطان في إقليم تونس وإقامة شعائر دينهم دون معارضة أو قيود. وأن يتنازل حاكم تونس إلى شارلكان عن مدن (بونة)، (بني زرت)، (حلق الوادي) وأن يدفع له مبلغاً قدره اثني عش ألف دوقا كمصاريف حرب وأن يقدم له سنوياً اثني عشر

حصاناً وإذا تخلف عن الدفع وخالف شروط المعاهدة. فسوف يدفع أول مرة خمسين ألف دوقاً وفي الثانية مائة ألف في الثالث يسقط حقه في الحكم ويُخلع.

وفي ١٧ أغسطس سافر الإمبراطور شارلكان تاركاً حلق الوادي بحماية ألف جندي أسباني وعدة مراكب حربية. أما خير الدين بباشا لما رأى انتصار أهالي تونس لسلطانهم المعزول وعدم وجود الجنود الكافية معه وابتعاده عن مركز السلطنة لإمداده بالعدة والعدد في الوقت اللازم قرر الارتحال بجنوده إلى المركز.

## ٦. السلطان والوزراء:

كان السلطان هو السلطة المهيمنة على الجهاز السياسي والعسكري الذي انبثق عن نظام الإقطاع. فقد كان الأمراء العثمانيون، أول أمرهم، تابعين لسلاطين قونية السلاجقة ولكن أورخان تصدّر السيادة وضرب العملة باسمه، وأمر أن يُخطب باسمه على المنابر. أما لقب السلطان الذي سبق للسلاجقة، منذ الحروب الصليبية على الخصوص، أن وجدوه بموافقة الخليفة، بوصفهم حماة الإسلام. فقد وفق السلطان سليم الأول، إلى الفوز به عن طريق الخليفة العباسي المتوكل في القاهرة. على الرغم من أن أسلافه حملوه بصفة غير رسمية، إذا جاز التعبير قبل عهده بزمن.

ومن الجدير بالملاحظة أن ساسة العثمانيين لم يوهموا الأوروبيين بأن الخليفة يُعتبر كالبابا، الرئيس الروحي الأعلى لجميع المسلمين، فيتعين بالتالي، أن يُخطب باسمه، في المناطق الخاضعة لحكم النصارى أيضاً، وهو ما فعلته النمسا إذ أقرَت بهذا الحق للسلطان عبدالحميد، بعد أن ضمت البوسنة. نقول أن هذا الإيهام لم يقع إلا بعد عقد معاهدة (كوجك قينارجة) سنة ١٧٧٤م عندما خضع بعض المسلمين للحكم النصراني.

ومهما يكن من أمر، فالواقع أن نزعة الولاء للحاكم، هذه النزعة المغروسة في الخلق التركي نفسه، ازدادت قوة وتأصلاً، حتى في العصور القديمة، عن طريق بعض العادات الدينية، حتى لقد تمّ للسلطان من السلطة المطلقة على رعاياه أكثر مما تم لأي حاكم غربي معاصر. كذلك كان له سلطة على جميع موارد الدولة، وهي سلطة مطلقة ما كان ليحدّ منها، إلى حين، غير قوة استبداد الانكشارية خاصة.

ليس هذا حسب، بل كانت الدولة تعتبر من الوجهة النظرية، ملكاً خاصاً بالسلطان، وكان محصول الضرائب الصافي بعد تغطية النفقات الجارية، يصب في بيت

مال السلطان المعروف بخزانة الأبراج السبعة (يدي قوله).

وليس بين أيدينا إلا تقديرات غير دقيقة عن ضخامة الميزانية العثمانية. فلقد قدّر العالم البيزنطي (خالقونديلاس) مجموع موارد الدولة العثمانية، خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم السلطان محمد الثاني، بأربعة ملايين (دوكة). ومهما يكن من أمر، فحوالي في منتصف القرن السادس عشر ارتفع هذا المبلغ، حسب ما جاء في بعض التقارير إلى عشرة ملايين أو خمسة عشر مليون (دوكة) كان نصيب خزانة السلطان مليونين منها، كل سنة. والواقع أن بعض السلاطين، ومراد الثالث خاصة، كنزوا في خزائنهم أموالاً طائلة، سحبوها من التداول. فقد كان على خزانة الدولة أن تنهض بمطالب ثقيلة في أثناء الأزمات العامة، أما في حالة تغير السلاطين فقد كانت مطالب الإنكشارية كثيراً ما تستنفذ جميع ما في هذه الخزانة من المال.

وكان الرأي العام يعتبر اهتمام السلاطين بإنشاء المباني على نطاق واسع. أمراً مفروغاً منه، والحق أن جميع السلاطين لجأوا إلى هذه الإنشاءات والإعمار إلا نفراً قليلاً منهم.

وانحصرت السلطة السياسية كلها نظرياً، كما انحصرت فترة طويلة من الزمان عملياً أيضاً، في يدي السلطان. ولكن منصب الوزير – ولم يكن بادئ الأمر أكثر من مستشاراً أول للسلطان – ما لبث أن أمسى بحكم بنموّ الإمبراطورية العاجل، منصباً خطيراً تتعاظم أهميته مع الأيام.

والحق أن السلطان محمداً الثاني رفع الوزير إلى مقام عالٍ، في الفقرة الأولى من القانون[1] الأساسي الذي وضعه للدولة، (قانون نامه) حتى لقد جعله وصياً فعلياً على الإمبراطورية. وكان مفروضاً فيه، بوصفه معتمد (البادشاه) المطلق الصلاحية، أن يسيطر على فروع الإدارة كلها،وأن يقطع في شؤون الدولة جميعاً،وفي مسائل الموت والحياة أيضاً، منفرداً مطلق السلطة. وكان الصدر الأعظم يحمل الخاتم الإمبراطوري

(١) ليعلم أولاً أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، أنه أعظمهم جميعاً،وصاحب الصلاحية المطلقة في إدارة شؤون الدولة. أما القيم على أملاكي فهو (الدفتردار) غير ان الصدر الأعظم رئيسه، وللصدر الأعظم في حركاته وسكناته وفي قيامه وقعوده حق التقدم على جميع موظفي الدولة (قانون نامه عثماني) استانبول، ١٣٣٠ ص١٠.

والطغراء السلطانية رمزاً إلى ما يتمتع به من قوة ونفوذ[1]. كذلك حفظ له نظام التشريع الخاص بالبلاط مقامه كنائب عن السلطان. فكان يقابل في أيام ثابتة من الأسبوع – شأن السلطان نفسه –موظفي البلاط والدولة، وكان لا يظهر للجماهير إلا وسط حاشية ممتازة. وهكذا انتهى مقره في (الباب العالي) حيث كان يجمع رؤساء الدولة للمشاورة، إلى أن يصبح هو مقر الحكومة الحقيقي، أما سليمان الأول فقد حوّل إلى إبراهيم باشا – وكان أبوه يونانياً من برغة – جزءاً هاماً من سلطته الخاصة كسلطان، وذلك في البراءة (الفرمان) التي رفعه فيها سنة ١٥٢٤ إلى منصب الصدارة العظمى. والواقع أن إبراهيم باشا شغل هذه المناصب عدة سنوات، مؤيداً بكامل ثقة السلطان الذي كان محتفياً به دائماً، حتى لقد زوجه من أخته.

ولكن الصراع العائلي الذي عكّر صفو السنوات الأخيرة من عهد سليمان عصف بمكانة الصدر الأعظم أيضاً، فقد اتهم، في بادئ الأمر، بأنه طامع في عرش المجر، ثم أنه اتهم بطمعه في العرش العثماني نفسه، وهما تهمتان لم يقم عليه برهان حقيقي. وفي ١٥ آذار سنة ١٥٣٦م وجد مقتولاً في مضجعه، في السراية الملاصقة لسراية السلطان.

والحق أن أحداً من الصدور العظام الذين تعاقبوا من بعده لم ينعم بالمكانة التي نعم بها والسلطة التي تمت له، غير خلفه الثاني (محمد صُوقللي) وكان صقليا سلافياً من قرية صُوقل في البوسنة، لكنه كان كثير الدهاء وبعيد النظر بمكان ساعده على اجتناب المخاطر التي طوحت بإبراهيم باشا.

وكان يطمع في نمو ثروته أكثر من طمعه في تعزيز قوته وسلطته. ولقد وُفق إلى أن يضاعف، عن طريق الرشاوى، موارد منصبه – وكانت عظيمة في ذاتها – حتى بلغت أرقاماً خيالية. فقد كان على باشوات الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم، كل سنة، بالهدايا ويقال أن باشا القاهرة كان يدفع ما يزيد على مائة ألف دينار بندقي سنوياً إلى صوقللي. وكان الصدر الأعظم يُسند المناصب الشاغرة بالوفاة إلى من يدفع ثمن أعلى. أضف إلى ذلك أنه كان يقبل الهدايا والهبات من الدول الأجنبية، فقد تعيّن على القيصر الألماني أن يزيد سراً إلى ثلاثة أضعاف (إحدى) الهبات الحولية (وقدرها ثلاثة آلاف طالير) التي كانت قد نصت عليها معاهدة السلم الحديثة العهد (ليحتفظ الصدر الأعظم

(١) أما المراسيم المتعلقة بالشؤون المالية، وفي القرارات المبنية على القانون الديني (الشرع الشريف فقد كان الدفتردارية وقضاة العسكر يحملون الطغراء أيضاً (نفس المصدر، ص١١٦).

بالضعفين لنفسه) وفي سنة ١٥٧٣م اشترت منه البندقية صلحاً لا يشرف اسمها لقاء خمسة عشر ألف دوكة. وطبيعي أن يكون لهذا المثل الخبيث، الذي يضربه أصحاب المناصب العليا في الإمبراطورية، أسوأ الأثر في فروع الإدارة كلها.

وفي ١١ تشرين الأول سنة ١٥٧٩ قتل صوقللي – ولعل اغتياله كان على سبيل الانتقام الشخصي ليس غير – ومن ذلك اليوم فقد هذا المنصب فجاءة، ما كان له قبل من شأن عظيم وأهمية بالغة. وليس من شك في أن النتائج الهدامة الناشئة عن نظام الحريم، هذه النتائج التي استطاع (محمد كوبريلي) أن ينقذ الدولة منها بعد قرن من الزمان، كانت هي المسؤولة عن هذا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عندما خوّل محمد الثاني كبير وزرائه تلك السلطة القريبة من المطلقة سارع في الحال فأجلس (وزراء القبة) إلى جانبه ابتغاء الحد من سلطته.

ولكن ما هدف إليه السلطان لم يتحقق في يوم من الأيام. وعلى الرغم من أن أعلامهم الحاملة شارة مراتبهم وتمثل (ثلاثة من أذيال الخيل) كانت تساويهم بالصدر الأعظم لكن في الواقع أن نفوذهم لم يكن في يوم من الأيام كبيراً.

أما عددهم وكان مقصوراً أول الأمر على أربعة، فقد ارتفع بعد ذلك إلى ستة، وكان هؤلاء الوزراء كثيراً ما يحاولون أن يحققوا، بطرق خاصة، ما لا تساعدهم صلاحياتهم الدستورية على تحقيقه. وهكذا كان في دأبهم أن يمثلوا دوراً هاماً في المؤامرات التي لم تنقطع يوماً في زعزعة سلطة الصدارة العظمى من الأساس. وتهديدها بأعظم الأخطار.

## ٧. الديوان وأركان الدولة:

وكما كان (قورولتاي) المغول لا يجمع حول الخان أمراء بيته فقط، بل ينتظم جميع قواده العسكريين للتشاور في شؤون الدولة الحيوية، كذلك كان العثمانيون القدماء عندهم ما يسمى بـ (الديوان)، وهو مجلس عام يضم جميع رؤساء الدوائر في الدولة، ويجتمع لبحث القضايا المهمة، لتقرير السلم أو الحرب خصوصاً، على متون الخيول، كما كان الحال في عهد البداوة. ولكن (الديوان) ما لبث أن تطور شيئاً فشيئاً مع الزمان. فإذا هو مجلس وزاري اعتاد السلطان محمد الثاني، في أواخر عهده، أن يسند

رئاسته إلى الصدر الأعظم، وكان من قبل مجلساً يضم الزعماء على الشكل الذي وصفناه.

ولم يحتفظ بحق الاشتراك في هذا المجلس الوزاري غير (أركان الدولة) أو بالتركية (أركان دولت) وهم:

١- قاضيا العسكر وكان أحدهما في الأناضول والآخر في الروم إيلي ثم أضيف إليهما بعد فتوحات سليم الكبرى، قاضٍ ثالث من أفريقيا. ٢- كل من باشا آسيا وباشا أوروبا. ٣- الدفترداريـن المنوط بهما أمر الإدارة المالية في نصفي الإمبراطورية، وقد أضيف إليهما ثالث فيما بعد. ٤- آغا الإنكشارية بوصفه ممثلاً للجيش. ٥- أمير البحر (قبودان باشا)، وهو منصب أنشئ لخير الدين باشا بوصفه ممثلاً للأسطول العثماني. ٦- صاحب التوقيع (نشانجي) القيّم على خاتم السلطان وطغرائه. وكان كبار الدولة الإسلامية السابقة المنظمة على الطريقة الفارسية يحملون ألقاباً متعددة ورثها كبار الدولة العثمانية الجديدة، وهذه الألقاب محددة تحديداً دقيقاً.

وكانت هذه الألقاب تعتبر في الحق شيئاً ذا أهمية فائقة، حتى لقد نصّ عليها السلطان محمد الثاني في ختام الـ (قانون نامة) الذي أصدره، محدداً كلاً من الرتب هذه في دقة ووضوح.

وكان الديوان، يُعقد في استمرار، أربع مرات في الأسبوع، أيام السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، في قاعة بفناء السراية الثاني.

وكانت المناقشات تبدأ من الصباح، ثم تتوقف مرتين لتناول الطعام معاً، ولا تنتهي إلا في ساحة متأخرة من الأصيل. والواقع أنه كان ميسوراً لأيّ فرد من الرعية — في أول الأمر — أن يمثل أمام المجلس عارضاً مطالبه ومظالمه، لتحال بعد على الأغلب، إلى الدائرة المختصة لدراستها والبتّ فيها.

وكان السلطان يرأس بنفسه جلسات (الديوان) ولكنه لم يلبث أن تخلى عن هذه المهمة، مكتفياً باستقبال المجلس، عند انتهاء اجتماعاته الأسبوعية، استقبالاً رسمياً، ليعرض على مسامعه تقريراً عن أعماله ومقرراته.

وإذا كان لكل من حاكمي آسيا وأوروبا العامين كرسي وصوت في (الديوان) فقد كان لا يزال في مقدورهما من غير شك، أن يؤثرا بعض التأثير في إدارة الولايات. ولئن

كانت الرشوة منتشرة في الولايات غير محدودة، في الغالب. وإذ تعين على الباشا أن يعيد شراء منصبه، من الصدر الأعظم كل سنة، فمن الطبيعي أن نجده يبتز ثمن ذلك المنصب من عماله ومن هم تحت إمرته، وهؤلاء أيضاً يبتزون بدورهم الرعايا والأهالي وعامة الناس.

والواقع أن كلاً من الباشاوات العشرين، بل إن كلاً من بكوات السناجق (الألوية) المائتين والتسعين، كان يسعى إلى أن يحيط نفسه بحاشية يُفرض على منطقته الإدارية تغطية نفقاتها.

وكان مرؤوسوهم، (الصوباشية) يستغلون دائماً قوة الشرطة الموضوعة تحت تصرفهم في سبيل الابتزاز علناً من غير تورّع أو خوف. أما في المناطق التي جرى بكوات السناجق على أن يتركوا لبعض الأفراد التزام خراجها، إلى أجل مسمى، فكانت الأصول أسوأ من ذلك أيضاً.

ولكن الشعب الرازح تحت هذا النير الثقيل لم يحاول الثورة على هذا الظلم إلا نادراً. فقد اتحد اليونان والأتراك في قبرص، مثلاً فوفقوا إلى أن يفتكوا بالباشا ويقطعوه إرباً إرباً، وكان بغيضاً إليهم لجشعه ووحشيته.

## ٨- القانون والقضاء:

لقد نشأ القانون أولاً على أساس عسكري، شأن آلية الإدارة العامة. ومن هنا كان قاضي العسكر لا يزال حتى وقت متأخر جداً يمثل رأس الهيئة القضائية، والواقع أن السلطان مراد الأول كان أول من أحدث هذا المنصب، على غرار مصري مملوكي من غير شك.

ثم إن محمداً الثاني وسليماً الأول أقاما إلى جانب هذا القاضي قاضيين آخرين، أحدهما لأوروبا والآخر لأفريقيا، ولكن سلطة قضاة الجيش هؤلاء لم تكن مقصورة على الشؤون العسكرية، بل تعدتها إلى القانون المدني برمته. فقد كانوا هم الذين يعيّنون جميع الموظفين القضائيين والقضاة ونوابهم. ليس هذا حسب، بل كانوا يؤلفون أيضاً محكمة الاستئناف العليا التي لم يكن ليحدّ من صلاحيتها غير سلطة الصدر الأعظم القضائية والسلطان نفسه.

وكان يتلو قضاة الجيش في الترتيب العلماء الكبار، وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات ثم العلماء الصغار الذين كانوا يتولون القضاء في عشر مدن ثانوية من مدن الولايات كبغداد وصوفيا.

أما قضاة الدرجة الثانية وما دونها فكانوا ينقسمون إلى طبقات ثلاث: المفتشين، والقضاة، ثم نواب القضاة. وكان القاضي هو صاحب السلطة القضائية العليا في منطقته. فهو وحده الذي يقضي عند غياب المدعي العام في القضايا المدنية والجنائية وفقاً لمبادئ (الشرع الشريف) أي (القانون الديني القائم على أساس من القرآن والسنة). وهو الذي ينهض بأعمال الكاتب العدل جميعاً وبأعداد الوصايا وما إلى ذلك.

والواقع أن المزايا الناشئة من سرعة الإجراء التي اتسم بها القانون العثماني كان يقابلها، هنا أيضاً، فساد ضمائر القضاة، وترديهم في مهاوي الرشوة.

ولقد حاول بايزيد الأول، سنة ١٣٩٤م، أن يضع حداً لهذا البلاء. المتأصلة جذوره منذ القديم، في أحوال القضاء، فأحدث رسوماً قضائية، ولكن محاولته باءت بالفشل.

## ٩- رجال الدين:

خضعت الهيئات القضائية والدينية كلها، بعد سليم الأول، إلى سلطة مفتي استانبول، بوصفه (شيخ الإسلام)، ولكن هذه السلطة كانت نظرية بالكامل فقد كان عليه أن يفتي في ما يُرفع إليه من المسائل القضائية، ولكنه لم يكن يملك القوة على نفاذ سلطة تنفيذ الفتاوى، بالرغم من أن أحداً من القضاة ما كان يجرؤ إلا نادراً على عدم الرضوخ لأحكامه.

ثم إن السلطان محمد الثاني وسليمان الأول ثبّتا مركز المفتي الاستثنائي على رأس الإدارة برمتها. والحق أن السلاطين كانوا شديدي الحرص على تأييد سلطته، إذ كانوا يفزعون إلى استغلالها والإفادة منها كلما ألمّ بهم أمر أو أحوال عسيرة. وهكذا استصدر سليم الأول فتوى تبيح له حرب المسلمين في مصر. وفي سنة ١٥٧٠م استصدر سليم الثاني من (الشيخ أبي السعود)، المفتي الشهير، فتوى تتيح له ما لا يجوز عرفاً من الإخلال بشروط السلم والمبادرة إلى العدوان ضد البندقية عند بدء الحرب القبرصية. ومهما يكن من شيء، فقد أغفل السلاطين المتأخرون أغلب الأحيان، هذه السلطة الدينية. التي لا يستبعد أن تكون أثراً باقياً من ذلك العهد الصوفي الشيعي الذي مرّت به

الدولة قديماً، خاصة وأن أصحاب هذه السلطة من رجال الدين كثيراً ما شاركوا في المؤامرات السياسية، وأخذوا النصيب الكبير منها.

كان تثبيت الموظفين الدينيين في العاصمة في مناصبهم منوطاً بالمفتي أيضاً، في حين نهض قاضي العسكر، في الولايات، بهذه المهمة. أما ترشيح الموظفين لهذه المناصب الدينية فكان يُترك في العادة، إلى مُنشئ المساجد.

وكان الإمام ينهض وحده بجميع المهام الدينية في المساجد الصغرى، وبخاصة في الأرياف. وبينا كان يتقاسم هذه المهام، في الجوامع الكبرى، أكثر من رجل واحد.

وكانت مهمة الإمام في هذه الجوامع مقصورة على الصلاة بالناس في الأوقات الخمسة المفروضة يومياً. وكان يتقدمه في المرتبة واعظ الجمعة أو الخطيب، الذي عُهد إليه فوق ذلك، تقوية الروح الجماعية الدينية، عن طرق التأثير الروحي في المصلين. أما أمر العناية بالجوامع من حيث النظافة وما إليها فكان منوطاً بالقيمين.

كان هؤلاء — بالإضافة إلى المؤقتين يعينون مواقيت الصلاة وفقاً لساعات الزوال، والمؤذنين الذين يدعون الناس إلى الصلاة — يؤلفون طبقات خاصة من الموظفين الدينيين. وكان الإعداد للمناصب الدينية يجري وفقاً لتقليد عريق أعاد السلطان محمد الثاني تنظيمه من جديد في مرسوم خاص. وتفصيل ذلك. إن المرشحين لهذه المناصب كانوا يتلقون العلم في المدارس الدينية الكثيرة (التي تنافس السلاطين والوزراء، تنافساً نبيلاً، في إنشائها في العاصمة والولايات) بجانب المساجد عادةً.

وكانت هذه المدارس تنتظم في ثلاث طبقات، أما الطلبة بالمعنى الدقيق فقد عرفوا بـ (صُوفتة)، وهي نحت لغوي من الكلمة العربية (صوفي) وكلمة (سوختة) الفارسية ومعناها الملتهب أي (حب الله والمعرفة). ولقد بلغ عدد هؤلاء الطلبة، في عهد مراد الثاني تسعين ألفاً منتشرين في أجزاء الإمبراطورية، على ما جاء في إحصاء رسمي أفاد بذلك.

وإذا كان هؤلاء الطلبة شباباً تعمر قلوبهم الحماسة وتغلب عليهم سرعة الانفعال فكثيراً ما تدخلوا، في العهود الحديثة خاصة، في المسائل السياسية، أما الطبقة الثانية، وهي أعلى مقاماً فكانت تتألف من المعيدين، أو المعلمين. وكان العالم الشاب يحمل، عند نهاية دراسته، لقب (دانشمند) أو عالم، ليختار واحداً من ثلاث اتجاهات هي: التدريس

أو القضاء أو العمل الديني. أما إذا رغب أحد من هؤلاء في الالتحاق بأحد الصفوف العليا الخاصة بصغار العلماء أو كبارهم فكان يتعين عليه أن ينصرف، بوصفه (دانشمند) إلى تحصيل العلم في إحدى المدارس، سبع سنوات أخرى.

حتى إذا أتمّ تحصيله هذا، تقدم إلى الامتحان أمام المفتي، فإذا نجح رُشح إلى منصب (مدرّس) وكان هؤلاء المدرسون ينقسمون بدورهم، إلى طبقات عشر، مرتبة بحسب أهمية المدن، وكان صغار العلماء يُختارون من بين مدرّسي الطبقة العاشرة.

أما أصحاب المناصب العليا من كبار العلماء فكانوا يفدون على الإمبراطورية العثمانية من مصر، في الغالب، ومن فارس في النادر، حتى إذا سلموا في خدمة الدولة فترة من الزمان انقلبوا، في الغالب إلى أوطانهم الأصلية.

وخضعت حياة الجماهير الدينية لتأثير (مشايخ) الطرق الصوفية (الدراويش) المنتشرة في آسيا الصغرى، منذ القدم. وفي الروم إيلي بعد ذلك بزمن، كالنقشبندية والمولوية والبكتاشية، بأكثر مما خضعت لتأثير رجال الدين الرسميين، والواقع أن نظام الدرجات المتصاعدة في المذاهب السرية كان مصطنعاً أبداً، بنجاح كبيراً في الطرق الصوفية الإسلامية.

وبينما كان اتباع هذه الطرق لا يحجمون عن الذهاب إلى أقصى حد من الصوفية القائلة (بوحدة الوجود) هذه الصوفية لم تلغ العقيدة الإسلامية فحسب، بل حللت أصحابها من وصاياها الأخلاقية أيضاً – كانت العاطفة الدينية تنمّي عند الناس عن طريق (الوجد). وعلى الرغم من أن النظر في الخرافات الدينية كثيراً ما قام بدور لا يستهان به في هذه الأمور – وعلى الرغم من أن الخرافات نفسها كثيراً ما كانت مطيّة يستغلها المشعوذون لمآربهم الخاصة. فلابد من الاعتراف بما كان للطرق الصوفية من أثر في تهذيب العامة وتلطيف مظاهر الهمجية في سلوكهم والتي شكلت السياحة في حياتهم.

## ١٠. الحركة العلمية:

كانت حياة العثمانيين العلمية فارغة أو تكاد، من الأصالة والإبداع، فهي تتخذ سبيلها في مجاري التقليد والاتباع الثابتة، ذلك أن العلم لم يكن يعني، عند المسلم اكتساب معرفة جديدة، بل التمكن إلى أقصى حد مستطاع من المادة التي أنتجتها

الأجيال السالفة. وكان أعظم القدر والاعتبار يُخلع على التفقه في الدين والشرع الإسلامي الذي لم يكن ليُفصل عن القانون المدني،والذي طغى على هذا القانون أيضاً.

وإذا كانت أمهات الكتب القانونية موضوعة بالعربية، فقد اصطنع العلماء العثمانيون، في آثارهم التشريعية، هذه اللغة أيضاً، في الأعم الأغلب، ولم يكتب باللسان الوطني غير بعض الكتب الوعظية الموضوعة لعامة القراء.

والواقع أن فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير وجرأته، ولكنها في الذاكرة الجامعة والتطبيق الجلد والصبور.

## ١١. التأليف في التاريخ:

عندما تتلمذ العثمانيون على يد العرب في العلوم الدقيقة، فإنهم سعوا إلى تقليد النماذج الفارسية في كتابة التاريخ. والحق أن أقدم المؤرخين الأتراك وضعوا كتبهم باللغة الفارسية. وعلى الرغم من أنهم اصطنعوا، بعد ذلك، اللسان الوطني فقد جاءت لغتهم في هذه المؤلفات ملقحة تلقيحاً كاملاً بالألفاظ العربية والفارسية، في حين نزعوا في أسلوبهم إلى تقليد أسلوب الكتابة الفارسي بتكلفة وزخرفة اللفظي، ذلك الأسلوب الذي كان قد طغى طوال قرون على كتب التاريخ الفارسية، كما طغى، لمدة قصيرة، على كتابات العرب التاريخية لا سيما تلك التي وصلتنا من دواوين الحكومة المختلفة.

أما من حيث المادة فقد قام العثمانيون بعمل رائع في حقل التاريخ صحيح أننا لا نعرف عن أوّلية الإمبراطورية وأحوالها في القرون القليلة التي تلت تأسيسها إلا معلومات بسيطة جداً، يغلب عليها الاختلاط وتتسم بالخيال. فليس من السهل تعليلها وتمحيصها من غير الاستعانة بالمؤرخين البيزنطيين، ولكننا لا نملك — في ما يتصل بالكثرة المطلقة من أحداث التاريخ العثماني بعد، وهي أكثر خطراً وأعظم شأناً — أوصافاً وروايات مفصلة وقيّمة جداً وضعها شهود عيان هم، في العادة، موظفون كبار شاركوا شخصياً في تلك الأحداث نفسها.

والواقع أن المحاولات الأولى لتدوين التاريخ الوطني العثماني تدويناً منظماً بدأت في عصر مبكر. وأول أثر في هذا الشأن، كتاب وضعه أحمد عاشق باشا زاده، المتصوف على عهد بايزيد الأول، وفي أسلوب شعبي خالص لم يتحرر بعد من سلطان الخرافة الطاغية

على الكتاب. ومنذ القرن السادس عشر شرع الباب العالي نفسه في الاهتمام بكتابة التاريخ، عن طريق تعيين مؤرخين رسميين.

وكان سعد الدين المتوفى سنة ١٥٩٩ — وقد شغل منصب مؤدب الأمراء وقضاء الجيش والإفتاء — وهو أول هؤلاء المؤرخين الرسميين.

## ١٢. علم الجغرافية:

لم تغزّ المعرفة الغربية حياة العثمانيين العلمية إلا في حقل الجغرافية. ذلك بأن الرواد اللاتين كانوا قد وضعوا — حتى قبل عصر الكشوفات الكبرى — كتباً في الملاحة الشراعية، وأطالس لرحلاتهم. ولقد قلدهم في القرن السادس عشر، أمير البحر العثماني (خير الدين باشا)، فوصف لنا شواطئ البحر الأبيض المتوسط، بعد أن تمّت له معرفتها عن طرق الرحلات البحرية المتعددة التي قام بها تحت قيادة عمه (كمال رئيس) وليس هذا فحسب، بل لقد جمع، استعداداً للحرب ضد إسبانية والبرتغال، معلومات عن الاكتشافات التي تمت لها في أمريكا. وإذا كانت هاتان الدولتان شديدتي الحرص على إحاطة هذه المعلومات بسياج من الكتمان فقد تعيّن عليه أن يحصل عليه عن طرق العملاء الطليان.

ثم إنه رسم في غاليبولي، سنة ١٥١٣م خارطة موضوعة على أساس خريطة كولمبس. تمثل المحيط الأطلسي مع أمريكا والشواطئ الغربية من أوروبا وأفريقيا، وقد ظهرت عليها الأسماء بالشكل الإيطالي الذي حصل عليه من العملاء الطليان كما ذكرنا، وفي سنة ١٥١٧، رفع خريطته هذه إلى السلطان سليم في القاهرة.

وإذ كان من المفوض في هذه الخارطة أن تخدم أهدافاً سياسية معينة فقد حُفظت في قصر السلطان ولم تنشر شأن الكتاب الذي ألفه (أمير البحر) عن الملاحة واسمه (بحريّت).

والواقع أنه لم يُعثر عليها، من جديد إلا سنة ١٩٢٩م في مكتبة السراية. كذلك قدّم إلى السلطان سليمان الأول سنة ١٥٢٩م، بعد ثلاث سنوات من إنجاز كتابه عن الملاحة، خارطة ثانية — عُثر حديثاً عن جزء منها في المكان نفسه — وهي تمثل أيضاً اكتشافات أهل البرتغال في أمريكا الجنوبية والوسطى وفي الأرض الجديد (نيوفاوند لاند)، هذه

الاكتشافات التي كان قد حصل على معلومات عنها في تلك الفترة. ووفق (خير الدين باشا) بوصفه أمير البحر بمصر، في أن يفتح عدن سنة ١٥٤٧م، ومسقط سنة ١٥٥١م وبعد محاصرته خليج هرمز على الخليج الفارسي، حتى بلغته أخباراً تفيد بأن أسطولاً معادياً يقصده، فاضطر إلى الانسحاب ولكن (عاصفة) حطمت سفنه فعاد أدراجه إلى السويس ولم يبق تحت سيطرته غير سفينتين اثنين. وفي سنة ١٥٥٤ حكم عليه بالموت، في القاهرة، بسبب الكارثة التي حلت بالأسطول. وبعد قرن من الزمان نجد حاجي خليفة — وكان من أعظم العلماء العثمانيين، وشارك في الحملات الآسيوية كموظف إداري في الجيش فتمت له عن طريق الملاحظة الشخصية معرفة الجزء الأعظم من الإمبراطورية) يُعدّ سنة ١٦٥٤ — ١٦٥٥ كتاب (لوامع النور في ظلمة أطلس مينور) وهو ترجمة تركية لـ (الأطلس الصغير) الذي وضع (مركايتور) و(هونديـاس) واستعمل حاجي خليفة لترجمة هذا الكتاب (طبعة آرنهايم) سنة ١٦٢١، مستعيناً بفرنسي كان قد اعتنق الدين الإسلامي وسُمي فيما بعد (اخلاصي شيخ محمد افندي). والحق أنه قد رفع إلى السلطان محمد الرابع، سنة ١٦٤٨م، كتاباً في تاريخ الكون والموجودات اسمه (جهانـنما). ولما أنجز ترجمة (الأطلس الصغير) عمد إلى كتابه هذا فأخرجه إخراجاً جديداً بالكامل. على أساس الأطلس الصغير وغيره من المصادر الأوروبية. ولكن الموت عاجله سنة ١٦٥٧م قبل إكماله. وكان قد نشر في السنة التي سلفت، كتاباً في تاريخ البحرية العثمانية واسمه (تحفة الكبار في أسفار التجار).

## ١٣. الأدب والشعر:

كان إبداع العثمانيين في ميدان الأدب أقل من إبداعهم في حقل العلم نفسه، وليس من شك في أن البلدان الناطقة بالتركية قد عرفت في القرون الأولى — شأنها حتى اليوم — ثروة ضخمة من الأغاني والحكاية الشعبية.

والواقع أن (الدراويش) نفخوا في الأغاني الشعبية روحاً قوية من التصوف والدين، على ما نرى في قصائد (يونس أمره) خاصة، التي ظلت حقبة طويلة تنشد في حلقات الصوفية وأتباعهم، والتي عمد إلى تقليدها الأهالي.

ولم يزدهر هذا الفن في المناطق المركزية من الإمبراطورية فحسب، بل ازدهر في أرجائها الشرقية القصوى أيضاً. وفي القرن الرابع عشر اصطنع (نسيمي) وهو شاعر

الطريقة الحُروفية أشعاراً رائعة من لهجة الأناضول الشرقي وأذربيجان (وقد قُتل نسيمي في حلب سنة ١٤٠٤م أو ١٤٠٥م بتهمة الزندقة).

ثم جاء في القرن السادس عشر شاعر بغدادي الموطن يدعى (فُضولي) لعمل أشعاراً على طريقة نسيمي المقتول.

كذلك القصص الشعبية عن حياة الرسول محمد ﷺ والحسين الشهيد ابن علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) قد انتشرت خاصة في الأوساط الشيعية، وعن حياة الأولياء من الصوفية وسلاطين العصور الغابرة وأبطالها وسيرهم. تتحدث بأسلوب نثري بسيط إلى الفلاحين والجنود، فتأسر قلوبهم. ولكن صياغة هذه القصص بقوالب شعرية كان مفضلاً عندهم أكثر.

وخير مثال على ذلك (المحمدية) الشهيرة التي نظمها (يازيجي) أوغلو الفاليبولي سنة ١٤٤٩م، والتي حُظيت بمقام رفيع عند الأتراك القاطنين على الجانب الآخر من البحر الأسود. أما جماعة المثقفين فكانت تنظر في الغالب، نظرة ازدراء واحتقار إلى مثل هذه الآثار الأدبية. ويرون أن تقليد الشعر الفارسي هو وحده العمل اللائق بالعقل المثقف.

وهكذا عكف العثمانيون، بما امتازوا به من صبر ونزعة إلى الإتقان، على دراسة الشعر الفارسي دراسة عميقة.

والواقع أنهم قاموا بعمل باهر في ميدان الشرح اللغوي (الفيلولوجي) للنتائج الكلاسيكي عند الفرس.

ولقد امتاز في ذلك – بشكل خاص – كل من (سُروري) الذي لمع نجمه في عهد سليمان الأول وكان مؤدباً للأمير مصطفى فوضع له تفسيره الشهير لآثار الشاعر سعدي و(سُودي) البشناقي.

واحتفظ العثمانيون فترة طويلة من الزمان باللغة الفارسية، بالإضافة إلى قوالب الشعر الفارسي، حتى أن السلطان سليم الأول نظم ديواناً كبيراً بلغة الفرس. ولكنهم حاولوا في ذلك أن يقلدوا في لغتهم الخاصة فنون الشعر الفارسي جميعها.

وكانوا يعتبرون الغزل تاج الفنون الشعبية قاطبة، ولكن شعراءهم الغزليين سعوا إلى المجد عن طريق واحد ليس غير، هو طريق التكرار، والتوليد في عالم من المعاني والأحاسيس ضيق ومحدود.

والواقع أن عدداً من السلاطين شاركوا في ذلك أيضاً. وحتى القرن التاسع عشر كان زعيم هذا الفن الأكبر ه الشاعر (باقي) الذي توفي في استنابول سنة ١٦٠٠م، كذلك نزع الشعراء نزوعاً شديداً إلى تقليد (مثنوي) جلال الدين الرومي و(مثنوي) كل من (جامي) و(نظامي)، ذوات الاتجاه الصوفي الرومانتيكي.

حتى أبو إسحاق الشاعر الفارسي الذي كان يمدح (النهم) ساخراً متهكماً، وجد بين العثمانيين من يقلده ويترسم خطاه.

## ١٤. الرعايا اليونان:

على الرغم من أن العثمانيين لم يكونوا يوماً أصحاب كثرة عددية ضخمة لكنهم استطاعوا أن يفرضوا سيطرتهم على مناطق مترامية الأطراف بفضل نظام الإقطاعات العسكرية الذي نشرهم في كل مكان، كسادة أثرياء.

والحق أن أبواب الدخول في عداد العنصر الحاكم هذا لم تسد سداً محكماً على الإطلاق. فقد امتزج الأتراك بسكان آسيا الوسطى الوطنيين،حتى في عهد السلاجقة. ولما طاف الرحالة البندقي (ماركو بولو) في تلك البلاد سنة ١٢٧٢ وجد الأتراك لا يزالون بدواً رحلاً يعنون بتربية الماشية، في حين كان اليونانيون (الروم والأرمن) دون غيرهم، سادة المدن.

ولكن سوء الإدارة الذي اتصف به الملاكون البيزنطيون الكبار قذف بسكان الريف اليونان في أحضان الأتراك الذين احتاجوا المدن أيضاً في القرن الرابع عشر. وتشهد سجلات البطريركية الأرثوذكسية لذلك العهد، كيف تضاءلت قوة الكنيسة في آسيا الصغرى وتقلصت، وكانت من قبل على غاية في القوة والزهو، في وجه الإسلام والأتراك.

والحق أن العثمانيين رحبوا منذ البدء بكل من يدخل في الدين الإسلامي ويلتحق ببلاطهم وجيشهم، ليمنحوه حقوق المواطن الكاملة.

لقد كانت إحدى الأسر الأربع الأولى التي تؤلف طبقة الأرستقراطية العثمانية العسكرية، وهي أسر (ميخال أوغلو) تنحدر من أصل يوناني، ينتهي إلى (كوسة ميخال)، سيد قلعة(خرمن قيا) القائمة على سفح جبل أولمبرس البيتيني — الذي اعتنق الإسلام سنة ١٣٠٨م وانتهى إلى أن يكن بطلاً مغواراً من أخلص الرجال الذين خدموا السلطان عثمان وابنه أورخان، فمُنح رتبة قائد فرقة (الأقنجي)، التي توارثها أسلافه من بعده. وليس من شك في أن العثمانيين استطاعوا أن يمتصوا، عن طريق ضريبة الغلمان، زهرة شباب الأمم الخاضعة لهم، فترة طويلة من الزمان.

وقد رأينا من قبل كيف أن هؤلاء الـ (عجم اوغلان)، كانوا بمثابة معين ومدد يُقدَم إلى الدولة العثمانية كبار موظفيه الإداريين أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أن (جلزر) أحصى الصدور العظام الذين تعاقبوا على الحكم والإمبراطورية العثمانية في أوج مدها وازدهارها ما بين سنة ١٤٥٣ — ١٦٢٣ بلغ عددهم ثمانية وأربعين وربما تسعة وأربعين على الأرجح. خمسة منهم فقط من الأتراك

أما الباقون فكان توزيعهم على الشكل التالي:

جركسي واحد من القوقاز، عشرة من أصل غير معروف، ثلاثة وثلاثون من الداخلين حديثاً في الدين الإسلامي وبينهم ستة من اليونان (الروم)، واحد عشر البانياً، واحد عشر صقلياً (سلافياً)، وواحد إيطالي، وواحد أرمني، وواحد كرجي من جورجيا (بلاد الكرج).

وليس من شك أن الوضع الاجتماعي الممتاز الذي تمتع به العثمانيون في البلقان قد أغرى كثيراً رعاياهم أيضاً باعتناق الإسلام، مثل الكثرة من الألبانيين، وكذلك طبقة النبلاء (البشناق) برمتها، هذه الطبقة التي وفقت بفضل ذلك إلى الاحتفاظ بسلطانها القديم على ممتلكاتها.

لكن هؤلاء المسلمين لم يذوبوا في البوتقة التركية شأن سكان آسيا الصغرى. فقد احتفظ الألبانيون والبشناق، كما احتفظ البلغار الذين اعتنقوا الإسلام وأهل جزيرة (إقريطش) بلغاتهم القومية، وهذا ما يفسر لنا لماذا عجز العثمانيون عن فرض

سيطرتهم على شبه جزيرة البلقان بصورة دائمة؟

كان أهل الأرياف المسيحيون أو (الرعايا) يتذمرون من فقدان الحقوق السياسية وإرهاق الدولة لهم بالعمل الإلزامي الثقيل، وبخاصة في الولايات القصوى. فكان عليهم أن يسهموا في الدفاع عن الدولة عن طريق أداء الجزية التي بلغت في سنة ١٥٩٠م ديناراً بندقياً واحداً على كل فرد على أن يتمتعوا مقابل ذلك بحماية الدولة العثمانية العسكرية لهم. أما في العاصمة نفسها وضواحيها حيث كان من الممكن الاستنجاد بالسلطة المركزية ضد استبداد الموظفين الصغار وتعنتهم، في سهولة ويسر، فقد تمتع النصارى — وكانوا يُقسمون بحسب الجنسية والطائفة إلى (ملل) — بالحرية المدنية والدينية الكاملة وخصوصاً إذا كانوا من اليونان. والحقيقة أن بطريرك الروم في (القسطنطينية) له من القوة والسلطان، في ظل العثمانيين،أكثر مما كان له في عهد بيزنطة نفسها. فكانت مراسيم الزواج والمعمودية والدفن تقام علناً، وفي فخامة وأبهة في معظم الأحيان. ليس هذا فحسب، بل لقد كانت السلطات العثمانية نفسها تسعى، في الأعياد الكبرى، إلى ضمان الجو المناسب والأمن للمصلين وذلك بأن تعهد إلى حرس من الإنكشارية المرابطة أمام أبواب الكنائس مسألة حفظ الأمن لإتمام المراسيم المسيحية على الوجه الأكمل.

## ١٥. اليهود والأرمن:

وإذا كانت الدولة العثمانية لا تتدخل، من حيث المبدأ، في قضايا الدين، فقد انتهت في الواقع إلى أن تصبح ملجأ للحرية الدينية بالنسبة إلى اليهود المطرودين من أسبانيا والبرتغال عند بداية القرن السادس عشر[١].

فما أن حلت سنة ١٥٩٠ على وجه التقريب، حتى بلغ عدد سكان الحي اليهودي في استانبول إلى نحو عشرين ألفاً، واتخذ اليهود سبيلهم إلى قصر السلطان، أول الأمر، بوصفهم مضحكين ومشعوذين، وقد حظوا، بخاصة، عند السلطان سليم الثاني الذي كان شديد التمسك بهذا الضرب من اللهو والعبث ولكنهم عرفوا بعد ذلك، كيف يفرضون أنفسهم على البلاط بوصفهم أطباء.

---

(١) هذا ما نستعرضه بالفصيل في فصل قادم عن علاقة اليهود بالدولة العثمانية.

والواقع أن الطبيب (ناثان سلمون إشكنازي) الألماني الأصل، استطاع أن يسيطر على الصدر الأعظم (محمد صوقللي) سيطرة كبيرة.

وفي عهد سليم الثاني لعب يهودي آخر يدعى (يوسف ناسي) دوراً مماثلاً لذلك الذي لعبه (ميخال فانتافوزن). وكان يوسف قد هاجر من البرتغال إلى القسطنطينية سنة ١٥٥٠، حاملاً ثروة طائلة، فاتصل بسليم الثاني وهو لا يزال ولياً للعهد وحاكماً على ولاية (كوتاهيه) واستغل في براعة فائقة، حبه للهو ورغبته في الملذات.

وحين وصل سليم إلى العرش العثماني عهد إلى (يوسف اليهودي) التزام جباية الضرائب على الخمر بالإضافة إلى موارد عشر من جزر بحر إيجه.

ولقد أجيز له أن يلقب نفسه في علاقته مع ا لأوروبيين بـ (دوق ناقسوس)، وكان ينوب عنه في حكم الجزر الأبجية رجل أسباني.

واحتفظ (يوسف ناسي) حتى بعد وفاة السلطان سليم بهذه الموارد، على اعتبار أنها ستؤول بعد موته — ولم يكن له ولد — إلى خزانة السلطان.

وكان الأرمن الذين قدّر لهم أن يصبحوا، في العهد الحديث، أخطر منافسي اليونانيين واليهود في ميدان الحياة الاقتصادية — لا يزالون يمثلون في ذلك العهد دوراً متواضعاً جداً في استانبول، على الرغم من أنه كان لهم بطريرك خاص يتعين عليه أن يؤدي إلى الدولة العثمانية ضريبة سنوية مقدارها (ألف دوكة).

والواقع أنهم كانوا يكسبون رزقهم — حتى في القرن التاسع عشر أيضاً — عن طريق الخدمة في المنازل، أو الأعمال التجارية الصغيرة.

### ١٦. الألبانيون والصقالبة :

في الوقت الذي كان (رعايا) العاصمة العثمانية يعرفون دائماً كيف يكيفون أنفسهم وفقاً للأصول القائمة، كان (رعايا) الولايات يتطلعون في شوق ولهفة إلى اليوم الذي يخلعون فيه ظلم الحكم الأجنبي العثماني.

وكان اليونان في شبه الجزيرة البلقانية مستعدين دائماً لتأييد الدول الأوروبية كلما كتب لها ا لنصر في نضالها ضد الباب العالي العثماني.

ولكن الألبانيين (الأرناؤط) كانوا كمن سبق القول بهم، هم الممثلين الحقيقيين لفكرة التحرر، والحق أن هذه الفكرة ظلت تراودهم حتى في العهود التي تلت إخضاعهم والتي عانوا فيها أشد الضغط وأثقله.

أما الصقالبة (السلافيين) والصرب منهم خاصة فقد احتفظوا بفكرة التحرر حيّة في شِعرهم القومي الذي مجد نضالهم ضد الأتراك. متغنياً بمآثر بطلهم القوي المعروف بـ (الملك ماركو كرالجوفيك بن ووقاجين) سنة ١٣٧١ — ١٣٩٥.

## موت السلطان سليمان القانوني:

اشتد المرض على السلطان العثماني في أوائل شهر سبتمبر وأدى إلى وفاته في ٢ صفر ٩٧٤ الموافق ٥ سبتمبر ١٥٦٦م. عن عمر ناهز الأربع والسبعين سنة. وكانت مدة حكمه ستة وأربعين سنة، قضاها في توسيع الدولة العثمانية وإعلاء شأنها حتى بلغت في أيامه أعلى درجات الكمال.

وأخفى الوزير خبر موته خوفاً من وقوع الاضطرابات في المعسكر، وأرسل لولده سليم بمدينة (كوتاهيه) يخبره بخبر وفاة السلطان، ويطلب حضوره على جناح السرعة إلى الأستانة منعاً للفتن والمؤامرات التي قد تحصل. ولم يُعلن موت السلطان رسمياً حتى تأكد من وصول الابن سليم إلى الأستانة واستلامه مهام عمله. وبهذا الحدث الخطير انتهت أخصب فترة في حياة الدولة العثمانية.



## الفصل الرابع

# سلاطين آل عثمان في مرحلة الانحدار



# السلطان سليم الثاني

ولد السلطان سليم الثاني في ٦ رجب سنة ٩٣٠هـ / ١٠ مايو سنة ١٥٢٣م، وهو ابن (روكسلان) الروسية، تولى الملك بعد أبيه ووصل إلى القسطنطينية في ٩ ربيع الأول سنة ٩٧٤هـ / ٢٤ ديسمبر سنة ١٥٦٦م، وبعد أن مكث بها يومين ارتحل على عجل إلى مدينة (سكدوار) للاحتفال بإرجاع جثة والده المرحوم إلى القسطنطينية، فقابله خارج المدينة سفراء فرنسا والبندقية القادمين لتهنئة السلطان الجديد.

وعند وصوله إلى مدينة صوفيا في ٦ أكتوبر أرسل للولايات الخارجية والداخلية رسلاً يخبرهم بموت أبيه وجلوسه على عرش آل عثمان ومنها قصد مدينة بلغراد واستقر فيها حتى وافاه الوزير محمد باشا صقللي بجثة السلطان القانوني. وذلك لأن الوزير محمد باشا لم يعلن وفاة السلطان إلا في أثناء عودته من مدينة سكدوار إلى بلغراد، وأوهم الجند أن السلطان مريض ولا يمكن لأحد مقابلته.

وحين تم الإعلان عن موت السلطان بعد نحو خمسين يوم، لَبَسَ الجنود الحداد، وساروا إلى بلغراد حيث كان سليم الثاني في انتظارهم.

## الإنكشارية والتمرد الجديد:

وعندما وصل الجنود إلى بلغراد، طالب الإنكشاريون بتوزيع الهدايا المعتادة مثل

سَنة متبعة. فرفض أول الأمر ثم رضخ لمطالبهم خوفاً من العصيان والتمرد على سلطانه، على ما أبدوه من تمرد وعصيان على أوامر ضباطهم وإذلالهم بحضور السلطان.

ولم يكن السلطان متصفاً بما يؤهله للقيام بالمحافظة على فتوحات أسلافه. لكن وجود الوزير محمد باشا صقللي المحنك في العمل السياسي والحربي استطاع أن يحفظ للدولة العثمانية هيبتها في قلوب أعدائها.

## محمد باشا صقللي :

لقد حفظ هذا الوزير المحنك ماء وجه الدولة في معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية والنمسا في ١٧ فبراير سنة ١٥٦٨م حيث تحمل هذه المعاهدة في شروطها احتفاظ النمسا بأملاكها في المجر مقابل دفع جزية مقررة سابقاً واعترافها بتبعية أمراء ترانسلفانيا والبغدان إلى الدولة العثمانية.

كما استطاع تجديد الهدنة مع ملك بولونيا باعتراف السلطان العثماني، بالتحالف الذي حصل بين ملك بولونيا وأمير بغدان، كما جُددت الاتفاقيات مع ملك فرنسا شارل التاسع سنة ١٥٦٩م. وهي الاتفاقيات التي أبرمت بين الدولتين في عصر السلطان سليمان. ووافق السلطان سليم على الامتيازات القنصلية وزاد عليها امتيازات أخرى، أهمها إعفاء كل فرنسي من دفع الخراج الشخصي، وأن يكون للقناصل الحق في البحث عن الأرقاء الفرنسيين عند الدولة العثمانية لإطلاق سراحهم، والبحث عن تجار الرقيق العثمانيين أو غيرهم لمعاقبتهم. وأن يرد السلطان كافة الحقوق التي سيطر عليها الأسطول العثماني من المراكب الفرنسية ومعاقبة المسؤول عن هذه الأفعال. وأن تقدم السفن العثمانية مساعدة إلزامية للسفن الفرنسية التي تتعرض للحوادث في البحر وشواطئ الدولة العثمانية وتتعهد بحفظ سلامة الرجال والأموال وأن يكون لفرنسا كل الامتيازات الممنوحة لجمهورية البندقية. ولزيادة توثيق عرى الصداقة والاتحاد بين الدولة العثمانية وفرنسا، اتفقت الدولتان على ترشيح (هنري دي فالوا) أخ ملك فرنسا لعرش بولونيا ليكون لهما ظهيراً ضد النمسا من جهة وإلى روسيا من جهة أخرى.

وقد تم فعلاً وصارت بولونيا تحت حماية الدولة العثمانية. وأصبحت فرنسا ملكة التجارة في البحر الأبيض المتوسط وجميع البلدان التابعة للعثمانيين. فأرسلت في

ظل هذه المعاهدات عدة إرساليات دينية كاثوليكية إلى كافة بلاد الدولة العثمانية التي يتواجد المسيحيون فيها، وخصوصاً بلاد الشام لتعليم أولادهم وتربيتهم على حب فرنسا. لاشك أن هذه الامتيازات قد ساهمت في المساعدة على إضعاف الدولة العثمانية، بسبب تدخل القناصل في الإجراءات الداخلية بدعوى رفع المظالم عن المسيحيين، ولقد تمثل أهم استثمار لهذا التدخل وأشرسه باحتفاظ هذه الإرساليات الدينية بالجنسية واللغة الخاصة لكل مسيحي وكان هذا هو الطريق الأول لاستقلال هذه الشعوب عن الدولة العثمانية.

ومن أعمال الوزير محمد باشا صقللي إرساله جيشاً عظيماً إلى بلاد اليمن ٩٧٦هـ / ١٥٦٩م تحت قيادة عثمان باشا الذي عُين عاملاً عليها لقمع ثورة أهاليها الذين تمردوا على الدولة العثمانية، ولقد استطاع عثمان باشا النصر عليهم وعلى سلطانهم الشريف مطهر بن شرف الدين يحيى.بمساعدة سنان باشا والي مصر وتم لجيش الدولة العثمانية الدخول إلى صنعاء بعد أن فتح جميع القلاع المجاورة.

## فتح جزيرة قبرص:

في أوائل السنة التالية اعترف الشريف مطهر بسيادة الباب العالي العثماني على بلاده، ولقد ساهم في فتح جزيرة قبرص التي كانت تابعة للبندقية، حيث أرسلت إلى الجزيرة المراكب الحربية في سنة ٩٧٨هـ / سنة ١٥٧٠م تحت إمرة بيالي باشا وكانت تحمل مائة ألف جندي يقودها لالـه مصطفى باشا، (الذي كان المسؤول الأول عن العصيان الذي أدى إلى قتل بايزيد أخ السلطان سليم).

ولقد رست السفن أمام مدينة (ليمازون) في أول أغسطس. وحين حلَ فصل الشتاء انتظرت هذه القوات حلول الربيع. فحاصرتها حتى ١٠ ربيع الأول سنة ٩٧٩م / ٢ أغسطس من السنة ذاتها. وبذلك تم فتح جزيرة قبرص وصارت منذ ذلك العهد ولاية تابعة للدولة العثمانية إلى أن احتلها الإنكليز سنة ١٨٧٨م.

## دون جوان اللقيط يكسر شوكة الجيش العثماني:

في الوقت الذي بدأت القوات البحرية العثمانية بغزو جزيرتيَ (كريت وظنته) وغيرها من الجزر واحتلت مدن دلسنيو وأنتيباري على البحر الأدرياتيكي. رأت مدينة

البندقية بعد تغلب العثمانيين عليها الاستعانة بأسبانيا والبابا وتم الاتفاق بينهما على قتال الدولة العثمانية بحراً مخافة امتداد نفوذها على بلاد إيطاليا فقاموا بجمع السفن الحربية ونصبوا دون جوان ابن شارلكان (من أحد عشيقاته) أميراً عليها. فسارت سفنهم إلى شواطئ الدولة وكانت تتألف من ٧٠ سفينة أسبانية و١٤٠ من سفن البنادقة و ١٢ سفينة تابعة للبابا و٩ سفن من رهابنة مالطة.

ولقد تصدت لهذه القوة الأجنبية قوة عثمانية تتألف من ٣٠٠ سفينة في ١٧ جمادى الأول سنة ٩٧٩هـ / ٧ أكتوبر سنة ١٥٧١م بالقرب من (لينبتة)، واشتبكت القوتان مدة ثلاث ساعات متوالية، انتهى الحال بعدها بانتصار (دون جوان[1]) على الأسطول العثماني، واسر ١٣٠ سفينة عثمانية وأحرقت وأغرقت قواته ٩٤ سفينة وغنمت ٣٠٠ مدفعاً و٣٠ ألف أسير. وهذه أول واقعة حصلت بين الدولة العثمانية ضد هكذا تحالف مسيحي كبير واشتراك البابا بهذه القوة يدل على أنه المحرّك الأول لهذه الحملة ضد الدولة الإسلامية الوحيدة.

وكان لهذا الانتصار طعم خاص في نفوس الدول المتحالفة جميعاً، حتى أن البابا ألقى خطاباً في كنيسة القديس بطرس بروما شكر فيها الأمير دون جوان على هذا الانتصار على القوات العثمانية الإسلامية.

وحين بلغ خبر انتكاسة القوات العثمانية إلى الأستانة حدثت اضطرابات وتظاهرات المسلمين ضد المرسلين الكاثوليك وشرعوا بقتلهم لولا تدارك الوزير محمد باشا صقللي الأمر. واستطاع حجز هؤلاء المرسلين بعيداً عن أيدي الثوار المسلمين حتى يستتب الأمن،وقد أخرجهم أخيراً بناء على إلحاح السفير الفرنسي. لكن هذه الهزيمة لم تثبط من همة الوزير فانتهز فرصة حلول فصل الشتاء وتوقف الحروب عادةً. فأمر ببناء أسطولاً آخراً وبذل كل ما بوسعه في تجهيزه وتسليحه. حتى إذا أقبل صيف سنة ١٥٧٢م كان قد أنشأ (٢٥٠) سفينة جديدة.

---

(١) ولد هذا الأمير من إحدى عشيقات شارلكان سفاحاً بمدينة راتسيون سنة ١٥٤٥م وبعد موت أبيه أراد فيليب الثاني إدخاله ضمن إحدى المدارس الدينية ولكنه رفض، فعيّنه قائداً في جيشه وفي سنة ١٥٧٠م كلفه بإذلال المسلمين الباقين في إقليم غرناطة فأذاقهم أنواع الذل والعذب حتى هاجروا إلى أفريقيا ولم يبق منهم واحد وفي ١٥٧٦ كلفه بمحاربة أهالي الفلمنك فقهرهم في سنة ١٥٧٨م وتوفي بعد ذلك ببضع أشهر.

وفي هذه السنة لم تحصل معارك بحرية مهمة لاختلاف القبودان (أمير البحر) البندقي والقبودان الأسباني، حتى أن جمهورية البندقية سعت إلى التقرب للدولة العثمانية فعرضت عليها الصلح واستمرت الاتصالات بينهما فترة من الزمن.

وفي ٣ ذي القعدة سنة ٩٨٠ (٧ مارس سنة ١٥٧٣م) تمَ الصلح بشرط أن تتنازل البندقية للدولة عن جزيرة قبرص،وأن تدفع لها غرامة حربية قدرها ٣٠٠ ألف دوكا.

أما في أسبانيا فقد ذهب (دون جون) إلى مدينة تونس في أواخر سنة ١٥٧٢م واحتلها دون مقاومة لارتحال من كان بها من العثمانيين عند قدوم السفن الأسبانية، وشعورهم بالعجز عن المقاومة لقلة العدة والعدد بالنسبة للأسبانيين. وبعد احتلال تونس أعاد إليها سلطانها مولاي حسن الذي لجأ إليه عند احتلال العثمانيين لبلاده. ولكنها عادت إلى أملاك الدولة العثمانية بعد ثمانية أشهر.

وفي جهة بلاد البغدان انتصر العثمانيون – بعد معركة هائلة سفكت فيها دماء غزيرة في ٩ يونيو سنة ١٥٧٤م – على الأمير (أيوونيا) الذي تمرّد على الدولة طلباً للاستقلال وتم صلبه جزاء على عصيانه.

وفي ٢٧ شعبان سنة ٩٨٢هـ / ١٢ ديسمبر سنة ١٥٧٤م توفي السلطان سليم الثاني عن عمر ناهز الاثنين والخمسين عاماً. ودامت فترة حكمه ثمان سنوات و ٥ أشهر. وله ستة أولاد وهم: مراد ومحمد وسليمان ومصطفى وجهانكير وعبدالله وثلاث بنات وولى بعده السلطة ابنه السلطان مراد الثالث.

## مراد خان الثالث والبداية الدموية:

وُلد السلطان مراد الثالث في مدينة القسطنطينية في ٥ جمادى الأول سنة ٩٥٣هـ / ٤ يوليو سنة ١٥٤٦م. إذ أمر أولاً بقتل أخوته الخمسة ليطمئن على الملك من منازعتهم إياه. وإذ صار قتل الأخوة عادة تقريباً في الدولة العثمانية، وبعد قتل أخوته. كانت فاتحة أعماله منع شرب الخمر الذي شاع استعماله في أيام السلطان السابق. وأفرط فيه الجنود وخصوصاً الإنكشارية. وكان رد فعل الإنكشارية على قرار منع شراب الخمر عنيفاً حيث أجبروا السلطان على إباحته لهم بشرط عدم الإسراف.

وفي أوائل سنة ١٥٧٥م ترك (هنري دي فالوا) ملك بولونيا مقرّ حكومته عائداً إلى فرنسا، ولما بلغ الباب العالي الخبر، أوصى أشراف بولونيا بانتخاب (باتوري) أمير ترنسلفانيا — التابع للدولة العثمانية — ملكاً عليهم فاستجابوا لطلب الباب العالي، وبذلك صارت بولونيا تحت حماية الدولة العثمانية أواخر سنة ١٥٧٥م.

وعلى حدود النمسا حدثت عدة مناوشات حربية دون إعلان حالة حرب حقيقية. وفي أواخر سنة ١٥٧٦م عقدت هدنة بين السلطان العثماني مراد والإمبراطور (رودلف) الذي خلف (مكسمليان الثاني) لمدة ثمان سنوات. تفيد بسيادة الدولة العثمانية على بولونيا، التي تعهد السلطان العثماني بحمايتها بمعاهدة رسمية في ٣٠ يوليو سنة ١٥٧٧م.

وكانت علاقات السلطان مراد الثالث حسنة جداً مع فرنسا، وكذلك مع جمهورية البندقية فجدد لهما الامتيازات القنصلية والتجارية مع زيادة بعض البنود لصالحهما. وأهمها أن يكون سفير فرنسا صاحب الأولوية على كافة سفراء الباب العالي في المقابلات والاحتفالات الرسمية. وفي أيام السلطان العثماني مراد الثالث حصلت (إيزابلا) ملكة إنجلترا على امتياز خصوصي لتجار بلادها. من خلال رفع العلم الإنجليزي على مراكبهم. وكان هذا الأمر لا يجوز لأحد سابقاً وكانت السفن على اختلاف جنسياتها — ما عدا سفن البندقية — لا تدخل إلى موانئ الدولة العثمانية إلا تحت ظل العلم الفرنسي كما قضت بذلك الاتفاقيات المبرمة مع السلطان سليمان وابنه السلطان سليم الثاني وتجددت في أوائل حكم السلطان مراد الثاني.

## فتنة جديدة:

في سنة ١٦٧٨م ثارت فتنة داخلية في مملكة مراكش بالمغرب الأقصى، إذ نازع زعيمهما السلطان العثماني على الملك. ودارت بينهما عدة معارك مهمة، أسفرت عن استنجاد زعيم مراكش بالعثمانيين بينما استعان مدّعي الملك بالبرتغاليين. فأمرت الدولة العثمانية أو بالأحرى الوزير محمد باشا صقللي لوال طرابلس بمساعدة سلطان مراكش الشرعي فأسرع لنجدته وتقديم المساعدة إليه، والتقى الترك والبرتغال بالقرب

من مكان يدعى (القصر الكبير) – ويقع هذا القصر الكبير في الشمال الغربي من بلاد المغرب جنوب مدينة طنجة – وكان يوماً مشهوداً دارت فيه الدوائر على البرتغاليين وقتل فيه رئيس الثائرين المستنجد بهم. وبعد إحراز النصر وإعادة الهدوء والأمن إلى مراكش، عادت الجيوش العثمانية محملة بالهدايا التي أغدقت عليها.

وبذلك دخلت مملكة مراكش ضمن دائرة النفوذ العثماني، وصار شمال أفريقيا بأجمعه تابعاً لها ولم تبق إلا ولاية طرابلس والسيادة الإسمية على مصر.

ومن جهة أخرى استولت فرنسا على تونس الجزائر وصارت مراكش ميداناً لمسابقات المؤامرات والدسائس الأجنبية، إذ تسعى كلّ دولة في زيادة نفوذها على مراكش.

وفي هذه السنة ابتدأت الاتصالات بين الدولة العثمانية وأسبانيا للوصول إلى معاهدة صلح وبعد خمس سنوات نجحت كلا الدولتين بإبرام هذه المعاهدة. لكن هذه المعاهدة كان يتم خرقها أحياناً من قبل قراصنة من الطرفين، بالاعتداء على السفن التجارية ونهبها وسبي واسترقاق رجالها ونسائها. حتى غدا السفر في البحر البيض المتوسط يشكل مغامرة كبيرة للسفن التجارية لا تقلّ عن دخولها في حرب حقيقية. لأن قراصنة البلدين يعتبرون أعمال القرصنة جزء من الواجب الديني المشروع.

## تجدد النزاع العثماني – الفارسي:

لقد استثمر الصدر الأعظم الوزير محمد باشا صقللي الأزمة الداخلية في بلاد فارس فأوعز للسلطان العثماني بمحاربة الفرس. والاضطرابات الداخلية بدأت في بلاد الفرس بعد وفاة الشاه طهماسب سنة ٩٨٤هـ / سنة ١٥٧٦م وتولى ابنه حيدر العرش لبضع ساعات حيث قتل قبل دفن أبيه ودفنا معاً، ثم تولى الحكم إسماعيل بن طهماسب وتوفى مسموماً سنة ٩٨٥هـ، وخلفه أخوه محمد خدا بنده (عبدالله) وكانت البلاد الفارسية على هذا الحال من الانقسام والفوضى. فبعث السلطان مراد الجيوش العثمانية، بناءًا على نصيحة الوزير محمد صقللي إلى بلاد فارس بقيادة لاله مصطفى باشا. فسار بجيوشه قاصداً إقليم الكرج (بلاد كرجستان) في أواخر سنة ١٥٧٧م وكانت تابعة لمملكة فارس وفتحها واحتل مدينة (تفليس) عاصمة الكرج بعد أن انتصر على

جنود الشاه وقائدهم المسمى (دقماق) بالقرب من حصن (حلدر) في ٨ أغسطس سنة ١٦٧٨ وعين أمراء الكراج حكاماً من قبل الدولة العثمانية.

وبعد أن قهر جيوش الفرس ثانية في ٨ سبتمبر من سنة ١٥٧٨م عاد القائد لاله مصطفى باشا بجيوشه إلى مدينة (طرابزون) التركية الواقعة على شاطئ البحر الأسود لتمضية فصل الشتاء الذي تشتد صعوبة القتال في هذا الفصل لشدة البرد وتراكم الثلوج في هذه البلاد.

وقسمت بلا الكرج إلى أربعة أقسام وهي (شيروان) و(تفليس)، ويكوّن القسمان الباقيان بلاد الكرج الأصلية. وحُصِّنت مدينة (قارص) بشكل صارت من أمنع الحصون والمعاقل على حدود الدولة العثمانية.

وفي أواسط الشتاء جاءت أربعة جيوش ضخمة تحت إمرة الأمير حمزة ميرزا وهاجمت بلاد شيروان من كلّ صوب، حتى اضطر حاكمها عثمان باشا إلى إخلاء المدينة والاحتماء بمدينة (دربند) — والتي تسمى باب الأبواب وتقع على بحر الخزر — كذلك حاصرت الجيوش الفارسية مدينة تفليس نفسها لكن محاولتهم باءت الفشل لثبات واستبسال حاميتها العثمانية ورفع الحصار عنها بالقوة سنة ١٥٧٩م بعد أن عُززت بإمدادات عثمانية.

وفي هذا الوقت قُتِل الصدر الأعظم محمد باشا صقللي الذي حافظ على نفوذ الدولة العثمانية بعد موت السلطان سليمان وتمكن بسياسته ودهائه من عقد معاهدات صلح مع دول أوروبا المعادية لها. وإنشاء أسطولاً بحرياً بعد واقعة (ليبنتة) وفتحت جزيرة قبرص بتعليماته وإرشاداته، لكن هذه الخدمات الجليلة التي قدمها للدولة العثمانية كوفئت بالجحود وذلك بقتله بسبب دسائس حاشية السلطان ومؤامرات الدول الأجنبية الذين لا يروق لهما رؤية مثل هذا الوزير في موقع أعظم في السلم والحرب. فدسّوا إليه من يقتله تخلصاً من خدماته الصادقة.

وكان موت الصدر الأعظم محمد صقللي ضرب قاسية ومحنة عظيمة لا سيما بعد كثرة التنصيبات والعزل لهذا الموقع المهم.

فعُين بعده أحمد باشا ثم عُزل في أغسطس سنة ١٥٨٠م، وعين بعده سنان باشا أحد القوّاد المشهورين. وأحد رؤساء الجيش العثماني الذي قاتل في بلاد الكرج وتولى

قيادة هذا الجيش بعد موت قائده العام لالـه مصطفى باشا. ولكنه عزل من منصبه ونفي إلى خارج البلاد وتولى مكانه (سياوس باشا) المجري الأصل في الصدارة العظمى وفرهاد (فرحات) باشا أحد القواد الكبار قائداً عاماً للجيش في الكرج، ولم يأت هذا القائد بأعمال تذكر نتيجة لتمرد الإنكشارية ورفضهم الامتثال لأوامر ضباطهم.

أما عثمان باشا حاكم إقليم شيروان فسار إلى فتح بلاد (طاغستان) على شاطئ بحر الخزر. وبعد أن تمّ فتحها بعد معركة عظيمة انتصر فيها على جيش الفرس نصراً كبير في ٩ مايو سنة ١٥٨٣م سار بطريق البر إلى بلاد القرم مخترقاً جبال (قاف) أو القوقاز وسهول روسيا الجنوبية لعزل خانها عقاباً له لامتناعه عن إرسال الإمدادات والمساعدات إلى الدولة العثمانية في قتالها مع الفرس. وعند وصوله إلى القوقاز بعد مصاعب عسيرة بسبب وعورة الطريق والمناوشات مع الروس في الطريق إلى (كافا) عاصمة الخان محمد كراي. فجمع هذا الخان جيشاً عظيماً من فرسان القوزاق المشهود لهم بالبسالة والإقدام وحاصر عثمان باشا وجيوشه التي أنهكها التعب والسير الطويل. ولكن عصيان أخيه (إسلام كراي) عليه لوعد حصل عليه من العثمانيين بالإمارة فتفرقت جيوش الخان (محمد كراي) وقتل غدراً بدسيسة أخيه. ولولا خيانة أخيه لتمكن من الانتصار على الجيوش العثمانية.

بعد ذلك رجع عثمان باشا إلى الأستانة براً وقوبل بتكريم عظيم. وبعد أيام قلائل عين صدر أعظم بدل (سياوس باشا) المجري الأصل وكان تعيينه في سنة ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م. وبعد أن صار بهذا المنصب سار في جيش جرار مؤلف من مائتين وستين ألف مقاتل قاصداً بلاد أذربيجان فاخترقها دون مقاومة كبيرة، ثم قصد مدينة تبريز عاصمة الدولة الفارسية فدخلها بعد أن انتصر على حمزة ميرزا وترك فيها قوات حماية كافية.

وبعدها استمرت الحرب سجالاً بين الدولتين العثمانية والفارسية فترة ست سنوات، توفي خلالها الصدر الأعظم عثمان باشا. بعدها عقدت معاهدة صلح بين الدولتين في ٢١ مارس سنة ١٥٨٥م يتم بموجبها تنازل الفرس للدولة العثمانية عن إقليم الكرج وشيروان ولورستان، وجزء من أذربيجان ومدينة تبريز. ثم تولى خادم مسيح باشا منصب الصدر الأعظم سنة ٩٩٣.وفي السنة التالية أعيد (سياوس باشا) إلى هذا المنصب الخطير وبذلك هدأت الظروف وانقطعت الحروب على سائر حدود المملكة العثمانية تقريباً.

## تمرد الإنكشارية:

لم ترق للإنكشارية حالة السلم والهدوء التي سادت بعد معاهدة الصلح وهم الذين تمرسوا في الحروب الدائمة والسلب والنهب. فقاموا بتمرد كبير ارتكبوا فيه أقسى الفظائع في البلاد التي عسكروا فيها حتى بلغ عصيانهم وتمردهم إلى الأستانة. حين بلغهم خبر الاتصالات الجارية بين الدولة العثمانية والفرس للوصول إلى معاهدة صلح، ثاروا في القسطنطينية وطلبوا تسليم الدفتردار (ناظر المالية) ومحمد باشا بكلر بك الروملي لقتلهما بدعوى أنهما أرادا أن ينفقا عليهم أموالاً ناقصة القيمة، وحاصروا منزليهما حتى قتلوهما شرّ قتلة ولم يقوَ السلطان على منعهم وتمردوا مرة أخرى في الأستانة سنة ١٩٥٣م وأخرى في مدينة بود وقتلوا واليها. وفي القاهرة وفي تبريز وأماكن لا حصر لها حتى بلغت بهم الوقاحة إلى أقصاها.

فما كان من سنان باشا الذي أعيد إلى منصبه كوزير سنة ٩٩٧ إلى إشغالهم في حرب مع المجر فأوعز إلى حسن باشا والي بلاد البشناق (البوسنة) أن يجتاز حدود بلاد المجر إعلاناً للحرب. لكن هذا الأمر كان متأخراً على جيش الإنكشارية التي بلغت بالفوضى وعدم احترام النظام إلى الدرجة القصوى، لذلك كان النتيجة قتل حسن باشا وانهزم والي (بود) وفتحت جيوش النمسا التي انحازت إلى المجر عدة قلاع عثمانية ثم استردها سنان باشا الصدر الأعظم سنة ١٥٩٥م.

ومما زاد في أحوال الدولة العثمانية ارتباكاً هو عصيان بلاد الفلاخ والبغدان وترنسلفانيا على الباب العالي والاتحاد والتحالف مع (رودلف الثاني) ملك النمسا وإمبراطور ألمانيا على محاربة الدولة العثمانية للحصول على الاستقلال. فسار إليهم الصدر الأعظم سنان باشا في سنة ١٥٩٥ ودخل مدينة بوخارست عاصمة الفلاخ بالقوة، ثم انتصر عليه (ميخائيل) أمير الفلاخ الملقب (بالشجاع) ودخل مدينة (ترجوفتس) وقتل حمايتها وأعدم رئيسها.

فأخذ العثمانيون في الانسحاب والتقهقر خلف نهر الدانوب وتعقبهم ميخائيل الشجاع وانتصر عليهم مرة ثانية بالقرب من مدينة (جورجيا) عند عبورهم النهر وفتح المدينة وعدة مدن أخرى أهمها مدينة (نيكوبلي) والتي تقع على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من بودابست.

في هذه الأثناء ولي (فرهاد باشا) منصب الصدر الأعظم في سنة ٩٩٩هـ، ثم أعيد (سياوي باشا) ثالثة إلى هذا المنصب سنة ١٠٠٠هـ. وهكذا ترى أن الإنكشارية في تمردهم يشكلون نقطة ضعف في فتوحات الدولة العثمانية لعدم وجود الرادع الحقيقي لهذه الفرقة العسكرية التي ستتابع زوال عهدها في الفصول التالية:

## مراد الثالث في الميزان:

كان هذا السلطان شاعراً مجيداً، إلا أنه كان كثير الميل لاقتناء الجواري الحسان وسماع مشورتهن، وكان من ضمن جواريه – جارية بندقية الأصل من عائلة شهيرة واسمها (بافو) سباها قراصنة البحر وبيعت في السراي السلطانية وسميت صفية، اصطفاها السلطان لنفسه ولقد كانت كثيرة التدخل في السياسة الخارجية للباب العالي حيث ساعدت بلادها الأصلية كثيراً وهي والدة السلطان محمد الثالث الذي خلفه الحكم بعد أن توفي في مساء ٨ جمادى الأول سنة ١٠٠٣هـ / ١٩ يناير سنة ١٥٩٥م، وله من العمر خمسون سنة وكانت مدة حكمه إحدى وعشرين سنة على وجه التقريب.

## السلطان محمد الثالث وسنّة قتل الأخوة:

وهو ابن الجارية البندقية صفية وُلد في ٧ ذي القعدة سنة ٩٧٤هـ / ١٦ مايو سنة ١٥٦٦م، وتولى السلطان بعد موت أبيه مراد الثالث، وكان له تسعة عشر أخاً غير الأخوات، وبدء حكمه بخنق إخوانه جميعاً قبل دفن أبيه ودفنوا معاً في (أياصوفيا).

ولقد سار على أثر سلفه في عدم الخروج إلى الحرب وترك الأمور الداخلية في أيدي وزرائه الذين كان سنان باشا واحد منهم. وكذلك (جفاله باشا) وآخر يدعى حسن باشا فقد قام هؤلاء الوزراء بإفساد الحياة السياسية الداخلية والخارجية، فباعوا المناصب المدنية والعسكرية، وساهموا في خفض قيمة العملة حتى فاحت روائح أفعالهم العفنة. وتزايدت احتجاجات الأهالي من جميع الجهات وكان نتيجة هذه السياسات تعاقب انهزام الجيوش العثمانية أمام ميخائيل الفلاخي، فاستطاع استغلال هذا الانحلال والانكسار الذي دبّ في صفوف الجيش العثماني، فضمّ لسلطانه بمساعدة الجيوش النمساوية إقليم البغدان وجزءاً عظيماً من ترنسلفانيا لعدم وجود القوّاد الأكفاء لصدّهم.

ومما يُذكر لهذا السلطان من شأن وبعد صحوته إزاء حالة الانحلال قيامه بقيادة الجيوش بنفسه. فسار إلى بلغراد ومنها إلى ميدان الحرب فدبت الحمية والغيرة العسكرية في كتائب جيوشه ففتح قلعة (أرلو) الحصينة التي عجز السلطان سليمان القانوني عن فتحها في سنة ١٥٥٦م ودمر جيوش المجر والنمسا تدميراً في سهل (كرزت) بالقرب من هذه القلعة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٥٩٦م حتى شبهت هذه الواقعة بواقعة (موهاكز) التي انتصر فيها السلطان سليمان سنة ١٥٢٦م وبعد هذه الواقعة استمرت الحرب سجالاً بدون أية حروب أو وقائع حاسمة.

## ثورة داخلية:

في بلاد الأناضول قامت ثورة داخلية كادت تكون عواقبها وخيمة على الدولة العثمانية لتزامنها مع حروب الدولة على حدود المجر والنمسا. وتمثلت هذه الثورة بتمرد فرقة من جيوش المؤخرة (تسمى بالتركية علوفه جي) والتي هي بالنسبة للإنكشارية كنسبة المرتزقة إلى الجيوش المنظمة، ولم تثبت في واقعة (كرزت) وهربت من المعركة، وادعى أحد رؤسائهم واسمه (قره يازيجي) أن النبي محمداً ﷺ جاءهُ في منامه ووعدهُ بنصر عظيم على آل عثمان وفتح ولايات آسيا. فصدقه كثيرون من أتباعه وشق عصا الطاعة وانتصر على والي القرمان ودخل مدينة (عين تاب) (وتسمى اليوم غازي عنتاب وهي في جنوب الأناضول قريبة من الحدود السورية).

فأرسلت إليه الجيوش العثمانية وحاصرته، فاضطر إلى عرض شروط التسليم على الوزير المحاصر بإعلان الطاعة للسلطان وتعيينه والياً لأماسيا فوافق الوزير على شرطه، لكن بمجرد ابتعاد الجيوش عنه رفع راية العصيان ثانية واتحد مع أخيه المسمى (دلي حسن) والي بغداد وانقاد إلى دسيسة أخيه وجحد بنعمة الدولة العثمانية وأعلن عصيانه. فأرسل صقللي حسن باشا مع جيش جرار لمحاربتهما، فانتصر على (قره يازجي) وأجبره إلى الاحتماء بجبال جانق على البحر الأسود حيث توفي متأثراً بجراحه التي لحقت به أثناء الحرب، تاركاً لأخيه مهمة الأخذ بثأره. وفعلاً انتصر (دلي حسن) على صقللي حسن باشا وقتله على أسوار مدينة (توقات)، ثم هزم ولاة ديار بكر وحلب ودمشق وحاصر مدينة (كوتاهيه) في سنة ١٦٠١م، ولما استفحل أمره حتى بات يهدد

الدولة العثمانية بخطر جسيم فاستعملت معه سياسة السلم وأجزلت له العطايا وأغدقت له الهبات، ثم عرضت عليه ولاية (البوسنة) فوافق على هذا العرض السلمي وأعلن ولائه للدولة العثمانية سنة ١٦٠٢م.

وسار بجنوده ومن انضمَ إليه من أقوام كردية وأوباش القرمان،وتورط في الحرب مع جيوش أوروبا حتى هلكت جيوشه عن آخرها في المناوشات المستمرة بينها وبين عساكر المجر والنمسا فأراح الدولة العثمانية من شروره المستفحلة.

وأعقبت هذه الثورة الداخلية، ثورة أخرى في داخل الأستانة كاد شررها يطال السلطان نفسه. وذلك أن جنود السباهية (الفرسان) طلبوا من الدولة أن تعوّضهم على ما فقدوه من ريع الإقطاعات المقتطعة لهم في بلاد آسيا التي كانت تسمى (تيمار) كما سبق الحديث عنها. نتيجة لعصيان (قره يازيجي) و(دلي حسن) بآسيا الصغرى. ولما لم يكن في وسع الدولة تلبية طلبهم لنقص دخلها، بسبب هذه الفتن، فتمردوا وثاروا وطلبوا نهب ما في المساجد من التحف الذهبية والفضية. فوقفت الدولة العثمانية عاجزة عن معالجة أمر تمرد السباهية. فاستعانت عليهم بجنود الإنكشارية فأبدوا من طاعة الدولة قدراً كبيراً واستطاعت الإنكشارية القضاء على فتنة السباهية وإدخالهم في طاعة الدولة العثمانية بعد سفك الكثير من الدماء.

وبهذا الحلّ تجنبت الدولة العثمانية احتمال اتحاد السباهية والإنكشارية وما يمثله هذا الاتحاد من خطر جسيم على الباب العالي وسلطاته.

ومن ذلك نستنتج أن اختلال النظام العسكري وعدم صلاحيته لحفظ وصيانة اسم الدولة العثمانية بين أعدائها أصبح واضحا وجلياً في عهد هذا السلطان الي توفي في ١٢ رجب سنة ١٠١٢م / ١٦ ديسمبر سنة ١٦٠٣م عن عمر ٣٧ سنة ومدة حكم بلغت تسع سنوات، وخلفه ابنه أحمد الأول.

## السلطان أحمد الأول ( مراهق تحت الوصايا ):

تولى السلطان احمد الأول الملك ولم يتجاوز الرابعة عشر إلا بقليل، وكان أرحم من سلفه فلم يأمر بقتل أخيه مصطفى واكتفى بحجزه بين الخدم والجواري!

كانت أركان الدولة متزعزعة للظروف التي أحاطت بها في عهد أسلافه من عصر الانحدار. ففي بلاد آسيا استعرت الحروب على حدود بلاد فارس شرقاً والنمسا غرباً. وكانت الحرب مع الفرس شديدة الوطء هذه المرة لتولي الشاه عباس[1] قيادة الجيوش الفارسية. ومما سهل عليه الأمر هو اضطراب الأحوال في الولايات الشرقية عموماً وسعي كل أمة وولاية للحصول على الاستقلال من الدولة العثمانية.

وكان أهم رؤساء هذه الحركة الكردي جان بولاد (ذا الروح الفولاذية) المشهور بشدة البأس وقوة الإقدام. والأمير فخر الدين الدرزي وغيرهما.

وكان الوزير مراد باشا الملقب (قويوجي) الذي عُين صدراً أعظم. قد مثل القدر الجميل للدولة العثمانية في اشد لحظاتها بؤساً.

فهذا الوزير الذي تجاوز الثمانين كان عوناً وعضداً للسلطان الفتي فتقلد مع كبر سنه ووهن قواه قيادة الجيوش وحارب المتمردين بهمة ونشاط فانتصر على فخر الدين وجان بولاد واقتفى أثرهما حتى بادية الشام. واستمال (قلندر أوغلي) أحد زعماء الثورة في الأناضول وعينه والياً على أنقرة، وقبض على آخر يدعى أحمد بك وقتله بعد أن هزم جنده بالقرب من قونية. واضطر جان بولاد الكردي إلى السفر إلى الأستانة وأظهر الطاعة للسلطان فعفا عنه وعيّنه والياً على لتمسوار.

وفي سنة ١٦٠٨م انتصر على بقية العصاة قرب (وان). وفي السنة التالية قتل آخر زعمائهم المدعو يوسف باشا الذي كان قد استقل بإقليم صاروخان ومنتشا وأيدين. وهكذا عاد الهدوء إلى الدولة العثمانية بجهود هذا الوزير الشجاع الذي لقب بسيف الدولة عن استحقاق.

لقد انتهز الشاه عباس ظروف الدولة العثمانية العصبة فسعى إلى استرجاع بلاد العراق العجمي فاحتل مدن تبريز ووان وغيرهما. وخصوصاً بعد موت أهم قوادها الصدر الأعظم مراد باشا في ٥ أغسطس سنة ١٦١١م.

---

(١) لقب هذا الشاه بالكبير وخلف محمد مرزا في الملك سنة ١٥٨٥م ونودي به ملكاً في خراسان. ثم سار إلى مدينة مشهد التي كانت قد احتلت من قبل قبائل الأزبك فحررها منهم وانتصر عليهم قرب مدينة (هرات) سنة ١٥٩٧م. ثم حارب الأتراك وحرر الولايات التي سبق احتلالها من مملكة الفرس، واحتل مدن بغداد والموصل وديار بكر ثم تحالف مع شركة الهند الشرقية وطرد البرتغاليين من مضيق هرمز. وتوفى سنة ١٠٣٧هـ / الموافق سنة ١٦٢٨م بعد أن حكم البلاد بغاية الحكمة مدة ثلاث وأربعين سنة.

وبعد هذا النصر لشاه عباس، بدأت الدولتان العثمانية والفارسية بالمراسلات لغرض عقد معاهدة صلح وتمّ هذا الصلح سنة ١٦١٢م بمساعي الوزير نصوح باشا الذي تولى منصب الصدر الأعظم بعد موت الوزير الشجاع مراد باشا الملقب بـ (قويوجي)، على أن تتنازل الدولة العثمانية لبلاد فارس عن جميع الأقاليم والبلدان والحصون التي فتحها العثمانيون منذ عهد السلطان سليمان القانوني بما فيها مدينة بغداد.

وهذه أول معاهدة تركت فيها الدول العثمانية أغلب وأعظم فتوحاتها. وكانت بداية الانحطاط التي ختمت بمعاهدة برلين الشهيرة.

## أحوال الدولة العثمانية في أوروبا :

عند انشغال الدولة العثمانية بحروبها الداخلية استبدّ النمساويون ببلاد المجر وأساؤوا معاملة أشرافها نظير إخلاصهم للدولة العثمانية، حين رفضوا عبودية المسيحية وطلبوا من الدولة العثمانية بحمايتهم وخلاصهم من استرقاق النمسا لهم. وانتخبوا الأمير (بوسكاي) ملكاً عليهم سنة ١٦٠٥م وكان هذا مبعث ارتياح للدولة العثمانية في حالة اضطرابها وحروبها الداخلية وتقهقر جيوشها أمام الشاه عباس فوافقت على هذا الطلب من بلاد مسيحية واعتمدت انتخاب (بوسكاي) وأمدته بجيوشها ففتحت في زمن يسير حصون (حبران) و(يسجراد) و(سيريم) وغيرها.

وقد خشيت النمسا من امتداد العثمانيين فسعت إلى سلخ الملك (بوسكاي) عن الدولة العثمانية واعترفت بانتخابه ملكاً وأميراً لإقليم ترنسلفانيا، وتنازلت عن كافة الأقاليم التي كانت للسلطان (باتوري) بشرط ما يكون منها المانيا وخصوصاً إقليم ترنسلفانيا إلى إمبراطور ألمانيا بعد موت (بوسكاي).

وأمام هذا التكتيك السياسي النمساوي الجديد في العلاقة مع المجر، ولزيادة اضطراب أحوال الدولة العثمانية بآسيا وتعسر استمرار الحرب مع النمسا دون مساعدة جيوش المجر اضطرت الدولة العثمانية إلى عقد معاهدة صلح مع إمبراطور النمسا في سنة ١٦٠٦م، بشرط تحرر النمسا من دفع الجزية السنوية والتي قدرها ثلاثون ألف دوكا في المستقبل، مقابل التعويض عنها للدولة العثمانية بدفع مبلغ مائتي ألف دوكا وان تضمّ الدولة العثمانية إلى أملاكها حصون (جران) و(أرلو) و(كانيشا).

وفي سنة ١٦٠٨م اجتمع نواب النمسا والمجر في مدينة (برسبورج) وهي مدينة مجرية قائمة على نهر الدانوب على الحدود المجرية النمساوية إلى الشرق من فينا — وصدقوا على هذا الاتفاق. وكذلك صدّق عليه لمدة عشرين سنة من تاريخ التصديق، مندوبوا ألمانيا مجتمعين بهيئة مؤتمر في مدينة (ويانه) سنة ١٦١٥م.

أما بلاد المجر فبقيت تابعة للدولة العثمانية على قسمين: أولهما تبعية فعلية والآخر تبعية حماية سمّيت هذه المعاهدة بمعاهدة (ستواتوروك).

وبعد التصديق نهائياً على هذا الاتفاق من جميع أولي الشأن توفى (بوسكاي) فامتنع أهالي ترانسلفانيا عن الدخول ضمن أملاك الإمبراطورية الألمانية، مفضلين البقاء تحت حماية الدولة العثمانية التي لم تتعرض لهم لا في دينهم ولا في عوائدهم مكتفية بالجزية السنوية.

وعينت لهم الدولة العثمانية (سجسمون راجوتسكي) ثم (جبرائيل باتوري) ثم (بتلن جابور) أمراء عليهم وكان الأخير من أشد خصوم دولة النمسا وألد أعدائها. فتعهد هذا الأمير بمنع أمراء الفلاخ والبغدان من اقتناء الأراضي والقصور في إمارته حتى لا يلتجئوا إليها لو تمردوا على الدولة العثمانية وأقرّ بتسليمهم لها لو فرّوا إليها. وبذلك صارت ترنسلفانيا حائلاً بين الإمارتين وبلاد المجر.

ما بين سنة ١٦١١ — ١٦١٤م حدثت بعض المناوشات البحرية بين مراكب الدولة العثمانية وسفن رهبان مالطة وملك أسبانيا وولايات إيطاليا وكان الانتصار غالباً لمراكب أعداء الدولة العثمانية. لذلك أمر الصدر الأعظم نصوح باشا جميع سفن الدولة في مياه البحر الأبيض المتوسط لصدّ هجمات القراصنة الأعداء وحفظ طريق البحر بين الأستانة وولايات الغرب. فانتهز بعض مرتزقة القوازق انسحاب السفن الحربية من البحر الأسود وأغاروا على ثغر (سينوب) ونهبوه. ولما علم السلطان بذلك غضب على الصدر الأعظم وسعى به أيضاً بعض المبغضين طمعاً في منصبه، حتى أقنعوا السلطان بقتله في ١٤ أكتوبر سنة ١٦١٤م خنقاً في قصره.

والواقع أن العلاقات السياسية قد ازدادت أيام السلطان أحمد الأول مع الدول وخاصة الإفرنجية، فجددت مع فرنسا العقود والعهود القديمة في سنة ١٦٠٤م مع بعض

تعديلات طفيفة. وفي سنة ١٦٠٩م جدّدت مع مملكة بولونيا الاتفاقيات التي أبرمت معها في زمن السلطان محمد الثالث. وأهمّ ما بها تعهد بولونيا بمنع قوازق روسيا من الهجوم على إقليم البغدان مقابل تعهد الدولة العثمانية بمنع تتار القرم من التعدي على حدودها.

وفي سنة ١٦١٢م حصلت ولايات الفلمنك[1] على امتيازات تجارية تضارع ما منحته الدولة العثمانية إلى كل من فرنسا وإنكلترا، فصار بإمكان (الفلمنك) إدخال التبغ إلى البلاد الإسلامية فعارض المفتي في استعمال التبغ وأصدر فتوى بمنعه، فثار الجند ومعهم بعض مستخدمي السراي السلطانية حتى اضطروه إلى إباحة التبغ والتدخين.

وفي ٢٣ ذي القعدة سنة ١٠٢٦م / ٢٢ نوفمبر ١٦١٧م توفي السلطان أحمد الأول وعمره ٢٨ سنة ومدة حكمه ١٤ سنة،ولصغر سنّ ولده عثمان الذي لم يتجاوز الثالثة عشر من عمره، خالف العادة المتبعة منذ المؤسس السلطان عثمان الأول بتنصيب أكبر الأولاد أو أحدهم فأوصى بالملك لأخيه.

## السلطان مصطفى الأول، الأخ الأول لخلافة السلطان:

وُلد هذا السلطان سنة ١٠٠١هـ وكان في خلافة أخيه أحمد الأول محجوزاً مع الخدم والجواري وهكذا قضى عمره داخل محلات الحرم ولم يمتهن أي عمل آخر إطلاقاً، وبهذا فهو لم يعلم من أمور الدولة العثمانية شيئاً بسبب حكم أخيه.

وعندما جرت عادة قتل الأخوة عند بعض السلاطين من آل عثمان و هي عادة قبيحة سببها الخوف من الأخوة على الاستئثار بالحكم ومنافستهم على الخلافة، لكن السلاطين العثمانيين لو استخدموا أخوتهم في المناصب العليا وخصوصاً في قيادة الجيوش. كما كان يفعل ملوك أوروبا لحفظوا للدولة هيبتها وأخلصوا في خدمتها أكثر

---

(١) بلاد الفلمنك أو البلاد الواطئة المشهورة الآن باسم هولندا مكونه من عدة ولايات كانت في الأصل تابعة لملكة النمسا ثم استقلت سبعة من الولايات الشمالية في أواخر القرن السادس عشر وشكلت جمهورية سميت بالولايات المتحدة، واستمرت الباقية تابعة لملك أسبانيا لانتقالها إليه بالإرث.
وفي سنة ١٧١٤ أعطيت إلى النمسا وبقيت في حيازتها إلى سنة ١٧٩٠،حيث فتحتها فرنسا، وفي سنة ١٨١٤ شكلت جميع البلاد الواطئة بما فيها الولايات التي كانت متحدة والأراضي المكونة لملكة بلجيكا بهيئة حكومة ملكية مستقلة. وفي سنة ١٨٣٠ انقسمت هذه المملكة إلى قسمين سمي الجزء الشمالي منها بمملكة هولندا والجنوبي باسم مملكة بلجيكا وهي مكونة من الولايات التي كانت تابعة لأسبانيا والنمسا أما هولندا فمكونة من الولايات كانت مشكلة بهيئة جمهورية مستقلة.

من الأشخاص الذين كان أغلبهم من غير الأتراك. بل أن المماليك والشركس أو الإفرنج الذين اعتنقوا الدين الإسلامي ودخلوا في خدمة الدولة أعداءً في لباس الأصدقاء. واستطاعوا تنفيذ مصالح دولهم.

وفي اثناء حكم السلطان مصطفى الأول كادت الحرب أن تنشب بين الدولة العثمانية وفرنسا بسبب مساعدة سفير فرنسا على هروب أحد أشراف بولونيا من السجن في الأستانة. مما أدى إلى سجن السفير الفرنسي.

لكن هذا السلطان لم يمكث في سدة الملك غير ثلاثة أشهر تقريباً. ثم عُزل من قبل أصحاب المصالح الخاصة وفي مقدمتهم المفتي (وقيزلر اغاس) أي آغا السراي وساعدهم الإنكشارية كما هو عهدها، طمعاً في كسب المزيد من الهبات والهدايا بعد تولية كل ملك جديد.

فعزل السلطان مصطفى الأول سنة ١٠٢٧ / ٢٦ فبراير سنة ١٦١٨م ونصبوا مكانه السلطان عثمان الثاني المولود في سنة ١٠١٣هـ.

## السلطان عثمان الثاني ومهزلة الخلع والتنصيب:

وهو ابن السلطان أحمد الأول، بدأ عهده بحسم التوتر القائم بين الدولة العثمانية وفرنسا حيث أطلق سراح السفير الفرنسي من السجن وكذلك كاتبه ومترجمه، وأرسل مندوباً إلى الملك الفرنسي لويس الثالث عشر ومعه رسالة اعتذار عما حصل للسفير الفرنسي من الإهانة في ظل حكم السلطان المعزول مصطفى الأول وبذلك حُسمت هذه المشكلة بين البلدين.

وفي هذه الأثناء تدخلت بولونيا في شؤون إمارة البغدان لمساعدة (جراسياني) الذي عُزل بناءً على مساعي (بتلن جابور) أمير ترنسلفانيا وأضيفت إمارته إلى إسكندر شربان أمير الفلاخ وصارت الإمارتان تابعتين له. فاعتبر السلطان عثمان هذا التدخل سبباً في إشهار الحرب على مملكة بولونيا وتحقيق أمنيته بفتح هذه المملكة واتخاذها فاصلاً بين أملاك الدولة العثمانية ومملكة روسيا التي بدلت بالظهور على الساحة الدولية، لكنه قبل الشروع في الحرب أمر بقتل أخيه محمد تبعاً للعادة المستقبحة فقتل محمد في ١٢ يناير سنة ١٩٢١م.

ثم أصدر أمراً بتقليل اختصاصات المفتي ونزع ما كان له من السلطة في تعيين وعزل الموظفين،وتحديد صلاحياته وجعلها مختصرة على الإفتاء فقط، حتى يأمن شرد دسائسه التي ربما ستكون سبباً في عزله، كما حصل مع سلفه السلطان مصطفى الأول.

وبعد أن أكمل سيطرته الداخلية على الأوضاع، أمر جيوشه للسير إلى قتال مملكة بولونيا، فالتقت بجيشهم تحت قيادة أمير (ولنا) وكان متحصناً في مكان منيع بالقرب من بلدة (شوك زم) فهاجم العثمانيون في حصونهم على شكل هجمات متوالية دون أن يستطيع تحقيق أي انتصار عليهم، أو يزحزحهم من معاقلهم. فطلبت الإنكشارية التوقف عن القتال وطلب البولونيون من جانبهم الصلح لوفاة قائدهم. تبادلت الاتصالات حتى تم الصلح ووقع من الطرفين في ٦ أكتوبر سنة ١٦٢٠. فاستاء السلطان من الإنكشارية ومن كسلهم وتمردهم عن الحرب وإلزامه وإجباره على الصلح دون ضمّ بولونيا على أملاك الدولة العثمانية.

فعزم على فتحها من جديد، ولأجل التأهب لتنفيذ هذا الأمر الخطير أمر بحشد جيوش جديدة في ولايات آسيا وتنظيمها وتدريبها على القتال، وعندما أكملت الجيوش عدتها وعددها، استعان بها على إبادة الإنكشارية أولاً، وشرع فعلاً في تنفيذ هذا المشروع. لكن الإنكشارية قد ادركت هذا الأمر فثاروا وتذمروا وعصوا كل الأوامر واتفقوا على عزل السلطان واستطاعوا من ذلك بسبب قوتهم وضعف السلاطين. فعزلوا السلطان عثمان الثاني في ٩ رجب سنة ١٠٣١هـ / ٢٠ مايو سنة ١٦٢٢م. وأعادوا مكانه السلطان مصطفى الأول.

ولم يكتف الإنكشاريون بعزل السلطان بل هجموا عليه في سراياه وانتهكوا حرماتها وقبضوا عليه بين جواريه وزوجاته وقادوه قسراً إلى ثكانتهم وأشبعوه سباً وشتماً وإهانة لم يسبق لها مثيل في التعامل مع السلاطين في تاريخ الدولة العثمانية. وعلاوة على هذا الاستهتار بالباب العالي، قاموا بنقله إلى القلعة المعروفة بذات السبع قلل (يدي قله)، حيث كان بانتظارهم داود باشا وعمر باشا الكيخيا وقلندر أوغلي وغيرهم، وتم تنفيذ أمر الإعدام في حق السلطان عثمان. وبهذه الجريمة البشعة التي ارتكبها الإنكشارية توفي السلطان عثمان وهو لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ومدة

حكمه أربع سنين وأربعة اشهر.

## العثمانيون تحت سلطة الإنكشارية :

بعد ذلك صارت الحكومة ألعوبة في أيدي الإنكشارية فصاروا ينصبون الوزراء ويعزلونهم حسب مصالحهم وأهوائهم الشخصية. فقاموا بعزل الوزير داود باشا قاتل السلطان، بعد بضع أيام، وكانوا يمنحون المناصب لمن يجزل إليهم العطايا والهبات. فصارت الوظائف تباع جهراً كما قاموا بارتكاب أفظع الجرائم في القسطنطينية.

ولما بلغ خبر قتل السلطان عثمان إلى الولاة في أقاليم الدولة الثمانية المختلفة انتشرت الفوضى — ولا سيما بعد وصول أخبار الفوضى السائدة في الأستانة — فتحرك في نفوسهم الإحساس القديم بالاستقلال. فأعلن والي طرابلس الشام استقلاله وطرد الإنكشارية من بلاده. وكذلك فعل والي أرضروم المدعو أباظة باشا مدعياً الانتقام للسلطان المقتول وسار مع أتباعه إلى سيواس وانقره ففتحهما مصادراً أموال الإنكشارية وإقطاعاتهم قاتلاً كل من وقع تحت يده من الإنكشارية، وتبعه والي سيواس وسنجق قره شهر، ثم سار إلى مدينة بورصة فحاصرها ودخلها بعد ثلاثة أشهر.

واستمرت الاضطرابات الداخلية في كرسي الخلافة نفسه. فلا أمن ولا سكينة مدة ثمانية عشر شهراً متتالية. حتى إذا شعر الجميع بهذه الفوضى غير المجدية والتي خلفت الدمار والخراب، وكذلك اكتفاء الإنكشارية بما عملته من النهب والسلب والقتل في أموال الناس وأرواحهم. فقاموا بتعيين صدراً أعظم يدعى (كمانكش علي باشا) — ويعني الماهر الحاذق — لتوسمهم فيه الخبرة والاستعداد للتعاون معهم.

فأشار عليهم بعزل السلطان مصطفى ثانية لضعف عزيمته ووهن قواه العقلية فعزله في ١٥ ذي القعدة سنة ١٠٣٢هـ / ١١ سبتمبر سنة ١٦٢٣م وولوا مكانه السلطان مراد الرابع وبقي السلطان مصطفى معزولاً حتى وفاته في غضون سنة ١٠٤٩هـ الموافق ١٦٣٩م.

## السلطان مراد الرابع وعودة الروح المحتضرة :

هو ابن السلطان أحمد الأول ابن السلطان محمد الثالث وُلد في ٢٨ جمادى الأول سنة ١٠١٨هـ / ٢٩ أغسطس سنة ١٦٠٩م وولاه الإنكشارية بعد عزل عمه السلطان مصطفى

الأول مـع صـغر سـنه حـتى يكـون تحـت سـيطرتهم ولا يُـبدي معارضـة لأعمـالهم الاسـتبدادية ولا يضعف نفوذهـم الـذي اكتسبوه بقـتل سلطان وعـزل غيره. واستمروا على طغيانهم وفسادهم طيلة العشر سنين الأولى من حكمه.

## سقوط بغداد العثمانية:

انـتهز الشاه عباس ملك العجم هذا الاختلال في توازن الدولة العثمانـية واضطراب أحوالهـا الداخلية والخارجية وسعى إلى توسيع أملاكه من جهة حدود الدولة العثمانـية. وكـان رئـيس الشـرطة في مديـنة بغـداد (بكـير آغـا) ثـار عـلى الوالـي وقـتله واسـتبدّ في الأحكـام فأرسـلت لـه الدولـة قـائداً يدعى حافظ باشا فحاربه وحاصره في بغداد فسولت (لـبكير آغـا) نفـس الخبيـثة أن يخـون بـلاده فأرسـل إلى شـاه عـباس وعرض عليه تسليم مديـنة بغـداد، فسـار الشـاه بجـنوده لاحـتلالـها. لكن بكير آغا عـرض في الوقت نفسه على السلطان العثماني أن يرد المدينة للعثمانيين لو جعلوه والياً عليها فوافق القائد العثماني ودخلـت الجـيوش بغـداد قـبل وصـول شـاه الفـرس. ولـما وصـل الشـاه عـباس إلى بغـداد فحاصـرها واسـتطاع فتحها بمساعدة ابن بكثير آغا الذي سلمها لـه بشرط تعيينه حاكماً عليها، ولكـن بعـد فـتح بغـداد فقد قتل الشاه عباس بكير آغا وابنه. وعـند سقوط بغداد بـيد الفـرس لم يـتم إخـبار السـلطان مـراد الـرابع بذلك الأمر. عند ذلك سعى المنافقون لإفهـام السـلطان أن بغـداد سـقطت بخـيانة الصـدر الأعـظـم كمـا نـكـش علـي باشـا فاسـتاء السـلطان كـثيراً وأمـر بقـتل الصدر الأعظم وتعيين جركس محمد باشا مكانه. ولم يلبث هـذا الوزير كثيراً حتى توفي وعُيّن بعده حافظ أحمد باشا سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٤م وهو الذي اشـتهر في مكافحـة أباظـة باشا والانـتصار عليه في واقعة قيصرية ومحاصرته في أرضروم حـتى ألـزمه الخضـوع للدولـة العثمانـية وإعـلان الولاء لـها. فأصدرت الدولة عفوها عنه وأقرته في ولايته ١٦٢٤م.

بعدهـا سـار الصـدر الجديـد إلى مديـنة بغداد لاسترادادها من الفرس. فحاصرها في أوائـل سـنة ١٦٢٤ وضـيق عليها الحصار، دون أن يسفر عن تقدم لمقاومة الفرس الشديدة. وتذمـر الإنكشـارية وإظهـارهم الكسل وعـدم الرغبة في خوض الحرب مما اضطر الصدر الأعظـم لـرفع الحصـار عـن مديـنة بغداد والرجوع إلى مديـنة الموصل، ومنها إلى ديار بكر حيـث ثار الجند مرة ثانـية فعزل السلطان الوزير حافظ باشا سنة ١٠٣٤هـ / ١٦٢٤م وعيّن بـدلاً عـنه خلـيل باشـا (الـذي سـبق أن تقلـد هـذا المنصـب في عهـد السلاطين أحمد الأول

ومصطفى الأول وعثمان الثاني). وكانت فاتحة أعماله استدعائه لأباظة باشا في معسكره. فظن هذا أن الوزير يريد الغدر به، فرفع راية العصيان فقتل حامية أرضروم من الإنكشارية وانتصر على القائد حسين باشا وجيشه، فسار إليه الصدر الأعظم خليل باشا بنفسه وحاصره، ثم رفع الحصار عنه بعد شهرين سنة ١٥٢٧م. فعُزل من الوزارة سنة ١٠٣٥هـ وولى مكانه خسرو باشا. فسار إلى أباظة في أرضروم وأدخله في طاعة الدولة وعيّنه والياً على البشناق (بوسنة) سنة ١٠٣٧هـ / سنة ١٦٢٨م.

وكانت ثورات الجنود متوالية في الأستانة يطالبون كل مرة بقتل من يشاؤون من رؤساء الحكومة المخالفين لهم في الرأي ولا يرى السلطان من حل سوى قبول طلباتهم إسكاتاً لهم وخوفاً منهم.

توفي الشاه عباس الفارسي فتولى ابنه شاه ميرزا حديث السن الحكم. فأثار هذا الحدث رغبة القواد العثمانيين لفتح بغداد، فسار خسرو باشا إلى بلاد العجم رغم تذمر جنوده ووصل بعد عناء شديد إلى مدينة همذان فدخلها فجأة في ٢٦ شوال سنة ١٠٣٩هـ/ ١٨ يونيو سنة ١٦٣٠م، ثم قصد مدينة بغداد فانتصر في الطريق إليها على جيوش العجم ووصل إليها وبدأ بحصارها في شهر سبتمبر من السنة نفسها، فدافع عنها قائد الفرس دفاعاً شديداً وصد هجوم العثمانيين عنها في ٧ ربيع الثاني سنة ١٠٤٠هـ / ١٤ نوفمبر سنة ١٦٣٠م. وبحلول الشتاء رفع خسرو باشا الحصار عنها ورجع إلى مدينة الموصل لقضاء فصل الشتاء. وفي الربيع أراد معاودة الهجوم على مدينة بغداد فلم تمتثل الجنود لأوامره لذلك اضطر إلى التقهقر إلى مدينة حلب خوفاً من وصول العدو إليه في الموصل وهو غير واثق من جدية وعزيمة جنوده المتراجعة.

## استفحال أمر الإنكشارية:

أصدر السلطان أمراً بعزل وزيره خسرو باشا وأعاد حافظ باشا إلى منصب الصدر الأعظم، فسعى خسرو باشا المعزول إلى حياكة مكيدة بثها في صفوف جنوده، بأنه عُزل من منصبه بسبب مواقفه المناصرة لجنوده ومساعدتهم. فثار الجند على إثر هذه الحيلة، وأرسلوا إلى الأستانة وفداً يطالبون بإرجاع خسرو باشا إلى منصبه. وعندما رفض السلطان الاستجابة لمطالبهم، ساروا إلى القسطنطينية وقاموا بثورة كبيرة كادت تودي بحياة السلطان، إذ أن الجند دخلوا إلى السراي السلطانية في ١٨ رجب سنة ١٠٤١هـ / ٩

فبراير سنة ١٦٣٢م وقتلوا حافظ باشا رغم تدخل السلطان وأمرهم بالكف عن الوزير. فاستاء السلطان وأمر بقتل خسرو باشا محرك هذه الفتنة فقتل ولم ينل بغيته، وعين بيرم محمد باشا صدراً أعظم جديد. ومن ذلك الحين أظهر السلطان عزماً قوياً في محاربة الإنكشارية وغيرهم من المتمردين والعصاة فصار السلطان يأمر بقتل كل من تثبت عليه أقل تهمة في الاشتراك بالحركات التخريبية الأخيرة. وبذلك استطاع أن يُلقي الرعب داخل أنفسهم ويثبت مهابة الدولة الضائعة في قلوبهم. فسار كلّ في طريقه مخلصاً في عمله وعمّت الطمأنينة وحلّ السلام وأمن الناس على أموالهم وأعراضهم من الانتهاك في القسطنطينية وضواحيها، بل في جميع أنحاء المملكة.

وكانت آخر ثورة للإنكشارية في آخر شوال سنة ١٠٤١هـ / ١٩ مايو سنة ١٦٣٢م بقيادة رجب باشا فأمر السلطان بقتله وإلقاء جثته من شباك السراي حتى يراها أصحابه الذين تجمهروا خارج السراي فسكنت الفتنة ولم يحصل بعده ما يعبث بالأمن.

وبعد كسر شوكة الإنكشارية أراد السلطان أن يعيد للدولة ما فقدته من نفوذ بسبب إهمال بعض أسلافه السلاطين، وتمرد الإنكشارية وعصيانهم الأوامر والامتناع عن الاستمرار في الحروب عند الحاجة القصوى إليها.

فأرسل السلطان العثماني والي دمشق لمقاتلة فخر الدين أمير الدروز، فاستطاع الوالي من الانتصار على فخر الدين وأسره هو وولديه وأرسلهم إلى القسطنطينية حيث استقبلهم السلطان وأحسن معاملتهم، لكن عند وصول خبر ثورة أحد أحفاد فخر الدين ونهبه بعض مدن الشام. أمر السلطان بقتل فخر الدين وولده الأكبر فقتلا في ذي القعدة سنة ١٠٤٤هـ / إبريل سنة ١٦٣٥م، وبذلك خضع الدروز وبقيت الإمارة لذرية فخر الدين نحو مائة سنة ثم انتقلت إلى عائلة شهاب.

## فتح أريوان وتحرير بغداد:

وبعد هذه الانتصارات على أعداء الداخل سار السلطان نفسه إلى بلاد فارس لاسترجاع ما استولوا عليه من فتوحات السلطان سليمان القانوني، فاستطاع فتح مدينة (أريوان) في ٢٥ صفر سنة ١٠٤٥هـ / ١٠ أغسطس سنة ١٦٣٥م فأرسل السلطان رسولين إلى الأستانة لتزيين المدينة سبعة أيام وقتل أخويه بايزيد وسليمان لبلوغه أخبار نيتهما بالاستيلاء على السلطان ومثولاً لعادة قتل الأخوة بعد الريبة منهم.

بعد ذلك قصد السلطان مدينة تبريز ففتحها بالقوة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٠٤٥هـ / ١٠ سبتمبر سنة ١٦٣٥م، ثم عاد إلى الأستانة بالاستراحة من عناء السفر ومشقة الحروب.

ولأهمية وجود السلطان على رأس جيوشه نرى بعد رجوع السلطان للاستراحة اشتد عزم الجيش الفارسي ووقفوا أمام الجيوش العثمانية بعد أن كانوا يفرون من أمامهم والسلطان معهم وكذلك ترى كيف استطاعت الجيوش الفارسية من استرداد مدينة (أريوان) وفازوا في واقعة أخرى منتظمة في وادي مهربان سنة ١٦٣٦م.

فلما بلغ خبر انتصار الفرس للسلطان العثماني أراد إذلالهم وكسر شوكتهم، فجهز جيشاً عظيماً كامل العدة والعدد وسار على رأسه إلى مدينة بغداد وبدأ بحصارها بشكل منظم في ٨ رجب سنة ١٠٤٨هـ / ١٥ نوفمبر سنة ١٦٣٨م وكان يشرف بنفسه على الأعمال العسكرية للحصار لبث روح الحماسة في جنوده، فسلط على أسوارها المدافع الضخمة التي جلبها معه. فاستطاعت هذه المواقع أن تفتح في الأسوار فتحات وثغرات قدر السلطان أنها صالحة للهجوم منها على المدينة، أصدر السلطان أوامره بالهجوم، فبدأت الجيوش بالهجوم الشرس في صبيحة ١٨ شعبان سنة ١٠٤٨هـ / ٢٥ ديسمبر سنة ١٦٣٨م (ولم تهبط معنوياتهم رغم قتل الصدر الأعظم طيار محمد باشا، الذي تولى الوزارة بعد موت بيرم محمد باشا في ٦ ربيع الآخر سنة ١٠٤٨ / ١٧ أغسطس سنة ١٦٣٨م). واستمرت الحرب ٤٨ ساعة متوالية انتهت بانتصار الجيوش العثمانية نصراً كبيراً ودخولهم مدينة بغداد وإرجاعها إلى المملكة العثمانية.

بعد ذلك عرض ملك الفرس الصلح على الدولة العثمانية بأن يترك لهم بغداد بشرط استرجاع مدينة ٠أريوان) وبعد اتصالات مستمرة بين الدولتين استغرقت نحو عشرة أشهر.

وفي ٢١ جمادى الأول سنة ١٠٤٩هـ / ١٩ سبتمبر سنة ١٦٣٩م تم الصلح بين الدولتين وعُقدت معاهدة للسلام بينهما.

كان السلطان مراد الرابع متحمس لمضاهاة فتوحات السلطان سليمان الأول القانوني وإعادة مجد الإمبراطورية العثمانية وهي تمرّ في فترة الانحطاط بعد السلطان

القانوني. لولا أن عاجله الموت وهو في مقتبل الشباب، فتوفي في ١٦ شوال سنة ١٠٤٩هـ / فبراير سنة ١٦٤٠م وعمره ٣١ سنة ومدة حكمه ١٦ سنة و١١ شهراً دون أبناء فتولى الحكم بعده أخوه إبراهيم.

## السلطان إبراهيم الأول وحكاية الجارية المرضعة :

وهو أخ الخليفة مراد الرابع وابن السلطان أحمد الأول، وُلد في ١٢ شوال سنة ١٠٢٤ هـ / ٤ نوفمبر سنة ١٦١٥م وعلى خلاف أخيه الذي أراد إرجاع الروح للدولة العثمانية المحتضرة وإعادة أمجاد السلطان سليمان القانوني – كان هذا السلطان غير ميّال لحرب النمسا التي تهدد أملاك الدولة العثمانية فأمر أمير ترنسلفانيا بالكف عن مقاتلتها. لكنه أبدى من الحزم والشدة إزاء كرامة الدولة العثمانية ما يثير العجب. فأرسل جيشاً جراراً إلى بلاد القرم لمحاربة القوازق الذين احتلوا مدينة (آزاق) وحاربهم العثمانيون واستردوا المدينة منهم بعد ان احرقوها في سنة ١٦٢٤م. كذلك فتح السلطان جزيرة (كريت) التي كانت تابعة لجمهورية البندقية.

## فتح جزيرة كريت :

كان آغا السرايا (قيزلر أغاس) يمتلك جارية حسناء، فأعجبت السلطان واختارها لتكون مرضعة لابنه الوحيد محمد. ولشغف السلطان بالجارية ومحبته لابنها حدثت أمور داخلية عكرت صفو عيشها. فأراد آغا السرايا تلافي أمر هذه الأمور التي سببت شقاقات عائلية ربما تمس السلطان. فسافر من الأستانة بحجة زيارة بيت الله الحرام مستصحباً معه الجارية وابنها. فأذن لهما السلطان بالسفر. وفي طريقهما إلى أداء فريضة الحج هاجمتهم مراكب رهبان مالطة وقتلوا الآغا، وأخذوا الولد ظناً منهم أنه ابن السلطان، ولما تحققوا من غلطتهم تكفلوا برعاية الولد على تعاليم الدين المسيحي وأدخلوه في طائفتهم واشتهر عندهم باسم (بدر أتوماتو) أي الأب العثماني. فسبب هذا الحادث غضب السلطان فحبس قناصل البندقية وإنكلترا وهولندا. ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أقنعه الوزير الأول بأن أغلب من قاد هذه الحملة على – الآغا والجارية وابنها – هم من الفرنسيين ومع ذلك فهم غير تابعين للحكومة الفرنسية رسمياً ولا لغيرها.

فاقتنع السلطان وأمر بتجهيز أسطولاً بحرياً لفتح جزيرة (كريت) لأهميتها الجغرافية والعسكرية بكونها مدخل بحر أرخبيل اليونان، ولوقوعها في منتصف الطريق بين الأستانة وولايات الغرب. فجهّز الأسطول البحري وسار تحت قيادة يوسف باشا حتى توقف أمام مدينة (خاينه أوكانيه) وهي أهم ثغور الجزيرة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٠٥٥ / ٢٤ يونيو سنة ١٦٤٥، ففتحتها جيوش السلطان دون حرب تقريباً لعدم وصول القوات البحرية البندقية في الوقت المناسب.

فانتقم البنادقة بحرق الثغور في (بتراس) و(كورون) و(مودون) من بلاد (موره) وفي سنة ١٦٤٦م فتح أغلب الجزيرة. وفي السنة التالية أحكم الحصار على مدينة (كنديا) —التي تقع في منتصف الجزيرة من الجهة الشمالية - .

## عصيان الإنكشارية :

حال عصيان الإنكشارية فتح المدينة فأراد السلطان إبراهيم أن يفتك برؤوس الإنكشارية في ليلة زفاف إحدى بناته على ابن الصدر الأعظم، لتذمرهم وانتقادهم أعماله ورغبتهم الدائمة في التدخل بشؤون البلاد والخروج عن حدودهم. فعلموا بقصد السلطان نتيجة لنفوذهم فتآمروا على عزله واجتمعوا بمسجد (أورطة جامع) (أي الجامع الوسط) وانضمّ إليهم بعض العلماء والمفتي عبدالرحيم أفندي، فقرّر الجميع عزل السلطان وتنصيب ابنه محمد الرابع المولود في ٢٩ رمضان سنة ١٠٥١ / أول يناير سنة ١٦٤٢م وقبل بلوغه السابعة من العمر. وتمت هذه الثورة يوم ١٨ رجب سنة ١٠٥٨هـ / ٨ أغسطس سنة ١٦٤٨م.

وبعد عشرة أيام أظهر (السباهية / الفرسان) عدم ارتياحهم من الملك الصبي وطلبوا إعادة السلطان إبراهيم إلى عرش الخلافة. فخشي رؤساء العصابة الإنكشارية التي عزلت السلطان من غلبة السباهية وإرجاعه رغم أنفهم فصمموا على قتل السلطان، فساروا إلى السراي ومعهم الجلاد (قره علي) فقتلوا السلطان خنقاً. فكانت مدة حكمه ٨ سنين و٩ أشهر. وعن عمر ناهز ٣٤ سنة.

## السلطان محمد الرابع:

بعد تولية الحكم صغيراً بناءً على رغبة الإنكشارية والسباهية، فقد عمّت الفوضى البلاد، وسادت الاضطرابات والفساد على وجوه الحياة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية فبسبب تدهور وضع الجنود اضطر قائدهم سر العسكر حسين باشا برفع الحصار عن مدينة (كنديا)، كما شمل اضطراب الأحوال العسكرية إلى البحرية العثمانية التي انهزمت أمام أسطول العدو في مدينة (فوقيه) سنة ١٦٤٩م. بعدها ثار بآسيا الصغرى (قاطرجي أوغلي) — أي ابن سائق البغال — وانضمّ إليه آخر يدعى (كورجي يني) وهزما أحمد باشا والي الأناضول وسارا إلى القسطنطينية إلا أن الاختلاف الذي حصل بينهما حال دون وصولهم إلى مقر الحكم العثماني فقتل الثاني وأرسل رأسه إلى السلطان، وتمكن الأول (قاطرجي أوغلي) من الحصول على عفو السلطان وعينه والياً للقرمان. وبذلك هدأت ثورة الفتن قليلاً في الداخل.

أما على المستوى الخارجي فحال انشغال النمسا بالحرب الدينية المعروفة بحرب الثلاثين سنة (هي الحرب التي تأجج سعيرها بين الكاثوليك والبروتستانت من سنة ١٦١٨م إلى سنة ١٦٤٨م وانتهت بمعاهدة وستفاليا التي تعتبر أساس التوازن الدولية في أوروبا آنذاك) بالتورط في فتح المجر لتابعة للعثمانيين بسهولة. ولخضوع المجر وتفضيلها الحكم العثماني على غيره أخمد رغبتها في الثورة وطلب الاستقلال.

لكن ثورات الإنكشارية والسباهية لم تتوقف وكذلك عامة الناس الذين أثقل كاهلهم من استبداد العسكر وضعف حالة الدولة بالتعاقب السريع لعزل وتنصيب الوزراء بصورة لم يسبق للدولة العثمانية أن شهدته حتى في أيام حكم السلطان سليم. وكان أمر عزل وتنصيب الوزراء خاضعاً لنزوات وأهواء خاصة، لا شأن لها بالدولة ومصالحها العليا ولا بالأهالي والمصلحة العامة.

ومن جراء هذه الفوضى استطاعت مراكب جمهورية البندقية هزيمة مراكب الدولة العثمانية عند مدخل الدردنيل واحتل جزيرة (تنيدوس) وجزيرة (لمنوس) وغيرهما. وكانت المراكب العثمانية المحملة بالقمح والمواد الغذائية قد مُنعت من الوصول إلى القسطنطينية من هذا الطريق مما أدى إلى وقوع أزمة اقتصادية حادة تمثلت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير.

واستمر هذا الوضع المزري للدولة حتى تقلد محمد باشا الشهير بـ (كوبريلي) منصب الصدر الأعظم للدولة العثمانية سنة ١٠٦٧هـ / سنة ١٦٥٦م فكان هذا الوزير حازماً شجاعاً استطاع أن يقضي على نفوذ الإنكشارية ويحملهم على الطاعة، كما أمر بشنق بطريك الأروام لثبوت تورطه في المؤامرات والفتن الداخلية.

ومن مآثر هذا الوزير أنه أقنع السلطان بإصدار أمراً يمنع فيه قتل سلفه، وقد أمر بذلك، وتم تعينه والياً على (كانيشا).

وفي أواسط يوليو سنة ١٦٥٧م أرسل المراكب لمقاتلة سفن البنادقة المحاصرة لمدخل الدردنيل لكن الظروف لم تساعده على النصر وبعد موت القائد البحري البندقي الشهير (موشنجو) بنحو ستة أسابيع انتصرت القوات العثمانية على القوات البندقية واستردت ما احتلوه من الثغور والجزر.

وفي أثناء الحرب المشتعلة بين مملكة بولونيا وملك السويد شارك جوستاف، أرسل ملك السويد سفراء إلى الباب العالي يطلبون إبرام معاهدة دفاعية وهجومية لمساعدته في قتال بولونيا على أن تكون السويد تحت السيطرة العثمانية فرفض الباب العالي طلب السويد. لكن الأمير (راكوكسي) أمير ترنسلفانيا اتحد مع السويد على محاربة بولونيا مع أمير الفلاخ والبغدان، وعندما علمت الدولة العثمانية بهذا الاتفاق أمرت بعزل أمير ترنسلفانيا وعزل أمير الفلاخ (قسطنطين الأول) وتعيين (ميهن) الرومي مكانه.

فقابل (راكوكسي) الأوامر العثمانية بالعصيان وانتصر عليهم بالقرب من (ليبا) سنة ١٦٥٨م فسار الصدر الأعظم (كوبريلي) لقمع تمرده فضمَّ إلى جيشه جيش (ميهن) أمير الفلاخ الجديد الذي كان يريد مساعدة (راكوكسي) سراً، لكنه اضطر إلى الانضمام إلى جيوش الوزير العثماني خوفاً من ظهور خيانته في وقت غير مناسب. وباتحاد الجيشين تمكن الوزير من قهر الأمير العاصي وطرده من البلاد وعيّن مكانه (أشاتيوس بركسي) أميراً على مدينة ترانسلفانيا بشرط أن يدفع خراجاً سنوياً قدره أربعين ألف دوكا.

وبعد شيوع الأمن والاستقرار عاد الصدر الأعظم إلى الأستانة. بمجرد وصول الصدر الأعظم إلى الأستانة أظهر الأمير (ميهن) في الفلاخ التمرد والعصيان. فقام باضطهاد المسلمين وقتل الكثير منهم وصادر أموالهم. واستدعى (راكوكس) المعزول لمساعدته واعداً إياه بإرجاعه إلى الإمارة ثانية بعد النصر على العثمانيين، كما أرسل إلى

(غيكا) أمير البغدان يدعوه إلى الانضمام إليهما، فلم يوافق. فسارا إليه وهزموه بالقرب من مدينة (ياس) عاصمة البغدان.

وصلت أبناء الانتصارات على القوات العثمانية إلى الأستانة مما حدا بالصدر الأعظم الرجوع بسرعة لمحاربتهما وانتصر عليهما نصراً كبيراً ثم قام بعزل (مهين) جراء خيانته للدولة وعين (غيكا) أمير البغدان أميراً على الفلاخ أيضاً سنة ١٦٥٩م.

في السنة التالية احتل والي (بود) عاصمة المجر مدينة (جروس واردين) التابعة للنمسا بعد مناوشات خفيفة اعتبرته النمسا إعلاناً للحرب.

## العلاقات العثمانية – الفرنسية:

أثناء فترة الاضطرابات الداخلية التي عمت الدولة العثمانية لم يحصل تغيير في العلاقات العثمانية الفرنسية إلا في وقت الحرب الفرنسية مع النمسا في عهد وزارة (الكاردينال ريشليو)[1] حيث أخذ نفوذ فرنسا لدى الباب العالي في الضعف شيئاً فشيئاً حتى تقاسمت معها البندقية حق حماية الكنائس المسيحية في (غلطة) أيام السلطان مراد الرابع الذي طرد مجموعة اليسوعيين من الأستانة سنة ١٦٢٧م بناء على إلحاح سفراء إنكلترا وهولندا سعياً لإضعاف نفوذ الكاثوليك وتقرير نفوذ البروتستانت حيث كانتا تحت المد البروتستانتي دون باقي الدول الأوروبية. ولعدم اهتمام فرنسا بامتيازاتها الدينية اختص اليونانيون بخدمة بيت المقدس (مع أنه كان الأمر منوطاً بالرهبان الكاثوليك – بمقتضى المعاهدة المبرمة مع سليمان الأول وتجَددت أيام محمد الثالث وأحمد الأول).

ومما زاد علاقة الدولتين العثمانية والفرنسية فتوراً، تدخل فرنسا سراً بمساعدة البندقية في الدفاع عن جزيرة (كريت) وإمدادها بالسلاح، كما ضبطت الدولة العثمانية مراسلات سرية مشفرة كانت مرسلة إلى المسيو (دي لاهي) وسلمها موظف فرنسي في بحرية البندقية إلى الوزير (كوبريلي) سنة ١٦٥٩م طمعاً في المال. ولم يستطع

---

(١) اشتهر هذا الكردينال في تاريخ العالم الأوروبي بالسياسة، والتدبير ويسميه البعض بسمارك زمانه، وكانت كل مساعيه موجهة نحو امرين، اولهما: إذلال اشارف فرنسا لتقوية سلطة الحكومة، وثانيهما: إضعاف مملكة النمسا حتى لا يخشى منها على فرنسا فساعد (جوتساف ادولف) ملك السويد على محاربتها ثم حاربتها فرنسا جهراً وبسبب سياسته هذه امضيت معاهدة (وست فاليا) الشهيرة سنة ١٦٤٨م، بعد موته بست سنوات.

الوزير حل رموز الرسالة. فأرسل إلى الأستانة يستدعي السفير الفرنسي، (وكان هذا السفير مريضاً) فأرسل ولده إلى ادرنة مكان تواجد الوزير العثماني. فأساء الأدب في حضرة الوزير ولم يجبه عن سر الرسالة، فأمر الوزير بحسبه في الحال. ولما بلغ خبر سجنه إلى والده السفير الفرنسي سافر إلى (ادرنة) خوفاً على حياة ولده. وقابل الوزير محمد باشا ولم يشرح له معاني الرسالة السرية، فسافر الوزير إلى ولاية (ترانسلفانيا) ولم يطلق سراح ابن السفير إلا بعد عودته في سنة ١٦٦٠م.

ولما علم (الكردينال مازرين) بحبس ابن السفير الفرنسي أرسل إلى الأستانة سفيراً فوق العادة اسمه (المسيو دي بلندل) ومعه رسالة اعتذار من ملك فرنسا إلى الباب العالي ويطلب فيها أيضاً عزل الصدر الأعظم، لكن هذا السفير لم يستطع مقابل السلطان العثماني، فقابله الصدر الأعظم بكبرياء. لهذا السبب ساعدت فرنسا (كريت) علناً وارسلت إليها أربعة آلاف جندي وسمحت للبندقية بجمع متطوعين من فرنسا وأمدت النمسا بالمال من أجل إشغال الدولة العثمانية وانتقاماً منها.

لكن عزيمة الصدر الأعظم لم تفتر وظل يقاوم أعداء الدولة العثمانية في الداخل والخارج حتى أعاد لها سالف مجدها وجعلها محترمة بين دول العالم بعد أن كادت الفتن الداخلية إلى الدمار.

ولما أحس باقتراب أجله لاشتداد المرض عليه، طلب منه السلطان تعيين خلفاً له فأوصاه بتولي ابنه أحمد، ثم توفي سنة ٢٠٧٢هـ / سنة ١٦٦١ وخلفه ابنه كوبريلي زاده أحمد باشا.

## فتح قلعة نوهزل:

كان الصدر الأعظم الجديد، شجاعاً مقداماً، سديد الرأي اتبع سياسة أبيه الحازمة تجاه الإنكشارية والجيش عموماً عند حدوث أي تمرد او عصيان، كما امتاز بهمة عالية في مقاتلة أعداء الدولة العثمانية الخارجيين.

إذ لم يوافق على عرض دولة النمسا وجمهورية البندقية للصلح، وقاد بنفسه الجيش وعبر نهر الطونة لقتال النمسا وحصار قلعة (نوهزل) في يوم ١٣ محرم سنة ١٠٧٤هـ / ١٧ أغسطس سنة ١٦٦٣م ومع أن هذه القلعة مشهورة في أوروبا بالحصانة والمنعة، لكن الوزير اضطر جنودها إلى التسليم بشرط خروجهم منها دون أن يمسهم بأذى. وكان

لـه مـا أراد فـأخلوا القلعة تاركين أسلحتهم وذخائرهم فعلاً في ٢٥ صفر سنة ١٠٧٤هـ / ٢٨ سبتمبر سنة ١٦٦٣م بعد حصار دام ستة أسابيع.

هـذا الحـدث قـد أدخـل الرعـب في أوروبـا جميعها. وكان أشد تأثيراً على إمبراطور النمسـا (ليوبولد) أكثر مـن غيره لدخـول الجيوش العثمانـية إلى بـلاده وانتشـارها في إقليمي (مورافيا) و(سيليزيا). لذلك طلب مـن البابا إسكندر السابع مساعدته لإقناع ملـك فرنسـا (لويس الرابع عشر) لإمداده بالجنود، فسعى البابا وأقنع ملك فرنسا فأمدّه بسـتة آلاف جـندي فرنسـي وأربعـة وعشـرين ألفاً من حلفائه الألمان تحت قيادة (الكونت دي كوليني).

وانضـمّ هـذا الجيش إلى الجيش النمساوي بقيادة (الكونت دي ستروتزي) وابتدأت المناوشـات الحربـية بـين جـيش الدولـة العثمانـية والجيش النمسـاوي وحلفائـه، فقـتل القـائد العـام النمسـاوي فخلفه القائد الشهير (مونت كوكوللي) وكان قد انضمّ إلى الجيش الفرنسـي عـدد كـبير مـن أبـناء الأشـراف تحـت رئاسـة (الـدوق دي لافوياد). واستـمرت المعـركة سـجالاً انتصـر العثمانـيون أول الأمـر فاحـتل (كوبـريلي أحمـد شـاه) مديـنة (سـرنوار)، وعسـكر عـلى شاطئ نهر (راب). وبعد أن حاول عبوره جابه مقاومة شديدة مـن جـيش الحلفـاء النمسـا وفرنسـا وألمانيا فجمع الصدر الأعظم كلّ قواه في يوم ٨ محرم سـنة ١٠٧٥هـ / أغسطس سـنة ١٦٦٤م واسـتطاع عـبور الـنهر وانتصـر عـلى قلـب جـيش الأعـداء لـولا تدخّل الفرنسيين. وعـدم ثـبات الإنكشـارية وانـتهى يـوم دون إحـراز نصـر لأحـد الطـرفين. وحـافظ العثمانـيون عـلى مواقعهـم دون تقـدم. وسُميت هـذه الواقعة بواقعة (سان جوتار).

بعـد هـذه الواقعـة تواصـلت الاتصالات بين الطرفين للتوصل إلى حل سلمي وإنهاء حالـة الحـرب، وبعـد عشـرة أيـام عقـدت معـاهدة الصلح بين الطرفين، ومن أهم بنودها إخـلاء الجـيش العـثماني لإقلـيم (ترنسـلفانيا) وتعيين (ابرافي) حاكماً عليها تحت سيادة الدولـة العثمانـية، وتقسـيم بـلاد المجـر بـين الدولـتين بـأن يكـون للنمسـا ثـلاث ولايـات وللدولـة العثمانـية أربعة ولايات، مع بقاء حصني (نوفيجراد) و(نـوهزل) تابعين للدولة العثمانـية.

وبـرغم هـذه المعـاهدة فقـد اسـتمرت السـفن الفرنسـية تطارد سفن المغرب بحجة قرصـنة مسـتمرة لسـفن المغـرب عـلى الـبحرية الفرنسـية، واسـتخدموا هـذه الحجـة

باستيلائهم على إقليمي الجزائر وتونس.

في عام ١٦٦٦م أرسل الوزير الفرنسي (كولبر) الذي خلف (مازارين) سفيراً للدولة لإصلاح ما أفسدته الظروف بين العثمانيين وفرنسا لكن جهوده ذهبت سدا، إذ رفض الصدر الأعظم تجديد الامتيازات الفرنسية التجارية وحرمها حق مرور بضائعها من مصر فالسويس إلى الهند. وفوق هذا منحت الدولة العثمانية امتيازات خاصة إلى جمهورية (جنوا) شبيهة بامتيازات إنكلترا، لهذا أعلنت فرنسا مساعدة مدينة (كانديا) على قتال العثمانيين. فسار الصدر الأعظم سنة ١٦٦٧م بنفسه لإتمام فتح هذه المدينة الحصينة، واستمر في حصارها وقتالها أكثر من عامين،لأن فرنسا كانت تمدها بالمال والرجال والسفن الحربية. وأخيراً اضطرت قوة المدينة إلى التسليم، فسلمها قائدها (موروزيني) في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٠٨٠ / ٢٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩، بعد أن أمضى مع الصدر الأعظم معاهدة بالنيابة عن جمهورية البندقية تقضي بالتنازل عن جزيرة (كريت) للدولة العثمانية ماعدا ثلاث قرى وهي (قره بوزا) و(سودا) و(سبينا لونجا).

وصادقت البندقية عليها في (فبراير سنة ١٦٧٠). وفي هذه الأثناء كان (المسيو دي لاهي) سفير فرنسا مقيماً في الأستانة يسعى للحصول على تجديد الامتيازات دون جدوى.

وفي سنة ١٦٧٠م أرسل لويس الرابع عشر سفيراً آخر يدعى (الماركيز دي نواتل) ترافقه سفينة حربية إشارةً إلى قوة فرنسا وإرهاب الصدر الأعظم إذا ما أذعن للمطالب الفرنسية. لم تجدي محاولات الفرنسيين هذه مع الصدر الأعظم الذي استقبل السفير بكل برود مذكراً إياه أن تلك المعاهدات لم تكن إلا مُنحاً سلطانية لا معاهدات اضطرارية واجبة التنفيذ، وحين علم ملك فرنسا برد الدولة العثمانية همَّ بإعلان الحرب عليها لولا نصائح الوزير (كولبر)، إذ تمكن هذا الوزير بحكمته السياسية من تكرار التفاوض مع الدولة العثمانية وإظهار مرونة عالية أمامها من تجديد المعاهدات القديمة في سنة ١٦٧٣. وبموجب هذه المعاهدات تم تفويض فرنسا بحق حماية بيت المقدس كما كان لها ذلك أيام السلطان سليمان القانوني. وبذلك عادت العلاقات الودية بين الدولة العثمانية وفرنسا.

ومما زاد في اتساع حدود الدولة العثمانية من جهة الشمال خضوع جميع القوازق الساكنين في الجزء الجنوبي من بلاد روسيا لنفوذها، دون حرب، طمعاً في حماية الدولة

العثمانية لهم. وبعد هجوم بولونيا على ولاية (اوكرين) او (اوكورانيا) استنجد حاكمها الأكبر بالعثمانيين فسار السلطان بنفسه في جيش جرار ووصل إلى حصن (رامينك) في ٢٣ ربيع الثاني ١٠٨٣ (٨ اغسطس ١٦٧٢م) واحتله بعد حصار عشرة أيام وكذلك احتل مدينة (لمبرج) الشهيرة، فخضع سلطانها (ميشل) للصلح على أن يترك إقليم (أوكورانيا) للقوازق وولاية (بودوليا) للدولة العثمانية ويدفع جزية سنوية قدرها مائتان وعشرون ألف بندقي ذهب (نوع من العملة الذهبية تنسب إلى مدينة البندقية وكان من اجود الذهب) ووقعت المعاهدة في ٢٥ جمادى الأول سنة ١٠٨٣هـ / ١٨ سبتمبر سنة ١٦٧٢م أي بعد إعلان الحرب بشهر واحد وسميت هذه المعاهدة بمعاهدة (بوزاكس).

لكن هذه المعاهدة لم تحظ بالقبول من البولونيين فأصروا على استمرار القتال، فقاد القائد الشهير (سوبيسكي) جيشاً كبيراً لقتال العثمانيين واستطاع أن يسترد مدينة (لمبرج) فانتخبوه ملكاً عليهم بعد موت (ميشل) سنة ١٦٧٣م. واستمرت المعارك سجالاً بين الدولتين حتى سنة ١٦٧٦م، التي اضطر الملك (سوبيسكي) من طلب تجديد الصلح بعد أن خسر الكثير من جيوشه، وتنازل للدولة العثمانية عما كان قد تنازل عليه (ميشل) من قبله إلا من بعض المدن عديمة الأهمية. وكانت هذه المعاهدة خاتمة أعمال الصدر الأعظم (كوبريلي احمد باشا) الذي توفي بعد إتمامها بقليل في ٢٤ رمضان سنة ١٠٨٧هـ / ٣٠ أكتوبر سنة ١٦٧٦م عن واحد وأربعين سنة قضى خمسة عشر عاماً في منصب الوزير (الصدر الأعظم).

وتولى بعده الوزارة (قره مصطفى باشا) الذي لم يكن بكفاءة سابقيه كوبريلي محمد باشا وابنه أحمد باشا، وسار في طريق مصالحه الشخصية، فباع المناصب العالية والمعاهدات والامتيازات المجحفة بدولته لقاء مبالغ مالية تدفع له.

ومن جراء سياسته الخاطئة خذل القوازق وأبعدهم عن الدولة العثمانية، فيما تمرد حاكم مدينة (اوكرين) جهراً سنة ١٦٧٧م واستعان بروسيا (التي بدأت بتنظيم أوضاعها الداخلية) فأمدته بالرجال، حتى استمر القتال بين القوازق والروس من جهة، والعثمانيين من جهة أخرى سجالاً حتى سنة ١٦٨١م حيث عقد اتفاقيته (رادزين) التي اتفق الطرفان بها على بقاء الحالة على ما كانت عليه قبل بدء الحرب.

## الصدر الأعظم ونتائج سياسته :

بعد الانتصار على النمسا، ألب البابا القوات البولونية وجيش إقليمي (ساكس) و(بافيرا) لمحاربة الدولة العثمانية. وفي يوم ٢٠ رمضان سنة ١٠٩٤هـ / ١٢ سبتمبر سنة ١٦٨٣م هاجم ملك بولونيا (سوبيسكي) وحلفائه الدولة العثمانية في المرتفعات التي تحصنت جيوشها بها. وقد انهزم الصدر الأعظم (قره مصطفى باشا) وجيوشه أمام القوات البولونية وحلفائها متراجعاً إلى مدينة (بود) والملك (سوبيسكي) يتعقبه واستطاع فتح مدينة (جران) بسهولة وبلغ أمر الانهزام الخطير للجيوش العثمانية مسامع السلطان محمد الرابع فأمر بقتل الصدر وأرسل أحد رجاله فقتله وأرسل رأسه إلى القسطنطينية وعيّن مكانه إبراهيم باشا سنة ١٠٩٥م.

## تحالف دولي جديد ضد الدولة العثمانية :

بعد تحرير مدينة (ويانة) عاصمة النمسا من العثمانيين، تحالفت كل من النمسا وبولونيا والبندقية ومملكة الروس على محو الدولة العثمانية من الوجود السياسي والقضاء على نفوذها الخارجي بالكامل. ومما زاد وضع الدولة العثمانية حرجاً أن علاقاتها قد ارتبكت مع الفرنسيين بسبب المناوشات البحرية المستمرة بين سفنها التجارية أو الحربية وقراصنة المغرب الذي أدى بـ (الأميرال) دوكين إلى فتح النار على ميناء طرابلس وتهديم المدينة، في سنة ١٦٤٨ أطلق (دوكين) نار مدفعيته على مدينة الجزائر وألزم أهلها بدفع مليونين ومائتي الف قرش غرامة حربية مع إطلاق سراح ما عندهم من الأسرى الفرنسيين.

أمام هذا الوضع الخطير عمدت الدولة العثمانية على تجاهل الخروقات الفرنسية للمعاهدة السلمية بينهما، ووجهت كلّ قوتها لمواجهة التحالف الدولي الجديد والخطير على مصالحها. لا سيما وأن جيوش الملك (سوبيسكي) تهدد بلاد البغدان وسفن البنادقة تهدد سواحل اليونان وبلاد موره، ولعدم وجود قوة بحرية عثمانية كافية لصد هجمات سفن البنادقة، استطاعت جيوش البنادقة في سنة ١٦٨٦م أن تحتل أغلب مدن اليونان حتى (حورنته) و(أتينا). أما النمسا فقد استطاعت أن تحاصر مدينة (يست) ومدينة (بود) المجرية.

وفي سنة ١٦٨٥م احتل النمساويون عدة حصون وقلاع شهيرة أهمها قلعة (نوهزل). وبسبب هذه الخسائر المتعاقبة عُزل الصدر إبراهيم باشا ونفي إلى جزيرة (رودس) وعيّن مكانه سليمان باشا.

ومع شهرة هذا الوزير بالشجاعة وحسن السياسة والإقدام إلا أن ظروف الدولة العثمانية قد بلغت درجة من التقهقر أمام هذه القوات المتحالفة حيث صار الخلاص صعباً لا سيما وأن (الدوق دي لورين) الشهير كان على رأس الجيوش النمساوية.

وكان من أوليات هذا الصدر الإسراع إلى نجدة مدينة (بود) التي كان يحاصرها (الدوق دي لورين) بتسعين ألف جندي، لكنه لم يستطع فعل شيء، فدخلها الجيش النمساوي في ١٣ شوال سنة ١٠٩٧هـ / ٢ سبتمبر سنة ١٦٨٦م، بعد أن قُتل حاكمها عبدي باشا وأربعة آلاف من جنوده ولم تدخل هذه المدينة في نفوذ العثمانيين بعد ذلك أبداً.

وفي محاولة أخيرة للصدر الأعظم في مواجهة قوات التحالف، جمع بقايا كتائب جيشه المؤلفة من ستين ألف مقاتل معززين بسبعين مدفعاً وانتظر انقضاء الشتاء، وبعد إكمال الاستحضارات للهجوم بتوفير الذخيرة الكافية وتدريب الجيش وبث روح الحماسة فيه هاجم جيوش التحالف في سهل (موهاكز) (الذي سبق للعثمانيين أن انتصروا فيه على المجر قبل مئة وستين سنة)، وفي ٣ شوال سنة ١٠٩٨هـ / ١٢ أغسطس سنة ١٦٨٧م احتدم القتال فانهزم العثمانيون واحتلت جيوش التحالف إقليم (ترنسلفانيا) وعدة قلاع من (كرواسيا) أو (كرواتيا).

لقد أحدث خبر انهزام الجيوش العثمانية في الأستانة ثورة في صفوف الجيش لم يتمكن الصدر سليمان باشا من مقاومتها إلا بالفرار إلى بلغراد، حيث أرسل وفداً من الإنكشارية والسباهية إلى السلطان ليأمر بقتل الصدر الأعظم فأمر بقتله لكن الصدر كان قد هرب. فقرر الوزير الثاني (القائمقام) قره مصطفى وبتحالفه مع العلماء عزل السلطان محمد الرابع فعزلوه في ٢ محرم سنة ١٠٩٩هـ / ٨ نوفمبر سنة ١٦٨٧م بعد أن حكم أربعين سنة وخمسة أشهر وبقي في العزلة حتى توفي في ٨ ربيع الثاني سنة ١١٠٤هـ / ١٧ ديسمبر سنة ١٦٩٢م بالغاً من العمر ٥٣ سنة.



# الفصل الخامس

## سلاطين آل عثمان في مرحلة الاحتضار



## السلطان سليمان الثاني وتدهور الأوضاع السياسية

هو ابن السلطان إبراهيم الأول وُلد في ١٥ محرم سنة ١٠٥٢هـ / ١٥ إبريل سنة ١٦٤٢م، بدء حكمه بتوزيع الهدايا بسخاء على الجنود والإنكشارية، ولم يعاقبهم على تمردهم وعزلهم الخليفة السابق. مما أدى بالجيش إلى معاودة العصيان وقتل قادته. وحاصروا الصدر الأعظم الجديد (سياوس) باشا في سرايا السلطان وقتلوه وأهانوا أزواجه.

فكانت الأستانة في فوضى شاملة وفرت فرصة مثالية لأعدائها، فاحتل النمساويون قلاع (ارلو) و(لبا) وغيرها، واحتل (موروزيني) البندقي مدينة (ليبه) من بلاد اليونان وكافة سواحل دلماسيا سنة ١٦٨٧م. وفي السنة التالية سقطت مدن (سمندرية) و(فلومباز) و(بلغراد) في أيدي النمساويين. بعدها فقدت الدولة العثمانية في سنة ١٦٨٩م مدن (نيش) و(ودين) من بلاد الصرب. ومن أسباب هذه الانهيازات الجديدة عدم كفاءة الصدر الأعظم مصطفى باشا الذي خلف سياوس الذي قتله الإنكشارية.

ومن أجل إيقاف هذا التدهور الخطير، عزل السلطان سليمان الصدر الأعظم وعين مكانه (كوبريلي مصطفى باشا) ابن كوبريلي باشا الكبير. فكان شديداً وحكيماً، استطاع أن يبث روح النظام في الجيش باللين والشدة، ومنعهم من انتهاك حقوق الأهالي

وصرف لهم ما تأخر من رواتبهم من مال الأوقاف، حتى يبطل حجتهم في اختلاس أموال الناس أو الدولة. وبهذا صار وضع الجيش يمكن التعويل عليه في الحروب.

ومن جهة أخرى سمح للمسيحيين بناء كنائسهم المهدّمة وعاقب بشدة كلّ من تعرّض لهم في إقامة شعائرهم الدينية حتى استمال المسيحيين إليه.

ولما انتظم الجيش وتحسنت أحواله المادية والمعنوية سار على رأسه لقتال الأعداء فاسترد في زمن قليل مدن (نيش و(ودين) و(سمندريه) و(بلغراد) في سنة ١٦٩٠م، بينما كان (سليم كراي) والي القرم يخضع الثوار الصرب، وتيكلي المجري استطاع أن يسترجع إقليم ترنسلفانيا إلى أملاك الدولة العثمانية.

وبذلك أعاد كوبريلي مصطفى باشا بعض ما فقدته الدولة من أملاكه بسبب ضعف السياسة وفسادها، وعصيان الإنكشارية المستمر. وفي ٢٦ رمضان سنة ١١٠٢هـ / ٢٣ يونيو سنة ١٦٩١م، توفي السلطان سليمان الثاني من غير خلف وعمره ٥٠ سنة بعد أن حكم الدولة العثمانية ثلاث سنوات وثمانية أشهر.

## السلطان أحمد الثاني:

وُلد في ٦ ذي الحجة سنة ١٠٥٢هـ / ٢٥ فبراير سنة ١٦٤٣م وأوعز بإبقاء الصدر الأعظم كوبريلي باشا في منصبه اعتماداً على قدراته السياسية والحربية، لكن الموت السريع الذي داهم هذا الوزير الشاب فتوفي في ٢٤ ذي القعدة سنة ١١٠٢هـ / ١٩ أغسطس سنة ١٦٩١م في ساحة القتال عند مهاجمة الجيوش النمساوية بقيادة (لويز دي باد) فكان موته أقسى ضربة للدولة العثمانية وفي ظروفها الحرجة هذه وعدم كفاءة الصدر الأعظم البديل (عربة جي علي باشا).

وفي عهد هذا السلطان لم تحصل حوادث مهمة واقتصرت الحرب على بعض المناوشات واستطاع البنادقة احتلال جزيرة ساقز سنة ١٦٩٤م. وتوفي في ٢٢ جمادى الثاني ١١٠٦هـ / ٧ فبراير سنة ١٦٩٥م وعمره ٥٤ سنة بعد أن حكم الدولة العثمانية أربع سنين وثمانية أشهر. وتولى السلطان مصطفى الثاني الحكم بعده.

## معاهدة كارلوفتس حصاد السلطان مصطفى الثاني:

وهو ابن السلطان محمد الرابع وُلد في ٨ ذي القعدة سنة ١٠٧٤هـ / ٢ يونيو سنة ١٦٦٤م اتصف بالشجاعة وثبات العزيمة فأعلن بعد جلوسه على كرسي الحكم بثلاثة أيام عن رغبته بقيادة الجيش بنفسه، فسار إلى بولونيا مستعيناً بفرسان القوازق وانتصر عليهم عدة مرات، لكن مدينة (لمبرج) وقفت مانعاً حصيناً ضد فتوحاته.

فذهب إلى قتال روسيا واضطرهم إلى رفع الحصار عن مدينة (أزاق) ببلاد القرم – والتي كان يحاصره الإمبراطور الشهير بطرس الأكبر – لتكون ثغراً لبلاده على البحر الأسود، إذ كانت قبائل القوازق تحول بين البحر الأسود وبين بلاده، فرُفع الحصار عن أزاق بالقوة العثمانية في أكتوبر سنة ١٦٩٥م.

بعد ذلك هاجم السلطان بجيوشه ثانية بلاد المجر وفتح حصن (لبا) وهزم الجنرال (فتراني) في واقعة (لوجوس) التي تقع في الجنوب الغربي من رومانيا وإلى الشرق من تمسوار وقتل من جيشه ستة آلاف جندي وأسره وقتله في ٢٢ سبتمبر سنة ١٦٩٥م / ١٢ صفر سنة ١١٠٧هـ، كما استطاع السلطان هزيمة جيش ساكس في واقعة (أولاش). عندما تقلد البرنس (أوجين دي سافوا) القائد الشهير قيادة الجيش النمساوي، تحاشى اللقاء مع الجيوش العثمانية في الأراضي السهلية البرية، وانتظر حتى عبور الجيش العثماني نهر (تيس) ففاجأهم واستطاع قتل أعداداً كبيرة منهم، كذلك قتل الصدر الأعظم الماس محمد باشا وغرق آخرون أكثر من القتلى، ولولا وجود السلطان على الضفة الأخرى من النهر لسقط بأيديهم أسيراً. وكان ذلك في ٢٥ صفر سنة ١١٠٩هـ / ١٢ سبتمبر سنة ١٦٩٧م فتعقبهم (البرنس أوجين) ودخل بلاد البوسنة فاتحاً.

واستغل الإمبراطور بطرس الأكبر انشغال السلطان في حرب بلاد المجر فعاد إلى فتح ميناء آزاق لأهميته لروسيا. ودخل (أزاق) في ١٦٩٦م.

ومع أن الصدر الأعظم استطاع إيقاف زحف (البرنس أوجين) واجبره على التقهقر أمامه حتى استرد بلاد البوسنة، كما استرد الأميرال البحري العثماني الملقب (مزومورتو) جزيرة (ساقز) بعد انتصاره على سفن البنادقة، لكن الاتصالات بدأت للوصول إلى معاهدة صلح. فتدخل ملك فرنسا لويس الرابع عشر لإقناع الدولة

العثمانية للدخول في معاهدة (ريسويك)[1] فلم يوافق السلطان العثماني لعلمه أن جميع الدول قد اتحدت على إضعاف الدولة العثمانية.

وبعد اتصالات مكثفة وطويلة وقعت معاهدة (كارلوفتس) بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا والبندقية وبولونيا، في ٢٤ رجب سنة ١١١٠هـ / ٢٦ يناير سنة ١٦٩٩م.

وكان من شروط هذه المعاهدة تنازل الدولة العثمانية عن بلاد المجر بأجمعها وإقليم ترنسلفانيا لدولة النمسا، وتنازلت عن مدينة أزاق لروسيا، فصار لروسيا اليد الطولى على البحر الأسود. وردّت لمملكة بولونيا مدينة (كامينك) وإقليمي (بودوليا و(أوكرانيا). وتنازلت للبندقية عن جزيرة مورا إلى نهر (هكساميلون)، وإقليم دلماسيا على البحر الأدرياتيكي بأجمعه.

واتفقت مع النمسا على هدنة أمدها خمس وعشرين سنة وأن لا تدفع النمسا أو غيرها من الدول أي مبلغ مالي إلى الدولة العثمانية مثل الجزية أو مجرد هدية.

وبهذه المعاهدة فقدت الدولة العثمانية معظم أملاكها في أوروبا وازدادت أطماع الدولة الأخرى بها.

## إصلاحات الوزراء المتعثرة:

بعد إتمام المعاهدة وجه الصدر الأعظم كوبريلي حسين باشا اهتمامه بالأمور الداخلية والشؤون المالية والأمور العسكرية، حتى يستطيع بناء دولة متوازنة، واستطاع أن يجد الحلول المناسبة. لكن لظروف لم تساعده على إكمال إصلاحاته فاستقال هذا الوزير المصلح في ١٢ ربيع الثاني سنة ١١١٤هـ / ٥ سبتمبر سنة ١٧٠٢م، وعُيّن مكانه (دال طبان مصطفى باشا). وكان هذا عسكرياً ميالاً للحرب ولذلك لم يسر على خطة الإصلاحات التي بدأها سلفه في إصلاح الشؤون الداخلية وتنظيم البلاد وشق الطرق العامة وغيرها. بل إنه أراد خرق معاهدة (كارلوفتس) مع حداثتها وإثارة الحرب مع النمسا. ولشعور الأهالي والجنود بمضار هذه السياسة على الدولة، تذمروا وتمردوا ضد الوزير واشترك معهم الجيش وطلبوا من السلطان عزله، فعزله في ٦ رمضان سنة ١١١٤هـ / ٢٤ فبراير سنة ١٧٠٢م، واحتل مكان الصدارة (رامي محمد باشا) فسار على خطة

(١) معاهدة وقعت بين فرنسا من جهة والمانيا واسبانيا وإنكلترا من جهة أخرى سنة ١٦٩٧، في ٢٠ سبتمبر بمقتضاها اعترمت هذه الدولة بامتلاك فرنسا لمدينة ستراسبورج وبلاد الألزاس.

إصلاحات كوبريلي باشا، وشرع بالقضاء على الفساد ومعاقبة المرتشين ومنع المظالم، فأغاظ بذلك أصحاب المصالح الشخصية فتمردوا عليه وحرّضوا الإنكشارية معهم، فطلبوا من السلطان عزله، فامتنع وأرسل لقمعهم فرقة عسكرية ولكنها انضمت مع الثائرين فعزلوا السلطان مصطفى الثاني في ٢ ربيع الثاني سنة ١١١٥هـ / ١٥ أغسطس سنة ١٧٠٣م بعد أن حكم ٨ سنوات و٨ شهور وبقي معزولاً إلى أن توفي في ٢٢ شعبان من السنة نفسها (٣١ ديسمبر سنة ١٧٠٣م وعمره أربعون سنة، وأقاموا مكانه بعد عزله أخاه أحمد الثالث.

## السلطان أحمد الثالث وحصار القيصر الروسي:

هو ابن السلطان محمد الرابع وُلد في ٣ رمضان سنة ١٠٨٣هـ / ٢٣ ديسمبر سنة ١٦٧٣م وعند استلامه الحكم بعد عزل أخيه وزّع أموالاً طائلة على الإنكشارية جرياً على عادة السلاطين العثمانيين في حفل التتويج. ولم يكتف بتوزيع الأموال بل أباح لهم قتل المفتي فيض الله أفندي الذي كان أشدّ المعارضين للإنكشارية.

ولكن عندما استقامت الأمور لهذا السلطان وعاد الاستقرار والهدوء للأستانة، اقتصّ من الإنكشارية وقتل عدداً كبيراً منهم وعزل الصدر الأعظم (نشانجي أحمد باشا) الذي انتخبه الإنكشارية في ثورتهم. وعيّن زوج أخته (داماد حسن باشا). فبدأ بتجديد الترسانة العسكرية، وإنشاء المدارس والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، لكنه لم يتخلص من مؤامرات رؤوس الفساد فبذلوا جهداً كبيراً عند السلطان الذي عزله أخيراً في ٢٨ جمادى الأول ١١١٦هـ / ٢٨ سبتمبر سنة ١٧٠٤م وصار من بعده تغيير الوزراء تبعاً للأهواء والمصالح الشخصية للمتنفذين. وكان من نتيجة هذه السياسات الرديئة، أن الدولة العثمانية لم تلتفت إلى إجراءات بطرس الأكبر (ملك روسيا) الداخلية، ولم تدرك نواياه الخارجية والتي تقضي بإضعاف دول الجوار القوية مثل السويد وبولونيا والدولة العثمانية، فقاتل السويد وانتصر على ملكهم شارل الثاني عشر في واقعة (بولتافا) في سنة ١٧٠٩م. ولو كانت الدولة العثمانية حكيمة لساعدت السويد على روسيا.

ولما تولى الوزير (بلطه جي محمد باشا) الصدارة أثار الحرب على روسيا وقاد الجيوش بنفسه التي تجاوز عددها المائتي الف جندي محاصراً القيصر الروسي وخليلته

كاترينا، لكن هذا الحصار لم يدم طويلا، لاستمالة كاترينا للوزير العثماني ورشوته بالجواهر والمصوغات الثمينة[1] وأجبرته على رفع الحصار عن القيصر وجيشه مكتفياً بمعاهدة (فلكزن) الذي وقعها القيصر في ٩ جمادى الآخر سنة ١١٢٣هـ / ٢٥ يوليو سنة ١٧١١م.

## وزراء السلطان بين المعاهدات والحروب والإنكشارية :

عندما تولى يوسف باشا الوزارة وكان محباً للسلام فعقد مع روسيا معاهدة جديدة تقضي بإحلال السلام بينهم لمدة (٢٥ سنة)، لكن خرق بطرس الأكبر بعض بنود هذه المعاهدة بعد بضعة أشهر والقاضي بإزالة قلعة (تجانزك) الواقعة على بحر آزاق. أدى إلى نشوب الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، فتدخلت إنكلترا وهولندا لمنع هذه الحرب خوفاً على مصالحها الاقتصادية. وبعد اتصالات طويلة عُقدت بينهما معاهدة جديدة سميت بمعاهدة (أدرنة) في ٢٤ جمادى الأول سنة ١١٢٥هـ / ١٨ يونيو سنة ١٧١٣م تنازلت روسيا بمقتضاها إلى الدولة العثمانية عن أراضيها على البحر الأسود حتى لم يبق لها أيّ موانئ أو ثغور عل البحر الأسود، مقابل أن تمتنع روسيا عن دفع جزية سنوية إلى أمراء القرم لضمان حرية قوافلها التجارية. وبهذه المعاهدة يأس شارل الثاني عشر السويدي الذي كان يأمل في مساعدة الدولة العثمانية ضد روسيا فغادر أراضي الدولة العثمانية بعد أن أقام فيها قرابة السنتين.

ثم تولى منصب الصدر الأعظم علي باشا داماد وكان ميالاً للحرب، غيوراً على ما ضاع من أملاك الدولة العثمانية وخصوصاً بلاد موره. فأعلن الحرب على جمهورية البندقية فاسترد شبه الجزيرة بأكملها والمدن التي كانت باقية للبنادقة في جزيرة (كريت) حتى لم يُبقي لهم في بلاد اليونان إلا جزيرة كورفو، فاستنجدت البندقية بإمبراطور النمسا شارل الثالث أحد الموقعين على معاهدة (كارلوفتس) فأسرع لمد يد المساعدة إلى البندقية، وأرسل وفداً إلى السلطان العثماني يطلب فيه إرجاع كلّ ما احتله

(١) يشير بعض الدارسين للتاريخ العثماني بالشك في قصة المجوهرات التي اضطرت الوزير لخيانة بلده ومبعث هذا الطعن عندهم، أن الوزير لم يجهل أن انتصاره على الروس يفي حصوله على المجوهرات جميعاً، وإذا ما كان طامعاً في جسد كاترينا فهي له أيضاً كسبية بعد الانتصار. ثم هل كان الجنود يوافقون الباشا على هذا الأمر وبسهولة وهم الذين يعزلون ويقتلون السلاطين والوزراء لأتفه الأسباب. ويرجح الدارسون فك الحصار عن القيصر هوقبول الوزير بأضعف الإيمان لأنه أدرك أن السير في الفتوحات قد يؤدي إلى خسائر وخيمة ستكلفه الكثير. فاكتفى بهذا النصر القريب.

الجيش العثماني وفقاً لمقتضيات معاهدة (كارلوفتس) إلى البنادقة. وإلا فيكون امتناع السلطان عن تنفيذ هذا الشرط هو بمثابة إعلاناً للحرب.

ولم يوافق السلطان وفضل خوض الحرب في هذا الظرف غير المناسب بسبب عدم حكمة الوزير وكان من الواجب عدم خوض هذه الحرب لوجود قوات معادية قوية وقواد مهرة مثل القائد ذائع الصيت البرنس (أوين دي سافوا) الذي انتصر على العثمانيين في واقعة (روس واردين) في يوم ٥ أغسطس سنة ١٧١٦م، وفيه قتل الصدر الأعظم علي باشا داماد، وبعد ذلك فتح النمساويون مدينة (تمسوار) بعد أن حاصروها أربعة وأربعين يوماً، وحاصروا مدينة بلغراد ودخلوها في ١٩ أغسطس سنة ١٧١٧م بعد أن هزموا الصدر الجديد خليل باشا الذي جاء لمساعدة المدينة، ثم ابتدأت الاتصالات لإتمام معاهدة الصلح، وتم الصلح بينهما في ٢٢ شعبان سنة ١١٣٠هـ / ٢١ يوليو سنة ١٧١٨م، على أن تأخذ النمسا ولاية (تمسوار) ومدينة بلغراد مع جزء كبير من بلاد الصرب وجزء آخر من بلاد الفلاخ، وأن تبقي جمهورية البندقية سيطرتها على ثغور شاطئ دلماسيا، أما بلاد موره فترجع إلى الدولة العثمانية وسميت هذه المعاهدة (بيسار وفتش). وعقب ذلك طلبت روسيا من الدولة العثمانية تحوير المعاهدة السابقة بشكل يبيح لتجارها المرور من أراضي الدولة العثمانية وبيع بضاعتهم فيها. ومرورهم لأداء فريضة زيارة بيت المقدس في أراضي الدولة العثمانية دون دفع خراج مدة إقامتهم أو رسوم على جوازات المرور. فوافق العثمانيون. وأضيفت إلى هذه المعاهدة الجديدة المؤرخة في ٩ نوفمبر سنة ١٧٢٠ شرطاً عظيم الأهمية وهو تعهد كل من روسيا والباب العالي بمنع زيادة نفوذ ملك بولونيا المنتخب، على نفوذ الأشراف وإلغاء مبدأ وراثة الحكم في عائلة ملك بولونيا وتنفيذ هذا الشرط بكل الوسائل المتاحة بما فيها الحرب.

ولما تولى داماد إبراهيم باشا منصب الصدر الأعظم سنة ١١٣٠هـ / ١٧١٨م أراد أن يعوض الدولة العثمانية ما فقدته من ولايات، بفتح بلاد جديدة في الجانب الآسيوي.

وقد حالفه الحظ نتيجة الأحداث التي حصلت ببلاد فارس، بسبب تنازل الشاه حسين عن الملك بالقوة إلى مير محمد أمير أفغانستان، فأسرع الصدر الأعظم إبراهيم باشا باحتلال أرمينيا وبلاد الكرج، في الحين نفسه اجتاز بطرس الأكبر جبال القوقاز التي كانت تحدّ بلاد روسيا من جهة الجنوب واحتل إقليم طاغستان مع كافة سواحل بحر الخزر الغربية وقد اقتنعت الدولة العثمانية وروسيا بما احتلتاه. وقبلت الدولتان عقد معاهدة صلح بتاريخ ٢ شوال سنة ١١٣٦هـ / ٢٤ يونيو سنة ١٧٢٤م بواسطة سفير

فرنسا بالأستانة المسيو (دوبو) وبطلب من بطرس الأكبر.

أما دولة الفرس فلم توافق على التقسيم المجحف بحقها، لكن قوتهم العسكرية لم تكن بالمستوى الذي يؤهلها لصدّ هجمات العثمانيين الذين فتحوا في سنة ١٧٢٥ عدّة مدن وقلاع أهمها مدن (همذان) و(أريوان) و(تبريز). وساعد الجيوش العثمانية بهذه الفتوح اضطراب الأحوال الداخلية في إيران وتنازع كل من الشاه أشرف الذي قتل مير محمد أمير أفغانستان والشاه طهماسب ملك ساسان وانتهت هذه الحرب بالصلح مع الشاه أشرف في ٢٥ صفر سنة ١١٤٠هـ / ١٢ أكتوبر سنة ١٧٢٧م.

وحين مات الشاه أشرف انفرد طهماسب بالملك، وطلب من الدولة العثمانية إعادة ما احتلته من بلاد فارس من مدن وقلاع كما ذكرنا. فرفضت الدولة العثمانية هذا الطلب فجهز حملة عسكرية لقتال العثمانيين. ولعدم ميل السلطان إلى الحرب ورغبته في السلم. ثار الإنكشارية وألبوا العامة، فأطاعوهم طمعاً في السلب وخوفاً من الانتقام في ١٥ ربيع الأول ١١٤٣هـ / ٢٨ سبتمبر سنة ١٧٣٠م وطلب زعيم هذه الثورة (بترونا خليل) من السلطان قتل الصدر الأعظم والمفتي وأميرال الأساطيل البحرية، بحجة أنهم يدعون إلى مصالحة دولة الفرس، فرفض السلطان طلبهم. فأزدادوا إصراراً على شروطهم فأباح لهم بقتل الوزير الأعظم والأميرال ولم يوافقهم على قتل المفتي، فوافقوا على هذه النتيجة وألقوا بجثتي المقتولين في البحر. وبعدها تطاولوا على السلطان نفسه. فأعلنوا إسقاطه في مساء نفس اليوم، ونادوا بابن أخيه السلطان محمود الأول سلطاناً على الدولة العثمانية، فأذعن السلطان أحمد الثالث وتنازل عن الملك دون معارضة ومما يذكر أخيراً لهذا السلطان إدخال المطابع إلى بلاد العثمانيين وتأسيس دار طباعة في الأستانة بعد قرار المفتي بإصداره الفتوى مشترطاً عدم طبع القرآن الكريم خوفاً من التحريف، كما شارك هذا السلطان في استرجاع إقليم موره وقلعة آزاق وفتح عدة ولايات من دولة الفرس. وبقي معزولاً إلى أن توفي في سنة ١١٤٩م.

## السلطان محمود الأول بين سلطة الإنكشارية ومعاهدات الصلح:

هو ابن السلطان مصطفى الثاني وحين استلم السلطة لم يكن له إلا اسمها فقط حيث كان نفوذ (بترونا خليل) قائد التمرد على سلفه اليد العليا في شؤون البلاد ينصب من يشاء ويعزل من يشاء تبعاً لمصالحه الشخصية. حتى بلغ به الأمر الاستهتار بالسلطان

والإنكشارية الذين آزروه. حتى قيّض لهذا الظلم أن يُستثمر بتحالف الإنكشارية مع السلطان فاتفقوا على قتله وفعلوا، وبهذا استتب الأمن واستأنفت الدولة العثمانية ممارسة نشاطها الخارجي.

فاستأنفت الحرب مع الدولة الفارسية وتغلبت عليها في عدة وقائع مما حدا بالشاه طهماسب إلى طلب الصلح فتمّ بين الدولتين في معاهدة وُقعت في ١٢ رجب سنة ١١٤٤هـ / ١٠ يناير سنة ١٧٣٢م، وتقضي هذه المعاهدة بأن تترك الدولة الفارسية للدولة العثمانية كل ما فتحته من ولايات عدا مدن (تبريز) و(أردهان) و(همذان) وباقي إقليم لورستان. لكن ظهور نادر خان[1] أكبر ولاة الدولة الفارسية بقوة على ساحة الأحداث ورفضه لشروط معاهدة الصلح، فسار بجيوشه إلى مدينة أصفهان وعزل الشاه طهماسب وولى مكانه ابنه القاصر عباس الثالث وأقام نفسه وصياً عليه. ثم قصد البلاد العثمانية وانتصر على جيوشها وحاصر مدينة بغداد وقتل الوزير عثمان باشا الأعرج، وبذلك طلبت الدولة العثمانية الصلح، وبعد اتصالات طويلة اتفق مندوب الدولة العثمانية مع نادر خان في ١٨ جمادى الأول سنة ١١٤٩هـ / ٢٤ سبتمبر سنة ١٧٣٦م في مدينة تفليس حيث نودي بنادر خان ملكاً على دولة فارس وبشرط أن ترد الدولة العثمانية إلى بلاد فارس كل ما فتحته من بلادها، وأن تكون حدود الدولتين كما تقرر بمعاهدة سنة ١٦٣٩ المبرمة في زمن السلطان مراد الرابع.

## الصدر الأعظم الحاج محمد باشا ومعاهدة بلغراد:

لحسن حظ الدولة العثمانية أن تقلّد منصب الصدر الأعظم وزير محنك اشتهر بحسن سياسته وسداد رأيه وهو (الحاج محمد باشا) فبادر إلى جمع الجيوش العثمانية وتجهيزها بالمعدات والأسلحة الجديدة، وتنظيم صفوفها وبث روح الحماسة فيها، حيث تمكن من إيقاف تقدّم الروس الذين كانوا قد احتلوا إقليم البغدان ودخلوا مدينة (ياس) عاصمة الإقليم. ومن جهة أخرى انتصرت الجيوش العثمانية على جيوش

---

(١) يبدو أن هذا القائد من العائلات غير المعروفة النسب وما نعلمه عنه أنه وُلد في بلاد خراسان سنة ١٦٨٨م تقريباً واشتغل في مهن كثيرة متنوعة، وأسس عصابة مسلحة للسلب والنهب واستولى على خراسان واستبد بها أثناء الاضطرابات التي اقيمت موت الشاه حسين سنة ١٧٢٢م ثم دخل في خدمة الشاه طهماسب وحارب معه مغتصبي الملك من الأفغان، وبعد قبول هذا الشاه معاهدة ١٢ رجب سنة ١١٤٤هـ عزله نادر خان وأقام ابنه الرضيع عباس. وبعد أربع سنوات اغتصب نادر الملك وحارب المغول في الهند وفتح مدينة دهلي وأخيراً قتله أحد قادة الجيش سنة ١٧٤٧ لظلمه وطغيانه.

النمسا التي هاجمت بلاد البوسنة والصرب والفلاخ، فانتصر العثمانيون في الصرب وأجبروا النمساويين على الجلاء منها، حتى طلبت النمسا معاهدة صلح مع العثمانيين بواسطة المسيو (فلنوف) سفير فرنسا، فذهب إلى الصدر الأعظم وعرض عليه الصلح بالنيابة عن النمسا، فاشترط الصدر الأعظم شروطاً ما كانت النمسا لتقبلها لولا هذه الانتصارات على قائدها الشهير (وليس) في يوم ٢٣ يوليو سنة ١٧٣٩م (وكان هذا الانتصار العثماني أكبر عامل في الوصول إلى معاهدة الصلح الذي تمت بينها وبين روسيا في ١٤ جمادى الآخر سنة ١١٥٢هـ / ١٨ سبتمبر سنة ١٧٣٩م على أن تتنازل النمسا للدولة العثمانية عن مدينة بلغراد وما أعطي لها من بلاد الصرب والفلاخ بمقتضى معاهدة (بساروفتش).

أما روسيا فقد تعهدت القيصرة (حنة)[1] بهدم قلاع ميناء آزاق وعدم تجديدها في المستقبل وبعدم تسيير سفن حربية أو تجارية في البحر الأسود أو ببحر آزاق، وأن تكون تجارتها في هذين البحرين منقولة على مراكب أجنبية، وأن ترد للدولة العثمانية كل ما فتحته من الأقاليم والبلدان وسميت هذه المعاهدة بـ (معاهدة بلغراد).

وبعد هذه المعاهدة بذل السفير الفرنسي المسيو (فلنوف) جهداً كبيراً في إقناع السلطان العثماني محمود الأول بضرورة الاتحاد مع السويد لمحاربة روسيا لو أعلنت العدوان عليها، خوفاً من النفوذ الروسي الذي امتد إلى بولونيا وجعلها خاضعة فعلاً لروسيا.

فاقتنع السلطان وأبرمت الدولة العثمانية مع السويد معاهدة ضد روسيا سنة ١٧٤٠م. وفي هذه السنة حصل السفير الفرنسي على تجديد الامتيازات الممنوحة للتجار الفرنسيين ووقع الطرفان هذه المعاهدة الجديدة في ١٧ سبتمبر سنة ١٧٤٠م وهي تماثل معاهدة ١٦٧٣م مع بعض التسهيلات الجديدة لتجارة فرنسا.

توفي السلطان محمود الأول في يوم الجمعة ٢٧ صفر سنة ١١٦٨هـ / ١٣ ديسمبر سنة ١٧٥٤م بالغاً من العمر ستين سنة وكانت أهم مزاياه العدل والحلم. وفي أيامه اتسع نطاق

---

(١) هي حنة إيوانوفنا إمبراطورة روسيا وابنة (إيوان) أخ بطرس الأكبر، ولدت سنة ١٦٩٢م وتوفيت سنة ١٧٤٠. وتزوجت من دون كوسلاند وتولت مُلك روسيا بعد موت بطرس الثاني، واتحدت مع النمسا في مسألة وراثة بولونيا ونجحت في انتخاب أوغست الثالث ملكاً لها، وحاربت الأتراك من سنة ١٧٣٥م إلى سنة ١٧٣٩م دون انتصارات تذكر، وكانت سياسة ألمانيا سائدة في بلادها بمساعي ودسائس خليلها وعشيقها (جان بيرن).

الدولة العثمانية بآسيا وأوروبا وكان (معاهدة بلغراد) بمثابة الكبرياء الجديد للعثمانيين أمام معاهدة (كارلوفتس).

## السلطان عثمان الثالث والقصاص من الوزراء:

لم تشهد أيام هذا السلطان ما يستحق الذكر طوال فترة حكمه البالغة ثلاث سنين وإحدى عشر شهراً. فهذا السلطان الذي وُلد في سنة ١١١٠هـ / سنة ١٦٩٦م تقلد مراسيم السلطنة حسب العادة القديمة وأضاف عليها عرفاً آخر بإبقائه كبار الموظفين في مناصبهم. وعين الصدر الأعظم (نشانجي علي باشا) بدل محمد سعيد باشا الذي عُزل بعد عودته من فرنسا مأموراً للسلطان.

فسار الصدر الأعظم الجديد في طريق غير محمود العواقب حتى ثار ضده الأهالي. وكان من عادة السلطان عثمان الثالث المرور ليلاً في الشوارع والأزقة متنكراً لتفقد أحوال رعيته، والوقوف على حقيقة أحوالهم، فسمع أثناء جولاته بما ارتكبه الوزير من أنواع المساوئ. وبعد أن تحقق بما نُسب للوزير بنفسه أمر بقتله ووضع رأسه في صحن من الفضة على باب السراي ليكون عبرة لغيره.

فقتل في ١٦ محرم سنة ١١٦٩هـ / ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٥٥م وعيّن مكانه مصطفى باشا ثم عُزل في ٢٠ ربيع الأول سنة ١١٧٠هـ / ١٣ ديسمبر ١٧٥٦م. وعيّن مكانه راغب باشا الشهير[1] الذي كان كاتباً وهو الذي حرّر معاهدة بلغراد.

---

(١) محمد راغب باشا صاحب السفينة المشهورة وهو ابن رجل من كتاب المالية اجتهد في تحصيل العلوم والمعارف حتى نبغ فيها وعين في عدة وظائف حسابية وكتابية مهمة في الجيوش المحاربة في بلاد فارس، ثم عاد إلى الأستانة ووظائف مأموراً لإدارة الخراج، ثم انتقل إلى وظائف اخرى، وعين بوظيفة كاتب يد للصدر الأعظم، فحضر الاتصالات التي دارت مع مندوبي (نادر شاه) للوصول إلى الصلح. وكانت له اليد العليا في إبرام معاهدة بلغراد حتى بلغ أخيراً منصب الصدر الأعظم ١١٧٠ واستمر في الصدارة ست سنوات حتى توفي في ٢٤ رمضان سنة ١١٧٦هـ. وله عدة مؤلفات مهمة في السياسة، وديوان شعر مشهور وكان محباً لتقدم العلوم واسس في الأستانة مدرسة عليا ومكتبة جمعت انفس الكتب وأندر المؤلفات.

## السلطان مصطفى الثالث:

هو ابن السلطان أحمد الثالث، ويبدو أنه كان ميالاً للإصلاح، ولا سيما أن وزيره الأول راغب باشا كان من دعاة السلم والاهتمام بتقدم البلاد، حيث بدأ في إصلاح بعض شؤون البلاد الداخلية بمعاضدة السلطان له. فعهد بإدارة الأوقاف إلى أحد أغوات السرايا (قيزلر اغاس)، وأسس مستشفيات للحجر الصحي على الوافدين للدولة، لانتشار الأوبئة خارج حدود الدولة العثمانية، ومنعاً لتفشيها في داخل البلاد. وأنشأ مكتبة عامة.

وهو صاحب فكرة مشروع لتسهيل الاتصالات والحركة في عموم البلاد، يقضي بإيصال نهر دجلة ومضيق الأستانة بخليج كبير ويستعمل الأنهار الطبيعية مجرى له، وذلك لغرض القضاء على ظاهرة غلاء الأسعار التي تستفحل نتيجة سوء وصعوبة الاتصال بين أطراف الدولة العثمانية. لكن الموت حال دون تنفيذه لهذا المشروع العظيم.

وبعد موت الوزير راغب باشا بدأت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا. وذلك لسعي إمبراطورة روسيا (كاترينا) بعد وفاة ملك بولونيا (أوغست الثالث) لتعيين عاشقها (ستانسلاس – بونياتوسكي) ملكاً على بولونيا. باستخدام نفوذها في مجلس الأمة عند الانتخاب خلافاً لما تعهدت به للدولة العثمانية من عدم التدخل في شؤون بولونيا. ولقد كانت الإمبراطورة الروسية تتحرك وفق سياسة سلفها بطرس الأكبر والقاضية بإزالة الحواجز الثلاثة أمام روسيا باتجاه أوروبا، وهي: السويد، وبولونيا والدولة العثمانية، وقد أزيل الحاجز الأول (السويد) باستيلاء روسيا على جميع الولايات السويدية الفاصلة بينها وبين ألمانيا، إذ لم يبق للسويد أي نفوذ في الخارج بمقتضى معاهدة (نيوشتاد) المبرمة بين الدولتين سنة ١٦٧٢، وأزيل الثاني تقريباً بتعيين أحد أتباع الإمبراطورة (كاترينة) ملكاً على بولونيا.

ولأن الدولة العثمانية انتهت لهذا الخطر الحقيقي أخيراً، أوعزت إلى (كريم كراي) والي القرم أن يفتح جبهة لقتال الروس. فاستغل كريم كراي بعض القوازق التابعين لروسيا وأوقعهم في فخ نصبه لهم أدى بهم إلى الاعتداء على الدولة العثمانية في إحدى المدن وقتل عدد من العثمانيين. فاستثمرت الدولة العثمانية هذا الحادث سبباً لإعلان الحرب على روسيا. فانطلق والي القرم بجيشه للهجوم على إقليم سربيا

الجديدة الذي (أعادت إعماره روسيا) وهذا خلافاً لمعاهدة الصلح السابقة بين الدولتين والتي تنص على ترك هذا الإقليم صحراء ليكون حداً فاصلاً بين أملاكهما، لكن روسيا عمرته لمنع وصول المساعدات من خان القرم إلى بولونيا عند اقتضاء حاجة بولونيا إليها.

وكانت غارة كريم كراي قد تكللت بالنجاح فعاد بالغنائم والأسرى لكنه توفي قبل أن تنتهي الحرب.

ثم سار بعده الوزير نشانجي محمد أمين باشا، الذي تولى منصب الصدر الأعظم في ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م، بجيوشه للدفاع عن مدينة (شوكزيم) التي حاصرها القائد الروسي (البرنس جانتسين) فلم ينجح لعدم اتباعه الأوامر العسكرية الواردة إليه من السلطان، فكان جزاء هذا الوزير أن قتل بأمر السلطان في ٩ ربيع الآخر سنة ١١٨٣هـ / ١٢ آب ١٧٦٩م وأرسل رأسه إلى الأستانة، وعيّن مكانه (مولدواني علي باشا) وكان أشدّ اهتماماً من سلفه بأمور الجيش وأكثر إطلاعاً على شؤون القتال. لكن الظروف خذلته وكانت الطبيعة هي السبب في انهزامه وتقهقر جيشه، فحين أراد عبور نهر (دينستر) — وهو نهر يفصل بين أوكرانيا ومولدافيا ويصب في البحر الأسود — على جسر هندسي صُنع من المراكب ليهاجم الجيش الروسي الذي عسكر في الجهة الثانية زادت مياه النهر بصورة مفاجئة وازداد منسوب الماء بشكل غير طبيعي، مما أدى إلى فزع الجنود وارتباكهم ورجوعهم إلى ضفة معسكرهم فغرقت المراكب وقتل نحو ستة آلاف جندي. وصار من تأخر منهم هدفاً لمدافع وبنادق الروس حتى أجهزوا عليهم جميعاً في ١٧ جمادى الأولى سنة ١١٨٣هـ / ١٨ سبتمبر ١٧٦٩م وهكذا تراجع (مولود واني باشا) وأخلى مدينة (شوكزيم) فدخلها الجيش الروسي بقيادة (البرنس جالتسين)، واحتل على الفور إقليمي الفلاخ والبغدان.

وقصد الأميرال الروسي (الفنستون) الهجوم على مدينة القسطنطينية، لعدم وجود ما يمنعه من الاستحكامات الدفاعية للمرور في مضيق الدردنيل، لكن القائد الروسي (أرلوف) اعترض على هذه الخطة، وفضل احتلال جزيرة (لمنوس) قبل القسطنطينية لتكون قاعدة لأعمالهم الحربية، فحاصرها. في هذه الأثناء طرأ تحسن على أداء القوات العسكرية العثمانية بدخول القائد المجري (البارون دي توت) في خدمة القوات العثمانية فاستطاع تحصين مضيق الدردنيل وبناء القلاع على ضفتيه وتسليحها بالمدافع الضخمة حتى صار المرور من هذا المضيق أمراً أشبه بالمستحيل. ثم

حوّل عدة مراكب تجارية إلى سفن حربية بوضع المدافع عليها.

ولقد كلفه السلطان مصطفى الثالث بإنشاء معمل لصب وتصنيع المدافع بالأستانة، وتدريب رجال المدفعية على الأنظمة الجديدة. فقام البارون المجري بتأسيس مدرسة لتدريب المدفعية وتخرج منها ضباطاً لسلاح المدفعية، وأركان حرب دارسين الفنون العسكرية الحديثة، ومدرسة أخرى لتخريج ضباطاً للبحرية، كان مركزها بالأستانة، تخرج منها عدد من الضباط في زمن قصير نسبياً.

كان نتيجة هذه الإصلاحات التي أنجزت في زمن قياسي قيام القبطان حسن بك مع بعض السفن الحربية مهاجمة سفن الروس التي تحاصر جزيرة (لمنوس) سنة ١٧٧١م وأجبرها على فك الحصار سريعاً.

فاستحق القبطان (حسن بك) ترقيته إلى رتبة (باشا) وتعيينه قبطان باشا البحرية العثمانية، ومن جهة أخرى فشل الروس في احتلال مدينة (طرابزون).

وكان النصر حليف العثمانيين براً وبحراً إلا في بلاد القرم التي احتلها القائد الروسي البرنس (دلجوروكي) وأعلن انفصالها عن الدولة العثمانية، واستقلالها تحت سيادة وحماية روسيا. ونصبوا (جاهين كراي) والياً عليها باسم الإمبراطورة (كاترينة الثانية).

في ٩ ربيع الأول سنة ١١٨٦هـ / ١٠ يونيو سنة ١٧٧٢م وقع الطرفان على معاهدة صلح — بناءً على وساطة نمساوية — في مدينة (جورجيا) في بلاد بلغاريا، إذا استمرت اتصالات المندوبين في مدينة (فوكشان) بولاية البغدان، فاجتمعوا في ٩ جمادى الأول سنة ١١٨٦هـ / ٨ أغسطس سنة ١٧٧٢م وبعد أن اتفق الجميع على تمديد فترة الهدنة إلى ٢٣ جمادى الثاني سنة ١١٨٦هـ / ٢١ سبتمبر سنة ١٧٧٢م. طلب مندوب الإمبراطورة كاترينة الاعتراف باستقلال تتار القرم، وحرية الملاحة لسفن روسيا التجارية في البحر الأسود وجميع بحار الدولة ا لعثمانية، فرفضت الدولة العثمانية هذه الشروط، ثم مُددت الهدنة إلى سبعة أشهر، واجتمع المندوبون ثانية في مدينة (بوخارست) في ١٣ شعبان سنة ١١٨٦هـ / ٩ نوفمبر سنة ١٧٧٢م وفيه طلبت كاترينة على لسان مندوبها طلبت أكثر إجحافاً بحقوق الدولة العثمانية وتمثلت هذه الشروط بالآتي:

١. أن تتنازل الدولة العثمانية لروسيا عن حصن (كريش) و(يكي) – وهي قلعة في جزيرة القرم – حفاظاً على استقلال التتار.

٢. أن تمنح المراكب الروسية التجارية والسفن الحربية حرية الملاحة في البحر الأسود وبحر جزر اليونان.

٣. تسليم ما تبقى من حصون القرم مع الدولة العثمانية إلى التتار.

٤. إعطاء (والي الفلاخ جرجوارغيكا) هذه الولاية له ولورثته الشرعيين،بشرط دفع جزية معينة كل ثلاث سنوات.

٥. التنازل عن مدينة (قلبورن) لروسيا وهدم حصون مدينة (أوكزاكوف) و(أوزي).

٦. أن يعطى لقب (باديشاه) إلى قيصر أو قيصرة روسيا في المعاهدات والمخاطبات الرسمية.

٧. أن يكون لروسيا حق حماية جميع المسيحيين الأرثوذكسيين في الدولة العثمانية.

ولقد رفضت الدولة العثمانية هذه الشروط،وأصدرت أوامرها للجيوش باستئناف القتال، بكل قوة وحزم وخصوصاً في بلاد الطونة. فانهزم الروس أمام مدينة (روستجوق) ومدينة (سلستيريا) التي حاولوا الاستيلاء عليها في (٣٠ مايو ١٧٧٣م) بعد أن قتل منهم ثمانية آلاف جندي. وقد كافأ السلطان القائد عثمان باشا بلقب (غازي) لحماية المدنية من السقوط. وانهزام الروس الذين مروا في طريق انسحابهم بمدنية (بازارجق) وقتلوا الشيوخ والأطفال النساء لعدم وجود قوة عثمانية فيها، لكن الجيوش العثمانية تعقبتهم وفروا مهزومين تاركين أمتعتهم حتى قال المؤرخ (همر) عنهم: إن العثمانيين وجدوا اللحم في القدور على النار، دليلاً على خوفهم الشديد وفزعهم من القوات العثمانية وقصاصها.

## عصيان علي بك:

كان علي بك الملقب (بشيخ البلد) الذي استقل تقريباً بشؤون مصر، على اتصال

مـع قـائد الـبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، واتفق معه على إمداده بالذخائر والأسلحة حتى يتمّ استقلال مصر من الدولة العثمانية نهائياً.

فقـدم لـه القـائد الروسـي المساعدة رغـبة في إشغال الدولـة العثمانـية في حـروبها الداخلية وقـد فـتح علـي بـك أثـر هـذه الإمـدادات مـدن غـزة ونـابلس وأورشـليم ويافـا ودمشق. وأخـذ يستعد للسير إلى بلاد الأناضول، لكن ثورة محمد بيك الشهير بأبي الذهب في مصر اضطرت علي بك إلى العودة إلى مصر للقضاء عليه فهزمه فعلاً.

وبعـد أن تحصنـن في القلعة التجأ إلى الشيخ طاهر، الذي كان عاملاً على مدينة عكا مـن قـبل الدولـة العثمانـية فاسـتأثر بها واتحـد معـه عـلى محاربة العثمانيين بمساعدة الـروس، وتخلـيص مديـنة صـيدا الـتي كـانوا يحاصـرونها، فسارا إلى هـذه المدينة والتقيا بالعثمانـيين خارجها وانتصـرا علـيهم بمعونـة السـفن الروسـية التي كانت تـرشق نـيران مدفعيـتها الجيـش العـثماني، ثـم أطلقـت السـفن الحربـية الروسـية نيرانها عـلى مديـنة بيروت فهدمت كثيراً من البيوت.

بعـد ذلـك عـاد علـي بـك إلى مصـر في محـرم سنة ١١٨٧هـ / إبريل سنة ١٧٧٣م لقتال محمـد بـيك أبـي الذهـب، وانضمّ إلى جيوشه أربعمائة جندي روسي، فقابلـهم أبو الذهب عـند الصـالحية بالشرقية وانتصر عليهم وأسر علي بك وأربعة من الضباط الروس بعد أن قتل كل من كان معهم، ورجع إلى مصر حيث توفي علي بك.

وبعدهـا توفي السلطان مصطفى الثالث في ٨ ذي القعدة سنـة ١١٨٧هـ / ٢١ ينـاير سنة ١٧٧٤م وبلغت مـدة حكمه ست عشرة سنة وثمانية شهور.

## السلطان عبدالحميد الأول ومعاهدة قينـارجه :

كـان السـلطان عبدالحمـيد الأول في فـترة حكـم أخـيه مصـطفى الثالـث محجوزاً في السـرايا السـلطانية، إذ كـان مصـطفى الثالث أرحـم من غيره من السلاطين فاكتفى بحجر وسجن أخيه بدلاً من قتلـه كما جرت عادة بعض أسلافه السلاطين.

وبعـد تقلـيده سـيف السلطان عـثمان مؤسـس الدولـة العثمانية، لم يوزع الـهدايا عـلى الجنود كعادة سلاطين آل عثمان في هذه المناسبة، وذلك لنضوب خزائن الدولة التي استنزفتها الحروب الأخيرة. واكتفى بتثبيت الصدر الأعظم محسن زاده وأغلب الموظفين

والقادة للقوات البرية والبحرية في مناصبهم لحسن أدائهم وسيرتهم الشخصية والعملية.

أما على المستوى الخارجي فكانت روسيا تستعد استعداداً هائلاً لاسترداد ما فقدته من الأملاك في أواخر أيام السلطان مصطفى الثالث.

وفي شهر يونيو سنة ١٧٧٤م زحف الفلد مارشال (رومانزوف) الروسي بعدما انضمت إليه جيوش القائدين (سواروف) و(كرامنسكي)، فاستطاع الفلد مارشارل اجتياز نهر الطونة بعد مناوشات بسيطة مع الجيش العثماني، فقصد مدينة (وارنة) والتقى بالجيش العثماني الذي أرسله الصدر الأعظم من معسكره في مدينة (شوملا) تحت قيادة الرئيس أفندي عبدالرزاق فهزم الجيش العثماني بالقرب من مدينة (قوزليجق) في ١٤ يوليو ١٧٧٤م. فسار القائد الروسي قاصداً معسكر الصدر الأعظم محسن زاده، حينها طلب الصدر العثماني من القائد الروسي (رومانزوف) عقد الصلح بينهما وتوقف القتال، وأرسل إليه مندوبين للاتفاق على عقد الصلح وقبول الشروط التي رفضتها الدولة العثمانية عند اجتماع مؤتمر بوخارست (وقد ذكرنا شروط الإمبراطورة الروسية في عهد السلطان السابق مصطفى الثالث).

فاجتمع المندوبان العثمانيان مع (البرنس رابين) سفير روسيا في مدينة قينارجه، وبعد مفاوضات مطولة، وافق الصدر على بنود المعاهدة التي تم الاتفاق عليه في (٢١ يوليو سنة ١٧٧٤)، وتتكون المعاهدة من ثمانية وعشرين بنداً.

فبالإضافة إلى بنود المعاهدة المعلنة فقد أضيف إليها بندين سريين مثلا المحنة الحقيقية للدولة العثمانية أمام القوة الروسية الصاعدة، تمثلا أولاً بأن تدفع الدولة العثمانية إلى روسيا مبلغ خمسة عشر ألف كيسة بصفة غرامة حربية على ثلاثة أقساط متساوية في (أول يناير سنة ١٧٧٥، وسنة ١٧٧٦، وسنة ١٧٧٧م) وثانياً أن تقدم الدولة العثمانية إلى روسيا كافة المصاريف التي ستكلف روسيا جراء انسحابها من المدن التي احتلتها في جزر الروم وسحب أسطولها منها.

## بنود معاهدة فينارجه[1] :

المادة الأولى: كل ما سبق وقوعه بين الدولة العلية ودولة روسيا من عداوة ومخاصمة قد مُحي وأزيل من الآن وإلى الأبد. وكل الأضرار والتعديات التي صار الشروع في استعمالها، وإجرائها من الطرفين بالآلات الحربية وبغيرها صارت نسياً منسياً، إلى الأبد. ولا يجري بعد الآن ولا في وقت ما انتقام. بل صار الصلح براً وبحراً عوضاً عن العدوان بوجه لا يعتريه التغير، بل يراعى ويصان من طرفي الهمايوني ومن طرف خلفائي الأماجد.

وكذلك يحفظ ويصان ما جرى تمهيده مع مملكة روسيا المشار إليها وحلفائها من الاتفاق والموالاة الصافية المؤيدة والسالمة من التغيير. وتستمر هذه المواد جارية ومعتبرة بكمال الدقة والاهتمام. وتكون قضية الموالاة مرعية بهذه الصورة بين الدولتين وفي أملاكهما وبين رعايا الطرفين، بحيث لا تقع فيما بعد ضدية بين الفريقين لا سراً ولا جهراً ولا نوع من أنواع البغضاء والأضرار... الخ.

المادة الثانية: بعد تنقيح هذه العهدة المباركة، ومبادلة صكوك التصديق، فإذا ظهر من بعض رعايا الدولتين عدم الطاعة أو خيانة أو اتهموا بتهمة أخرى ووجدوا في بلاد إحدى الدولتين لقصد الاختفاء أو الالتجاء فهؤلاء، ما عدا الذين دخلوا منهم في الدين الإسلامي في دولتي العلية والذي تنصّروا في دولة الروسيا، لا يقبلون أصلاً ولا تجري لهم الحماية، بل الحال يردّون إلى بلادهم أو يطردون من بلاد الدولة التي التجأوا إليها وذلك حتى لا يحصل بين الدولتين بسبب أشخاص لا نفع فيهم أمر يقضي إلى البرودة بين الطرفين أو يكون باعثاً لبحث لا طائل تحته... الخ.

المادة الثالثة: جميع قبائل القريم وطوائف بوجاق وقوبان وبديسان وجانبويق ويديجكول التاتارية يصير قبولها والاعتراف بحريتها بلا استثناء من طرف الدولتين بشرط أن لا تكون تلك القبائل تابعة لدولة أجنبية بوجه ما. والخانات (جمع خان وهم

---

(١) لقد تعمدنا تثبيت نص الاتفاقية بمختصر بنودها المنقولة حرفياً من كتاب تاريخ الدولة العلية العثمانية. تأليف الأستاذ محمد فريد بك المحامي – تحقيق د. إحسان حقي وبأخطائها اللغوية والأسلوبية والتي نقلها المؤلف من الجزء الأول من تاريخ جودت باشا لأنها تمثل من وجهة نظرنا البعد الآخر لانحلال الدولة العثمانية، حيث غدت حكاية مليئة بالأخطاء بدءاً من سلاطينها وحتى مؤرخيها. لذا نرجو التنويه إلى القارئ بأن هذه المعاهدة وبنودها تمثل مرحلة سيادة الاحتضار في جسد الدولة العثمانية.

أمـراء الـتتر والتركمان وكل الإمارات الكائنة أو التي كانت في الاتحاد السوفيتي) المنتخبون مـن نسل آل جنكـيز خـان المستقلون في حكومـاتهم باتفاق جميع طوائف التاتار يبقون عـلى مـا هـم عليه يحكمـون في الطوائـف المـرفومة بحسـب قـانونهم وعـاداتهم القديمـة، بشرط أن لا يؤدوا ضريبة من مادة ما لدولة من الدول الأخرى.

ودولتـنا العلـية ودولـة الروسـيا لا يـتدخلان في أمـر انـتخاب الخانـات... وطائفة الـتاتار المـرفومة تكون مقـبولة ومعترفـاً بكونهـا غـير تابعـة لأحـد سـوى الحـق سـبحانه وتعالى... الخ.

المـادة الـرابعة: لما كـان بمقتضـى القواعـد الأصلية المخصوصة بجميع الدول، يجوز لكـل دولـة أن تجـري في ممالكهـا مـا تـراه مناسـباً مـن الـنظم، فللدولـتين المـتعاقدتين الرخصـة الكاملة المطلقة بدون تقييد أن تبنيا ما تستنسبه من القلاع والمدن والقصبات والأبنية وأن يصلح كل منها، ويجدد ما يكون قديماً من قلاعها..

المـادة الخامسـة: وحيث أنه قد تيسر تجديد ما للجوار من حقوق الموالاة والمصافاة بانعقـاد هـذه المصـالحة المـباركة فلدولـة الروسـيا أن تعـين مـن طـرفها في الأسـتانـة سفيراً متوسـطاً أو مرخصـاً مـن الدرجـة الثانـية فيقـيم دائمـاً لـدى دولتنا العلية وعلى الدولة العلية أن تجـري للسـفير المؤمـا إلـيه، بالنظر لتربيته مراسيم الاعتبار والرعاية الجارية منها لسفراء الدولة الأوفر اعتباراً. وإذا وقع احتفال رسمي عمومي وكان سفير إمبراطور الألمـان في رتـبة رفيعة أو صغيرة فإنه يكون بعد سفير (نـدرلانـد) (أي هولانـدا أو الفلمنك) الكـبير، وإذا لم يكـن لدولـة أندرلانـد سـفير كـبير فإنه يكون بعد سفير ونديك الكبير (أي البنـدقية).

المـادة السادسـة: إذا وقعـت سـرقة أو تهمـة عظـيمة أو أمـر غـير لائـق يسـتوجب التعزير من الذين هم بالفعل في خدمة سفير دولة الروسيا، فبعد التقرير يجب استرداد تلـك الأشياء المسـروقة بالـتمام عـلى الوجـه الـذي يبيـنه السفير، والذي يتصورون قبول الديـن المحمـدي وهـم في حالـة السكر فلا يُقـبلون في الدين المحمدي، بل بعد زوال السكر ورجوعهـم إلى حالـتهم الأصـلية يعـد لرؤوسـهم، يطلب منهم بيان إقرارهم واعترافهم في مواجهـة مـن يرسـله السـفير أيضـاً وأمام بعض المسلمين ممن ليس لـهم غـرض، ثـم يصير قبولـهم على هذا الوجه.

المادة السابعة: تتعهد دولتنا العلية أن تصون حق الديانة المسيحية وكنائس المسيحيين صيانة قوية، وتمنح سفراء دولة الروسيا الرخصة بإبراز التفهيمات المتنوعة عند كل احتياج سواء أكان متعلقاً في الكنيسة.. الكائنة في محروسة القسطنطينية أو في صيانة خادميها. وإذا عرض السفير المومأ إليه شيئاً ما بواسطة معتمد له يتعلق بدولة مصاينة ومجاورة لدولتين العلية فتتعهد دولتنا العلية بقبول المعروض والمعتمد.

المادة الثامنة:تعطى الرخصة التامة لرهبان دولة الروسيا ولسائر رعاياها بزيارة القدس الشريف وسائر الأماكن التي تستحق الزيارة ولا يتكلف المسافرون ولا السائحون لدفع نوع من أنواع الجزية والخراج والويركو أصلاً، ولا يطلب ذلك منهم أثناء الطريق لا في القدس الشريف ولا في سائر الأماكن، وتعطى لهم الفرمانات بالوجه اللائق مع أوامر الطريق التي تعطى إلى سائر رعايا الدولة والذين يقيمون منهم في أرض دولتي العلية.. بل تصير حمايتهم وصيانتهم تماماً بمقتضى قوة أحكام الشريعة.

المادة التاسعة: المترجمون الموجودون في خدمة سفراء الروسيا المقيمين في محروسة القسطنطينية من أيّ ملة كانوا حيث خدموا أمور الدولة وخدمتهم هذه راجعة للدولتين فإنهم يعاملون بكمال المروءة والاعتبار ولا تجوز مؤاخذتهم في الأمور المكلفين بها من طرف من هم بخدمته.

المادة العاشرة: لحين إمضاء هذه المصالحة المباركة وإيصال التنبهات اللازمة من طرف سردارية عساكر الطرفين للمحلات المقتضية إذا حدثت ذلك مخاصمة فبأيّ محل كان لا يعدّ ذلك تعرضاً، ومما يحصل بسبب ذلك من الفتوحات واستيلاء لا يعتبر، ويكون كأنه لم يكن ولا أحد من الدولتين يستفيد من مثل هذا شيئاً.

المادة الحادية عشر: قد تقرر لأجل منفعة الدولتين سير سفنهما وسفن تجارهما بلا مانع في جميع بحارهم وتعطي الرخصة من جانب دولتي العلية إلى سفن روسيا وسفن تجارها بان تتمتع بالتجار في كل الأساكل (وتعني المرافئ).

وكل محل بالوجه الذي أجازته دولتي العلية فيه لسائر الدول وأن يمكنوا في المعابر والثغور المتصلة بالبحار الذكورة وفي عموم المرافئ والشطوط الساحلية، من البحر الأبيض إلى البحر الأسود من البحر الأسود إلى البحر الأبيض... بحق هذه المادة قد أعطيت الرخصة من جانب دولتي العلية إلى رعايا دولة الروسيا بأن يتاجروا براً مع

أهالي دولتنا العلية ويكون لهم ما حصلت به المساعدة والمسألة والمعافيات في التجارة البحرية إلى أحب أصدقائنا فرنسا وإنكلترة ويسيرون على هذا المنوال في نهر الطونة.

وعند ظهور أي نوع من الاحتياج سواء أكان في أمر التجارة أو فيما يتعلق بنفس التجار أو بالجميع، تراعى شروط الملتين المذكورتين وتعتبر على الوجه المحرر لفظاً بلفظ في هذه المادة. ولتجار الروسيا أن ينقلوا ويخرجوا كل نوع من الأمتعة، بعد أن يؤدوا الرسومات التي يعطيها غيرهم من الملل المذكورة، ويجوز لهم أن يصلوا إلى سواحل ومرافئ البحر الأسود وسائر البحار وإلى محروسة القسطنطينية..

المادة الثانية عشرة: إذا رغبت دولة الروسيا أن تعقد معاهدة تجارية مع ا لأفريقيين، أي حكومات طرابلس الغرب وتونس والجزائر، فدولتنا العلية تتعهد بذل اعتبارها وجهدها لحصول دولة روسيا على مرغوبها وتكفل حكومات الإيالات المذكورة بأنها تحافظ على العهود المرسومة.

المادة الثالثة عشرة: يلزم استعمال هذه لعبارة في اللسان التركي (تماماً روسية لولرك بادشاهي) يعني (إمبراطور جميع بلاد الروسيا) من طرف دولتنا العلية في جميع السندات وعامة المكاتيب وفي كل خصوص اقتضى وضع هذا اللقب المعتبر أعني (تماماً روسية لولرك إمبراطور بجه سي) (إمبراطور عموم روسيا).

المادة الرابعة عشرة: يجوز لدولة روسيا أن تبني كنيسة على الطريق العام في محلة (بك أوغلي) في جهة غلطة، غير الكنيسة المخصوصة. قياساً إلى سائر الدول.

(هذه الكنيسة هي كنيسة العوام وتسمى كنيسة (دوسوغرنة) وتكون تحت صيانة سفير دولة روسيا إلى الأبد وتكون أمينة من كلّ تعرض ومداخلة).

المادة الخامسة عشرة: أنه بمقتضى النظام الذي به تعينت وتحددت حدود الدولتين يبعد عن الملاحظة وجود أمر يستوجب نزاع جسيم يوجب المباحثة لرعايا الطرفين، ولكن لأجل دفع أسباب المضار والخسائر المحتمل ظهورها من عوارض غير مأمولة قد وقع القرار بالاتفاق بين الدولتين أنه عند حدوث أمر كهذا يجب على الحاكم الموجود على طرف الحدود أن يفتش عن المادة التي حدثت، أو أنه يجري فحصها بمعرفة مأمورين يتعينون لذلك وبعد تفتيش المادة كما ينبغي يجرون إحقاق الحق لصاحبه بلا تأثير. وحصل التعهد الصافي بأن مادة حسن النظام والموالاة التي تمهدت حديثاً وانعقدت

بهذه العهدة المباركة لا تتغير أصلاً بحدوث قضايا كهذه.

المادة السادسة عشرة: ترّد دولة روسيا لدولتي العلية مملكة البوجاق مع قلاع اقكرمان وكلي وإسماعيل وسائر القصبات والقرى بما فيها من جميع الأشياء، ترّد لدولتي العلية قلعة بندر أيضاً وكذلك ترّد لدولتي العلية أيالتي الأفلاق والبغدان مع كافة قلاعها ومدنها وقصباتها وقراها وما هو داخلا من جميع الأشياء... الخ.

المادة السابعة عشر: (أولاً) يلزم دولة الروسيا أن ترد إلى دولتي العلية جزائر البحر الأبيض التي هي الآن تحت حكمها وتتعهد دولتي العلية بأن تجري في حق أهل الجزائر المذكورة كمال الرعاية والعدل وتعاملهم بالعفو عن جميع أنواع القباحات المصرّح بها في المادة السالفة وعموم الأفعال التي جرت بمظنة المخالفة لأمور دولتي العلية فهذه جميعها تكون نسيا منسياً ومعفى عنها بالكلية. (ثانياً) لا يصير أدنى تعرّض وتضييق على ديانة المسيحيين ولا يحصل ممانعة بوجه ما في أمر تعيين وتجديد الكنائس ولا يصير التعرض والمداخلة أصلاً في حق الأشخاص الذين يخدمون الكنائس المذكورة. (ثالثا) بسبب التكديرات والتخريبات التي أورثتها لهم هذه المحاربة من تاريخ وجودهم تحت حكومة دولة الروسيا وبعد مرور سنتين من تاريخ استرداد الجزائر المذكورة لدولتي العلية لا يستحصل من أهالي الجزائر رسم سنوي.. الخ.

المادة الثامنة عشرة: قلعة قلبرون الواقعة في بوغاز أوزي صوي مع مقدار كاف من الأراضي الكائنة في ساحل الطرف الشمالي من النهر المذكور مع الصحراء الخالية الواقعة بين آق صووا وزي صور تبقى مستقلة على الدوام تحت تصرّف روسيا بلا معارضة.

المادة التاسعة عشرة: يكي قلعة، الواقعة في جزيرة القريم وجميع ما هو موجود داخل كرش وثغورها مع أراضيها من البحر الأسود إلى حدود كرش القديمة طولاً لحد المحل المسمى بوخارجه ومن بوخارجه على خط مستقيم من الأعلى إلى بحر آزاق يبقى تحت تصرف روسيا على الدوام بلا معارضة.

المادة العشرون: بحسب مفهوم السندات التي عقدت بين الحاكم تولستوي وبين حسن باشا محافظ آجو بتاريخ سنة ١٧٠٠ ميلادية وسنة ١١٠٠ هجرية خصصت قلع آزاق بحدودها الأولى إلى دولة الروسيا للأبد.

المادة الحادية والعشرون: وحيث أن القبارطتين اي القبارطة الكبيرة والقبارطة الصغيرة لهما تعلق مع خانات القريم بسبب وقوعهما في جوار طائف التاتار قد أحيلت مادة تخصيصها لدولة الروسيا إلى خانات القريم ومشورتهم وإلى راي رؤساء التاتار.

المادة الثانية والعشرون: قد تقرر بالاتفاق بين الدولتين محو وإزالة جميع الشروط والعهود السابقة والعهدة الواقعة في قلعة بلغراد المنعقدة بينهما وما حدث بعدها من كافة الشروط محواً ابدياً وهو ان كلاً من الدولتين المتعاقدتين لا يقوم بداعية ما من حيث العهود المذكورة، ويستثنى من تلك الشروط الواقعة في سنة ١٧٠٠ ميلادية بين الحاكم تولستوي وبين حسن باشا محافظ قلعة آجو فيما يتعلق بتعيين وتحديد القلعة المذكورة .. الخ.

المادة الثالثة والعشرون: إن قلاع بغدانجق وكونانسي و(شهربان) الكائنة في حوالي كورجي ومكريك المسئولية عليها عساكر الروسيا تقبلها دولة الروسيا على أن تكون هذه القلاع لأصحابها الأصليين وذلك بعد التحقيق إذا تبين أن دولتي العلية كانت مالكة لهذا منذ القدم أو منذ مدة حينئذ تكون عائدة لدولتي العلية. وبعد ما بذلته التصديق على هذا الصك المبارك، تخلي عساكر الروسيا القلاع المذكورة في الوقت المعين.

ودولتي العلية تتعهد بحسب مضمون المادة السابقة بأن تشمل بالعفو جميع الذين صدرت منهم حركات ضد دولتي العلي في أثناء امتداد المحاربة، وأن تكف يدها إلى الأبد عن أخذ الويركو عن الصبيان والبنات وعن طلب أيّ نوع كان من الجزية، وأنه ما عدا الذي من لهم تعلق بها من القديم لا تدعي على فرد واحد من الطوائف المذكورة بكونه من رعاياها وأنها تترك مرة أخرى جميع الأراضي وسائر الاستحكامات التي ضبطها الكرجيون والمكريون لحكومتهم ولمحافظتهم المطلقة، وأنها لا تتعرض ولا تجري تضييقاً على أديرة وكنائس الديانة بوجهٍ ما ولا تمنع ترميم القديم ولا بناء الجديد منها وأن تمنع باشا جلدر وجميع رؤساء الجيوش والضباط من التعرض بأي داع كان لأموال الأديرة والكنائس المذكورة وإضاعتها ولا تتعرض دولة الروسيا للطوائف المذكورة ولا تتدخل في أمورهم لأنهم من رعايا دولتي العلية.

المادة الرابعة والعشرون: بعد إمضاء المواد والتصديق عليها تتهيأ بالحال جميع عساكر الروسيا الموجودة في الجهة اليمنى من نهر الطونة للعودة والرجوع بحيث في ظرف شهر واحد تقطع الضفة اليسرى من النهر المذكور.

وبعد مرور العساكر المذكورة تماماً إلى الضفة اليسرى المرقومة يصير إخلاء قلعة (حرسوه) وتسليم لعساكر الإسلام وبعده تحصل المبادرة دفعة وفي آن واحد لتخلية مملكتي الأفلاق والبوجاق وقد تعين لهذا الإخلاء مهلة شهرين وبعد انسحاب كافة عسكر روسيا من المملكتين المذكورتين تترك عساكر روسيا من الجهة الواحدة قلعة يركوك وبعده قلعة إبرائل.ومن الجهة الأخرى قصبة إسمعيل وقلاع كلي وأقكرمان، وتسير متوجهة لتلتحق بسائر عساكرها تاركة القلاع المذكورة للعساكر الإسلامية.

وقد خصص لتخلية المملكتين المذكورتين مهلة ثلاثة أشهر وبعد ذلك تترك عساكر روسيا ملكة بغدان وتمرّ من الجهة اليسرى من نهر طورله، وعلى هذه الصورة تحصل تخلية المواضع والممالك السابق ذكرها، يعني في مدة خمسة أشهر بعد إمضاء المعاهدة والمصالحة المؤيدة بين الدولتين.

وعند مرور كافة عساكر روسيا للضفة اليسرى من نهر (طورله) حينئذ يصير تسليم قلاع خوتين وبندر للعساكر الإسلامية وأما أراضي قلبرون التي سبق التصريح عنها وزاوية الصحراء الواقعة بين آق صو وأوزي صو، يصير تسليمها على الوجه الموضح في المادة الثامنة عشر بهذه الشروط وفي الوقت المذكور لدولة الروسيا وتكون إلى الأبد مصونة من التعرض، وعلى عساكر روسيا الموجودة في جهات جزائر البحر الأبيض أن تجري السرعة المكنة ما يتعلق بأسطول الجزائر المذكرة من المصالح والتنظيمات الداخلية وترد الجائر المذكورة كالأول لتضبطها دولتي العلية مصونة من التعرّض، لأنه نظراً لبعد المسافة لا يمكن تعيين وقت لذلك ونظراً لاستعجال عزيمة أسطول روسيا ولكونها دولة مصافية فدولتي العلية تتعهد بإعانة الأسطول المذكور في إيفاء لوازمه وبإعطائه كل شيء في الوسع والإمكان وما دامت عساكر روسيا موجودة في الممالك المستردة لدولتي العلية على الصورة المذكورة محكومتها وما يتعلق بها من النظامات تستمر جارية فيها كما كانت في الوقت الذي كانت فيه بيدها.. الخ.

المادة الخامسة والعشرون: جميع أسرى الحرب من ذكور وإناث من أيّ درجة ورتبة كانوا يسرحون ويردون إلى أوطانهم ما عدا المسيحيين الذين دخلوا في الدين المحمدي بإرادتهم في دولتي العلية والمسلمين الذين نصروا بإرادتهم في أثناء وودهم في أراضي روسيا. وهذا كله بعد مبادلة التصديق على صكوك هذه العهدة المباركة حالاً بلا عذر أصلاً وبلا عوض وبغير فدية وكذلك جميع المسيحيين الذين وقعوا في الاسترقاق من لهيين (بولونيين) وبغدانيين وأفلاقيين ومن أهالي المورة والجزائر والكرجيين

كافة بلا استثناء يعتقون بلا ثمن ولا عوض.

كذلك الذين استرقوا من رعايا روسيا ووجدوا في ممالكي المحروسة يصير تسليمهم وردهم إلى مواطنهم وذلك بعد انعقاد المصالحة المباركة، وكذلك تجري هذه الأمور أيضاً بهذه الصورة عينها في حق رعايا دولتي العلية.

المادة السادسة العشرون: لأول وصول الخبر عن إمضاء هذه المواد إلى القرم وأوزي، يخابر سر عسكر روسيا الموجود في القرم بالواقع محافظ أوزي، وفي مدة شهرين يرسلان مأمورين معتمدين لأجل تسليم قلبرون مع الصحارى المصرحة في المادة الثامنة عشرة التي مرّ ذكرها، والمعتمدون المذكورون يجرون تمام المادة المذكورة في مدة شهرين من تاريخ مقابلتهم واجتماعهم يعني أن المادة المذكورة تجري بتمامها في مدة شهرين من تاريخ مقابلتهم واجتماعهم، يعني أن المادة المذكورة تجري بتمامها في مدة أربعة أشهر من تاريخ يوم إمضاء هذه المعاهدة وإن أمكن ففي أقل من ذلك بدون تأخير يخبرون الصدر الأعظم والفلدمارشال على إكمال مأموريتهم.

المادة السابعة والعشرون: لأجل زيادة تأكيد وتمهيد وتقوية هذه المصالحة المباركة والموالاة والمصافاة بين الدولتين يصير بعث وتسيير سفيرين كبيرين فوق العادة حاملين صكوك التصديق لهذه المصالحة الخيرية، ويكون ذلك في الوقت الذين يتعين برضا الطرفين، فيتقابل السفيران في رأس الحدود بمعاملة متماثلة ويراعى بحق السفيرين الموما إليهما الرسم المعتاد المرعي بحق سفراء دول أوروبا الأوفر اعتباراً لدى دولتي العلية، وترسل هدايا بوساطة السفيرين الموما إليهما لائقة بشأن دولتيهما ليكون ذلك دليلاً على صفاء الجهتين.

المادة الثامنة والعشرون: بعد إمضاء مواد هذه المصالحة المؤيدة من معتمدي دولتي العلية وهما: الموقع الرسمي أحمد ورئيس الكتاب إبراهيم منيب دام مجدهما ومن مرخص دولة الروسيا البرنس ربنين جنرال لفونيا ختمت عواقبه بالخير، تصدر التنبيهات من جانب الصدر الأعظم والجنرال فلدمارشال إلى جميع عساكر الدولتين الموجودة براً وبحراً في كل جهة لمنع كل نوع من المعاملة خصامية بينهم، ويرسل أيضاً في الحال من جانب الصدر الأعظم والجنرال فلدكمارشال معاونان إلى أساطيلهم الموجودة في البحر الأبيض والبحر الأسود وتجاه بلاد القرم وإلى جميع المواقع الحربية لمنع العدوان وأسباب القتال في كل محل بعد انعقاد المصالحة، والمعنيان المرسلان من طرف الصدر

الأعظم والجنرال فلجدمارشال لابد أن يكونا بحسب التنبيهات مصونين ومأمونين من كل وجه.

وإذا سبق وصول معاون روسيا إلى سر عسكرها فالمومأ إليه يبعث إلى سر عسكر دولتي العلية أمر الصدر الأعظم الحاوي على التنبيه وأن سبق وصول معاون الصدر الأعظم يبعث سر عسكر الدولة العلية إلى سر عسكر الروسيا أمر الفلدمارشال الحاوي كذلك على التنبيه.

وبما أن الصدر الأعظم وفلدمارشال دولة روسيا (بتروقونت رومانجوف) قد فوّض إليهما، من طرفي الهمايوني ومن طرف إمبراطورية روسيا المشار إليها. أمر تمهيد عقود وعهود عهدة الصلح المباركة المنعقدة فجميع مواد الصلح المؤيدة المسطورة في العهدة المذكورة يصير أمضاؤها من طرف الصدر الأعظم والفلدمارشال وختمها بأختامها للتصديق كما لو كانت جرت بحضورهما.

والمواد المنعقدة التي تمهدت وصار الوعد بها تراعي مراعاة قوية بدون تغيير ولا تبديل وتجري بالدقة بحسب منطوقها ولا يفعل شيء مخالف لها قطعياً ويحرر في المواد المذكورة التي تقررت وجرى التصديق عليها من طرف الصدر الأعظم والفلدمارشال المومأ إليها سندان ممضيان بأمضائهما ومختومات بختميهما،أحدهما: وهو سند الصدر الأعظم يتحرر بالتركية والإيطاليانية، وسند الفلدمارشال يكتب بالروسية والإيطاليانية أيضاً. وبمقتضى الرخصة المعطاة إلى المرخصين من طرف الدولتين ينبغي أن يوصلوا إلى الفلدمارشال السند الواحد باعتبار كونه صادراً من جانب دولتي العلية وبعد إمضاء المواد بخمسة أيام وأن أمكن في مدة أقل من ذلك تجري مبادلة السندات. وحالما يستلم المرخصون سندات الصدر يأخذون سندات الفلدمارشال القونت رومانجوف.

## الخاتمة:

إن ما جرى تحديده وتمهيده بحسب المواد المذكورة من الصلح والإصلاح المبطل للحرب والكفاح يكون مقرراً ومعتبراً من بعد الآن وبحسب ما اعتادت عليه سلطنتي من شيم الصداقة الكريمة ومن الوفاء بالعهود فإننا نجري العهد والميثاق والتصديق تمامْ ونراعي حق الرعاية جميع ما وقع من قيود وشروط في الثمان والعشرين مادة المذكورة

ونجري جميع عهود ومواثيق الصلح والصلاح وكذلك شرط المادتين المحررتين في نيشاني الهمايونيين اللذين صار إعطاؤهما.

ويكون ذلك مدة دوام واستمرار المواد التي صار تأييدها والتصديق عليها من مرخص دولة روسيا ومرخصنا بحيث لا يحصل فيها خلل ولا مخالفة من طرفها ولا من طرفنا السلطاني الهمايوني ولا من طرف أخلافنا ووكلائنا ذوي المقام المتصفين بالانصاف والميرميرانيين (أمير الأمراء) أصحاب الاحتشام والأمراء ذوي الاحترام وعموم عساكرنا المنصورة وكافة المتشرّفين بشرف العبودية من صنوف الخدمة.

وبذلك انتهت هذه الحرب ونالت الدولة الروسية أغلب وأغلى أمانيها بعد إذلال مملكة أسوج ومحوها من العالم السياسي تقريباً بحصرها ضمن حدودها الطبيعية. وهي طمس آثار مملكة بولونيا من الوجود، وتجزئة معظمها بينها وبين النمسا والبروسيا بمقتضى معاهدة بين روسيا وبروسيا في ١٧ فبراير سنة ١٧٧٢م وقبلتها النمسا في شهر إبريل واعلنت لملك بولونيا في ١٨ سبتمبر سنة ١٧٧٢م وبذلك سقط الحاجزان الأوّلان من الحواجز الثلاثة الحائلة بين تقدم روسيا من جهة أوروبا وامكنها أن توجه كل قواها لمكافحة الدولة العثمانية التي عملت بجهل بعض وزرائها، ومحاباة البعض الآخر على تقدم روسيا دون تبصّر في نتائج هذه السياسة، ولو أصغت إلى طلبات شارل الثاني عشر السويدي وساعدته على قتال بطرس اكبر الروسي في بدء ظهوره وسعت معه لإطفاء هذه الشرارة التي امتدّ لهيبها سريعاً. على أية حال كانت معاهدة (قينارجه) مرحلة انحطاط الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الأول.

## امتداد النفوذ الروسي

بعد اطمأنانها على حدود الدولة العثمانية وإذلالها بمعاهدة صلح جرت بنودها لصالح الروس، أخذت الدولة الروسية توجه أنظارها إلى بلاد القرم، فكانت خطوتهم الأولى بإشعال الفتن الداخلية التي أفلحت في تأليب الراي العام الشعبي وعزل الأمير دولت كراي الذي انتخب بمقتضى نصوص معاهدة قينارجه، ونصبوا الأمير جاهين كراي مكانه وكان هذا العزل للأمير دولت كراي قد أحدث اضطرابات داخلية

بين رافض وموافق على الوضع الداخلي، فاستغلت روسيا هذه الأوضاع الداخلية المضطربة. فأمرت الجنرال بوتمكين باحتلالها، ودخلها بسبعين ألف جندي كانوا مرابطين على حدود القرم حتى تحين ساعة الصفر. فاحتلها وبهذا تحقق لروسيا السيطرة على كافة سواحل البحر الأسود الشمالية في سنة ١٧٧٣.

الدولة العثماني رأت أن احتلال روسيا للقرم هو خرق صريح لبنود معاهدة قينارجة والتي نصّت على احترام استقلال بلاد القرم استقلالاً سياسياً تاماً. وأرادت شن الحرب على روسيا لولا المساعي الفرنسية التي أقنعت العثمانيين، أن الحرب مع روسيا ثانية يعني الدمار الشامل للدولة العثمانية لا سيما بعد استعداد الإمبراطورة كاترينة العسكري المتطور وإبرامها معاهدة – مع النمسا – سرية (تمت بين كاترينة الثانية وبين الإمبراطور يوسف الثاني عند لقائهما بمدينة (كرزن) تنص على محاربة الدولة العثمانية عندما تحاول إنشاء حكومة مستقلة تكون حاجزاً بينهما وبين الدولة ومكوّنة من الفلاخ والبغدان وإقليم بساربيا يكون اسمها مملكة (دارس) ويعين لها ملك من المذهب الأرثوذكسي. وأن تأخذ روسيا ميناء (أوتشاكوف) وبعض جزر الروم، مقابل أن تأخذ النمسا بلاد الصرب والبوسنة والهرسك من أملاك الدولة العثمانية بلاد دلماسيا من أملاك البندقية، ويعطيها عوضاً عن ذلك بلاد موره وجزيرتي كريت وقبرص. وأن تعطى باقي دول أوروبا أجزاء أخرى يتفق عليها فيما بعد. أما إذا انتصروا على العثمانيين ودخلوا الأستانة فسيعاد الملك إلى مملكة بيزنطة كما كانت الأوضاع قبل الفتح العثماني ويعين الغراندوق الروسي قسطنطين بن بولص ملكاً عليها بشرط أن يتنازل عن حقوقه في مملكة روسيا حتى لا يتفق وجود المملكتين الروسية والبيزنطية في قبضة ملك واحد).

ولقد اضطرت الدولة العثمانية أمام هذا الوضع بقبول نصيحة فرنسا والاعتراف بضمّ بلاد القرم إلى روسيا واعترفت بذلك في سنة ١٧٧٤م.

لكن هذا الاعتراف العثماني لم يكن يتوافق مع تطلعات الإمبراطورة الروسية التي تسعى جاهدة لتوريط الدولة العثمانية في الحرب من أجل تحقيق كامل أهدافها باحتلال كافة مناطق النفوذ العثماني، وإنهاء دور الدولة العثمانية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. فعملت روسيا على تحصين ميناء (سيباستوبول) وأنشأوا ترسانة عسكرية ضخمة في ميناء (كررزن). وجهزوا أسطولاً بحرياً حديثاً في البحر الأسود،

وأرسلوا جواسيس إلى بلاد اليونان وولايتي الفلاخ والبغدان، لإثارة المسيحيين للتمرد على الدولة العثمانية، كما أن الإمبراطورة الروسية كاترينة توصلت إلى اتفاق مع ملك الكرج هرقل لإدخاله تحت حمايتها كبداية لفتح الكرج نهائياً.

وفي سنة ١٧٨٧م استعرضت إمبراطورة روسيا كاترينة عضلات دولتها في البلاد الجنوبية وبلاد القرم، باحتفال مهيب أقامه لها القائد الروسي (بوتمكين)، مشيداً أقواساً للنصر كتب عليها (طريق بيزنطة). كما التقت كاترينة في جولتها مع ملك بولونيا وإمبراطور النمسا.

الدولة العثمانية نظرت إلى الأمر باعتباره إعلاناً للحرب، فأرادت أن تكون هي المبادرة لشن الحرب قبل إكمال أعدائها الاستعدادات النهائية للحرب الفعلية، وحتى تجد الدولة العثمانية سبباً مشروعاً للحرب، أرسلت بلاغاً إلى سفير روسيا بالأستانة المسيو (جولغا كوف) في صيف عام ١٧٨٧م تطلب منه تسليم (موروكر داتو) حاكم الفلاخ الذي تمرّد على الدولة العثمانية،والتجأ إلى روسيا. والطلب إلى روسيا بالتنازل عن حماية بلاد الكرج بما أنها تحت سيادة الدولة العثمانية، وعزل بعض قناصلها الذين تسببوا في إثارة المواطنين، وقبول قناصل للدولة العثمانية في موانئ البحر الأسود، وأن يكون لها الحق في تفتيش مراكب روسيا التجارية التي تمرّ من مضيق الأستانة للتحقق من أنها لا تحمل سلاحاً أو ذخائر حربية.

وما كان من السفير الروسي غير رفض هذه الشروط العثمانية بعد مشاورة مراجعه العليا التي تتحين هذه الفرصة لدخول الحرب مع الدولة العثمانية. فأعلن الباب العالي الحرب على روسيا وسجن سفيرها في أغسطس سنة ١٧٨٧م.

كان الإعلان الرسمي للحرب من قبل الدولة العثمانية الضعيفة شكل مفاجأة حقيقية للجنرال (بوتمكين) فأرسل إلى الإمبراطورة الروسية ناصحاً إياه أن البقاء في القرم غير مُجدٍ ويجب إخلائها بالحال، لا سيما وأن ملك السويد (جوستاف الثالث) أراد هذه الفرصة لاسترجاع ما فقدته دولته من المقاطعات التي احتلتها روسيا. كان جواب الإمبراطورة أكثر حدة على القائد الروسي، فأصدرت أوامرها بالسير إلى الحرب بكل شجاعة وإقدام على مدينتي (بندر) و(أوزي)، فلم يملك هذا القائد غير الامتثال للأوامر العليا، وسار نحو (أوزي) فحاصرها مدة ودخلها فاتحاً في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٢٠٣هـ / ١٩ نوفمبر سنة ١٧٨٨م.

في الوقت نفسه أعلنت النمسا الحرب على الدولة العثمانية وفق المعاهدة السرية التي عقدت بين إمبراطورة روسيا ويوسف الثاني كما أشرنا. فحاول إمبراطور النمسا الاستيلاء على مدينة بلغراد لكنه تقهقر إلى مدينة تمسوار بعد هزيمته أمام الجيش العثماني. لذلك ترك الإمبراطور قيادة جيوشه إلى القائد (لودن). وفي هذه الفترة توفي السلطان عبدالحميد الأول في ١٢ رجب سنة ١٢٠٣هـ / ٨ إبريل سنة ١٧٨٩م بالغاً من العمر ٦٦ سنة ومدة حكمه ١٥ سنة وثمانية شهور وتولى بعده السلطان سليم الثالث.

## معاهدة ستووا (زشتوي) بين الدولة العثمانية والنمسا

لم تجدي محاولات وجهود السلطان سليم الثالث نفعاً في تقوية وتحديث الجيوش العثمانية التي أنهكتها الحروب،وأضعفت معنوياتها،كما أن غياب القادة الأذكياء ومغادرة كثير من الجنود مراكزهم قد سبب وضعا حرجاً للجيوش العثمانية، لا سيما وأن القائد الروسي قد اتفق مع قائد الجيوش النمساوية في الحرب التي شنت على الدولة العثمانية (في ٢١ يوليو وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٧٨٩م)، حيث استولى الروس مدينة (بندر) الحصينة واحتلوا معظم بلاد الفلاخ والبغدان، بينما دخل النمساويون مدينة بلغراد وبلاد الصرب.

هذا الوضع الخطير الناتج من تحالف الروس والنمسا قد يؤدي إلى خسارة العثمانيين الجسيمة لو استمر كما أريد له. لكن الحظ تبسم للدولة العثمانية بوفاة الإمبراطور النمساوي يوسف الثاني في ٢٠ فبراير ١٧٩٠م فخلفه ليوبولد الثاني الذي أشغلته الثورة الفرنسية التي قامت على الملك لويس السادس عشر وخوفه من امتداد تأثيرها إلى بلده، فسعى إلى مصالحة الدولة العثمانية، بوساطة بعض الدولة المناوئة لفرنسا، وبعد اتصالات مكثفة توصل الطرفان إلى شروط صلح ابتدائية سنة ١٧٩٠م، ثم انتهت إلى معاهدة صلح نهائية بينهما في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٠٥هـ / ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩١م بمدينة ستووا (زشتوي) وفيما يلي أهم بنود هذه الاتفاقية بين الدولة العثمانية. وإمبراطورية النمسا التي أنقذت الدولة العثمانية من سقوط محتمل.

البند الأول: سيكون الصلح صلحاً ابدياً براً وبحراً، بينهما وبين أتباعهما، ومن يكون لهما حق السيادة عليهم. ويكون الاتحاد بينهما في غاية الإحكام، ويمنع كل من

الطرفين حدوث الاعتداء على الآخر.

البند الثاني: يتخذ كل من الطرفين المتعاقدين، ما كانت عليه الحالة العامة قبل بداية الحرب (في فبراير سنة ١٧٨٨م)، أساساً للمعاهدة الحالية، ولذلك فإنهما يجددان ويؤيدان بنودها الحالية بغاية الضبط والدقة وعدم الإخلال بما جاءت به معاهدة بلغراد في (١٨ سبتمبر سنة ١٧٣٩م)، واتفاق ٥ نوفمبر سنة ١٧٣٩م الذي جعل الصلح المبرم في البلغراد دائم الوجود. واتفاق (٧ مايو سنة ١٧٧٥م) الخاص بالتنازل عن إقليم (بوكووين) واتفاق (١٢ مايو سنة ١٧٧٦م) المبين لحدود هذا الإقليم.

بحيث أن جميع المعاهدات والاتفاقيات السالف ذكرها يكون العمل ساري فيهما من ساعة توقيع هذه المعاهدة.

البند الثالث: إن الباب العالي يحدد ويؤدي بالصفة المشروعة أعلاه الاتفاق الذي أقر في (٨ أغسطس سنة ١٧٨٣م) والذي تعهدت الدولة العثمانية فيه بحماية جميع المراكب التجارية المختصة بأحد ثغور ألمانيا من اعتداءات القراصنة في بلاد المغرب، وباقي رعايا الدولة وأن تعوض أصحابها لأي ضرر يلحق بهم. كما تجدد الدولة العثمانية اتفاق (٢٤ فبراير سنة ١٧٨٤م) الخاص بمنح تجار الحكومة الإمبراطورية الملكية حرية التجارة والملاحة في جميع بلاد الدولة العثمانية وبحارها وأنهارها. واتفاق (٤ ديسمبر ١٧٨٨م) الخاص بمرور وإقامة وعودة الماشية ورعاتهما من إقليم ترنسلفانيا إلى ولايتي الأفلاق والبغدان..

البند الرابع: تتعهد الإمبراطورية النمساوية بأن ترد إلى الباب العالي العثماني جميع ما احتلته من الأقاليم والأراضي والمدن والقلاع والحصون التي احتلتها جيوش الإمبراطور أثناء الحرب بينهما بما في ذلك إمارة الأفلاق والأجزاء المحتلة من بلاد البغدان، حتى تعود الحالة على الحدود بين الدولتين إلى ما كانت عليه في (٩ فبراير سنة ١٧٨٨م).

البند السادس: بعد مبادلة التصديق على هذه المعاهدة يبدأ الفريقان في إخلاء وتسليم ما تعهدا بإخلائه وتسليمه إلى الفريق الآخر، لإرجاع الحدود إلى ما كانت عليه في المواعيد المحددة لها.

كما جاء في المادة الثالثة عشر من معاهدة بلغراد، القاضية بتعيين مندوبين عن كل فريق، يخصص بعضهم لإنهاء المسائل في إقليم الفلاخ وأقاليم البغدان الخمسة، وعليهم إنهاؤها في ظرف ثلاثين يوما تمضي من تاريخ التوقيع على المعاهدة. ويُخصص المندوبين الآخرين لإرجاع حدود البوسنة والصرب وقرية (خرسوه) القديمة وضواحيها إلى الحالة التي كانت عليها قبل (٩ فبراير سنة ١٧٨٨م). ويعطى للفريق الآخر مدة شهرين من التاريخ السابق ذكره، لتدمير ما أنشئ من الاستحكامات الجديدة في القلاع المراد إرجاعها وتسليمها في الحالة التي كانت عليها وقت فتحها. ولنقل ما بها من المدافع والمؤمن والذخائر.

البند التاسع: تعاهد الطرفان على رغبتهما في إحياء التجارة — التي هي ثمرة السلم — في البندين الثاني والثالث. على أن لا يلحق برعاياهما ضرر بسبب هذه الحرب. ويعودون إلى ممارسة أعمالهم من النقطة التي كانت عليها وقت إعلان الحرب، والتمسك بما لهم من الحقوق والطلبات السابقة للحرب، أياً كانت، والمحافظة على ديونهم السابقة، ومقاضاة مديونيهم والمطالبة بالتعويضات التي تستحق لهم بسبب الامتناع عن دفع الديون أو الضرر الذي لحق بهم عند إعلان الحرب خلافاً لما جاء بالمادة السابعة عشرة من معاهدة بلغراد، والمادة الثامنة عشرة من معاهدة بساروفتش التجارية، وأن يستعينوا في جميع الأعمال بالمحاكم المختصة وعلى المحاكم إنصافهم بالسرعة الكافية دون محاباة، ودون اعتبار مدة الحرب وجهاً شرعياً لرد طلباتهم.

البند العاشر: تعطى الأوامر المشددة والصارمة في أقرب وقت إلى حكام وولاة الدولتين المتعاقدتين العاملين على المقاطعات الواقعة على حدود الدولتين، بإعادة السكينة والطمأنينة، ومراعاة حقوق الجوار على جميع الحدود، واحترام ما وضعته لجان التحديد من الحدود وعدم مخالفتها، وارتكاب السلب والنهب فيما ورائها. والتعويض عما ينشأ عنها من الضرر ومعاقبة المخالفين للأوامر، والمذنبين بنسبة ذنوبهم وجرائمهم. مع مراعاة القواعد والمبادئ المقررة لذلك في المعاهدات والاتفاقيات السابقة، بين الطرفين المتعاقدين.

وباختصار وتحديد، ترسل إلى حكام وولاة المقاطعات الحدودية الأوامر الواضحة والصارمة لإرجاع الوضع إلى ما كان عليه من النظام والهدوء قبل الحرب وجعلهم مسؤولين عن تنفيذ هذا الأمر شخصياً.

البند الثاني عشر: أما بخصوص إجراء أصول الدين الكاثوليكي المسيحي في الدولة العثمانية وحرية القساوسة والمتدنيين كافة، وحفظ وإصلاح الكنائس وحرية التعبد وممارسة الطقوس الدينية وزيارة الأماكن المقدسة (بأورشليم) وغيرها وحماية هذه الأماكن وضمان الحج إليها بحرية. فإن الباب العالي السلطاني يجدد ويؤيد تبعاً لقاعدة إرجاع كل أمر إلى ما كان عليه بمقتضى البند التاسع من المعاهدة السابقة والذي ينص على منح الحريات والامتيازات الكاملة للكاثوليك.

وبهذا فقد تم الصلح بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا. أما على الجبهة الروسية فقد رفضت روسيا السير بطريق حليفتها النمسا على طريق السلام مع العثمانيين، واستمرت في الحرب بمفردها ففي ١٦ ربيع الثاني سنة ١٢٠٥هـ / ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٠م استطاع القائد الروسي (سوداروف) أن يحتل مدينة إسماعيل، ويرتكب أبشع المجازر فيها، فقتل الأطفال والشباب والشيوخ ولم يرحم النساء، فأثار هذا الأمر المأساوي حفيظة الأستانة فثار الشعب ضد حسن باشا البحري الذي كان مكلفاً بالدفاع عن مدينة إسماعيل، وطلبوا من السلطان قتله، فأمر السلطان بقتله جزءاً على تخاذله.

لكن الوساطة (الإنكليزية — البروسية — الهولندية) قد وضعت حداً للحرب بين روسيا والدولة العثمانية. فاتفق الطرفين على معاهدة صلح بعد اتصالات مكثفة ووقعت في ١٥ جمادى الأول سنة ١٢٠٦هـ / ١٠ يناير سنة ١٧٩٢م. في مدينة (ياسي) وجاء في بنودها أن تكون لروسيا حق السيادة الكاملة لبلاد القرم. وجزء بلاد القوبان وبسارابيا والأقاليم الواقعة بين نهري بوج ودينستر، بحيث يكون نهر (دنيستر) فاصلاً بين الدولتين، وتتنازل كذلك الدولة العثمانية على مدينة (أوزي) أوتشاكوف. ولقد سميت هذه المعاهدة بـ (معاهدة ياسي).

## إصلاحات داخلية في عهد السلطان سليم الثالث:

لقد انشغل سلاطين آل عثمان بعد عهد السلطان سليمان القانوني بالحروب المنهكة، حتى جاء عهد المعاهدات ودبّ الضعف في جسد الدولة العثمانية، إذ لم يتمكن السلاطين من الالتفات إلى الأوضاع الداخلية وإصلاحها سياسياً واقتصاديا وعسكريا وبشكل حديث يتناسب مع تطور الآلة الحربية والاقتصادية الأوروبية. والتي أصبحت خطراً يهدد الدولة العثمانية بشكل جدي. فأراد السلطان سليم الثالث القيام بهذه المهمة

بعد أن أتمّ الصلح بمعاهدتين مع النمسا وروسيا. فعين كوشك حسين باشا – وهو أحد المقربين من السلطان وزوج أخته – الذي اكمل دراسته في أوروبا وكان من الشباب الأذكياء بمنصب (قبودان عام) أدميرالاً بحرياً، وأوكل إليه النهوض بإصلاح البحرية العثمانية على الطراز الحديث.

فكان أول عمل لهذا (القبودان) مطاردة قراصنة البحر لتسهيل عمل التجارة والمراكب التجارية، وقام بإصلاح الثغور وبناء القلاع الحصينة لحمايتها، ثم أنشأ عدة سفن حربية على طراز أحدث السفن الفرنسية والإنكليزية، واستقدم خيرة المهندسين من السويد وفرنسا لإنعاش صناعة وصب المدافع. وأعاد فتح مدرسة البحرية ومدرسة المدفعية التي أسسهما البارون (دي توت) المجري،وقام بترجمة مؤلفات المعلم فوبان الفرنسي في فن الاستحكامات وأنشأ مكتبة جمع فيها أهم ما كتب في الفنون الحربية الحديثة والرياضيات. لتكون مناهج لتدريس طلاب المدرسة البحرية والمدفعية وقام بإنشاء نظاماً للجنود المشاة. وشرع في تنسيق فرق عسكرية جديدة وتدريبها على مناهج التدريب الأوروبية، فأنشأ أول فرقة منظمة في سنة ١٧٩٦م وكان عددها ١٦٠٠ جندي تحت قيادة ضابط إنكليزي – اعتنق الدين الإسلامي – والمعروف باسم (إنكليز مصطفى).

وكان الهدف البعيد لتأسيس هذه الفرقة المنظمة هو الاستغناء عن الإنكشارية الذين أصبحوا يثقلون كاهل الدولة العثمانية ويمثلون أحد أهم عوامل تأخرها، بعد أن كانوا أهم العوامل في تقدمها وقت الفتوحات العثمانية الكبرى لوجود الدافع القوي في السلب والنهب، والاستحواذ على الغنائم الحربية وعطايا السلاطين المجزية.

وفي هذه الفترة من حياة الدولة العثمانية، حيث لم يجدوا ما يشبع نهمهم من السلب أصبحوا يمارسون أعمال السلب والنهب في الأستانة والعواصم الأخرى. فضلاً عن عصيانهم المتكرر وعزلهم السلاطين والصدور والقادة العسكريين.

لكن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة بعد ضعف روابط الولاء بين العاصمة العثمانية والولاة فسعى أكثرهم إلى الاستقلال أو عدم دفع الأموال الأميرية إلى خزينة الباب العالي، التي نضبت تقريباً بسبب الحروب وسوء الإدارة.

## فرنسا والحرب الجديدة على أملاك الدولة العثمانية:

بعد نجاح الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م وإقامة النظام الجمهوري بعد حادثة العاشر من أغسطس سنة ١٧٩٢م التي أفضت إلى إسقاط النظام الملكي وإعدام الملك لويس السادس عشر، صار لجمهورية فرنسا تأثير كبير على خارطة العالم بمبادئ الثورة الفرنسية الجديدة بالحرية والعدل والمساواة. ولم تكتف فرنسا بالتأثيرات المعنوية لشعاراتها، وأخذت تفكر في توسيع دولتها بإخضاع البلدان التي تشكل أهمية استراتيجية للمصالح الفرنسية المتنامية أو الأضرار بمصالح الدول المنافسة. وفي سنة ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م أصدرت الحكومة الفرنسية أوامرها إلى الجنرال نابليون بونابرت (الذي عين ١٧٩٦م قائداً عاماً للجيش الفرنسي في إيطاليا) بالسير إلى مصر وفتحها دون إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وأن يتم هذا العمل بسرية تامة، خوفاً من الإنكليز الذين سيحبطون هذه العملية لما لها من تأثير على تجارتهم بين مصر والهند وبالعكس.

فجهز القائد الفرنسي جيشاً في مدينة طولون قوامه ٢٦ ألف رجل، أغلبهم من العسكريين المحترفين والذين تمرسوا في حروب فرنسا مع إيطاليا. كما استعان بعشرة آلاف جندي من القوات البحرية يحملهم أسطولاً مكوناً من ٣٠ سفينة حربية و٤٧٢ مراكب حمولات واستقدم مع جيشه ١٢٢ عالماً في مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية إكمالاً لمهمة فتح مصر، وفق غاية الدولة الفرنسية التي ستتوضح فيما بعد.

وفي ١٩ مايو سنة ١٧٩٨م رحل نابليون بونابرت بجيشه (وبسرية تامة) إلى جزيرة مالطة فاستطاع احتلالها. وفي ١٧ محرم سنة ١٢١٣هـ / ١ يوليو ١٧٩٨م وصلت الجيوش الفرنسية أمام مدينة الإسكندرية واحتلها بالقوة، عند ذاك ترك القائد (كليبر) على رأس القوة الفرنسية التي رابطت في الإسكندرية، وسار نابليون قاصداً مدينة القاهرة عن طريق الصحراء الممتدة غرب فرع رشيد، فقابله مراد بك على رأس جيشه من المماليك عند مدينة (شبرا) بالبحيرة في ٢٩ محرم الموافق ١٣ يوليو فاستطاع نابليون هزيمة المماليك، وواصل السير حتى وصل إلى مدينة (انبابه) مقابل القاهرة، فاشتبك الفرنسيون مع جيش المماليك بقيادة إبراهيم بك ومراد بك في واقعة شهيرة سميت بواقعة الأهرام الذي أظهر فيها المماليك من الباسلة في الدفاع عن القاهرة ما أبهر نابليون وجنده، وأخيراً تقهقروا أمام المدفعية الفرنسية المتطورة ودخل نابليون القاهرة. وأعلن أنه جاء حليفاً للباب العالي العثماني، ومن أجل توطيد سلطة السلطان العثماني

وهزيمة المماليك الذين تمردوا عليه.

وعندما استقر في القاهرة. أرسل القائد (دسكس) إلى الصعيد لتعقب فلول المماليك وقائدهم مراد بك، فوصل إلى جزيرة فيله (قصر أنس الوجود) في ٢٥ رمضان سنة ١٢١٣هـ / ٢ مارس سنة ١٧٩٩م، ووجه فرقة أخرى احتلت مدينة القصير على البحر الأحمر في ٢٤ ذي الحجة من نفس السنة، وبذلك صارت مصر من البحر الأبيض المتوسط إلى أقاصي الصعيد تحت سيطرة الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت. وهنا برز دور العلماء الذين جلبهم نابليون معه فأسس المجلس العلمي للبحث عما يجعل احتلاله لوادي النيل دائمياً.

## تحالف المصالح ضد الفرنسيين:

أثار خبر واقعة أبي قير البحرية حفيظة بونابرت، في هذه المعركة استطاع فلسن أمير البحر الإنكليزي الشهير تدمير جميع المراكب والسفن الحربية الفرنسية وقطع الاتصال بين نابليون وبين فرنسا بعد سيادة الإنكليز على البحر.

والدولة العثمانية من طرفها وبعد احتلال الفرنسيين لمصر أخذت بالاستعداد لحرب فرنسا لا سيما وأنها كانت مطمئنة البال وآمنة من جهة روسيا والنمسا اللتين ارتبطت معها في معاهدات سليمة أولاً ولانشغال هاتان الدولتان في الحرب مع فرنسا خوفاً من امتداد آثار مبادئها الحرّة وإقلاق عروشهما، كما حصل مع الملك الفرنسي لويس السادس عشر.

ولما علمت بريطانيا باستعداد الدولة العثمانية لحرب فرنسا عرضت عليها مساعدتها في إخراج الفرنسيين من مصر. لا رغبة حقيقية في الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية وإنما خوفاً على طريق الهند (الذي يشكل عصب المصالح الإنكليزية) من أن يكون تحت سيطرة دولة قوية يمكنها التأثير على مصالحها ومنافستها.

فوافقت الدولة العثمانية فوراً على العرض الإنكليزي، كذلك عرضت روسيا لإمداد الدولة العثمانية بمراكبها الحربية وانضمامها إلى الأسطول العثماني والإنكليزي، فكان هذا العرض مبعث ارتياح العثمانيين الذين وافقوا عليه دون تردد.

فأعلنت الحرب رسمياً على فرنسا في ٢١ ربيع الأول سنة ١٢١٣هـ / ٢ سبتمبر سنة ١٧٩٨م وأخذت الجيوش تتجمع في مدينة دمشق وجزيرة رودس لتوجهها إلى مصر بعد ذلك. ووصلت السفن الحربية الروسية إلى مضيق الأستانة وخرجت إلى البحر الأبيض المتوسط للانضمام إلى الأسطول العثماني وذلك تنفيذاً لبنود الاتفاق السابق الذكر بينهما.

وهذه أول مرة تتفق فيها روسيا وإنكلترا والدولة العثمانية على عمل عسكري موحد رغم ما بينهما من عداوات سابقة ومصالح متضاربة.

عندما سمع نابليون خبر هذا التحالف واجتماع الجيوش الثلاثة على قتاله. وبمعرفته مكان تجمع الجيوش والاستعداد لمحاربته في سوريا، فقد عزم على فتح بلاد الشام قبل إكمال استعدادات خصومه، فسار إلى الشام على رأس ثلاثة عشر ألف مقاتل عن طريق العريش، فاحتلها في أواخر شعبان سنة ١٢١٣هـ، ثم دخل مدينة غزة في ١٩ رمضان ووصل إلى الرملة في ٢٥ رمضان ومنها إلى يافا فوصلها في ٢٦ رمضان. فحاصرها واحتلها ثم قصد إلى عكا. فحاصرها من جانب البر وهاجمها مراراً لكنه لم يتمكن من فتحها لوصول الإمدادات إليها تباعاً عن طريق البحر، واستيلاء الأميرال الإنكليزي (سدني سميث) على المدافع الفرنسية التي أرسلت من مصر لدك أسوار المدنية المحاصرة. وكانت فطنة وذكاء قائد حماية عكا بإفشال فعل الألغام الفرنسية ونسفها من عوامل قوة المقاومة. وفي إبريل علم نابليون بتحرك جيش دمشق العثماني لنجدة مدينة عكا، فأرسل القائد الفرنسي (كليبر) مع فرقة عسكرية لمنعه من الوصول إلى المدينة فالتقى القائد الفرنسي بالعثمانيين عند جبل (تابور) فاستطاع الجيش العثماني محاصرة القائد الفرنسي وجيشه، وكاد أن يتحقق النصر عليه، لولا وصول نابليون في الوقت المناسب وعلى رأس ثلاثة آلاف مقاتل ومهاجمة العثمانيين من الخلف، فاستطاع تشتيت الجيش العثماني. وعاد نابليون بونابرت إلى عكا، ولما علم بتقدم الجيوش المتحالفة في جزيرة رودس، رأى من المناسب الانسحاب من عكا المحاصرة لعدم قدرته على مواجهة القوات المتحالفة، فرجع إلى القاهرة ودخلها في ٢١ مايو من نفس السنة.

وفي الوقت ذاته نزل جيش رودس بأبي قير وتحصن بها وكان عدده قد بلغ ١٨ ألف مقاتل، فسار نابليون لقتالهم واستطاع الانتصار عليهم. وأسر قائدهم الأكبر مصطفى باشا وعدد كبير من جنوده في ٢٤ صفر سنة ١٢١٤هـ.

## عودة مصر إلى نفوذ الدولة العثمانية:

لما علم نابليون بونابرت بخبر انتصار النمسا على الجيش الفرنسي، وشيوع الفوضى والاضطرابات في الداخل، آثر العودة إلى فرنسا سراً مع بعض قادته، حتى لا يقطع الإنكليز طريق عودته بسيطرتهم على طرق البحر الأبيض كاملةً. وكان هدف نابليون من العودة المفاجئة إلى فرنسا هي محاولة للحصول على التأييد لتأليف حزب يساعده ويعاضده للوصول إلى رئاسة الجمهورية بعد أن سطع نجمه في حروب فرنسا مع إيطاليا والنمسا واحتلاله الأخير لمصر.

وعاد فعلاً تاركاً للقائد (كليبر) مهمة قيادة القوات الفرنسية وكيلاً عنه. لم يكن الجيش الفرنسي الذي تركه نابليون بتلك القوة السابقة، فلم يكن لديه من السفن الحربية التي تحميه إذا ما نزل الإنكليز والعثمانيين إلى الثغور. كما أن عدد الجنود قد انخفض إلى خمسة عشر ألفاً، بعد موت الكثير منهم بالحروب ومرض الطاعون ببر الشام. والظاهر أن هذا العدد غير كافٍ لحماية السواحل والمحافظة على الأمن الداخلي في مصر. لذلك طلب القائد (كليبر) من الباب العالي والأميرال الإنكليزي (سدني سميث) في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠م أن يوافقا على السماح للقوات الفرنسية بالانسحاب بسلاحها والرجوع إلى فرنسا على ظهر السفن الإنكليزية. لكن الحكومة الإنكليزية لم توافق على هذا الطلب إلا إذا ألقى الفرنسيون سلاحهم بيد الإنكليز، فاستاء القائد (كليبر) من هذا الطلب وسار لقتال الجيش العثماني الذي جاء إلى مصر بقيادة الوزير يوسف باشا لاستلامها من الفرنسيين. فتقابل الجيشان عند المطرية في ٢٣ شوّال سنة ١٢١٤هـ / ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠م وبعد قتال عنيف استطاع كليبر الانتصار على الجيش العثماني، ورجع إلى القاهرة فوجدها تحت سيطرة إبراهيم بك أحد أمراء مصر المماليك الذي دخلها مستغلاً انشغال القوات الفرنسية بمقاتلة الجيش العثماني.

فسلط كليبر مدافعه على مصر ودمر جزءاً عظيماً منه واستمر القتال فيها عشرة أيام فاستطاع (كليبر) السيطرة على الوضع وبعد ذلك ساد الأمن في القاهرة.

في ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠م/ ٢١ محرم سنة ١٢١٥هـ قتل القائد الفرنسي (كليبر) على يد شخص حلبي يدعى سليمان. فاحتل مكانه الجنرال (منو) (وكان قد اعتنق الدين الإسلام ولقب بـ: عبدالله منو) لقيادة القوات الفرنسية.

ولما علم العثمانيون والإنكليز بموت (كليبر) وخروج نابليون بونابرت من مصر ومعه أمهر القادة، أنزلوا بأبي قير ثلاثين ألف مقاتل تحت قيادة الجنرال (أبركورومي) في أوائل سنة ١٨٠١، سار القائد (منو) لقتالهم فانهزم أمامهم، ورجع إلى مدينة الإسكندرية ليتحصن فيها فقطع الإنكليز الطريق عليه.

وسارا الإنكليز والعثمانيين إلى القاهرة وحاصروا الفرنسيين الباقين فيها، تحت قيادة (بليار) فرأى هذا القائد أن لا مفر من التسليم، فاتصل بالقائدين العثماني والإنكليزي وطلب منهما إخلاء وادي النيل بشرط خروج الفرنسيين بأسلحتهم، فوافقا على طلبه. فأخلى المدينة في ٢٨ صفر ١٢١٦هـ / ٢٨ يونيو سنة ١٨٠١م وخرج بجميع أسلحته وجنوده واستقلوا السفن الإنكليزية للرجوع إلى فرنسا.

أما القائد منو فبقي محاصراً في الإسكندرية ولم يستسلم إلا في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢١٦هـ / ١ سبتمبر سنة ١٨٠١م وخرج من معه من الجنود وسافر إلى فرنسا على متن سفن الإنكليز.

وبهذا تمَ جلاء القوات الفرنسية من مصر ورجوعها إلى سيادة الدولة العثمانية.

## علاقات الدولة العثمانية بحلفائها بعد جلاء الفرنسيين من مصر

▌لقد استطاع بونابرت أن يكون رئيساً لحكومة فرنسا بعد خروجه السري من مصر كما ذكرنا. فقام بإرسال الجنرال سبستياني إلى بلاد الشرق، لتجديد أواصر الصداقة بين فرنسا والدولة العثمانية، فسافر الجنرال إلى الأستانة يحمل رسالة من نابليون إلى السلطان العثماني سليم الثالث. وفي فترة إقامته في الأستانة استطاع وبمساع حثيثة لعزل أميري الأفلاق والبغدان المنحازين إلى روسيا، فعزلا فعلاً في ٥ جمادى الثاني سنة ١٢٢١هـ / ٢٠ أغسطس سنة ١٨٠٦م وعيّن بدلهما من المخلصين للباب العالي العثماني.

فغضبت روسيا من هذا الأمر وخشيت من امتداد النفوذ الفرنسي في الشرق ثانية، فأرسلت جيشها لاحتلال هاتين الولايتين دون إعلان حرب، بدعوى أن تغيير أميريهما يضر بمصالحها وحقوق الجوار.

فأعلنت الحرب بين الدولة العثمانية وبين روسيا تساندها وتحالفها إنكلترا. والتي أرسلت إحدى سفنها الحربية تحت قيادة اللورد (دوق وورث) أمام الدردنيل، وأرسل سفيرها السير (أربوثنوت) خطاباً إلى الباب العالي يطلب منه تحالف الدولة العثمانية وإنكلترا. وتسليم الأساطيل العثمانية وقلاع الدردنيل إلى إنكلترا، والتنازل عن ولايتي الإفلاق والبغدان إلى روسيا، وطرد الجنرال الفرنسي (سبتياني) من الأستانة وإعلان الحرب على فرنسا، وإلا تكن إنكلترا مضطرة لاجتياز مضيق الدردنيل وإسقاط الأستانة.

لم يوافق السلطان على هذه الشروط وأمر بتحصين المضيق وإقامة القلاع على ضفتيه. وبما أن الوقت لم يكن كافياً لبناء هذه التحصينات. استغل الإنكليز الأمر واستطاع الأميرال اللورد (دوق وورث) أن يجتاز مضيق الدردنيل دون أية مقاومة تذكر، ووصل إلى قلعة (جاليبولي) ودمر كافة السفن الحربية العثمانية الراسية بها واستقر خارج البوسفور ليتمكن من تحقيق كامل أهداف حملته.

وحين وصول خبر اجتياز السفن الحربية الإنكليزية لمضيق الدردنيل دبّ الفزع في صفوف العامة في الأستانة خشية من وصول السفن الإنكليزية إلى البوسفور وما يمثله هذا الأمر من خطر حقيقي على السرايا الملكية ودواوين الحكومة التي تحتل ضفتي البوسفور.

وبعد مداولات ومشاورات عثمانية قرروا قبول شرط الإنكليز، وأرسلوا إلى الجنرال الفرنسي وفداً ويدعوه إلى الخروج من الأستانة خوفاً من تفاقم الأمور.

فكان جواب الجنرال الفرنسي حاداً وأمر بمقابلة السلطان بشكل شخصي. فاستجيب لطلبه، وشرح للسلطان استعداد فرنسا لمساعدة الدولة العثمانية وأن نابليون قد أصدر أوامره إلى جيوشه المرابطة بسواحل الأدرياتيك بالتوجه إلى الأستانة لمساعدة العثمانيين في التصدي إلى القوات الإنكليزية وشروطها على السلطان العثماني.

فاستطاع الجنرال الفرنسي من إقناع الباب العالي فقرر رفض الشروط الإنكليزية. وأمر بتحصين العاصمة وبناء القلاع حولها وتسليحها بالمدافع الضخمة، بينما شكل الفرنسيون في الأستانة فرقة من مائتي مقاتل أغلبهم من المدفعية. وكذلك انخرط الإسبانيون في حملة الدفاع عن الأستانة لمعارضتهم سياسة إنكلترا في الشرق.

وأبدى جميع السكان تعاونهم الجاد إزاء هذه الحملة الوطنية، حتى أن الإنكشارية قد اهتمت بالأمر خارج ما كان متوقعاً منها في مثل هذه الظروف.

وكان السلطان يقود بنفسه هذه الحملة ليلاً ونهاراً لإتمام بناء القلاع لصد هجمات الإنكليز. ولم تمض بضعة أيام حتى اكتمل بناء التحصينات وأصبحت المدينة في مأمن من كل طارئ. فوقفت عدة سفن في مدخل البوسفور لمنع الهجمات المحتملة.

فلما رأى الأدميرال الإنكليزي استحالة دخوله البسفور وقرب انتهاء تحصينات الدردنيل خشي من محاصرة سفنه بين المضيقين، فقرر الانسحاب إلى البحر الأبيض المتوسط في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٢١هـ / أول مارس سنة ١٨٠٧م وبذلك استطاع إنقاذ مراكبه ورجاله بعد أن قتل منهم ستمائة وغرقت سفينتان جراء نيران المدفعية العثمانية من قلاع الدردنيل، وانضم إلى سفن روسيا عند مدخل المضيق.

وبعدها قصد الأميرال الإنكليزي ميناء الإسكندرية ومعه خمسة آلاف من جنود المشاة بقيادة الجنرال (فريذر) فاحتلها في ١٠ محرم سنة ١٢٢٢هـ / ٢٠ مارس سن ١٨٠٧م لتعويض الفشل الذي مُني به في جبهة البسفور، ثم قصد ثغر رشيد لاحتلاله بفرقة عسكرية انهزمت أمام القوات العثمانية.

وعاود الهجوم على المدينة في شهر إبريل وحاصرها، لكنه لم يقو على فتحها، لإرسال محمد باشا الإمدادات السريع والمتواصلة إليها.

ولم يستطع من تحقيق أي انتصار آخر، لعدم إمكانهم التفرغ لهذه الجبهة مع انشغالهم بالحروب في أوروبا ولوجود حكومة مصرية رشيدة بقيادة محمد علي باشا. وبهذا رحل عن مصر في ١٠ رجب سنة ١٢٢٢ / ١٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧م.

## فتنة عزل السلطان:

أثناء الحرب الدائرة بين العثمانيين وروسيا،دخل والي البوسنة بجيوشه إلى بلاد الصرب، لمنع الثائرين من تعقب الجيش الروسي، وسار الصدر الأعظم وفرقتان من الإنكشارية وجيوش آسيا النظامية إلى مدينة (شومله)، وكان مصطفى باشا البيرقدار حاكم مدينة (روستجوق) يستعد للهجوم على بلاد الأفلاق بخمسة عشر ألف جندي قام بتنظيمهم واشرف على تدريبهم، وخصص جزءاً منهم للبقاء في قلاع الدردنيل

والبوسفور تحسباً لأيّ طارئ.

وفي هذه الأثناء توفي المفتي الذي كان مسانداً للسلطان في إدخال الإصلاحات العسكرية والاجتماعية، وتولى منصبه قاضي عسكر الروملي، فكان على عكس سلفه، تحالف مع مصطفى باشا وكيل – الصدر الأعظم (الذي كان في جبهة الحرب مع روسيا) – وبعض من العلماء للسعي على إفشال النظام العسكري الجديد، بحجة أنه بدعة مخالفة للشرع الإسلامي، وأخذوا يستميلون القوات العسكرية غير المنظمة،ويُشيعون لهم أن السبب الرئيسي لوجودهم في الجيش النظام هو إجبارهم على ارتداء الملابس الغربية والتشبه بالنصارى وهذا يخالف أحكام القرآن والسُنة النبوية والشرع الإسلامي وبدأت هذه الفتنة بالانتشار ووقعت اصطدامات مسلحة بين القوات النظامية وهؤلاء. فلما وصل خبر هذه الأوضاع إلى السلطان العثماني سليم الثالث. استطاع مصطفى باشا من التعتيم على الخبر والتقليل من أهميته بكونه حدثاً عابراً لا يستحق قلق السلطان.

وبعد هذا النجاح للمفتي الجديد واعوانه، اخذ الجنود غير المنظمين وبإيعاز من راس حركتهم لأداء دور أخطر، فاجتمعوا في (بيوكدره) (الوادي الكبير الذي يقع في ضاحية من ضواحي استانبول)، وانتخبوا رئيساً لهم وهو (قباقجي أوغلي)، فبدأ بالاستعداد لدخول الأستانة بعد أن انضمّ إليه مائتين من البحرية وثمانمئة من الإنكشارية. وحين وصلوا إلى آت ميدان (ميدان الخيل)، جلبوا قدور الإنكشارية ورصفوها في الشارع دلالة على العصيان، فقام المنظمون الفعليون لهذا التمرد بقراءة أسماء المساندين لمشروع الجيش النظامي والإصلاحات الجديدة، حتى هبّ الجنود والإنكشارية إلى منازل هؤلاء فقتلوهم وجلبوا رؤوسهم إلى ساحة ميدان العصيان ووضعوها أمام القدور.

ولم يكن أمام السلطان إزاء استفحال أمر المتمردين إلا الإذعان إلى مطالبهم فأصدر أوامره وعلى الفور بإلغاء النظام الجديد وتسريح القوات النظامية، لكن هذه الأوامر لم تقنع المتمردين لاستفحال سطوتهم، فقرروا عزل السلطان خوفاً من القصاص منهم بعد استتباب الأمر وعودته إلى سابق وقته.

وساعدهم في هذا القرار المفتي الجديد وهو المحرّك الحقيقي لهذه الثورة، فأفتى بأن كل سلطان يدخل في نظام الغرب ويطبقه على البلاد ويجبر الرعية بإطاعته لا يكون صالحاً للمُلك.

واستمرت هذه الفتنة يومين ثم نودي في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٢٢هـ / ٢٨ يونيو سنة ١٨٠٧م بعزل السلطان سليم الثالث، وكانت مدة حكمه ١٩ سنة. وتولى بعده السلطان مصطفى الرابع الحكم.

توفي السلطان بعد عزله في ٤ جمادى الأول سنة ١٢٢٣هـ / ٢٨ يونيو سنة ١٨٠٨م عن عمر ناهز الثمانية والأربعين عاماً.

## نابليون بونابرت الوسيط الجديد بين الدولة العثمانية وروسيا

لقد أظهر المفتي الذي قاد الثورة لعزل السلطان سليم قدراً من الوقاحة بعد تكليفه بقراءة قرار العزل أمام السلطان مظهراً أسفه من هذا التكليف الإجباري.

وهو يرى السلطان مذعناً للأمر وذاهباً إلى سراياه الخاصة، فتمّ تفكيك القوات النظامية إثر ذلك. وانتصار الإنكشارية التي قابلت أوامر السلطان الجديد بإعادة قدورهم إلى الثكنات دلالة على انتهاء العصيان وبلوغهم غايتهم.

وكان أوامر السلطان مصطفى الرابع بعد تقلده الحكم، أن ثبت الوزراء الذين لم يقتلوا بيد المتمردين بوظائفهم، واعتمد تعيين رئيس المتمردين (قبابجي أوغلي) حاكماً على قلاع البوسفور.

وحين وصلت أنباء هذه التغيرات الجديدة إلى الجيوش العثمانية المنشغلة بقتال الروس عند نهر الطونة، أظهر الإنكشاريون فرحهم العارم بإبطال العمل بالنظام الجديد في الجيش. لكن الصدر الأعظم أبدى امتعاضه من هذا التغيير فثاروا عليه وقتلوه وعينوا مكانه جلبي مصطفى باشا. فاضطربت أحوال الجيش العثماني في مقاومة الروس، ولولا وجود أغلب الجيوش الروسية في ألمانيا لقتال الجيوش الفرنسية لحصل للدولة العثمانية أضراراً وخيمة.

ومن حسن الحظ أن انتصار نابليون على الروس وحلفائهم في واقعة (فريدلاند) في ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٢٢هـ / ٣ يونيو سنة ١٨٠٧م أدى إلى تقهقر القوات الروسية المحتلة لولاية بغداد بدون حرب.

ثم أعقب ذلك الصلح بين فرنسا وروسيا في معاهدة (تلسيت) في أول جمادى الأول سنة ١٢٢٢هـ / ٧ يوليو سنة ١٨٠٧م والذي جاء البند الثاني والعشرين وما بعده ليقرّ بكف

روسيا عن الدخول في حرب ضد الدولة العثمانية حتى يتوسط نابليون بونابرت بين الطرفين.

وما أن وقعت هذه المعاهدة حتى تخلت روسيا عن ولايتي الأفلاق والبغدان دون أن تدخلها الجيوش العثمانية.

لكن المعاهدة الفرنسية الروسية تضمنت شرطاً سرياً يقضي. في حالة عدم قبول الباب العالي العثماني وساطة فرنسا أو الإخلال في تنفيذ بنودها بخمسة وثلاثين يوماً، تتحالف فرنسا مع روسيا على انتزاع جميع الولايات العثمانية بأوروبا ما عدا الأستانة وما حولها، وتقسيمها فيما بينهما مع إعطاء النمسا جزءاً يسيراً من أملاك الدولة العثمانية.

والواقع أن نابليون بونابرت كقائد عسكري لم ينس ما فعلته به الدولة العثمانية وتحالفها مع الروس والإنكليز وانتصارهم على القوات الفرنسية وإخراجها من مصر. ولكونه الآن على رأس حكومة فرنسا. فقد استخدم النجاح العسكري لضمان قوة المعاهدات السلمية، فهو المنتصر الآن وهذه شروطه.

إذا ما أخلت الدولة العثمانية بقبول وساطة فرنسا أو تأخرها بالتنفيذ وفق المهلة الزمنية المذكورة والمحددة (بخمسة وثلاثين يوماً) فسيكون لفرنسا السيادة على بلاد البوسنة وألبانيا وأبيروس وبلاد اليونان ومقدونيا.

إن هذه الحقوق الجديدة لفرنسا كفيلة بترك الدولة العثمانية بمفردها أمام روسيا ناهيك عن حق النمسا ببلاد الصرب وروسيا ببلدان الأفلاق والبغدان والبلغار وإقليم تراس لغاية نهر ماريتسا.

أرسل نابليون بونابرت في ٣ جمادى الأول سنة ١٢٢٢هـ / ٩ يوليو سنة ١٨٠٧م الجنرال (حلليمينو) أحد أركان حربه إلى الجيوش العثمانية والروسية المتحاربة لتبليغهم بالمعاهدة المذكورة،وعرض وساطة الدولة الفرنسية عليهم. فوافق الطرفان عليها، وفي ١٩ جمادى الثاني سنة ١٢٢٢هـ / ٤ أغسطس سنة ١٨٠٧م وقعت هذه المعاهدة بحضور المندوب الفرنسي. ومع ذلك لم تخلُ روسيا ولايتي الأفلاق والبغدان. وهو أول إخلال وخرق لشروط معاهدة (تلسيت) لكن ظروف الدولتين العثمانية والروسية لم يسمحا بعودة الحرب إلا بعد سنين لانشغالهما بما هو أهم من ذلك.

## الأستانة بعد ثورة قباقجي أوغلي:

لم يكن السلطان مصطفى الرابع غير آله بيد مدبرو فتنة عزل السلطان السابق وهو وإن أظهر الولاء الكامل لهم فلن يسلم من تمردهم الدائم.

بعد وقت قليل على انتصار قباقجي أوغلي والمفتي ورؤساء الثورة على السلطان السابق. فتحالف قباقجي أوغلي مع المفتي على عزل القائمقام مصطفى باشا، فعزلوه ونفوه إلى خارج الأستانة، وأقاموا بعده طاهر باشا، الذي عُزل لإظهار رغبته على الحقوق التي يفرضها منصبه، فسافر إلى إقليم (روستجق) ولجأ إلى حاكمه مصطفى باشا البيرقدار. وكان هذا من أنصار السلطان سليم ويرغب في إرجاعه إلى السلطة.

فعقد مع جلبي مصطفى باشا الصدر الأعظم وباقي الوزراء فأقنعهم بضرورة التخلص من المفتي وقباقجي أوغلي لما سبباه من التمرد على السلطان السابق. فاتفق كل المجتمعين على الأمر، وأصدر الصدر الأعظم حكماً بالإعدام على قباقجي أوغلي وأوعز إلى حاجي علي بتنفيذ هذا الحكم، فسار مع مئة فارس إلى الأستانة، بينما كان البيرقدار يقصدها مع ستة عشر ألف جندي. واستطاع حاجي علي من تنفيذ الحكم وقتل قباقجي ثم قرأ على جنوده أمر الصدر الأعظم القاضي بإعدامه وأنه عُين بدلاً منه. فحدثت اضطرابات وتمرد الجند وكادوا يقتلونه لولا شجاعته التي تمكن بها من التخلص منهم والالتحاق بالبيرقدار الذي وصل مع الصدر الأعظم إلى الأستانة وعسكروا خارجها.

ولما علم السلطان بهذه الأمور خشي من وصول الثورة إليه فأمر بعزل المفتي وسرح جنود قباقجي غير المنظمين، فأظهر البيرقدار الرضا بما حصل ولم يكاشف أحداً بعزمه على إعادة السلطان سليم إلى العرش.

وأدت كل هذه الأحداث إلى زيادة الهيجان والتمرد، فنادوا بعزل السلطان مصطفى الرابع وحجزه في نفس السراي التي كان محجوزاً فيها السلطان سليم فعزل فعلاً بعد أن حكم ثلاثة عشر شهراً وقتل في سراياه بعد ذلك بقليل وتولى السلطة بعده السلطان محمود الثاني.

## مشروع البيرقدار وثورة الإنكشارية:

عـندما تولى السلطان محمود الثاني عرش الدولة العثمانية افتتح أعماله بتقليد مصطفى باشا البيرقدار لمنصب الصدر الأعظم، وأوكل إليه مهمة تنظيم الإنكشارية وإلزامهم بالانخراط في سلك القوات المنظمة وفقاً للقوانين الصادرة في عهد السلطان سليمان القانوني.

فعقد الصدر الأعظم اجتماعاً لجميع وجهاء البلد والوزراء والأعيان ودعا في الاجتماع إلى ضرورة معالجة حالة الإنكشارية وما وصلت إليه من التردي، وضرورة النهوض بتدريبهم وفق المناهج الأوروبية الحديثة، وتسليحهم بالأسلحة النارية التي كانت السبب المباشرة لانتصار القوات الروسية الأخيرة.

كما أشار إلى تنظيم الإنكشارية اجتماعياً بإلزام غير المتزوجين بالسكن في الثكنات، وقطع أرزاق من هم يسكنون خارج الثكنات.

فأقرّ الجميع ما جاء في مشروع البيرقدار، ولم يكتف الصدر الأعظم بهذا الإجماع على مشروعه، فحصل على فتوى شرعية بتنفيذ الإنكشارية للنظام الجديد بكل جدية. وأصدر أوامره بذلك، وأدخل أغلب ضباط الجيوش المنظمة التي أبطلت في جيش الإنكشارية في مناصب عالية. فبدأ هؤلاء الضباط بتنفيذ الأوامر بحزم مما أدى تمرد الإنكشارية (كعادتهم بالاستهتار بالأنظمة والقوانين)، فتكاتفوا للخلاص من البيرقدار وأنظمته الجديدة.

وكان مع الصدر الأعظم ستة عشر ألف مقاتل جاء بهم من (روستجق)، وثلاثة آلاف جندي تحت قيادة عبدالرحمن باشا (رئيس القوات النظامية سابقاً)، وبعض سفن حربية تحت إمرة (أمير البحر) رامز باشا.

الإنكشارية من جانبهم ساروا إلى (فيليبه) وأظهروا التمرد وأعلنوا الثورة على الصدر فأرسل البيرقدار اثني عشر مقاتلاً من جيوشه لإطفاء هذه الفتنة الإنكشارية. ولم يبق معه إلا سبعة آلاف مقاتل تحت قيادة عبدالرحمن باشا، فاستغل الإنكشارية الأمر وساروا إلى سراي السلطان في ٢٧ رمضان سنة ١٢٢٣هـ / ١٦ نوفمبر سنة ١٨٠٨م لإرجاع السلطان مصطفى الرابع وعزل السلطان محمود الثاني، فاعترضهم البيرقدار بقوة، لكن الإنكشارية ضغطوا بقوة أكبر، فخشي البيرقدار من عزيمتهم على تنفيذ أوامرهم. فأمر

بقتل السلطان مصطفى الرابع وإلقاء جثته للثائرين كما فعل مصطفى الرابع مع السلطان سليم الثالث.

بقصد التأثير على معنوياتهم وتفريق صفوفهم، لكن الإنكشارية عندما رأوا جثة السلطان مصطفى الرابع، ازدادوا تمرّداً، وأضرموا النار في السرايا السلطانية وقتلوا الصدر الأعظم مصطفى البيرقدار الذي فضل الموت على الاستسلام لهم.

من جهة أخرى كان أمير البحر رامز باشا قد جلب ثلاث سفن حربية وأوقفها بممر البوسفور، وسلط نيران مدفعيتها على ثكنات الإنكشارية، ثم نزل إلى البر مع فريق من البحار والمدفعية لمساعدة البيرقدار، أما عبدالرحمن باشا فأسرع لمساندة الصدر الأعظم مع فرقته المؤلفة من ثلاثة آلاف جندي، لكن الانكشارية قد سبقتهم إلى قتل الصدر الأعظم.

واشتد القتال بين مناصري الصدر الأعظم والإنكشارية، حتى انهزموا أمامهم، فرأى رامز باشا العفو عن الجميع لو ألقوا سلاحهم وسلموا أنفسهم، فلم يوافقه عبدالرحمن باشا وأراد تأديب الإنكشارية، لكن السلطان محمود اقتنع برأي عبدالرحمن باشا.

وبناء على هذا القرار سارت الجيوش العثمانية في صبيحة اليوم التالي تتقدمها المدافع التي تلقي بنيرانها على الإنكشارية، فقام الإنكشارية من جانبهم بإحراق مباني المدنية (المبنية من الخشب) فالتهبت المدينة بألسنة النار التي كاد حريقها يلتهم المدينة بأكملها، مما أدى إلى رضوخ السلطان إلى مطالبهم، وإرجاء القضاء عليهم في وقت مناسب آخر، والحفاظ على ما تبقى.

## الدولة العثمانية تساهم في قهر نابليون :

من أجل توفير المناخ الملائم للقضاء على الفتن الداخلية في الدولة العثمانية، رأى السلطان أن يقبل بعقد صلح مع إنكلترا في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٢٤هـ / ٨ يوليو سنة ١٨٠٩م. وبدأ بالاتصالات مع روسيا إلا أنها لم تثمر عن أي نتيجة مرضية، فاستؤنف القتال بينهما فانهزم الجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم ضيا يوسف باشا (الذي عيّن بعد مقتل البيرقدار مصطفى باشا)، وكان هذا الصدر قليل الإلمام في الشؤون العسكرية، فاستولى الروس على مدن إسماعيل، وسلستريه، وروسنجق، ونيكوبلى

وبازارجق في سنتي ١٨٠٩ و ١٨١٠م.

فاضطر السلطان إلى عزل الصدر ضيا باشا وتعيين أحمد باشا مكانه، فسار الصدر أحمد باشا إلى قتال روسيا على رأس ستين ألف مقاتل في سنة ١٨١١م وانتصر عليهم وأجبرهم على إخلاء مدينة روستجق، فأخلوها في ١٣ جمادى الثاني سنة ١٢٢٦هـ / ٥ يوليو ١٨١١م بعد أن هدموا قلاعها وأسوارها بالألغام، واحرقوا منازلها وعبروا نهر الطونة فتعقبهم أحمد باشا بجيوشه. ودارت بينهما عدّة معارك استطاع الجيش الروسي الانتصار على العثمانيين واحتلال روستجق ثانية.

حدث في هذه الفترة برود في العلاقات الروسية — الفرنسية لعدم تنفيذ شروط معاهدة (تلبسيت)، وكانت الحرب بينهما قاب قوسين من الاشتعال. فسعت روسيا إلى عقد الصلح مع الدولة العثمانية للتفرغ إلى نابليون وجيوشه المتعاظمة القوة والخطر فعينت كل دولة مندوبين لتمثيلها في الاتصالات، واجتمعوا في مدينة بخارست وبعد مشوارات واجتماعات طويلة. توصل الفريقان إلى معاهدة للصلح عرفت باسم (معاهدة بخارست) التي وقع الطرفان عليها في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٢٧هـ / ٢٨ مايو سنة ١٨١٢م ومن أهم شروطه بقاء ولايتي الأفلاق والبغدان تحت سيطرة الدولة العثمانية ورجوع بلاد الصرب إلى نفوذها، بينما احتفظت روسيا بإقليم بساربيا وأحد مصبّات نهر الدانوب.

(الملاحظ أن الامتيازات التي حصلت عليها الدولة العثمانية لم تكن بسبب قوتها، بل هي مناورة سياسية من روسيا لتحييد الجبهة العثمانية والتفرغ الكامل للقوات الفرنسية) فرنسا من جانبها اعتبرت هذه الاتفاقية خيانة من الدولة العثمانية للروابط والمعاهدات السابقة بينها وبين فرنسا. إذ أن (معاهدة بخارست) مكنت روسيا من استعمال جيوشها التي كانت منشغلة في الجبهة العثمانية وسحبها لصدّ الجيوش الفرنسية الغازية إلى روسيا. وإجبار نابليون على التقهقر والاندحار بعد إحراق موسكو وهلاك أغلب الجيوش الفرنسية عند عبورهم نهر (بيريزينا). فعادت القوات الفرنسية بقيادة بنابليون مدحورة، مكسورة إلى بلادها.

### معاهدة بخارست وثورة الصرب:

كان من بنود هذه المعاهدة، رجوع بلاد الصرب إلى سلطة ونفوذ الدولة

العثمانية. والصربيون قد بذلوا من الأموال والأرواح لحصولهم على نوع من الاستقلال الإداري، وقد وعدهم القيصر الروسي بالمساعدة. وعندما علموا بهذه المعاهدة أعلنوا التمرد على رجوعهم للدولة العثمانية وفضلوا الدفاع عن استقلالهم.

فجهزت الدولة العثمانية جيشاً سار إلى الصرب واستطاع إخضاعهم قسراً، وعاد الموظفون العثمانيون إلى مراكزهم السابقة، واسترد جنود (السباهية) اقطاعياتهم. مما أدى إلى هجرة زعماء ثورة الصرب إلى النمسا، منتظرين الوقت المناسب لتحرير بلدهم. لكن (ميلو اوبرينوننتش)[1] فضل البقاء في بلاده مظهراً الولاء للدولة العثمانية إذ عينه العثمانيون بوظيفة (شيخ بلد) لإحدى القرى، فظل يستميل الأهالي ويبث به روح الثورة ومبادئ الحرية، حتى استطاع أن يجمع أنصاراً لدعوته فقام في عيد الزحف في سنة ١٨١٥ (الذي يحتفل فيه المسيحيون في يوم الأحد السابق لعيد الفصح) في تمرد امتد في جميع أنحاء بلاد الصرب.

وبعد قتال مع العثمانيين استمر سجالاً نحو سنتين، وافق (ميلو أوبروفتش) بالنيابة عن الصرب الرجوع إلى نفوذ الدولة العثمانية، بشرط عدم تدخلها في شؤونهم الداخلية، ولا تتدخل في إدارة البلاد وتوزيع الضرائب وتحصيلها.. الخ.

ويؤلف مجلس من اثني عشر عضواً، ينتخبهم الصرب من أعيانهم، وبدورهم ينتخبون رئيساً لهم يكون الحاكم العام. وتكتفي الدولة العثمانية بالمراقبة واحتلال الحصون والقلاع. فوافق السلطان على هذه الشروط، وعيّن (مرعشلي باشا) والياً على الصرب، مع تعليمات مشددة بمعاملة الصرب معاملة حسنة حتى يحافظ على ولاء الصرب للعثمانيين. فأصبحت الصرب مستقلة برأسها (أوبرينوفتش). فانتهز اليونانيون هذه الظروف الملائمة، فأعلنوا التمرد والعصيان على الدولة العثمانية.

## اليونان واتفاق آق كرمان:

تمخضت سياسة الدولة العثمانية إزاء الأقاليم التي تفتحها، والتي تكتفي فيها بأخذ الجزية، عن اهتمام هذه الأقاليم والبلدان بدينها ولغتها وعوائدها الاقتصادية، ومن ثم التطلع إلى الاستقلال عندما يحين الوقت المناسب.

---

(١) أحد زعماء الثورة الصربية ولقبه الحقيقي تيودورفتش وسُمي أوبروفتش نسبة لابرن زوج والدته، وكان ابوه من رعاة الخنازير، أما هو فثار أولاً باتفاق قره جورج ولما هاجر جورج إلى روسيا صار هو الرئيس وقتل قره جورج ليتخلص من ابرز منافسيه.

وعند قيام الثورة الفرنسية وانتشار مبادئها الداعية إلى الحرية والمساواة والإخاء في جميع البلاد الأوروبية، التي وصلتها الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون، ما لبثت هذه المبادئ أن سحرت الدول الرازحة تحت النفوذ العثماني، ومنها اليونان. فوجدت في اليونان تربة خصبة لنموها، لكن قادة اليونان أيقنوا أن الأفكار وحدها لا يمكن أن تصنع الثورة، فعملوا بجد إلى تربية شبابهم على استيعاب هذه المبادئ ونشرها في عموم طبقات المجتمع.

لذلك أرسلوا شبابهم إلى المدارس الأوروبية ليدرسوا العلوم والمعارف الحديثة التي تمكنهم من قيادة اليونان إلى ثورتها في الحرية والاستقلال.

من جانب آخر قاموا بتأسيس جمعيات سياسية وكان مركزها في روسيا والنمسا، وأهم هذه الجمعيات التي اتخذت الطابع السري جمعية (هيتيري)[1] (وهي تشبه إلى حد كبير الجمعيات السرية التي نشأت في إيطاليا في أوائل القرن لطرد الأجانب من إيطاليا وتوحيدها ثم انتقلت إلى فرنسا سنة ١٨١٨م على ما يبدو، وانتشرت بصورة كبيرة وكانت من أكبر أسباب سقوط الملك الفرنسي شارل العاشر).

وجمعية (الهيتري) قد حققت انتشاراً واسعاً في صفوف اليونانيين، حتى بلغ عدد أعضائها في أوائل سنة ١٨٢١م أكثر من عشرين ألفاً، وأغلبهم من الشباب الذين يشكلون شرارة الثورات، ومن العوامل التي ساعدت على انتشار أفكار هذه الجمعية، إنشغال الدولة العثمانية بالحرب مع علي باشا والي (يانيا).

العثمانيون من جانبهم قد أخمدوا ثورة والي يانيا فقتل في (٥ فبراير سنة ١٨٢٢م)، وتوجهوا بقيادة خورشيد باشا إلى بلاد اليونان، فاستطاع الجيش اليوناني هزيمة خورشيد باشا في واقعة (الترموبيل) في شهر ذي الحجة سنة ١٢٣٧هـ / أغسطس سنة ١٨٢٢م وانتحر هذا القائد العثماني جراء هذه الهزيمة.

---

(١) يبدو ان القيصر الروسي الإسكندر الأول له يد في تأسيس وتشجيع هذه الجمعية لغرض اختراق الدولة العثمانية من داخلها وإشعال الثورات في بلدان نفوذها. والـ (هيتيري) كلمة يونانية معناها جمعية أخوية، أطلقت على جمعيتين اسست احدهما في مدينة (ويانه) عاصمة النمسا والأخرى في مدينة أودسا ثم انتقلت إلى مدينة كييف الروسيتان، على أساس ظاهرة بناء المدارس ونشر العلوم. وباطنه تحرير اليونان من الدولة العثمانية وبقيت سرية حتى سنة ١٨٢١م حيث ابتدات الثورة علناً.

كما تمكنت البحرية اليونانية في ٢٧ رمضان سنة ١٢٣٧هـ / ١٧ يونيو سنة ١٨٢٢م من حرق الأسطول العثماني في ميناء جزيرة ساقز، وقتل ثلاثة آلاف من جنود البحرية العثمانية، والذي أدى إلى تحرير جزر ساموس وساقز وغيرهما.

## السلطان محمود يستنجد بوالي مصر:

بعد هزيمة الجيش العثماني في اليونان. أصدر السلطان العثماني قراراً بتعيين محمد علي باشا والياً على جزيرة كريت وإقليم موره بؤرتا الثورة اليونانية.

و(محمد علي باشا كانت له اليد الطولى في تنظيم جيش جديد مؤلف من الشباب المصريين الذين استعاظ به عن الأتراك. وتم تدريبهم على مناهج الجيوش الأوروبية وبمساعدة ضباط فرنسيين).

فما كان من والي مصر إلا الامتثال لقرار السلطان، فجهّز قوة عسكرية قوامها سبعة عشر ألف جندي كلهم مصريون، وقوات مدفعية تحت قيادة إبراهيم باشا ويرافقه سليمان بك (الكولونيل الفرنسي الذي أشرف على تنظيم الجيش المصري).

فسارت القوات المصرية إلى جزيرة رودس على متن سفن البحرية المصرية للانضمام إلى القوات العثمانية، واستطاعت القوات العثمانية احتلال جزيرة كريت، فتوجه بعد ذلك إبراهيم باشا إلى إقليم مورة، (تاركاً سليمان بك الفرنسي مع قوة كافية لحماية الجزيرة)، واستطاع بعد مقاومة شديد من إنزال جنوده في ميناء مودون إذ لم يبق تحت نفوذ العثمانيين غير هذه المدينة ومدينة كورون.

وكانت المساعدات الأوروبية لليونانيين قد شكلت أحد أسرار مقاومتهم، إذ شكلت في أوروبا جمعيات محبي اليونان، واستطاعت هذه الجمعيات جمع المال والرجال لنصرة القضية اليونانية، كما ساهمت في إمداد الثوار بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، حتى أن الأديب الفرنسي الشهير (فيكتور هيجو) ساهم في إثارة حماسة المتطوعين بقصائده الحماسية، وكذلك فعل (كازيمير دلافين) عضو المجمع العلمي الفرنسي.

واستطاع إبراهيم باشا من فتح مدينة كورون ثم فتح مدينة ناورين الشهيرة ومدينة كادماتا واحتل مدينة تريبولتا، وسارع إلى مساعدة رشيد باشا الذي كان يحاصر مدينة ميسولونجي، ففتحها بمشورة الفرنسي سليمان بك، وفتح العثمانيون

مدينة أتينا وقلعتها الشهيرة (أكردبول) على الرغم من قيادة اللورد كوشران الإنجليزي لها.

وبينما كان إبراهيم باشا يستعد لفتح باقي بلاد اليونان، قامت الدول الأوروبية بالتدخل لدى الباب العالي لحماية اليونانيين. حتى اضطروا الدولة العثمانية على التوقيع على معاهدة آق كرمان في ٢٨ صفر سنة ١٢٤٢هـ / ١ أكتوبر سنة ١٨٢٦م. والتي جاءت بضغط من نقولا الأول قيصر روسيا وحليفته إنكلترا.

وملخص بنود هذه المعاهدة هو: أن يكون لروسيا حق الملاحة الحرة في البحر الأسود والمرور من المضيقين العثمانيين، دون أن يكون للدولة العثمانية الحق في تفتيش سفن روسيا. وإن حكام ولايتي الأفلاق والبغدان ينتخبون من قبل أعيانهم، لمدة سبع سنوات ولا يحق عزلهما إلا بقرار روسي، وأن تكون ولاية الصرب مستقلة تماماً، وأن يكون للدولة العثمانية قلعة بلغراد وثلاث قلاع أخرى.

ولم يُذكر بند في الاتفاقية يخص اليونان مباشرة، حتى يكون سبباً وجيهاً لإثارة الحرب ثانية مع الدولة العثمانية، واتفقت كل من روسيا وإنكلترا على استعمال كامل نفوذهما لوضع حد للحروب المستمرة، حتى في حالة عدم موافقة الدولة العثمانية وقد وافقت على الاتفاق المبدئي كل من النمسا وبروسيا وفرنسا، طمعاً من هذه الدول بأملاك الدولة العثمانية المتداعية، وتقسيم البلاد العثمانية بينهم في السر. وتطبيقاً لهذا الاتفاق فقد عرضت إنكلترا رسمياً على الدولة العثمانية وساطة مع الدول التابعة لها، وعندما رفضت الدولة العثمانية هذا الطلب، اتفقت كل من روسيا وفرنسا وإنكلترا بمقتضى الاتفاق المؤرخ في ١١ ذي الحجة سنة ١٢٤٢هـ / ٦ يوليو سنة ١٨٢٧م على إلزام السلطان العثماني بالقوة على منح اليونان استقلالها الإداري، شرط أن يدفع اليونانيون جزية إلى الدولة العثمانية يتفق عليها فيما بعد، بعد تحديد حدود الطرفين، وأبلغ الباب العالي بهذا الاتفاق وتم إعطاءه مهلة شهر لوقف كافة الأعمال الحربية ضد اليونان، فلم يستجب السلطان لهذه الشروط في الوقت المحدد، فأصدرت الدول الثلاث أوامرها إلى قادة أساطيلها بالتوجه إلى السواحل اليونانية، وطلبوا من إبراهيم باشا بوقف العمليات العسكرية فوراً. فأخبرهم إبراهيم باشا بأنه غير مخول لتنفيذ الأوامر إلا من السلطان العثماني أو أبيه محمد علي باشا في مصر.

## واقعة ناورين واستقلال اليونان:

في ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٤٣هـ / ١٩ أكتوبر سنة ١٨٢٧م تكامل استعداد الدول الثلاث للحرب، فقد كان الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال (هيدن)، والأسطول الإنكليزي بقيادة الأميرال كودرنجتون وهو القائد العام للقوات المتحالفة أيضاً، وحدثت اشتباكات بين الطرفين، سلطت جميع السفن الحربية الأوروبية المتحالفة نيراها على السفن المصرية والتركية. وعند إعلام الباب العالي بهذه الحادثة، أرسل مندوبين إلى سفراء هذه الدول الثلاث للاحتجاج على هذا الخرق للمعاهدات الرسمية بينهما وبين الدولة العثمانية، وطالب بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بالسفن العثمانية عموماً، فانسحب سفراء الدول إلى بلدانهم، ولم يردوا على مندوبين السلطان، فنشر السلطان بياناً في جميع الولايات يبين فيه المكائد والمؤامرات المقصودة لإخضاع الدولة العثمانية لنفوذ هذه الدول، فكان رد الفعل الروسي سريعاً بإعلانها الحرب رسمياً على الدولة العثمانية في ١١ شوال سنة ١٢٤٣ / ٢٦ إبريل سنة ١٨٢٨م.

ولما رأى إبراهيم باشا القوة الأوروبية وتألبها على العثمانيين، كما علم أن فرنسا قد أصدرت أوامرها لإرسال جيش كبير لتعزيز القوات الأوروبية لتحرير اليونان بالكامل اضطر إلى الاتفاق مع الدول المتحدة (بناء على أوامر والده)، على إخلاء إقليم مورة والرجوع إلى مصر، على ظهر السفن المصرية التي نجت من التدمير، على أن يترك قوة مكونة من ألف ومائتي جندي في مودون وكوردون وناورين ريثما تستلمها الجيوش العثمانية.

وفي ٢٦ صفر / ٧ سبتمبر سنة ١٨٢٨م بدأ انسحاب الجيش المصري، وكانت كلما أخلت موقعاً، احتلته القوات الفرنسية بقيادة الجنرال (ميزون). وبرحيل القوات المصرية أصبحت اليونان مستقلة عملياً.

وفي لندن عقدت روسيا وفرنسا وإنكلترا مؤتمراً لتقرير مصير اليونان، وأرسلوا للدولة العثمانية للمشاركة في المؤتمر، فرفضت الدولة إرسال مندوباً عنها، إعلاناً عن رفض نتائج هذا المؤتمر.

فعقدت الدول الثلاث مؤتمرهم دون ممثل عثماني، وأقروا استقلال مورة وجزر سكلاد بهيئة حكومة مستقلة يحكمها أمير مسيحي تنتخبه الدول الثلاث ويكون تحت

حمايتها. على أن تدفع إلى الدولة العثمانية جزية قدرها خمسمائة ألف قرش.

## تدمير قدور الحساء المقلوبة[1] :

بعد الانتصار الذي حققته القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا في اليونان والتي ذكرناه قبل قليل، والذي كان نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والعلمية والعسكرية التي اتبعها محمد علي باشا والي مصر. ازدادت لهفة السلطان محمود إلى تأسيس جيش عثماني متطور، إتماماً لمشروع السلطان سليم الثالث.

فعقد السلطان اجتماعاً للأعيان وكبار الضباط في بيت المفتي في أوائل سنة ١٨٢٦م أوضح للمجتمعين سبب تدهور حالة الجيش، وعلل أهم الأسباب بانحطاط الإنكشارية بتمردهم الدائم وانحيازهم لمصالحهم الشخصية، وفقدان الروح الوطنية، بعد أن كانوا من أهم عوامل تقدم الدولة العثمانية وامتداد فتوحاتها.

ودعا إلى ضرورة إدخال النظام العسكري على تشكيلات الجيوش العثمانية بما فيهم الإنكشارية.

فأقرّ المجلس وصايا السلطان. وصُيغ في ورقة قانون مكوّن من ستة وأربعين فقرة، تليت على الجميع بما فيهم ضباط الإنكشارية، وأصدر المفتي فتوى شرعية بجواز تطبيق هذا القانون. ومعاقبة من يعارض تنفيذه.

ولما بدأ التطبيق الفعلي للقانون، وعيّن ضباطاً متخصصين بصفة معلمين، للجيش الحديث، وأخذت المناهج التدريبية الأوروبية طريقها إلى تشكيلات الجيوش العثمانية، أحس الإنكشاريون بالخطر الفعلي عليهم. الذي سيكون السبب الرئيسي في سلب كافة امتيازاتهم السابقة.

فأخذوا يستعدون للثورة والتمرد كعادتهم الدائمة ضد أي تطوير جديد. في يوم ٨ ذي القعدة سنة ١٢٤٠هـ / ٤ يونيو سنة ١٨٢٦م،تعرضوا لميدان تدريب الجنود. فأصدر السلطان أمراً بمعاقبتهم، فتجمعوا في مساء نفس اليوم وأعلنوا العصيان.

---

(١) كان الإنكشاريون يمارسون طقساً خاصاً بهم، للإعلان عن التمرد. فيقومون بجلب (قدور الحساء) الكبيرة التي يستخدمونها في الطبخ، إلى ميدان المدينة،ويقلبونها دلالة على عدم امتثالهم، لأي أمر جديد لا يتوافق مع مصالحهم، ولا ينسحبوا حتى يذعن السلطان إلى مطاليبهم.

## يومان لموت الإنكشارية :

في نفس اليوم اجتمع السلطان مع الأعيان والعلماء وأخبرهم بمقاصد الإنكشارية من هذا التمرد، فأقروا بالإجماع مقاومتهم والقضاء على فتنهم الدائمة.

وفي صباح ٩ ذي القعدة ١٢٤٠هـ / ٢٥ يونيو ١٨٢٦، سار السلطان بنفسه مع قوة المدفعية إلى ساحة الميدان. واستطاع القضاء على الإنكشارية التي نجحت قذائف المدفعية بتشتيت جمعهم وإحراق دفاعاتهم، مع المدد الذي شكّله العلماء والطلبة الذين انتصروا لقرار الباب العالي.

في اليوم التالي صدر قراراً سلطانياً بتفكيك الإنكشارية وإنهاء خدماتهم، ومنع ارتداء ملابسهم وتداول مصطلحاتهم في جميع ممالك الدولة العثمانية، كما صدرت الأوامر إلى جميع الولايات بالتفتيش على كل من بقي على ولائهم وإعدامه أو نفيه إلى أقاصي البلاد العثمانية.

ونصّب حسين باشا قائداً عاماً للقوات العثمانية التي كان لها الدور الكبير بقيادته للقضاء على الإنكشارية.

## الجيش العثماني الجديد ومواجهة روسيا :

من الواضح أن قرار حلّ الإنكشارية قد تأخر كثيراً فمنذ عهد السلطان سليم الثالث إلى عهد السلطان محمود الثاني، تطورت القوات العسكرية المناوئة للدولة العثمانية، حتى أن بلداً مثل مصر التابع للدولة العثمانية استطاع أن يبني جيشاً حديثاً وقوياً، كان مثار استغراب السلطان محمود نفسه في تصديه لقوات اليونان. وكان حظ الجيش الجديد أن يلتقي مع القوات الروسية، بعد أن دخلت (بوخارست) عاصمة الأفلاق، وقبضت على حاكمي الولايتين، فصارت إدارتهما بيد مندوبين من طرفهما. أي أن الولايتين أصبحتا تحت النفوذ الروسي، وأكملت القوات الروسية احتلال البلاد العثمانية إلى نهر الطونة، وعدة مدن على ضفتيه.

ثم حاصرت مدنية (وارنة) براً وبحراً لعدم وجود سفن حربية عثمانية من جهة البحر لتدميرها في واقعة ناورين السابقة الذكر.

وكان حسين باشا سر عسكر الجيوش العثمانية في مدينة (شوملة)، في الوقت الذي جاء القيصر الروسي نقولا للإشراف على حصار (وارنة) والتقدم إلى حصار شوملة فاحتل في طريقه مدينة (اسكي استانبول) للمساعدة في تضييق الحصار عليها، وفشل في مساعيه لقوة الجيش العثماني الجديد بقيادة حسين باشا، فانصرف موجهاً كل قواته حول مدينة وارنة.

فاستطاع القبودان التركي عزت محمد باشا من اختراق الحصار وإمداد المدينة بحراً بالمساعدة العسكرية، فاستطاع دخولها وتولى مهمة الدفاع عنها وقابله حسين باشا براً لمشاغلة القوات الروسية.

وقد دب اليأس بالقيصر الروسي لهذه المقاومة الجديدة براً وبحراً، لولا خيانة أحد القادة العثمانيين المدعو (يوسف باشا)، فقد سلم المدينة إلى الروس عام ١٧٢٨م وهرب إلى روسيا.

وفي الجبهة الآسيوية احتل الروس عدة قلاع وحصون أهمها قلعة (قارص) ثم توقف القتال بسبب بدء الشتاء وتراكم الثلوج، وقد شهد الروس أن نتائج الحرب كانت أقل مما كانوا يتوقعون، بسبب التنظيم الجديد للجيش العثماني[١]. وحصاد ثمرة إلغاء الإنكشارية الذي تأخر كثيراً، إذ أن مقاومة الجيوش العثمانية الحديثة لم تستطع فعل شيء رغم بسالتها في الدفاع، أمام القوات الروسية بعد استئناف الحرب، فقد وصلت القوات الروسية إلى مدينة أدرنة، ولم يبق أمامها أي عائق للوصول إلى الأستانة إلا رغبة روسيا في بقاء الدولة العثمانية في حدودها، دولةً ضعيفة لا يمكنها لعب أيّ دور جديد في السياسة الدولية، اكتفت روسيا بقبول معاهدة صلح جديدة مع الدولة العثمانية المنهارة في مدينة أدرنه في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ / ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩م.

ولمصالح روسيا في بقاء الدولة العثمانية ورقة رابحة أمام منافسيها في أوروبا فرنسا وإنكلترا فقد أقرت في هذه المعاهدة بعض البنود لصالح الدولة العثمانية، بعد

(١) ولتأكيد هذا الزعم فإن المسيو (بوتزودي بورجو) سفير الحكومة الروسية في باريس أشار في رسالة مؤرخة في نوفمبر سنة ١٨٢٨م. جاء فيها: أن القوات الروسية قد جابهت من الجيوش العثمانية ما لم تتوقعه من قبل، أثناء عهد الإنكشارية، ولو أن روسيا تأخرت قليلاً في إعلان الحرب على الدولة العثمانية لسنة واحدة، لم أمكنها من الحصول على هذه الانتصارات. (وهذا يدعم رأينا في تأخر السلاطين من القضاء على الإنكشارية).

تكبيل الدولة العثمانية بشروط أخرى جوهرية لصالح روسيا كما يتضح من أهم بنود الاتفاقية.

البند الثاني: أن جلالة إمبراطور وبادشاه الروسي (لاحظ ألقاب التعظيم) يريد أن يبرهن لعظمة إمبراطور وبادشاه العثمانيين، على إخلاص ميوله الودية، فيعيد إلى الباب العالي إمارة البغدان بحدودها قبل بدء الحرب، وإمارة الأفلاق ومقاطعة قره جه أدوه كلها، وبلاد البلغاء وإقليم دوبروجه من الدانوب لغاية البحر... الخ. إذ أن هذه البلدان كانت عائدة إلى الدولة العثمانية وفق معاهدات سابقة.

البند الثالث: يستمر نهر بروث لأن يكون الحد الفاصل بين الدولتين من النقطة التي يمس فيها حدود البغدان لغاية التقائه مع الدانوب، ومن هذا المكان تتجه التخوم بمحاذاة مجرى الدانوب لغاية مصب ماري جرجس حيث تكون جميع الجزر المحاذية على هذا النهر ملكاً لروسيا. وأما الشاطئ الأيمن فيبقى تابعاً للباب العالي كسابق عهده..الخ.

البند السادس: بما أن الظروف التي حصلت من ابتداء عقد اتفاقية (آق كرمان) لم تسمح للباب العالي بالاهتمام في تنفيذ ما جاء في حقوق الصرب. فهو (السلطان) يتعهد بأن يقوم بإعادة الأقسام الستة المنفصلة عن الصرب، حتى تتمتع أمة الصرب بالاستقلال الكامل.

البند السابع: يتمتع رعايا روسيا في سائر أنحاء الدولة العثمانية براً وبحراً بحرية التجارة الكاملة...

البند الثامن: تقرر أن يدفع الباب العالي العثماني تعويضاً إلى الدولة الروسية عن الأضرار والخسائر التي نشأت في حرب ١٨٠٦م ولم تنفذ في اتفاقية (آق كرمان) في مدة ثمانية عشر شهراً. وبمبلغ قدره مليون وخمسمائة ألف دوقة هولندية.

البند التاسع: بما أن طول مدة الحرب التي انتهت بهذه المعاهدة، قد سبب لروسيا خسائر جسيمة، فالباب العالي يعترف بضرورة تعويض مناسب لروسيا. وكما نستنتج من بنود هذه المعاهدة. أن الزمن قد أكل من جسد هذه الدولة التي سُميت بالرجل المريض.

## الرجل المريض واقتسام إرثه :

لم تتورع الدول الطامعة في ميراث الدولة العثمانية، على استغلال أيّ فرصة للحصول على مكاسب جديدة، لتأسيس ظرف جديد لما بعد الدولة العثمانية، فقد استثمرت فرنسا حجة اعتداء القراصنة المسلمين في البحر على سفنها الحربية، ومراكبها التجارية في البحر الأبيض المتوسط، ذريعة لاحتلال جبل طارق وجزيرة مالطة (ومنعاً لتمادي النفوذ الإنكليزي في شمال أفريقيا).

لقد عمدوا على حكاية مفتعلة بين المسيو دونال القنصل الفرنسي والأمير العثماني حسين باي في حفلة عامة، الذي اضطر إلى ضرب القنصل الفرنسي بعد مشادة كلامية حول حقوق بعض التجار الفرنسيين.

مما أدى إلى إشعال نيران الحرب بين فرنسا والدولة العثمانية رغم ممانعة إنكلترا خشية على نفوذها في هذه المنطقة. واستطاعت فرنسا من هزيمة العثمانيين، باحتلالهم قلعة (سلطانية قلعة سي) الواقعة أمام مدينة الجزائر، ودخلت الجيوش الفرنسية الجزائر بعد خروج باي حسين منها.

## الصراع المصري العثماني :

لم يكن لمحمد علي باشا والي مصر، سبيلاً إلى إتمام إصلاحاته إلا اللجوء إلى الضرائب، لتغيطة الاستحقاقات المالية. وتتمة للسياسة الضريبية الجديدة. فقد بدأ المصريون بالهجرة إلى بلاد الشام والالتجاء إلى عبدالله باشا والي عكّا المشهور بالجزّار.

فطلب محمد علي باشا من والي عكّا إرجاعهم، خوفاً من حدوث هجرات ثانية، فرفض طلبه مدعياً أن الإقليمين تحت نفوذ سلطان واحد، ومن حرية الأهالي السكن في الإقليم الذي يرغبون الإقامة به. لا سيما وأن إقليم الشام لم يحصل على الامتيازات الخاصة التي ينعم بها إقليم مصر.

لذلك جهز والي مصر جيشاً في سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م مكوّناً من القوات البحرية والبرية، وكان على قيادة هذه القوات ابنه إبراهيم باشا، كما عيّن سليمان بك الفرنسي قائم مقام له.

فسار إبراهيم باشا بحراً إلى مدينة حيفا مع أسطوله البحري الحديث. وقد كانت الجيوش البرية قد سبقته السير عن طريق العريش، وفتحت في طريقها مدن غزة ويافا وبيت المقدس، ونابلس. فجعل إبراهيم باشا مدينة حيفا مقراً لأعماله ومركزاً لأركان حربه، ومستودعاً للذخائر والمؤونة. وسار إلى مدينة عكا فحاصرها براً وبحراً في ٢٠ جمادى الآخر سنة ١٢٤٧هـ / ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٣١م.

عندما وصل خبر دخول القوات المصرية إلى الشام، اعتبر الباب العالي هذا التصرف عصياناً وتمرداً من جانب محمد علي باشا على السلطان العثماني وسيادة الدولة العثمانية فأمر السلطان، والي حلب عثمان باشا تجهيز جيشاً لطرد المصريين من الشام. فجمع الوالي جيشاً ناهز العشرين ألف مقاتل وقصد مدينة عكا، لكن إبراهيم باشا سارع إلى لقائه بعد أن ترك بعض قواته لاستمرار حصار عكا، فالتقى الجيشان في مدينة حمص، وتحقق للمصريين الانتصار على جيش العثمانيين بقيادة والي حلب. ثم عاد إبراهيم باشا إلى مدينة عكا واستطاع فتحها في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٤٧هـ / ٢٨ مايو سنة ١٨٣٢م وأسر واليها عبدالله باشا الجزار وأرسله إلى مصر.

وما كاد خبر هزيمة الجيوش العثمانية أن يصل إلى السلطان العثماني، حتى أمر بتجهيز كل ما يمكن جمعه من الجيوش النظامية، فاستطاع أن يجهز ستين ألفاً من المقاتلين وأوكل قيادتها إلى حسين باشا الذي اشتهر في مقارعة الإنكشارية والتغلب عليهم، فسار بجيشه إلى بلاد الشام، فعاجله إبراهيم باشا واستطاع هزيمة طلائع الجيش العثماني في ١٠ صفر سنة ١٢٤٨هـ / ٢٩ يونيو سنة ١٨٣٢م وتعقب فلولها حتى دخل مدينة حلب.

أدت هذه الهزيمة لمقدمة الجيش العثماني إلى ارتباك حسين باشا فتراجع ببقايا جيشه وتحصن في أهم مضائق جبال طوروس الفاصلة بين الشام والأناضول وتحديداً في مضيق بيلان. فتعقبه إبراهيم باشا وهزمه وشتت جيوشه في أول ربيع الأول سنة ١٢٤٨هـ / ٢٩ يوليو ١٨٣٢م.

فجهز السلطان العثماني جيشاً آخر تحت قيادة رشيد باشا، لصدّ هجمات الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا عن القسطنطينية نفسها، إذ كان إبراهيم باشا قد اجتاز جبال طوروس واحتل إقليم (أطنه) وما وراءه إلى مدينة قونيه وسط الأناضول. فالتقى الجيشان قرب هذه المدينة وانتصر إبراهيم باشا على الجيش العثماني في ٢٧ رجب سنة

١٢٤٨هـ / ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٢م وأسر رشيد باشا.

بهذا الوضع الجديد أصبح الجيش المصري على أبواب الأستانة، فعم القلق في داخل الدولة العثمانية وخارجها.

وكانت الدولة الأوروبية قلقة من انتصارات محمد علي باشا على العثمانيين، واحتمال سقوط آل عثمان الذي سيسبب اختلالاً في الموازين الدولية، لا سيما وأن القادم الجديد هو محمد علي باشا الوالي القوي. وكانت روسيا من أشد الدول قلقاً على سقوط الأستانة خوفاً من وقوعها بيد سلطة قوية، تكون مصدراً جديداً وخطراً على مصالحها. لذلك أسرعت روسيا إلى إمداد الجيش العثماني بخمسة عشر ألف جندي لحماية الأستانة ونزلوا فعلاً على شواطئها. لكن فرنسا وإنكلترا أعربتا عن قلقهما من تدخل روسيا العسكري. فأسرعتا إلى الضغط على السلطان العثماني للاتفاق مع محمد علي باشا وإنهاء حالة التوتر بالسرعة الممكنة.

وبعد اتصالات واجتماعات اتفق الطرفان على معاهدة صلح جديدة اقتضى بموجبها أن يُخلي المصريون إقليم الأناضول وترجع جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس. مقابل إعطاء محمد علي باشا ولاية مصر طيلة حياته ويُعين هو والياً على ولايات الشام الأربع (عكّا وطرابلس وحلب ودمشق) وعلى جزيرة كريت وأن يعيّن ابنه إبراهيم باشا والياً على إقليم أطنه. ووُقعت هذه المعاهدة في ٥ مايو سنة ١٨٣٣ وسميت بمعاهدة كوتاهية. نسبة إلى اسم المدينة التي عُقدت على أراضيها هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا الذي كان يمثله ابنه إبراهيم باشا فيها.

## تمرد الشام على محمد علي باشا واستئناف الصراع العثماني – المصري:

لم تكن معاهدة كوتاهية مصدر رضا الطرفين العثماني والمصري ويبدو أنها عقدت في ظروف حرجة للدولة العثمانية. إذ أسرعت روسيا لعقد معاهدة مع الدولة العثمانية في ١٨ محرم سنة ١٢٤٩هـ / ٧ يونيو سنة ١٨٣٣م أثناء تواجد قواتها العسكرية لحماية الأستانة ضد الغزو المصري الوشيك. وسميت بمعاهدة (خونكار اسكله سي) تعهدت فيه روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية في حالة مهاجمتها من قبل المصريين. من جانبه وافق محمد علي باشا على معاهدة كوتاهية خوفاً من إجبار الدولة العثمانية وحلفائها على ترك فتوحاته الذي كان عازماً على تحقيقها عند سنوح الفرصة الملائمة.

فكان كل طرف يحمل في داخله رفضاً لمعاهدة كوتاهيه. وانتظار أي سبب لاستئناف الحرب. فجاء تمرد أهل الشام على حكم محمد علي باشا لمعاملته إياهم بالحزم والشدة لإخضاعهم لسلطانه الجديد. ثم تمرد الدروز بعدهم لحصولهم على إمدادات عسكرية ومالية من جهات خارجية سراً لإضعاف سلطة الوالي الجديد. ليكونا سببين مناسبين لاستئناف الحرب العثمانية — المصرية.

بعث محمد علي باشا إلى بعض وكلاء الدول بمصر وسفرائهم بأنه يرغب بأن تكون مصر والشام وبلاد العرب ولاية له ولأولاده من بعده. فعضدت فرنسا مطالبه بينما رفضت دول أخرى هذه المطالب وشجعت الدولة العثمانية على محاربته بكل قوة وحزم، خوفاً من تطلعه إلى مآرب أخرى خارج حدود هذه الأقاليم، وتشكيل قوة دولية جديدة تضر بمصالحها.

ولنفوذ سفير فرنسا على السلطان العثماني، وافق على إرسال مندوب من طرفه إلى محمد علي باشا للتوصل إلى حلٍ مرضٍ للطرفين، فأوكل لسارين أفندي أحد موظفي الخارجية العثمانية لتولي مهمة المفاوضات مع الجانب المصري.

ولقد عرض الوالي على مندوب السلطان العثماني، أن يكون له ولايتي مصر والعرب إرثاً له ولأولاده، وبلاد الشام إلى جبال طوروس طيلة حياته، فعاد سارين أفندي إلى الأستانة بهذا العرض، الذي رفضه السلطان محمود، وأصرّ على أن تكون جبال طوروس تحت نفوذ الدولة العثمانية، بينما ظل محمد علي باشا على شروطه السابقة، لمعرفته بالأهمية الاستراتيجية لجبال طوروس، التي تمثل أبواب الدخول إلى بلاد الشام، إذا ما أراد العثمانيون غزو بر الشام في أي وقت أرادوا. وبهذا الإصرار المتبادل على مواقف الطرفين نشبت الحرب من جديد.

فأمر السلطان العثماني سر عسكر الجيوش حافظ باشا بالتقدم إلى ولايات الشام بأقصى سرعة، فلبى القائد العثماني نداء الباب العالي فسار إليها في سنة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م وعبر نهر الفرات عند مدينة (بلاجيق)، في إبريل عام ١٨٣٩م، والتقى الجيشان بعد مناورات عديدة بالقرب من بلدة تدعى (نصيبين) أو (نزيب) في ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥هـ / ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩م.

واستطاعت القوات المصرية من هزيمة الجيش العثماني هزيمة قاسية إذ تقهقر على إثرها تاركاً في أرض المعركة غنائم بيد الجيش المصري تمثلت في ١٦٦ مدفعاً وعشرين ألف بندقية،وكميات كبيرة من الذخائر والمؤن. ولم ينفع الجيش العثماني المنكسر وجود القائد البروسي المسيو (دي مولتك) ضمن أركان حرب الجيش العثماني، حيث اضطرته القوات المصرية إلى الفرار مع بقية الضباط دون أن يتمكن من جمع ملابسه وأوراقه الخصوصية التي تركها في موقع المعركة. (وهذا القائد البروسي انتشر صيته في الآفاق بعد الحرب الروسية — الفرنسية سنة ١٨٧٠م).

وكانت نهاية فاجعة للدولة العثمانية على المستوى العسكري في معركة نصيبين وحينها توفي السلطان محمود الثاني قبل أن يسمع بخبر هذه الهزيمة في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥هـ / ٢ يوليو سنة ١٨٣٩م. بالغاً من العمر خمسة وخمسين عاماً. وخلفه ابنه عبدالمجيد.

## الدولة العثمانية تحت رحمة الدول الأوروبية:

بعد خسارة الجيوش العثمانية في معركة نصيبين أمام القوات المصرية التي احتلت بدورها مدن عين تاب وقيصرية وملطية، أصبح الوضع العسكري العثماني قاب قوسين من الانهيار الشامل. ومما زاد في حراجة الموقف العثماني هو إقدام الأميرال أحمد باشا على تسليم الأسطول الحربي العثماني إلى محمد علي باشا في ميناء الإسكندرية في ٢ جمادى الأول سنة ١٢٥٥هـ / ١٤ يوليو سنة ١٨٣٩م، أي بعد أيام قليلة من وفاة السلطان محمود الثاني.

هكذا استقبل السلطان عبدالمجيد عرش الدولة العثمانية وهو البالغ من العمر سبعة عشر عاماً فقط. فما الذي يفعله سلطان لم يبلغ سن الرشد بعد إزاء هذه الكوارث؟ الواقع أن السلطان العثماني لم يفعل شيئاً وليس بمقدوره. لكن التوازن الدولي في موازين القوى السائدة آنذاك. لم يسمح باستفحال خطر الوالي المصري محمد علي باشا، لا سيما بعد حيازته على الأسطول العثماني وخشيتهم من زحف ابنه إبراهيم باشا إلى القسطنطينية. وبما أن روسيا لها الحق الأول في الدفاع عن الدولة العثمانية وفق بنود معاهدة (خونكار أسكله سي) التي تتيح لروسيا بإنزال قواتها البرية والبحرية للدفاع عن الدولة العثمانية. فهذا يعني في عرف الساسة الفرنسيين والإنكليز والبروس،

أن الكفة الروسية ستكون هي المستفيدة أولاً.

فتحرك قناصل الدول في الأستانة واتفقوا على إرسال لائحة مشتركة وموقعة من سفراء فرنسا وإنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، إلى الباب العالي العثماني، في ١٦ جمادى الأول سنة ١٢٥٥هـ / ٢٨ يوليو سنة ١٨٣٩م يطلبون فيها من السلطان العثماني بأن لا يبت في شأن القوات المصرية إلا بعلمهم، وأنهم مستعدون للوساطة بينه وبين محمد علي باشا في هذه المسألة.

فوافق السلطان العثماني الذي لم يكن أمامه غير الموافقة على لائحة السفراء الأوروبيين لقد كان اتفاق الدول الأوروبية على هذه اللائحة المشتركة ليس بدافع الصداقة للدولة العثمانية، وإنما بسبب القلق من النفوذ المصري الجديد وطموحاته المتعاظمة والتي ستشكل إزاء وجود دولة عثمانية مريضة خطراً من الصعب السيطرة عليه.

## سقيفة الغرماء:

اجتمع سفراء اللائحة المشتركة مع الصدر الأعظم العثماني — الذي لم يكن غير شاهد على آرائهم ليس إلا -. فتداولوا فيما يجب إعطاؤه لمحمد علي باشا لكي يكفَ عن تهديد الدولة العثمانية. وبالتالي تجاوز خطراً على مصالحهم جميعاً في المستقبل.

فأبدى سفيرا إنكلترا والنمسا على ضرورة عودة بلاد الشام إلى الدولة العثمانية، فعارضهم في الرأي سفيرا فرنسا وروسيا وطلبا أن يأخذ محمد علي باشا مصر وولايات الشام الأربع. لكن صوت السفير البروسي الذي انحاز إلى رأي سفيري إنكلترا والنمسا قد رجح كفة التصويت على رأي السفراء الثلاثة وبالأغلبية، ثم طلب المسيو (دي مترنيخ) أكبر وزراء النمسا عقد مؤتمر دولي في العاصمة النمساوية (فيينا) أو (لوندره) لإكمال المشاورات بشأن المسألة المصرية.

وقد قوبل اقتراحه بالرفض وبالأخص من فرنسا وإنكلترا لعدم ثقتهما بالسياسي النمساوي. وأما روسيا فإنها ترتبط بمعاهدة خاصة مع الدولة العثمانية وهي معاهدة (خوانكور أسكله سي) ولا تعتقد بضرورة عقد اجتماع دولي يخوّل غيرها حماية العثمانيين. فسعت كل من فرنسا وإنكلترا إلى الباب العالي العثماني بالطلب لسماح مرور

أساطيلهما من مضيق الدردنيل لحمايته عند الضرورة من القوات المصرية أو الروسية التي ستستأثر بالنفوذ طبقاً لأحكام معاهدة الدفاع المشترك بينهما.

وجاء الأميرال (ستو بفورد) إلى القسطنطينية شخصياً للحصول على هذا الامتياز. ولما علم باقي السفراء بهذا الطلب - فسعوا خشية حصول اختلاف وشقاق بين الدول صاحبة الوساطة - فأعلن السفير الروسي رأيه برفض دخول السفن الفرنسية والإنكليزية لمضيق الدردنيل، وهدّد بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية إذا سمحت لهم بذلك.

كما اعترضت النمسا بدورها على العرض الفرنسي – الإنكليزي بوصفه مُخلاً بسلم أوروبا. محتفظة لنفسها بحق الخروج من لائحة الوفاق بينهما إذا أصرّا على طلبهما وتحتفظ لنفسها بحرية التصرف.

وعند إطلاع الباب العالي على هذه التناقضات الخطيرة في الأفكار والطلبات، رفض طلب حكومتي فرنسا وإنكلترا، وطلب منهما إبعاد سفنهما عند مدخل المضيق.

وكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى توقف الاتصالات والمشاورات بين الدول حتى أوائل شهر رجب سنة ١٢٥٥هـ / سبتمبر سنة ١٨٣٩م إذ عرض اللورد (بونسونبي) السفير الإنكليزي على السلطان العثماني، استعداد حكومته الكامل لإجبار محمد علي باشا بإرجاع الأسطول العثماني، شرط أن يكون لها حق إدخال أسطولها الحربي إلى خليج إسلامبول في حالة تحرك روسيا ضدها.

فرنسا التي أطلعت على العرض الإنكليزي الجديد، أمرت القائد البحري الفرنسي الأميرال (لالاند) في المياه التركية، بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٣٩م. بعدم الاشتراك مع القوات الإنكليزية في أي معركة أو هجوم ضد الجيش المصري. بهذا الالتباس الجديد بين مصالح الدول الأوروبية، أيقن الجميع أن الخلاف الإنكليزي – الفرنسي سيبقى قائماً بخصوص المسألة المصرية، إذ لم تؤخذ مصالحهما بنظر الاعتبار. فأعلنت النمسا أنها لا ترغب في التدخل في المسألة لعدم قبول طلبها القاضي بعقد مؤتمر دولي في فيينا أو برلين.

كما أعلنت بروسيا وروسيا بأنهما سيوافقان على كل ما تقرره الدول كافة في الشأن العثماني – المصري، بشرط أن يكون السلطان العثماني قد وافق على هذه القرارات بحرية واستقلال وهكذا عبرت دول النمسا وبروسيا وروسيا عما أقرته سابقاً

إنكلترا وفرنسا والباب العالي.

## أفكار الدول الأوروبية حيال المسألة المصرية – العثمانية :

إنكلترا تسعى إلى رجوع المصريين إلى حدودهم الأصلية، وتثبيت محمد علي باشا والياً على مصر ولورثته، مع إعطائه نصف بلاد الشام بشرط أن لا تكون مدينة عكا من ضمن هذا النصف ولفترة حياته فقط.

أما فرنسا فكانت تؤيد ضم ولايتي مصر والشام لمحمد علي باشا وذريته، وإقليمي أطنه وطرطوس خلال مدة حياته، بدعوى أنها لا تريد حرمان محمد علي باشا من فتوحاته وخصوصاً بعد أن قهر الجيش العثماني في معركة نصيبين. وإذا ما جُرد من ثمرة انتصاراته فسيكون باب الحرب مشرعاً في أي وقت.

النمسا وبروسيا أعلنتا رسمياً انحيازهما إلى إحدى الدولتين، والتي تحافظ على مناطق النفوذ العثماني، أي أنهما تؤيدان إنكلترا بشكل صريح من غير تسمية. ومن أجل استغلال التباين بين الطروحات الإنكليزية والفرنسية إزاء هذه المسألة قامت روسيا بمناورة سياسية لتدعيم نفوذها في الشرق وحق حمايتها للدولة العثمانية، فأرسلت إلى إنكلترا سفيراً فوق العادة هو البارون (دي برونو) في أواخر سبتمبر سنة ١٨٣٩م ممثلاً عن القيصر الروسي، فعرض على حكومتها استعداد روسيا للتعاون مع الإنكليز، بإتاحة الفرص الكاملة لهم على هزيمة محمد علي باشا ومساعدتهم في العمل العسكري، بشرط أن يُسمح لها بإنزال جيش بالقرب من إسلامبول في مدينة (سينوب) الواقعة على شاطئ البحر الأسود ببر الأناضول، لكي تتمكن هذه القوات من نجدة السلطان العثماني في حالة قيام إبراهيم باشا بالزحف إلى القسطنطينية.

فكان رأي روسيا مثار استحسان، من قبل اللورد الإنكليزي (بالمرستون)، لكن الرأي العام استنكر موقف روسيا وأجبره على رفضه، بعد الطلب من روسيا التنازل عما تخولها معاهدة (خونكار أسكله سي) من حق حماية الدولة العثمانية، فرفضت روسيا هذا الطلب وبذلك تأجلت الاتصالات بشأن المسألة المصرية إلى شهر يوليو سنة ١٨٤٠م لعدم وجود صيغة مقبولة ومشتركة لدى الدول الأوروبية صاحبة الشأن.

## اقتراح نمساوي يعيد الجميع إلى طاولة المفاوضات:

في أوائل سنة ١٨٤٠م اقترحت النمسا مرة ثانية على الدول إلى الاجتماع في مدينة فيينا لتسوية المسألة، التي باتت تشكل قلقاً كبيراً للجميع، فوافقت روسيا وفرنسا وبروسيا وإنكلترا على فكرة الاقتراح مع تغيير مكان الانعقاد من فيينا إلى لوندرة. وأضافت فرنسا طلباً يقضي بحضور مندوب عن السلطان العثماني لهذا المؤتمر لما للدولة العثمانية من صلة على المسائل المتنازع عليها.

وفي أول جلسة للمؤتمر طلبت فرنسا إبقاء بلاد الشام كلها تحت سيطرة والي مصر، فعارضتها إنكلترا، وأصرّت على موقفها الداعي بتخصيص النصف الجنوبي من بلاد الشام فقط لسيادة محمد علي باشا، لكنها وافقت بناءاً على إلحاح فرنسا بإدخال مدينة عكّا ضمن هذا القسم، بشرط أن يكون له طيلة حياته فقط، ودون وراثته من بعده ويعود إلى الدولة العثمانية بعد موت الوالي المصري.

فوافقت كل من روسيا والنمسا وبروسيا على هذا الرأي. لكن فرنسا كعادتها رفضت هذا التعديل الروسي المشروط، بحجة أن حرمان ورثة محمد علي باشا من حكم بلاد الشام يؤجج الأحقاد ضد الدول الأوروبية وسيكون سبباً في اندلاع حروب لا تعرف نتائجها على الجميع.

وبين إصرار فرنسا على رأيها، وتشدد إنكلترا ومسانديها فشل المؤتمر في الوصول إلى نتيجة مقنعة للجميع، وفشلت مساعي النمسا أيضاً، وظل الوضع قائماً على ما هو عليه.

## موقف محمد علي باشا من جهود الدول الأوروبية:

لم يكن والي مصر جاهلاً بحقيقة المشاورات والمؤتمرات التي تعقد بشأن النزاع العثماني – المصري، والتي تعني رغم اختلاف الآراء بشأنها، أن الحرب قائمة ضده لا محالة. فأخذ في الاستعداد للحرب المقبلة، وكلف سليمان باشا في تحصين مدينة بيروت، وبناء القلاع لحماية الموانئ وتجهيز المدفعية الثقيلة، لدرء خطر الأسطول الإنكليزي التي سيتعرض أولاً على موانئ بيروت. وكذلك تحصين مدينة عكّا.

وأعلن النفير العام وحمل الأهالي على تعلم استخدام السلاح والتدريب عليه لحفظ الأمن الداخلي، كما استدعى الجيوش المصرية المرابطة في نجد والحجاز. حتى اضطر على التخلي عن بلاد العرب الذي كانت تكلفه سنوياً نتيجة مرابطة جيوشه بها مبلغاً سنوياً قدره سبعمائة ألف جنيه مصري تقريباً.

كما أطلق سراح محمد ابن عون شريف مكة الذي كان تحت الإقامة الجبرية في مصر في سعي جديد لمحمد علي باشا من أجل تعبئة كل طاقاته للحرب الوشيكة. ولزيادة في الحذر من الجبهة الداخلية والفتن والاضطرابات المحتملة الوقوع، أمر ابنه إبراهيم باشا بتشديد قبضته في الداخل، والتصدي بكل حزم لأي محاولة داخلية لإلهاء الجيوش المصرية عن هدفها الرئيسي لمحاربة التحالف الدولي في الخارج.

## الإنكليز بين خيار الحرب والجهود السلمية :

رغم معاهدة يوليو، التي أخذت إنكلترا بفرضها على أرض الواقع، بعد ضمان موافقة روسيا والنمسا وبروسيا قبل إرسال المندوبين إلى الطرف المصري للموافقة عليها أو رفضها، فأمرت سفنها في أوائل شهر يوليو سنة ١٨٤٠م أن تتوجه بقيادة الكومودور نابير إلى شواطئ الشام ومصر لإنقاذ الأسطول العثماني المغتصب حين خروجه من ميناء الإسكندرية، كما تضمنت الأوامر أسر أو إحراق السفن المصرية في حالة المواجهة.

لكن فرنسا أفسدت الجهد العسكري الميداني الإنكليزي، بإرسالها أحد البوارج البخارية التابعة لقواتها البحرية، لتبليغ قائد الجيوش المصرية بعزم الإنكليز. فرجعت السفن المصرية إلى الإسكندرية حالاً وتخلصت من الخطر المحيق بها من القوات البحرية الإنكليزية.

فعاد القائد الإنكليزي (نابير) إلى بيروت بعد أن استولى على السفن المصرية في طريقه، آمراً القوات المصرية بإخلاء بيروت وعكا.

في الوقت نفسه بُلغت هذه المعاهدة رسمياً إلى محمد علي باشا (ليواصل الإنكليز خياراتهم بين ميدان الحرب والجهود الدبلوماسي السلمية) من طرف قناصل البلدان الأربعة المتحدة ضد فرنسا ومصر.

فعرض مندوبو البلدان الأربعة على محمد علي باشا خلاصة (معاهدة يوليو) وأمهلوه عشرة أيام للرد. فرفض المعاهدة وطرد القناصل معلناً استعداده للحرب على خلفية تجهيز جيوشه البرية والبحرية وإعلانه النفير العام لوأد الثورات الداخلية وأمله الأخير في المساعدات الفرنسية التي كانت من عوامل قوته إزاء التهديدات الخارجية. لكن فرنسا لم تستعد للقتال ومساعدة المصريين لانشغالها بالمؤتمرات، بينما كانت بريطانيا جاهزة في الحوار وميدان الحرب.

## معاهدة يوليو:

بعد إخفاق الدولة الأوروبية المعنية بالشأن العثماني – المصري في مؤتمر (لوندرة) تولى المسيو (تيرس) رئاسة الحكومة الفرنسية، ليضع حداً لرفض إنكلترا للمقترحات الفرنسية في كل مؤتمر للتشاور بهذا الشأن، فاتصل مباشرة بالسلطان العثماني ومحمد علي باشا، يحث ويطلب من الباب العالي ترك ولايات مصر والشام لوالي مصر وذريته مهدداً بمساعدة فرنسا لوالي مصر إذا رفض السلطان عبدالمجيد هذا العرض الفرنسي.

وأرسل إلى محمد علي باشا مندوباً يطالبه بعدم الرضوخ إلى مطالب إنكلترا، ويتأهب للدفاع عن بلاد الشام بمساعدة فرنسا التي ستقدم إليه في حالة تنفيذ الإنكليز لخطتهم القاضية بجلاء القوات المصرية من الشام والتي رسموا حدود محمد علي باشا للبقاء فيها فقط (وهي الجزء الجنوبي).

ولم تكن مراسلات فرنسا مع طرفي الصراع خافية على الإنكليز، فسعوا إلى الاتفاق مع روسيا وبروسيا والنمسا لإرجاع محمد علي باشا إلى حدوده في مصر، وإلزامه بالقوة في حالة الرفض. وهكذا نجح السياسي الإنكليزي (بالمرستون) في عقد هذه الاتفاقية في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م وصدّق عليها مندوب السلطان العثماني.

ومن أهم بنودها:

أولاً – يُلزم محمد علي باشا بإرجاع ما فتحه للدولة العثمانية ويحفظ لنفسه الجزء الجنوبي من الشام مع عدم دخول مدينة عكا في هذا الجزء.

ثانياً — أن يكون لسفن روسيا والنمسا وإنكلترا حق الدخول إلى مضيق البوسفور لحماية القسطنطينية إذا ما تقدمت الجيوش المصرية إليها.

ثالثاً — أن يكون لإنكلترا الحق بالاتفاق مع النمسا في محاصرة بلاد الشام ومساعدة كل من أراد من سكانها خلع طاعة المصريين والرجوع إلى طاعة الدولة العثمانية (أي التحريض على العصيان في الداخل لإشغال الجيوش المصرية كما أشرنا).

إذ أن المساعدات العسكرية الفرنسية لم تجهز إلا بعد ستة أشهر. حتى أن الرأي العام الفرنسي أحرج المسيو (تيرس) لفشله في مساعدة مصر الذي تعهدت بمساندتها ضد الحلفاء الأوروبيين وذلك لرجوع الأسطول الفرنسي من شواطئ مصر إلى اليونان ثم العودة إلى فرنسا. وترك القوات المصرية في الشام بحراً وفي مصر براً لقمة سائغة للقوات الإنكليزية التي استفردت في هذه الجيوش نكايةً بالدور الفرنسي المعارض دوماً لسياستها.

وانفردت إنكلترا وحدها وبمساعدة اعتبارية من النمسا لمنازلة الجيوش المصرية أما روسيا فقد رابطت في حدود القسطنطينية، واكتفت بروسيا بالموافقة على الحملة الحربية دون المشاركة فيها لعدم وجود سفن أو قوات عسكرية لها أصلاً.

## القرار الإنكليزي وإذعان محمد علي باشا:

عندما بلغ سليمان باشا بأوامر القائد الإنكليز نابير، أعلن الأحكام العرفية في عموم البلاد، تفادياً لثورة داخلية، التي كان الإنكليز قد حفزوا أهل الشام في معاهدة يوليو السابقة الذكر أو من خلال المنشورات التي وزعت على الأهالي. وقام بإدخال عدداً كافياً من الجنود إلى مدينة بيروت وأرسل إلى إبراهيم باشا أن يحضر بجيشه الذي كان مرابطاً قرب مدينة بعلبك لكي يشتركا في الدفاع عن موانئ الشام ووصل إبراهيم باشا فعلاً وعسكر في ضواحي بيروت.

في ١٢ رجب سنة ١٢٥٦هـ / ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٠م، وصل الأميرال (ستو بقورد) إلى شواطئ بيروت تعزيزاً لقوة الكومودور نابير المدفعية، كما وصلت قوات برية مؤلفة من ألف وخمسمائة جندي إنكليزي وثمانية آلاف من الأتراك إلى منطقة تبعد حوالي ستة أميال في شمال بيروت.

بعد إتمام القوة الإنكليزية استعدادها للقتال أرسلت إلى سليمان باشا قراراً بإخلاء مدينة بيروت حالاً. فطلب مدة أربع وعشرين ساعة للتداول مع إبراهيم باشا القائد العام للقوات المصرية في الشام، فرفض إبراهيم باشا الامتثال للقرار الإنكليزي، فبدأت المدفعية بإطلاق نيران أسلحتها على مدينة بيروت حتى هدمت وأحرقت كل الثغور الشامية، واستطاعت القوات الإنكليزية البحرية والقوات البرية المختلطة والتي أنزلت إلى البر في عدة مواضع من احتلال المدن الواقعة على البحر وإخراج المصريين منها، فأصبحت هزيمة الجيش المصري حقيقة. عندها أعلن محمد علي باشا رضوخه إلى المطالب الأوروبية، بعد أن رأى أنه من العبث مقاومة القوة الأوروبية لوحده وبعد خذلان الفرنسيين له.

## محمد علي باشا وأوامر الانسحاب من بلاد الشام:

أصدر والي مصر أوامره إلى إبراهيم باشا بتجنيب الجيوش المصرية الموت المحقق والانسحاب من حدود الشام مع المحافظة على أمن القوات المنسحبة من غارات البدو وسكان الجبال، فبلغ إبراهيم أوامره إلى القادة فأخذوا بالانضمام مع جيوشهم إلى جيش قائدهم العام. وبدأ بالانسحاب بعد أن قسم القوات العسكرية إلى عدة فرق وكلّ فرقة تحت قيادة قائد وسار الجميع عائدين إلى مصر فتمكنوا من الوصول إلى القاهرة مع مائة وخمسين مدفعاً بخيولها بعد أن تحمل القائد سليمان وجنوده أبلغ المشاق والمصاعب في طريقهم بسبب غارات البدو على الجيش المصري المتراجع مع شدة العطش والإرهاق.

أما إبراهيم باشا وجيشه فلم يستطع العودة إلى القاهرة عن طريق صحراء العريش لاشتداد مقاومة الأهالي لجيشه وإغلاقهم الطرق واحتلالهم جميع الجسور على الأنهر. فاستطاع الوصول إلى غزة وهناك طلب من أبيه إرسال مراكب لنقل ما تبقى من جيشه (الذي خسر ثلاثة أرباعه في الطريق) إلى الإسكندرية.

وبهذه الظروف الحرجة للقوات المصرية عرض القائد الإنكليزي نابير على محمد علي باشا، سعي الحكومة الإنكليزية وتوسطها بين السلطان العثماني وبينه بغية إقناع الباب العالي على إعطاء مصر له ولورثته، شرط التنازل عن الشام رسمياً وإرجاع الأسطول العثماني، فما كان من محمد علي باشا غير الموافقة على الطلب الإنكليزي

لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فتم الاتفاق بينهما في ٢ شوال سنة ١٢٥٦هـ / ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠م فأصدر السلطان العثماني فرماناً (قراراً) بتثبيت محمد علي باشا والياً على مصر مع شروط معينة لوراثة الولاية من قبل أولاده. وهذا ملخصها:

١- حصرت الوراثة بأولاده حصراً، أي من ذريته من الذكور فقط، وفي حالة انتخاب الوريث الذكر يجب عليه الحضور إلى الأستانة لتقليده الولاية.

٢- كما أن حق التوارث الممنوح لوالي مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم، ولا حق له في التقدم عليهم ويعامل بذات معاملة زملائه.

٣- تنظم الضرائب بشكل قانوني وبما يوافق حالة تنظيمها في باقي الممالك العثمانية. وتأخذ الدولة العثمانية ربع الإيرادات، أما الثلاثة أرباع الباقية فتعود إلى الوالي لفرض صرفها على إدارة البلاد المدنية والعسكرية. على أن يستمر دفع هذه الضريبة إلى الدولة العثمانية مدة خمس سنوا بدءاً من عام ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م.

٤- يكون عدد القوات العسكرية المصرية ثمانية عشر ألف مقاتل فقط في حالة السلم للحفاظ على الأمن الداخلي ولا يجوز زيادة هذا العدد إطلاقاً. وبما أن القوات المصرية في خدمة السلطان العثمانية فله الحق في زيادة هذا في حالة الحرب. وتحديد مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات.

٥- للحكومة المصرية تعيين ضباطاً في القوات البرية أو البحرية برتبة ملازم فقط، أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فهو من حق الإرادة السلطانية.

٦- توحيد الملابس العسكرية والعلامات ورايات الجنود مع مثيلتها في الجيش العثماني، كذلك ملابس الضباط وعلامات الرتب وملابس الملاحين وجنود البحرية ورايات السفن المصرية مع الجيش العثماني أيضاً.

٧- عدم السماح لوالي مصر بإنشاء السفن الحربية إلا بموافقة السلطان العثماني.

وبما أن امتياز وراثة مصر خاضع للشروط أعلاه، فعند عدم تنفيذ أحدهما يعني إبطال هذا الامتياز وإلغائه فوراً.

كما أصدر السلطان العثماني فرماناً بمنح محمد علي باشا ولايات النوبة ودارفور وكردفان وسنار طيلة حياته وهذا جزء من نص القرار العثماني:

(إن سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلاً عن ولاية مصر. ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة بإدارة هذه المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا، وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين. وترسلون في كل سنة قائمة إلى بابنا العالي حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها...).

وكما سبق القول فإن محمد علي باشا لم يمتلك حلاً آخر غير الموافقة على شروط السلطان المنتصر، ثم طلب من الدول الأوروبية لمساعدته في تخفيف بعض هذه الشروط، وتغيير البعض الآخر.

فاستطاعت هذه الدول سعياً إلى مصالحها... بإقناع السلطان العثماني على تعديل بعض الشروط وتخفيف بعضها في الشكل الآتي:

١- أصبحت ولاية مصر تنقل بالإرث لمحمد علي باشا وأولاده وأولاد أولاده الذكور ويتولى الأكبر الذي يقلده الباب العالي منصب الولاية.

٢- تنازل الباب العالي عن استيلائه على ربع إيرادات مصر. وقد حدد المبلغ الذي تدفعه مصر إلى الدولة العثمانية بـ (ثمانين ألف) كيسة سنوياً.

٣- لمحمد علي باشا حق ترقية الضباط حتى رتبة لواء، أما ما فوق هذه الرتبة فيجب أن يعرض الأمر على الباب العالي.

وأقرت الدولتين هذا التحوير باللائحة المؤرخة في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٧هـ / ١٠ مايو سنة ١٨٤١م.

### إلغاء معاهدة ( خونكار اسكاه سي ):

بعد أن استطاعت إنكلترا وبعض الدول الأوروبية من إتمام بنود معاهدات السلام بين الباب العالي ومصر، سعت فرنسا وإنكلترا إلى الالتفاف على معاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأخرى. وكانت معاهدة (خونكار اسكله سي) المعقودة بين روسيا والدولة العثمانية، تمثل انتصاراً واضحاً لروسيا باحتفاظها في حق الدفاع عن الدولة

العثمانية وحرية إنزال أساطيلها البحرية في مضائقها ومياهها الإقليمية والمرور بها في اي وقت تشاء روسيا.

وبعد اتصالات مطولة اتفقت الدول بالإجماع (وبما فيها روسيا) على التنازل من حق الدخول إلى مضيق البوسفور وادردنيل، وجعلها مغلقة بوجه الجميع.

ووقعت بتاريخ ٢٣ جمادى الأول سنة ١٢٥٧هـ / ١٣ يوليو سنة ١٨٤١م. وبذلك فقد نجحت مساعي إنكلترا وفرنسا في سحب الامتياز الروسي، وبذلك فقدت روسيا كل ما اكتسبته بجهودها السابقة.

## الأوضاع الداخلية وفرمان الكلخانة:

لقد رأى السلطان العثماني عبدالمجيد المستوى الكبير الذي بلغته الشعوب الأوروبية على المستويات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فأراد أن ينظم برنامجاً لإصلاح الأوضاع الداخلية، حتى يجاري باقي الدول الأوروبية في التمدن والعمران، فأصدر في عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م أمراً سامياً شخص فيه أحوال الدولة العثمانية وأسبابترديها والمقترحات التي أقرها لمواجهة حالة التردي ولأهمية هذا الأمر سنورد نصه تحت اسم فرمان الكلخانة: (لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة، والقوانين والمنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطتنا السنية ورفاهية وعمارة أهليها وصلت حدّ الغاية. لكن الأمر انعكس منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة فأدى إلى حدوث الكوارث المتعاقبة لأسباب المتنوعة، فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة. كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إمارة الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث بالأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنوات.

واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، قد رؤى من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع تأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح

وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهددون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة. فوقاية لحفظ روحه وناموسه لابد أن يتشبث في بعض الإجراءات للتخلص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنه مضرّ للدولة والملة، كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما أنه في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته. ولا ينظر للانتفاع بأملاكه بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك أن يشتغل بأموره وتوسيع دائرة عيشه، وتتولد يوماً بعد يوم عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزاد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

وأما مادة تعيين الخراج فكل دولة لابد أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصارف المقتضية للمحافظة على ممالكها وهذا لا يتيسر إدارته إلا بالنقود. والنقود لا يمكن تحصيلها إلا من الخراج، فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور.

هذا ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الإيرادات الوهمية، لكن أصول الالتزامات المضرة المعتبرة من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حالٍ لم تزل جارية إلى الآن.

وهذا يعد تسليم مصالح المملكة السياسية وإدارتها المالية بيد رجل واحد، وبالأحرى أن نقول بوصفها تحت قهره وجبره. فإنه إن لم يكن رجلاً أميناً لاشك أن ينظر إلى فائدته الشخصية، وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم، فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد من أفراد أهالي المملكة ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد ما، وتحديد وبيان سائر مصرف عساكر دولتنا العلية البرية والبحري، وكل لوازمها بموجب قوانين إيجابية والإجراء بمقتضاها.

وأما مسألة الجندية فلكونها من المواد المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على ذمة الأهالي تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن. لكن الجاري الآن هو عدم النظر والالتفات إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة، بل يُطلب من بعض البلدان

زيادة على تحملها ومن البعض الآخر أقل مما تتحمل. فضلاً عما فيه من عدم النظام فإنه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة. واستخدام العساكر إلى نهاية العمر أمر مستلزم لقطع التناسل. فعلى تقدير طلب أنفار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس أصول مستحسنة لاستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريق المناوبة. وأنه دون تدوين هذه القوانين النظامية لا يمكن حصول القوة والعمارة والراحة، فإن أساس جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة. ولا يجوز بعد الآن إعدام وتسميم أرباب الجنح جهاراً أو سراً، بدون النظر في دعاواهم علناً وبكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية ولا يجوز مطلقاً تسلط أحد على عرض وناموس آخر. وكل إنسان يكون مالكاً لماله وملكه ومتصرفاً فيهما بكمال الحرية ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر، وإذا ثبتت تهمة على أحد وكانت ورثته أبرياء منها فبعد مصادرة أمواله، لا يحرم الورثة منها شرعاً. وتمتاز سائر تبعية دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعدتنا الملكية دون استثناء، وقد أعطيت من طرفنا الملوكي الأمنية التامة في الروح والعرض والناموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكل أهالي ممالكنا المحروسة. وسيعطى القرار اللازم باتفاق الآراء عن المواضيع الأخرى أيضاً. وسيزداد عدد أعضاء مجلس الأحكام العدلية على قدر اللزوم ويجتمع هناك وكلاء رجال دولتنا العلية في بعض الأيام التي ستعين، ويبدون جميعهم بأفكارهم وآراءهم بالحرية التامة. وتتقرر القوانين المقتضية المختصة بالأمن على الروح والمال وتعيين الخراج، وتجري الاتصالات اللازمة عنها بدار شورى باب سر عسكرية. وكلما تقرر قانون يعرض لطرفنا الملوكي لتتويج عليه بخطنا الملوكي لعدم وقوع أي حركة مخالفة لها وسنحلف قسَماً بالله العظيم في غرفة الخرقة الشريفة (ثوب النبي محمد ﷺ) بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصار إلى تحليفهم أيضاً.

وعلى هذا فكل من خالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء أو العلماء أو أيَ إنسان كان مهما كانت صفته سيجري توقيع العقاب اللازم عليه دون رعاية لرتبة أو خاطر وسيدوّن قانون جزاء خاص بذلك، ولكون كافة المأمورين لهم راتب وافٍ الآن، فإن وُجد منهم من يكون راتبه قليلاً سيتم ترقيته.

ولننظر في مادة الرشوة الكريهة بتدوين قانون شديد لها. لأنها أعظم سبب لخراب الملك وممقوتة شرعاً،ولكون الإصلاحات المبنية أعلاه ستزيل طوارئ الفقر والفاقة كلياً. وكما سيصار إلى إعلان إرادتنا الملوكية هذه للأستانة ليكونوا شهوداً على

دوام هذه الإصلاحات إلى الأبد إنشاء الله . . . حرر يوم الأحد ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥هـ).

## رياح التغيير الأوروبية تزحف إلى العثمانيين:

لقد كان عام ١٨٤٨م هو العام الذي اجتاحت رياح التغيير دول أوروبا بفعل شيوع الأفكار المطالبة بالحرية والديمقراطية وإرساء الأنظمة الدستورية، ووضع حد لاستبداد الملوك والحكام، فكان ملك فرنسا لويس فيليب أول حصاد هذه الثورة الجديدة، إذ تم إسقاط حكمه وقيام النظام الجمهوري، وأخذت الثورات تجتاح برلين وفيينا وبراغ وغيرها من العواصم طلباً للحرية، حتى اضطرت حكومات هذه الدولة لاستخدام القوات المسلحة للقضاء على هذه الثورات، التي امتدت إلى بولونيا.

ولما كانت روسيا لا ترغب في رجوع مملكة بولونيا إلى سابق وحدتها، كذلك لا ترغب في انفصال المجر عن النمسا واستقلالها، خوفاً من أن تكون حاجزاً لوصول روسيا إلى الأستانة، فأرسلت جيوشها إلى بولونيا لإخماد الثورة، وساعدت النمسا في القضاء على تمرد المجر.

ومن نتائج ثورات سنة ١٨٤٨م على الدولة العثمانية هو سعي بلادي الأفلاق والبغدان للاستقلال والاتحاد مع سكان ترنسلفانيا وبكوفين لتكوين رومانية موحدة جديدة. فثارتا على أميريهما وأجبرتهما على الفرار، وأقامتا مكانهما حكومة مؤقتة، فاضطرت الدولة العثمانية إلى إرسال جيوشها تحت قيادة عمر باشا لإطفاء نار الثورة في الإقليمين. روسيا من جهتها أرسلت جيوشها إلى بلاد البغدان في ٢٢ رجب سنة ١٢٦٥هـ / ١٣ يونيو سنة ١٨٤٨م سابقة الدولة العثمانية فطردت الحكومة المؤقتة واحتلت بلاد الأفلاق. فاحتجت الدولة العثمانية على روسيا وكادت أن تنشب حرباً بينهما، ودارت الاتصالات والجهود السلمية التي أسفرت عن اتفاق بين الدولتين على منح حق تعيين حكام هذين الإقليمين للدولة العثمانية، وأن يحتل البلاد جيش مؤلف من جنود تركية وروسية مدة سبع سنوات حتى تهدأ الأوضاع ويستتب الأمن، ودعيت هذه الاتفاقية باتفاق (بلطة ليمان).

## حرب القرم ومعاهدة باريس:

يبدو للوهلة الأولى أن سبب قيام هذه الحرب كما يذكر بعض المؤرخين هو اختلاف فرنسا وروسيا على حماية الأماكن المقدسة في (القدس). أيَ أن سبب الحرب الظاهري هو ديني محض، بين الكاثوليك الذين تدعمهم فرنسا، والأرثوذكس التابعين إلى روسيا بحكم المذهب الديني لدولتها. وكلا الطائفتان المسيحيتان تقيمان في أراضي الدولة العثمانية، التي تمثل القلعة الذهبية بوجه النفوذ الروسي إلى الشرق. فهل كانت الحرب دينية حقاً؟

مرت بنا حروب الدولة العثمانية الداخلية والخارجية وتدخل الدول الأوروبية معها أو ضدها في تلك الحروب، لم يكن إلا بدافع مصالح الدول الأوروبية، التي كانت ترهب العثمانيين في أوج ازدهارهم وتتحين الفرص لتوزيع تركاتها في زمن انحطاطها وضعفها حين وُصفت (بالرجل المريض). وكان الصراع العثماني — المصري أكبر دليل على التهيؤ للإجهاز على ما تبقى من ممالك الدولة العثمانية.

وبما أن الدول الأوروبية قد مرّت بحالات القوة والضعف نفسها والتربص بعضها بالبعض الآخر وهو ما حصل فعلاً كسبب ظاهري لحرب القرم بين روسيا وفرنسا أولاً.

ففرنسا التي تعرضت لحروب طويلة امتدت إلى ٢٢ سنة تقريباً (من ١٧٩٣ — ١٨١٥) قد أبعدتها عن المشهد السياسي الفعال، والحفاظ على مصالحها في الشرق. في الوقت الذي سعت روسيا لتجريد حقوق فرنسا في فلسطين وحماية الأماكن المقدسة المنصوص عليها في معاهدات مع الدولة العثمانية.

فعندما عُيّن نابليون الثالث رئيساً لجمهورية فرنسا سعى إلى مفاتحة الدولة العثمانية بحقوق فرنسا بحماية الكاثوليك الذين تعرضوا لاضطهاد قساوسة الأرثوذكس التي تدعمهم روسيا. فعين الباب العالي لجنة مشتركة من عدة أعضاء ينتمون إلى طوائف مسيحية مختلفة للنظر في هذه القضية، فآثرت اللجنة بعد مشاورات واجتماعات عديدة أولوية الكاثوليك في امتلاك عدة كنائس وأديرة. فعارضت روسيا هذه الاتفاقية، وهددت الباب العالي بالحرب، في حالة قبول تنفيذها.

فرنسا من جانبها شددت على التمسك بحقوقها السابقة وقرارات اللجنة المشتركة الأخيرة، وبما أن الدولة العثمانية هي التي شكلت هذه اللجنة فلا مجال لها إلا الإقرار وتنفيذ وصاياها الأخيرة بشأن حقوق فرنسا وطائفة الكاثوليك في القدس. فاتخذت روسيا هذا الخلاف ذريعة لإعلان الحرب على الدولة العثمانية، فأرسلت سفيراً كبيراً يدعى البرنس (منشيكوف) إلى الأستانة للتشاور في هذا الأمر مع السلطان العثماني. وفي الوقت نفسه استدعى القيصر الروسي نيقولا سفير إنكلترا السير هاملتن سيمور لإبلاغه بضرورة تحالف روسيا وإنكلترا لإضعاف نفوذ فرنسا في الشرق، والاتفاق إلى تقاسم أملاك الدولة العثمانية أو (الرجل المريض) على حد زعم القيصر بعد انهيارها. ووعد السفير الإنكليزي أن روسيا ستتنازل لإنكلترا عن مصر وجزيرة كريت من أملاك الدولة العثمانية.

كما أن فرنسا اتصلت بحكومة الملكة فكتوريا بشأن الاتحاد مع السلطان العثماني ومساعدته في تنفيذ القرارات الخاصة بالأماكن المقدسة، حتى يمنعوا انتشار نفوذ روسيا بين رعايا الدولة العثمانية الأرثوذكس الذين يقارب عددهم الأحد عشر مليوناً، كما أن وجود روسيا في القدس وبشكل قوي يهدد مصالح إنكلترا في أقرب طرق مستعمراتها الهندية وهو طريق مصر. فاستطاع نابليون الثالث إقناع الملكة الإنكليزية بوجهة نظره. لا سيما وأن السفير الإنكليزي قد أخبر حكومته بنوايا القيصر الروسي إثر محادثاتها في روسيا.

واستمرت المناورات السياسية والاتفاقات الجانبية السرية والعلنية على قدم وساق، بين مختلف أطراف الصراع والدولة العثمانية صاحبة السيادة على شؤون القدس. حتى استقر الأمر في الأخير إلى انضمام إنكلترا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية بعد تحييد موقف النمسا وبروسيا.

فصار لابد من الحرب فسحبت روسيا سفراءها من فرنسا وإنكلترا. وبعد أن رجحت كفة الدول المتحدة مع الدولة العثمانية ضد روسيا في المعارك التي حدثت بينهما، اتفقت فرنسا وإنكلترا والسلطان العثماني مع النمسا (التي خرجت من حيادها) بأن تحتل الجيوش النمساوية ولايتي الأفلاق والبغدان إذ احتلتهما روسيا وأن تتحد معهما ضد روسيا إذا اجتازت الجيوش الروسية جبال البلقان. وبمقتضى هذه الاتفاقية دخلت جيوش النمسا في إقليمي الأفلاق والبغدان، بمجرد انسحاب القوات الروسية منهما، ولم تعترض روسيا على الأمر، لخوفها من تحالف النمسا مع أعدائها ولتفضيلها

على فرنسا أو إنكلترا أو الدولة العثمانية في أراضي هذين الإقليمين لعدم ميل النمسا إلى الحرب أصلاً.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٢٧٠هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٥٤م حصلت مواجهة عسكرية مباشرة بين جيوش التحالف وروسيا، حيث احتل الجيش الفرنسي المرتفعات المشرفة على نهر (الما) وفي ٣ محرم سنة ١٢٧٠ هاجم المتحالفون جزيرة (بلكلاوا) ودخلوها، لحاجتهم الماسة إليها كميناء أمين لنزول الجنود والذخائر والمؤن الآتية من أوروبا.

الروس في هذه المدة أكملوا تحصيناتهم الدفاعية على مدينة الإسباستوبول تحت قيادة القائد الروسي الشهير (تولدين).

في ١٧ محرم ١٢٧١هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٥٤م بدء الهجوم على سباستوبول بكل قوة لكن دون جدوى لبسالة المقاومة واستحكام التحصينات.

وبين الكر والفر والمناوشات والمعارك بين الجانبين اللذين لم يصلا إلى تحقيق أهدافهما بدأت محاولات دول التحالف لاستمالة أطراف أخرى ضد روسيا واستخدامها كأوراق ضغط ضد روسيا.

## النمسا في معاهدة جديدة:

بدأ الاتصالات في مدينة ويانة ثانية، إذ عرضتا كل من فرنسا وإنكلترا على النمسا الانضمام إليهما ضد روسيا، وذلك بتعهدها حماية ولايتي الأفلاق والبغدان ضد روسيا. وإن لا يجوز لإحدى الدول الثلاث الاتصال بروسيا دون علم حلفائها. وتتعهد فرنسا وإنكلترا بمساعدة النمسا فيما لو أعلنت روسيا الحرب عليها.

فوافقت النمسا على هذا الاتفاق وعرضته على بروسيا بحكم اتفاقهما السابق ويتضمن هذا الاتفاق الشروط التالية: في ١١ ربيع الأول ١٢٧٠هـ / ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٦م

١. عدم استئثار روسيا بحماية مسيحيي الدولة العثمانية وحماية ولايتي الأفلاق والبغدان.

٢. حرية الملاحة لجميع الدول في نهر الطونة.

٣. تعديل المعاهدات الخاصة بالمرور في مضايق الأستانة وخصوصاً معاهدة ١٨٤١م.

٤. وضع قاعدة جديدة لتوازن القوى في البحر الأسود.

فتكون هذه المعاهدة الثلاثة نافذة المفعول. ويتم إخبار السفير الروسي في (ويانة) بهذه القرارات لتكون أساساً لمعاهدة صلح جديدة، فأظهر السفير الروسي (غورتشاكوف) ارتياحه للاتفاقية وطلب مهلة من الوقت للحصول على تعليمات بلاده وردها عليهم.

فاجتمع وزراء إنكلترا وفرنسا والنمسا عند وزير خارجية ويانة وقرروا إعطائه المهلة المطلوبة. وانتهت سنة ١٨٥٤م والآمال تتجه إلى الوصول إلى صلح نهائي. لكن الروس وفي ٢٩ جمادى الأول سنة ١٢٧١هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٥م هاجموا العثمانيين ومعهم القوات المصرية التي أرسلت لمساعدة الدولة العثمانية، فردهم القائد العثماني عمر باشا وهزمهم. وقتل فيها سليم باشا قائد الفرقة المصرية. بعد هذه المعركة توفي الإمبراطور الروسي نيقولا وخلفه ابنه الإسكندر الثاني على عرش روسيا.

## اشتراك إيطاليا في الحرب:

في ٧ جمادى الأول سنة ١٢٧١هـ / ٢٦ يناير سنة ١٨٥٥م أمضى ملك إيطاليا فكتور عمانويل (بمساعي وزيره المسيو دي كافور) معاهدة مع دول التحالف ضد روسيا. وأرسل إلى بلاد القرم جيشاً مؤلفاً من ثمانية عشر ألف مقاتل تحت قيادة الجنرال (لامارمورا) للاشتراك في فتح مدينة سباستوبول الحصينة. ومن ذلك الوقت أيقن الجميع بسقوط سباستوبول، بعد انضمام مملكة السويد إلى التحالف الأوروبي ضد روسيا.

وبعد وقائع حربية متعددة أخلى الروس مدينتهم بعد أن أحرقوها بالكامل واحتلتها الجيوش المتحالفة. وبعد ذلك اقتنع القيصر الروسي الإسكندر الثاني بهزيمة جيوشه فاستأنف الحوار مع دول التحالف، التي تكللت بعد جهود دبلوماسية متعددة إلى موافقة الجميع على العرض النمساوي في أواخر سنة ١٨٥٥م القاضي بإرسال إنذاراً نائياً إلى روسيا يتضمن طلبات الدول الأصلية مع ما سبق عرضه في مؤتمر ويانة على الطرف الروسي، وإن لم تستجب روسيا لهذا النداء الأخير وهذه الاقتراحات تستأنف الحرب في ربيع سنة ١٨٥٦م بكل قوة بعد انضمام جيوش النمسا والنرويج والسويد إلى جيوش

التحالف السابقة.

فقبلت روسيا هذه القرارات التي كانت أكثر ضرراً على مصالحها من المعاهدات السابقة التي رفضتها في زمن سابق. ووقعوا في ويانة على هذا الاعتراف.

وعقد أخيراً مؤتمر عاماً للصلح في باريس ١٨٥٦ تمخض عن ولادة معاهدة باريس التي وضعت حداً نهائياً لحرب القرم.

أهم بنود معاهدة باريس:

١. تتعهد روسيا بإرجاع مدينة قارص وقلعتها، وكل المدن والمواقع التي استولت عليها الجيوش الروسية إلى الدولة العثمانية (التي تقع ضمن أملاك الدولة العثمانية حصراً).

٢. تعهد فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية بإرجاع مدن سباستوبول والقلاع التي حولها مع مراسيها وكذلك سائر المواقع التي استولت عليها قوات التحالف من الأراضي الروسية إلى روسيا.

٣. إصدار عفو عام وشامل لرعايا الدول الذين شاركوا في الحرب ضد بلدانهم.

٤. يعتبر البحر الأسود منطقة حياد لتجارة جميع الدول. باستثناء الحظر على السفن الحربية.

٥. حرية الملاحة في نهر الدانوب.

٦. تمتع ولايتي الأفلاق والبغدان بحماية الباب العالي وكفالة الدولة المتحالفة.

٧. الباب العالي يتعهد بحفظ الإدارة الوطنية المستقلة لهاتين الولايتين، كما يتعهد بحرية اعتناق الأديان وممارسة الطقوس والشعائر الدينية المختلفة، وحرية التجارة والتنقل. واحترام القوانين المعمول بها في هذين الإقليمين.

٨. للولايتين أن يكوّنا جيشين محليين لتأمين الأمن وحفظه في داخل البلاد وخارجها.

٩. إقليم الصرب تحت حماية وكفالة الدول المتعاهدة، ومن ثم يحق له أن يحافظ على استقلاله بحكومة وطنية، وله الحرية الكاملة في الدين والمعتقدات والتجارة في البحار.

١٠. أن تكون بنود هذه الاتفاقية سارية المفعول على الحكام الحاليين وورثتهم في جميع البلدان التي وقعت على بنودها.

١١. تشكيل لجان مختصة للإشراف على التنفيذ السريع لبنود هذه المعاهدة.

## الدولة العثمانية بعد معاهدة باريس:

لم يكن دافع بعض الدول الأوروبية التي ساندت الدولة العثمانية في حرب القرم، هو حماية أو مساعدة الدولة من السقوط بيد الروس، وإنما كان السبب الحقيقي هو إضعاف الدور الروسي في منطقة الشرق، ووضع الدولة العثمانية كحجرة عثرة أمام طموحات الروس السياسية والاقتصادية. وبما أن بعض بنود معاهدة باريس كانت لصالح الدولة العثمانية الضعيفة. فقد سعت الدول الأوروبية الصديقة والحليفة السابقة للسلطان العثماني. بالعمل على سحب البساط منها وأضعافها، عن طريق إثارة الولايات التي أقرت معاهدة باريس سيادة الباب العالي عليها.

فقد ساعدت هذه الدول ولايتي الأفلاق والبغدان على الوحدة وتشكيل حكومة شبة مستقلة سميت بحكومة الإمارات المتحدة يكون لها أمير واحد ومجلس نواب وتحت الحماية الدولية، وطبق هذا النظام في الولاية الواحدة في ٢٩ محرم سنة ١٢٧٥هـ / ١٩ أغسطس سنة ١٨٥٨م وانتخب البرنس كوزا أميراً، فاعترف السلطان العثماني بحكومته مجبراً وحسماً للمشاكل التي تحصل للدولة العثمانية لو لم يوافق على هذا القرار.

أما في بلاد الصرب والجبل الأسود، سعت هذه الدول إلى منحها الاستقلال التام، وفصلها كلياً عن الدولة العثمانية، لتكون هذه الولايات موانع في طريقها وعقبات بينها وبين ممالك أوروبا، كما ساهموا في بث بذور الشقاق في بلاد البوسنة والهرسك فقامت مطالبة بالاستقلال أيضاً.

ومما زاد في سوء أحوال الدولة العثمانية وارتباكها هو التدخل السافر في شؤونها الداخلية إذ أرسلت فرنسا وروسيا سفنها الحربية ١٨٥٨م إلى سواحل الجبل الأسود لمنع الجيوش العثمانية من الدخول في البوسنة والهرسك.

ولعل حادثة مدينة جدة تمثل بوضوح تدخل البلدان الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية على مناطق نفوذها في الشرق أيضاً. فقد قامت في يوليو من سنة ١٨٥٨م حوادث دامية بين المسلمين والمسيحيين أدت إلى قتل الكثير من المسيحيين وإصابة القنصل الفرنسي وكاتبه بجروح خطيرة، وقتل زوجته.

فلما علم فؤاد باشا وزير الأشغال الحربية العثماني بهذه الحادثة،أرسل إسماعيل باشا مع قوة عسكرية لتنفيذ الحكم الجزائي المستحق بحق المجرمين دون طلب تصريح من الأستانة.

وقبل وصول مندوب الوزير إلى جدة، علمت الدول الغربية بهذه المذبحة فأرسلت فرنسا وإنكلترا لائحة شديدة اللهجة، فأجابهم فؤاد باشا بأن الدولة قد أوفدت فريقاً لمعالجة الأمور والقصاص من المجرمين، كما أبدى استعداد الدولة لتعويض المتضررين،وفقاً للجنة تعينها الدولتان.

في الوقت ذاته كان والي مكة نامق باشا قد سبق الجميع بالوصول إلى جدة وتم إلقاء القبض على المجرمين، فحكم عليهم بالإعدام، ولم يتمكن من تنفيذ الأمر إلا بعد موافقة الباب العالي كما هو المعمول به في القوانين. لكن السفينة الحربية الإنكليزية (سيكلوب) قد فاجأته بالوصول إلى ميناء جدة، وطلب ربانها من نامق باشا تنفيذ قرار الإعدام فوراً وأمهله مدة أربعة وعشرين ساعة، وإلا ستكون مدينة جدة تحت رحمة مدفعية سفينة. وحين أجابه نامق باشا باستحالة تنفيذ الحكم قبل الرجوع إلى الأستانة، فقط سلط نيران مدفعيته ولمدة عشرين ساعة، ولولا وصول المندوب إسماعيل باشا لدمرت المدينة بالكامل. وعند وصول السفينة العثمانية توقف إطلاق النار، فنزلت القوات العثمانية والإنكليزية، فأمر إسماعيل باشا بإعدام الجناة. عندها رجعت السفينة الإنجليزية إلى مواقعها.

من هذا يتضح أن حادثة جدة قد وضعت الأمور في نصابها أمام أي دوافع سرية للدول الأوروبية حليفة الأمس. فلقد كشفت هذه الحادثة والتصرفات الأوروبية إزاءها بأن الدولة العثمانية على جدول استحقاقاتها لتصفية الحسابات معها لإنهاء دورها في

الوقت الذي تريده هذه الدول، لإعادة ميزان القوى بعد كل حقبة.

## الفتاوى بعد الإنكشارية لخلع السلاطين:

يبدو أن السلطان عبدالعزيز الذي تولى الحكم بعد السلطان عبدالمجيد. كان ميالاً إلى الإصلاحات وتفقد ممالك الدولة العثمانية، وزيارة الدول الأوروبية، قد اتضحت صورة الدولة العثمانية أمامه (ولو متأخرة كثيراً) فأراد السعي إلى صياغة استراتيجية جديدة للتعامل مع القوى الدولية (قد أشرنا في استعراض حال الدولة العثمانية بعد معاهدة باريس، من أن الخاسر الثاني فيها هو الدولة العثمانية) فلقد عمل هذا السلطان على الابتعاد عن الدول الغربية (حليفة الأمس) والالتجاء إلى روسيا (عدوة الأمس). إذ لا صديق حقيقي في السياسة.

وشجعه في هذا المنحى الجديد الصدر الأعظم محمد نديم باشا. فالتقى السلطان بسفير روسيا الجنرال أغناتيف في الأستانة، أكثر من مرة لدراسة مشروع اتحاد بين الدولتين، يناقش تقسيم الولايات الإسلامية لدولة السلطان العثماني، والولايات المسيحية أو التي يسود فيها المسيح إلى روسيا.

وبعد شيوع نبأ هذه المشاورات، للدول الغربية وخصوصاً إنكلترا. عملت من جانبها على الإيقاع بالسلطان بشتى الوسائل، بدءاً من قيادة حملة إعلامية تحريضية عليه بكونه مسرف ومبذر وفاسد. حتى أقنعوا الوزراء بوجوب عزله. فاستغل الوراء خروج سلطانهم عن التقاليد المتبعة سابقاً بخروجه عن المملكة وحضور الحفلات في المراقص. فدبروا مؤامرة جديدة بطابع ديني محض.

والحقيقة أن سلاطين آل عثمان في مرحلة الاحتضار والانحطاط قد مارسوا الكثير من المجازر والمجون حتى بلغ بهم الأمر إلى اتباع ستة قتل الأخوة وعزل الآباء لكن الوضع هناك كان أكثر قوة للسلطان من أن تعزله مثل هذه الأسباب. ولقد كان الإنكشارية تنوب عن الجميع إذا ما استفحل خطر السلطان على مصالحها. وفي مرحلة الاحتضار العثمانية لم يبق من سلطة لعزل السلطان في الظروف الدولية الجديدة إلا المسوغات الداخلية، خوفاً من تجديد الصراعات الدولية على مصلحة الدولة العثمانية، أو بالحقيقة مصالحها السائدة. فاتفق الوزراء (بتحريض القوى الخارجية) على استمالة علماء الدين وإقناعهم بفتوى تصدر لتضع الحد الأخير الداخلي والشرعي لمشاريع

السلطان.

فأصدر المفتي حسن خير الله فتوى بعزل السلطان هذا نصها: (إذا كان زيد الذي هو أمير المؤمنين مختل الشعور، وليس له إلمام في الأمور السياسية، وما برح ينفق الأموال الميرية في مصارفه النفسانية في درجة لا طاقة للملك والملة على تحملها، وقد أخلّ بالأمور الدينية والدنيوية... وضرب الملك والملة وكان بقاؤه مضراً بها فهل يصح خلعه؟ الجواب: يصح).

## مراسيم عزل السلطان:

لم يكن من عادة العثمانيين عزل سلاطينهم بمراسيم خاصة، لسطوة الوريث الجديد أو القوة التي أهلته للوصول إلى العرش. كما أن اهتمام السلطان الوارث للظروف الدولية لم يأخذ على محمل الجد دائماً بسبب نفوذ الدولة العثمانية آنذاك.

وإلا ما الداعي للمناورات البحرية تحت شرفة السلطان؟ الذي بادر بالاستغراب من حصولها تحت نافذة قصره وهو لا يعلم بها.

كما أن استدعاء قوة عسكرية مؤلفة من ٢٥٠٠ عسكري لمحاصرة أبواب السرايا السلطانية. كلّ هذا الأمر تمّ لأن ظروف عزل السلطان العثماني أصبحت تحت مؤثرات دولية لا تريد الإفصاح عن نفسها مثل السابق. لتمثلها لشروط الثورة الداخلية والشأن المحلي، الذي يمنع أيّ طرف من التدخل بدواعي بنود المعاهدات والاتفاقيات التي تحترم الشأن الداخلي العثماني.

وهكذا أحضر السلطان عبدالعزيز في عربة ملكية... وتم عزله بناءاً على الفتوى السابقة الذكر، ومبايعة السلطان الجديد مراد الخامس بالإجماع.

## السر الغامض وراء وفاة السلطان عبدالعزيز:

اختلفت الآراء حول الدوافع الحقيقية وراء انتحار السلطان، فالذين كانوا وراء مؤامرة عزله رجحوا اختلال حالته العقلية كسبب رئيس لإقدامه على الانتحار، استكمالاً لمصداقية فتوى العزل الذي أصدرها شيخ الإسلام والتي أقرّ فيها اختلال شعور

السلطان. لذلك قام الوزراء باستدعاء أطباء السفراء المقيمين في الأستانة ليشهدوا حادثة انتحاره، لتقوية حجّتهم أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

لكن الحادثة لها وجة آخر. لنتذكر حادثة العزل كما نقلتها أغلب الروايات والتي تنص على أن قرار العزل تم بتكليف رديف باشا بإبلاغه للسلطان عبدالعزيز وقيادة السلطان إلى قصر (طوبقبو). فامتثل الرسول إلى الأمر ونفذه بدقة، لم يستطع السلطان تصديقها. وسلم بالأمر أخيراً ونزل من قصره محاطاً بالجنود المكلفين إلى إنجاز مهمتهم لإيصاله إلى قصر الإقامة الجبرية، فنقل مع ابنه يوسف عز الدين في زورق، ووالدته في آخر، وبقايا أولاده وأمهاتهم في زورق ثالث حتى وصورا جميعاً إلى قصر (طوبقبو) بسلام دون أيّ احتجاج على هذه الثورة الداخلية، حتى من قبل السفراء الأجانب، الذين كانوا على علم مسبق بهذه الحادثة.

السلطان عبدالعزيز الذي لم يصدق أمر اعتزاله السلطة، واجه أمراً نفسياً مهما وهو المكان الذي أختير لإقامته الجبرية فيه، فلم يستطع تحمّل هذا المكان فأرسل إلى السلطان الجديد رسالة ننقل نصّها:

(بعد اتكالي على الله تعالى وجهت اتكالي عليك، فأهنئك بجلوسك على تخت السلطنة وأبين لك ما بي من الأسف على أني لم أقدر أن أخدم الأمة حسب مرادها. فآمل منك أن تبلغ هذا الأرب، وإنك لا تنسى أني تشبثت بالوسائل الفعالة لصيانة المملكة وحفظ شرفها، وأوصيك بأن تتذكر أن من صيّرني إلى هذه الحالة هم العساكر الذين سلحتهم أنا بيدي، وحيث كان من دأبي دائماً الرفق بالمظلومين وشملهم بالمعروف الذي تقتضيه الإنسانية.

أرغب إليك أن تنقذني من هذا المكان الضيق الذي صرت إليه، وتعيّن لي محلاً أكثر ملاءمة لي. وأهنئك بأن الملك انتقل إلى ذرّية أخي عبدالمجيد خان).

فهل من المعقول أن كاتب هذه الرسالة التي اتصفت بالهدوء والحكمة أن يكون مختلاً عقلياً، لا سيما وأنها كتبت قبل يوم واحد من انتحاره؟

هذه الرسالة تبين بوضوح الوجه الآخر لموت السلطان عبدالعزيز في الوقت الذي بلغت به الدولة العثمانية من مرضها حداً كبيراً.

## مصير السلطان مراد:

أراد السلطان إجراء إصلاحات في الأنظمة الإدارية والمالية ففي رسالته إلىوزيره محمد رشدي باشا اختصر خطته الإصلاحية بالنقاط التالية:

١- إجراء الأحكام الشرعية وتقييد إدارة الدولة العمومية بقوانين قوية موافقة لنفس الأمر ولقابلية الأهالي، وفي هذا الحال يتذاكر الوكلاء في كيفية تثبيت القاعدة السليمة الثابتة وما هو الأساس الذي تبنى عليه، لتكون كافلة لعموم رعيتنا السلطانية والتمتع بتمام الحرية بدون استثناء وتؤهلهم إلى الرقي. ويميل كل فرد منهم للاتحاد بالفكر والنية على المحبة والمحافظة على الوطن والدولة، والملة، فيبادرون للاستئذان على ما يقر عليه القرار.

٢- المهم تجديد تنظيم الأنظمة وإدارات الشورى للدولة والأحكام العدلية والمعارف العمومية وأمور المالية فينبغي النظر في تنظيم هذه الأمور بالتتابع.

٣- لما كانت المصالح الأميرية هي إحدى الأحوال المعظمة التي أوقعت أمور الدولة في أشكال، كان من الواجبات وعلى حساب ما سيشرع به من التنظيمات وإدخال المعاملات المالية تحت التأمين، أي أنها تربط بقاعدة وثيقة وتوضع تحت مراقبة قوية تمنح العموم تأميناً على عدم وقوع مصروف خارج عن الميزانية. وإعانةً لهذا التدبير قد خفضنا من تخصيصات خزينتنا الخاصة ستين ألف كيس، وتركنا كذلك إلى خزينة المالية إدارة معدن الفحم في أركلي وسائر المعادن، وبعض المعامل وحاصلاتها جميعاً. وبناءاً عليه يلزم الاعتناء كذلك بإجراء مثل هذه التعديلات في سائر الجهات تسهيلاً، ولحصول الموازنة في الأمور المالية.

٤- إدامة كافة المعاهدات مع الدول الصديقة مراعية الإجراءات السليمة، ويصرف المجهود لتأكيد الحب والموالاة وتزداد المصافاة فيما بين دولتنا العلية وجميع الدول.

لكن الأزمة المرضية التي ألمت بالسلطان، لم تمهله لتنفيذ إصلاحاته، فقد تعرض السلطان إلى اضطرابات عصبية، أدت إلى إصابته بأمراض نفسية وعقلية خطيرة، لم يستطع الصدر الأعظم إخفاءها على الأهالي، بسبب عدم استطاعة السلطان من الحضور إلى الاحتفال الرسمي لتقليده مراسم الحكم وتسلمه السيف السلطاني في جامع أبي أيوب كما هي العادة، كذلك عدم مقابلته لسفراء الدول ليقدموا إليه أوراق اعتمادهم

الجديدة.

أخيراً استدعى الوزراء الطبيب النمساوي (ليدزورف) المشهور بمعالجة الأمراض النفسية والعقلية. فلازمة عدة أيام وقام بإجراء الفحوصات الدقيقة على السلطان، فخلص إلى نتيجة عجز السلطان عقلياً، فتشاور الوزراء بعد حكم الأطباء بعدم أهليته للحكم، فعرضوا الحكم على أخيه عبدالحميد، فطلب منهم التريث في الأمر ربما يتعافى السلطان من المرض. لكن الأيام التالية شهدت اشتداد حالة المرض فقرروا بالإجماع مبايعة السلطان عبدالحميد الثاني، وأخبروا والده السلطان فلم تعترض، ثم اجتمعوا ثانية واستدعوا شيخ الإسلام خير الله أفندي وجميع الوجهاء والعلماء والأمراء والأعيان، واستفتوا شيخ الإسلام في أمر عزل السلطان نتيجة لتدهور حالته المرضية وعدم أهليته للحكم بعد تقارير الطبيب النمساوي عن حالة السلطان، فأفتى بوجوب عزله.

نص الفتوى (إذا جُنَّ إمام المسلمين جنوناً مطبقاً ففات المقصود من الإمامة فهل يصح حل الإمامة من عهدته؟ : الجواب يصح والله أعلم)

كتبه الفقير حسن خير الله / شيخ الإسلام

# الفصل السادس

## الدولة العثمانية في صحوة الموت الأخيرة



# البرلمان العثماني

▌شهدت فترة تولي السلطان عبدالحميد الثاني لدفة الحكم، نشاطاً إصلاحياً ملحوظاً، إذ أبدى السلطان الجديد رغبته في إيجاد نظام جديد لمعالجة الأوضاع المتدهورة التي استفحلت في جسد الدول والتي سميت من قبل أعدائها بـ (الرجل المريض). ومما زاد من اندفاع السلطان لخطة الإصلاح الدستورية، الصدر الأعظم مدحت باشا الذي خلف محمد رشيد باشا في هذا المنصب. وكان مدحت باشا من أشد المتحمسين لخلق حياة دستورية ديمقراطية. فبعد أربعة أيام من استلام الوزير لأعماله صدر إليه أمراً سلطانياً مرفقاً معه القانون الأساسي للدولة، ويشتمل على مئة وتسع عشرة مادة، يأمره بنشر القانون الأساسي في الأستانة. ولقد تمت إذاعته في جميع محافل الدولة في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦م، وقوبل بالفرح العارم من قبل الأهالي. ونتيجة لأهمية هذا القانون في حياة الدولة العثمانية ننقل نص الخط الهمايوني الصادر من السلطان عبدالحميد الثاني بتنفيذ القانون الأساسي: (وزيري سمير المعالي مدحت باشا، إن التدنيات العارضة منذ أزمان على قوة دولتنا قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيمة في إدارة الأمور الداخلية، أكثر مما نشأ من الغوائل الخارجية، ومن ميل الأسباب الكافلة لأماني أتباعنا من حكومتهم المتبوعة إلى الانحطاط، فلذا كان والدي الماجد المرحوم عبدالمجيد خان أعلن مقدّمة للإصلاحات في خط التنظيمات الذي منح فيه للعموم الأمن على نفوسهم وأموالهم وأعراضهم وناموسهم، كما يوافق أحكام الشرع

الشريف المقدسة، فما عشناه إلى الآن ضمن دائرة الأمن،وما وفقنا به اليوم وإعلان هذا القانون الأساسي الذي هو ثمرة الآراء والأفكار المتداولة بالحرية المستندة على تلك الأمنية، ما هو إلا من جملة آثار تلك التنظيمات الخيرية.

لذلك أردّد خاصة في هذا اليوم المسعود اسم المرحوم المشار إليه (يعني السلطان عبدالمجيد) وموفقيته بعنوان محيي الدولة ولا ريب، بأنه لو كان الأوان الذي تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقاً لاستعداد زماننا هذا لكان المرحوم قد تمكن من تأسيس هذا القانون الأساسي الذي نشرناه الآن.

لكن (جناب الحق) علق حصول هذه النتيجة المسعودة الكافلة بإتمام سعادة حال ملتنا لعهد سلطتنا، فنقدم بناء على هذه الدلالة لجناب الرب الكريم الحمد والشكر العظيم، على أن التغييرات التي وقعت بالطبع في أحوال داخلية دولتنا العلية والتوسعات التي حصلت في مناسباتها الخارجية، أوصلت عدم كفاءة شكل إدارة الحكومة لدرجة البداهة. لما كان أقصى مقاصدنا الخيرية إزالة الأسباب المانعة للآن من الاستفادة الواجبة ... في طرق الترقي بالتعاون والاتحاد، تقضى لأجل الوصول إلى هذا المقصد أن تتخذ الحكومة قاعدة سالمة ومنتظمة، وهذا أيضاً يتوقف على تأمين هذه الفوائد وتقريرها، بمعنى أن قوة الحكومة تحافظ على حقوقها المقبولة والمشروعة، وعلى منع الحركات غير المشروعة. أعني بها منع ومحو الخطيئات وسوء الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي أو لأفراد قلائل. حتى يستفيد جميع الأقوام المركبة لهيئتنا من نعمة الحرية والعدالة والمساواة بلا استثناء وذلك حق ومنفعة حريان بالهيئة الاجتماعية المدنية. ولما كان ربط القوانين والمصالح العمومية بقاعدتي المشورة والمشروطية (الحرية الدستورية) المشروعتين، والثابت خيرهما مما تحتاج إليه هذه الأصول، أوعزنا في خطنا الذي أذعنا به لزوم ترتيب مجلس عمومي.

وبما أن القانون الأساسي اقتضى بتنظيمه في هذا المطلب، قد ترتب بالمذاكرة في الجمعية المخصوصة التي تعينت من خيرة الوزراء وصدور العلماء ومن سائر رجال ومأموري دولتنا العلية، وجرى عليه التصديق في مجلس وكلائنا بعد إمعان النظر والتدقيق، وكانت المواد المندرجة فيه إنما هي متعلقة بحقوق الخلافة الإسلامية الكبرى والسلطنة العثمانية العظمى، وحرية العثمانيين ومساواتهم وصلاحية الوكلاء والمأمورين ومسؤوليتهم وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف، وباستقلال المحاكم الكامل، وبصحة الموازنة المالية وبالمحافظة على مركز الحقوق في إدارة الولايات واتخاذ

أصول توسيع المأذونية وكان جميع ما ذكر مطابقاً لأحكام الشرع الشريف ولاحتياج الملك والملة وقابليتهما في يومنا هذا. وكانت أخص آمالنا في طلب سعادة العامة وترقيتها، ومساعدة لهذا الفكر الخيري وموافقة له، فاستناداً على عون الله وإمداد روحانية جناب رسول الله قد قبلنا هذا القانون الأساسي وأرسلنا به لطرفكم بعد أن صادقنا عليه.

فبادروا لإعلانه في جميع أنحاء الممالك العثمانية وأطرافها ليكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله، وباشروا بإجراء أحكامه منذ اليوم متخذين أسرع التدابير لتنظيم ما تقرّر فيه وتسطر من النظام والقوانين كما هو مطلبنا القطعي. ونسأل جناب الحق المتعال أن يجعل مساعي المجتهدين في سعادة حال ملكنا وملتنا مظهراً للتوفيق في كل الأعمال).

وبعد أن نقلنا النص الكامل للخط الهمايوني والقاضي بتنفيذ القانون الأساسي للدولة العثمانية، سنعرض أهم ما جاء به الدستور الجديد:

١. ضمان الحرية لجميع رعايا الدولة العثمانية، والمساواة أمام القانون.
٢. حرية التعلم مع جعله إجبارياً على جميع العثمانيين.
٣. حرية المطبوعات.
٤. إعلان الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة التركية لغة رسمية للبلاد.
٥. إبطال مصادرة الأموال والتعذيب في التحقيق والسخرة.
٦. وضع ميزانية سنوية تعرض على هيئة المبعوثان ثم الأعيان.
٧. عدم جواز عزل القضاة إلا بسبب شرعي.
٨. إقرار اختصاصات مجلس المبعوثان والأعيان وكيفية الانتخاب.

لكن الصدر الأعظم مدحت باشا لم يستطع تنفيذ هذا القانون لعزلة من منصبه بعد أقل من شهرين من تعيينه ونفي إلى خارج البلاد، بناء على وشايات حيكت ضده مفادها أنه عازم على إرجاع السلطان مراد إلى عرش السلطنة لأن عزله غير شرعي لما يتمتع به من كامل القوى العقلية. كما أنه يسعى إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، حيث لا يكون السلطان خليفة لجميع المسلمين في العالم، بل يكون سلطاناً على الدولة العثمانية فقط. ولهذه الأسباب التي اقتنع بها السلطان قرر عزله في ٢١ محرم

سنة ١٢٩٤هـ / ٥ فبراير سنة ١٨٧٧م. وفق لنص المادة ١١٣ من الدستور الذي جاء في آخرها (ومن ثبت عليهم بتحقيقات إدارة الضابطة الموثوقة، إنهم أخلوا بأمن الحكومة، يكون إخراجهم من الممالك المحروسة وإبعادهم عنها منحصراً بيد اقتدار الحضرة السلطانية).

وقد تم تنصيب محمد أدهم باشا للصدارة مع تغيير وتبديل أغلب الوكلاء وأصحاب الوظائف المهمة. وفي ٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٤هـ / ١٩ مارس سنة ١٨٧٧م افتتحت الجلسة الأولى للبرلمان العثماني الأول في قصر بشكطاش. استهلت بخطاب السلطان الذي شرح فيه الأسباب التي أدت إلى انحطاط الدولة العثمانية وتأخرها سياسياً واقتصادياً. وبعد أن شخصَ هذه العلل ذهب إلى الدعوة إلى تطبيق ما يلزم من الإصلاحات. ونشر التعليم والمساواة بين الجميع والعدل في الأحكام. ولأهمية خطاب السلطان نرى من المفيد إثبات نصه الكامل:

(أيها الأعيان والمبعوثان: إنني أهنئكم بافتتاح المجلس العمومي الذي اجتمع للمرة الأولى في دولتنا العلية، وجميعكم يعلم أن رقي الدول واقتدارها قائم على العدالة، وإن السبب في قوة دولتنا العلية وقدرتها في أوائل ظهورها، كان في مراعاة العدل في أمر الحكومة ومراعاة حق ومنفعة كل صنف من صنوف الأقاليم التابعة لها. وقد عرف الناس أجمع تلك المساعدات التي أبداها أحد أجدادنا العظام المرحوم السلطان محمد خان الفاتح في طلب حرية الدين والمذهب. وكافة أسلافنا العظام أيضاً قد سلكوا هذا الأثر العظيم، فلم يقع في المطلب أي خلل وفي أي وقت من الأوقات. وغير منكر أن المحافظة ومنذ ستمائة عام على ألسنة صنوف تبعتنا ومللهم ومذاهبهم كانت النتيجة الطبيعية لهذه القضية العادلة، والحاصل بينا كانت ثروة الدولة والملة وسعادتهما صاعدتين في درجة الترقي في تلك الأزمان بكل حماية العدالة ووقاية القوانين، أخذنا بالانحطاط تدريجياً بسبب قلة الانقياد إلى الشرع الشريف والقوانين الموضوعة. وتبدلت تلك القوة بالضعف، وقصارى الأمر أن المرحوم والدي الأكبر السلطان محمود خان أزال عدم الانتظام الذي هو العلة الكبرى للانحطاط الذي طرأ منذ زمان على دولتنا، ورفع من الوجود عائلة الانكشارية المتولدة منه وقلع شوكة الفساد والاختلال الذي مزق جسم الدولة والملة، وكان هو السابق لفتح باب إدخال مدنية أوروبا الحاضرة إلى ملكنا.

وهكذا كان والدي المرحوم عبدالمجيد خان قد اقتفى ذلك الأثر، فأعلن أساس التنظيمات الخيرية المتكفلة بالمحافظة على نفوس أهالينا وأموالهم وأعراضهم وناموسهم، ومنذ ذلك اليوم اتسعت تجارة ممالكنا وزراعتها وزادت دولتنا أضعافاً في أمد

قليل، ومن ثم وضعت القوانين والأنظمة التي هي مدار لما يعوزنا من الإصلاحات، وأخذ تحصيل المعارف والفنون بالاتساع، وبينما شبّ في دولتنا أمل النجاح بناءاً على هذه المقدمات الحسنة ولا سيما الأمن الداخلي ظهرت حرب القرم فكان حدوثها مانعاً لدوام المساعي بتنظيم أحوال الملك والتبعة، ومع أن خزينة دولتنا كانت حتى ذلك الوقت غير مديونة بقرش واحد، فاضطررنا للقروض الخارجية دفعاً للاحتياج والضرورة، فتعذر والحال هذه تقابل واردتنا مع مصاريف الحرب وبهذا السبب فتح باب المديونية، نعم إنه في هذه المسألة بواسطة اتفاق الدول المفخمة التي صادقت على مشروعية حقوقنا وبانضمام معاوناتها الكاملة الفعلية، التي لم تبرح مدى الدهر زينة لصحائف التواريخ، وقد أنتجت الحرب تلك المصالحة التي وضعت تمام ملكية دولتنا واستقلالها تحت ضمان دول أوروبا وغلب الظن على أن هذه المصالحة قد مهدت لمستقبلنا زماناً مساعداً على وضع أعمالنا الداخلية في طريقها وسلوك جادة الترقي الحقيقي، إنما الأصول المتعاقبة ساقتنا إلى عكس ذلك الانتظار. والأمل أن توالي الحوادث الداخلية المتتابعة الظهور بمفاعيل التحريكات والتسهيلات لم تخولنا وقتاً للنظر في إصلاحات ملكنا وتنظيماته، بل أوقعت زراعتنا وتجارتنا في وقوف عظيم لاضطرارنا كل عام لجمع معسكرات فوق العادة في الأنحاء المختلفة، ووضع الصنف الأكثر نفعاً من أهالينا تحت السلاح، وأمر مسلم ومعلوم أنه مع كل ما صادفنا من المشاكل والموانع قد قطعنا وأخرنا مادياً وأدبياً مسافة كلية في سبيل النجاح وتزايد وارداتنا على التوالي منذ عشرين عاماً.

ومع هذا كان ممكناً تخفيف غائلة الضرورة وحفظ الاعتبار المالي لو سلكنا في الإدارة المالية طريقاً قويماً، بيد أنه كل ما اتخذ من التدبير المالي في صورة الإصلاحات لم يصلح الحال، وإنما زاد العمل إثقالاً. وقد جلبت الاستفادة من الحال قبل التفكر ماذا يكون الاستقبال؟ فدوام هذه الغوائل وتعاقبها من الجهة الواحدة ومداركة وإنشاء الأدوات والأسلحة الحديثة الحربية التي هي أعظم أسباب شوكة دولتنا واقتدارها، وعدم وضع وإرادتنا ومصاريفنا تحت موازنة اقتصادية من الجهة الأخرى، أفضتنا إلى انتقاض إدارتنا المالية درجة فدرجة فأنتجت ما نحن فيه الآن من المضايقة الخارقة للعادة.

وأعقب ذلك ظهور حركات الهرسك المنبعثة من أثر الفساد. ثم افتتحت بغتة حروب بلاد الصرب والجبل الأسود، وظهرت في عالم السياسة أيضاً فتن واختلالات كبيرة، وفي ذلك الزمان الذي تهوّرت دولتنا في بحران عظيم وقع جلوسنا بإدارة جناب الحق الأزلية على تخت أجدادنا العظام، ولما كانت درجة المخاطر والمشكلات التي حاقت

بأحوالنا العمومية غير قابلة للقياس مع ما تقدمها من الغوائل التي تهوّرت بها دولتنا حتى الآن. قد اضطررت لأجل المحافظة على كل شيء من حقوقنا أن أزيد من معسكراتنا في جميع الاتجاهات حتى وضعت تحت السلاح نحو ستمائة ألف عسكري لاعتقادي بقدرتهم على القضاء على الاضطرابات كليةً واستئصالها بعون الله، والتفتيش على طريقة لإصلاحات مهمة في دولتنا نضع بواسطتها مستقبلنا تحت الأمنية المتمادية إنما هو فرض على ذمتي وأمر واضح بأنه إذا نهجنا في الإدارة سبيلاً حسناً سنتقدم بأقرب وقت تقدماً كبيراً في النجاح بحسب القابلية التي أحسن بها الحق تعالى على ملكنا وبحسب الاستعداد المتصف به أهالينا وأمر محقق أن تأخرنا عن اللحاق بالترقيات الحاضرة في عالم المدنية كان لإهمالنا الإصلاحات، ولعدم المثابرة على القوانين والنظامات المتعلقة بها.

ومنشأ ذلك ليس هو إلا صدور هذه الأشياء من يد الحكومة الاستبدادية بدون الاستناد على قاعدة المشورة. والحال أن ترقي الدول المتمدنة ونجاحها وأمنية الممالك وعمرانها إنما هو ثمرة تأسيس مصالحه وقوانينها العمومية بالاتفاق وإجماع الآراء كما هو مسلم، فبناءً عليه رأيت أن أتحرى أسباب الترقي في هذه الطريق، واستناد قوانين المملكة على الآراء العمومية هو ألزم ما لدينا، فلذا قد أعلنت القانون الأساسي. أما مقصدنا من تأسيسه فليس هو عبارة عن دعوة الأهالي للحضور في رؤية المصالح العمومية وإنما بالأحرى لاعتقادنا القطعي بأن هذه الأصول هي وسيلة مستقلة لإصلاح إدارة ممالكنا ومحو سوء الاستعمالات واستئصال قاعدة الاستبداد وفضلاً عما في هذا القانون الأساسي، من الفوائد الأصلية فهو كذلك مهّد لأساس حصول الاتحاد والأخوة بين الأنام، وجامع لمقصد تأسيس أمر الائتلاف والسعادة بين الخاص والعام.

أما أجدادنا العظام ففي الفتوحات التي وُفقوا إليها قد جمعوا تحت حكومتهم في هذه الدولة الواسعة الممالك أقواماً عديدة فلم يبق سوى أمر واحد فقط، وهو ربط هذه الأقوام المختلفة اختلافاً كلياً في الأديان والأجناس بقانون مفرد وحسن مشترك. وحيث قد تيسر الآن هذا الأمر بعون جناب الحق الذي لا نهاية لألطافه ومقدرته الإلهية، فيقتضي إذاً من الآن فصاعداً أن تكون كافة تبعتنا أولاد وطن واحد يعيشون بأجمعهم تحت جناح حماية قانون واحد وينعتون بالعنوان المخصوص منذ ما ينيف عن ستمائة سنة لأهل بيت سلطتنا السنية... يكون بعد الآن شاملاً لدوام المنافع المختلفة الموجودة بين جميع تبعتنا وحفظها، وحيث انني بناء على ما ذكر من الأسباب والمقاصد، قد

عزمت عزماً ثابتاً على أن أنهج السبيل الذي سلكته ولا آلو جهداً في توطيده وتشييده، فأترقب منكم المعاونة فعلاً وعقلاً للاستفادة من مشروع القانون الأساسي الذي بُني على قاعدتي العدل والسلامة. والمفروض عليكم إذاً القيام بأعباء الوظائف القانونية المحوّلة لعهدتكم وحميتكم بصدق واستقامة بدون احتراز من أحد غير ملتفتين إلى شيء آخر سوى سلامة دولتنا ومملكتنا وسعادتهما لأن ما يعوزنا اليوم من الإصلاحات وما يترقب الجميع اتخاذه في ملكنا من التنظيمات هو في غاية الأهمية والاعتناء وبما أن وضع ذلك على الفور في موقع الإجراء مرهون على اتفاقكم بالأفكار والآراء، لذا فإن مجلس شورى الدولة مثابر الآن على تنظيم لوائح القوانين اللازمة، لكي تتحول في اجتماعكم في هذه السنة إلى مجلسكم لأجل المذاكرة. وهي لائحة النظام الداخلي لمجلسكم ولوائح قانون الانتخاب وقانون الولايات وإدارة النواحي العمومية وقانون الدوائر البلدية وقوانين أصول المحاكمات المدنية، وترتيب المحاكم وصورة ترقي الحكام وتقاعدهم ووظائف عموم المأمورين وحق تقاعدهم، وقوانين المطبوعات وديوان المحاسبات ولائحة قانون ميزانية السنة السابقة فمطلوبنا القطعي مطالعة هذه القوانين بالتتابع والمذاكرة عليها وإعطاء قرارانها، وكما أن النظر عاجلاً في إصلاحات وتنظيمات المحاكم والعساكر الضبطية اللتين هما الواسطة المستقلة لتأمين حقوق العموم من أهم ما يلزم، فوضع ذلك في موقع الإجراء أيضاً متوقف على توسيع مخصصاتها المقررة وتزييدها.

ومن حيث أن إدارتنا المالية قد أمست عرضة للعسر والمشاكل الكثيرة حسبما يتضح لديكم من الميزانية المعطاة إلى مجلسكم، فأوصيكم أن تسعوا مهتمين بالاتفاق لتعيين التدابير التي تهدينا قبل كل شيء إلى التخلص من هذه المشاكل إلى وسائل إعادة اعتبار لماليتنا، ومن ثم لتعيين تلك التخصيصات التي تخرج هذه الإصلاحات المستعجلة إلى الفعل. ولما كان ترقي الزراعة والصناعة اللتين هما من أعظم الإصلاحات والاحتياجات في ملكنا وتبعتنا وإيصال المدنية والثروة إلى درجة الكمال، موقوفاً على قوة المعارف والعلوم فستعطى بمنّة الله تعالى إلى مجلسكم في اجتماع السنة الآتية لوائح القوانين المتعلقة بإصلاح المدارس وبتنظيم درجات التحصيل، وبما أن حصول تأثيرات أحكام القوانين على الوجه الأتم سواء أكانت القوانين المذكورة أعلاه أو القوانين التي توضع من الآن فصاعداً في موقع الإجراء، يتوقف على وضع قضية انتخاب مأموري الإدارة تحت أهمية عظيمة، فهيئة دولتنا ستمعن النظر بالتدقيق المخصوص في هذا المطلب، وفي مطلب صورة مكافأة وحماية المأمورين المتصفين بالعفة والاستقامة اللتين

ضمنهما القانون الأساسي، وحيث كانت قضية انتخاب المأمورين ذات بال وأهمية لدينا. فاعتمدنا على تأسيس مكتب مخصوص تكون مصاريفه من خزينتنا الخاصة لمقصد الحصول على مأمورين جديرين بالإدارة العمومية على وجه أن تلامذته تقبل في مأموريات الإدارة والسياسة حتى الدرجة العليا، ويدخل إليه من كل صنوف تبعتنا بدون استثناء مذهبي، وترقيتهم يكون بحسب درجة أهليتهم كما يتضح من نظامه الأساسي المعلن قبلاً.

وقد وقع لدينا موقع التقدير والتمييز في صورة خارقة للعادة ما أبدته عموم تبعتنا الصادقة من آثار الحمية وما تحملته جنودنا من أنواع المتاعب والمشاق المشفوعة بالغيرة والبسالة في أثناء الغوائل الداخلية التي تهورنا بها منذ عامين تقريباً، ولا سيما في أثناء الحرب مع الصرب والجبل الأسود على أن تثبتاتنا المجردة لمحافظة حقوقنا في هذه الحوادث قد أنتجت استحصال قرار مصلحة الصرب والمذكرات الجارية مع الجبل الأسود، وسيتحول لمطالعتكم في اجتماع مجلسكم المرة الأولى ما تتخذه من المعاملات بناء على تلك المذكرات فأوصيكم بتعجيل قراراتها. أما السلوك مع الدول المتحابة بالصداقة والرعايا. لما كان من أهم المعاملات المألوفة والمعتنى بها لدى دولتنا فلم نزل اليوم حريصين على مراعاة هذه القاعدة الودادية. ولما طلبت إنكلترا منذ بضعة شهور عقد مؤتمر في مقر سعادتنا لأجل المسائل الحاضرة وروجت كافة الدول المعظمة أيضاً أساسات هذا الطلب والاقتراح وافق بابنا العالي على عقده. نعم لم يأت هذا اجتماع باتفاق قطعي، ولكن ما تأخرنا على ثبت نوايانا الخالصة وإظهارها بإجراء مأثوراتهم ونصائحهم الموافقة لأحكام معاهدات الدول ولقواعد الملل وحقوقها ولمقتضيات أحوالنا وحقوقنا المبرمة، أما أسباب عدم الاتفاق فلم تكن الأساس. وإنما بالأحرى كانت في صور الإجراءات وأشكالها لاستحساننا أساسياً لزوم إيصال الترقيات الكلية التي وقعت منذ بداية التنظيمات حتى الآن في أحوال مملكتنا العمومية وفي إدارة كل شعبة من شعب دولتنا إلى حال أكمل أو لم تزل مساعينا حتى اليوم مصروفة لهذا المقصد، على أن وظيفتي الترقي من الأحوال التي تخل بشأن مملكتنا واستقلالها، وقد تركت إثبات صدق نيتي وسلامتها لدى الجميع إلى تمادي الأيام والزمان. أما النتائج التي ولدتها هذه الحالة فقد أفضت بي إلى زيادة التأسف وزوالها سريعاً مما يكفل بكمال ممنونيتي على أن مقصدنا في جميع الأوقات مقصور على دوام السلوك في منهج المحافظة على استقلالية حقوقها، وسيكون هذا المسلك مركز النظر في تصرفاتنا الآتية وآمل أن مآثر الاعتدال وحسن النية التي أظهرتهما دولتنا قبل انعقاد المؤتمر وبعده تتكفل بمضاعفة

حسن المعاشرة والمناسبات الودادية الرابطة لسلطتنا السنية بجمعية الدول الأوروبية ونسأل حضرة الحق المتعال أن يجعل مساعينا جميعاً مظهراً للتوفيق في كافة الأحوال اهـ).

## حروب الدولة العثمانية الخارجية

■ عندما حصل الصرب والجبل الأسود على الاستقلال الإداري، بدء تأثير هذا الاستقلال على بلاد الهرسك يتمثل بإقدام الهرسك على تقديم عريضة للباب العالي، يطلبون فيها تخفيض الضرائب الحالية جميعها، وكذلك قيمة البدل العسكري (وهو المبلغ الذي يدفع من قبل الأفراد لقاء إعفائهم من الخدمة الإلزامية العسكرية)، كما يدعون السلطان العثماني تثبيت وعداً صريحاً بعدم إقرار ضرائب جديدة عليهم في المستقبل، وتشكيل قوة داخلية محلية عسكرية. لكن السلطان العثماني لم يرد على طلباتهم وأخذ يعزز الحامية، فقام الأهالي بالعصيان والتمرد وأشهروا السلاح ضد القوات العسكرية العثمانية فأصدرت الأستانة أوامرها للقوات العسكرية بقمع التمرد فوراً، فاستطاعت القوات العثمانية من إخماد الثورة. برغم المساعدة التي قُدّمت إلى الصرب وبلاد الجبل الأسود سراً وعلناً وإمدادهم بالسلاح والمال من قبل جمعيات الصقالبة.

الدولة العثمانية أخذت هذه الثورة بعين الاعتبار برغم الانتصار عليها، فأصدر السلطان العثماني أمراً (فرمان) بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وتعيين قضاة من السكان المحليين عن طريق الانتخاب، وتوحيد الضرائب، والمساواة بين المسيحيين والمسلمين. لكن المصالح الخارجية للدول الغربية ولا سيما النمسا قد غذّت هذه الثورة الهرسكية وعضدوا مطالبهم الجديدة بإجلاء القوات العثمانية عن جميع بلادهم، كما انسحبت من بلاد الصرب. واستمر القتال بينهم وبين القوات العثمانية بقيادة مختار باشا فهزمهم. وعندما رأت النمسا حال ثورة الهرسك الذي انطفأت وكادت تنتهي، وليس لها سبيل في التدخل العسكري. فأوعزت إلى الكونت إندراسي وزيرها الأول إلى ألمانيا وروسيا للاشتراك معها في صياغة لائحة سياسية إلى السلطان العثماني يعضدون فيها مطالب الهرسك.

وقد تم الاتصال بينهما حتى اتفقوا على لائحة موحدة سميت بلائحة (الكونت اندراس) ولكن تقرر أن يكون إرسالها إلى فرنسا وإنكلترا وليس للباب العالي وأرسلت لهما فعلاً، فطلبت الدول العثمانية من إنكلترا تبليغها بصورة اللائحة وتم تبليغها عن طريق سفارة إنكلترا في الأستانة. وأهم ما جاء فيها: إن الدول المشاركة في صياغة اللائحة ترغب بتشكيل لجنة من أهالي الهرسك، يكون نصفها من المسيحيين والآخر من المسلمين لمراقبة تنفيذ ما جاء في الأمر السلطاني العثماني السابق الذكر وأن يتعهد السلطان لجميع الدول بتنفيذ ما جاء في الأمر من الإصلاحات بدقة كاملة. وبعد إطلاع الأستانة على هذه اللائحة قرر السلطان العثماني الموافقة على ما جاء بها حسماً للنزاع، وقطعاً لسبيل تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدولة بشكل أكثر. كما أصدر الباب العالي عفواً شاملاً عن جميع المشاركين في هذه الثورة.

إلا أن مواطني البوسنة والهرسك رفضوا العفو السلطاني وأصروا على طلب جلاء الجنود العثمانيين عن بلادهم وأن يكون وجودهم في بعض القلاع والحصون فقط، وأن يكون للمسيحيين حق امتلاك ثلث الأراضي وإعفاءهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأن تعوض الدولة العثمانية ما هدم من البيوت والكنائس أثناء الحرب، بشرط أن يكون دفع هذه التعويضات للجنة أوروبية.

وفي هذه الأثناء حصلت حادثة عرضية سميت (بحادثة سلانيك) وملخصها: أن فتاة بلغارية أرادت إشهار اعتناقها للدين الإسلامي فحدثت مصادمات بين المسيحيين الذين رفضوا هذا العمل والمسلمين الذين أيّدوه بشدة.

ولما وصل خبر هذه الحادثة إلى الدول الغربية تبادل وزرائها الاتصالات، فقد اجتمع البرنس غورشاكوف وزير روسيا والكونت أندراسي وزير النمسا مع البرنس دي بسمارك في برلين وحرروا لائحة إلى الباب العالي صادقت عليها فرنسا وإيطاليا ورفضت بريطانيا المصادقة عليها. وأهم بنود هذه اللائحة التشديد على الباب العالي بتنفيذ ما جاء في الأمر السلطاني بشأن البوسنة والهرسك، وتعيين مجلس دولي لمراقبة تنفيذه، والإسراع في إجراء الإصلاحات الخاصة بالمسيحيين في هذه الولايات، وتعقد هدنة بين الدولة العثمانية والمتمردين أمدها شهران أو ستة أسابيع للتوصل إلى اتفاق نهائي يرضي جميع الأطراف. وإذا لم يحصل الاتفاق خلال هذه الهدنة، فستكون الدول الموقعة على هذه اللائحة التي سميت (بلائحة برلين) مضطرة لاستخدام القوة لإجبار القوات العثمانية لتنفيذ هذه اللائحة.

السلطان العثماني رفض هذه المطالب المجحفة وساعده في هذا الأمر عدم موافقة إنكلترا أيضاً على هذه اللائحة، وما يمثله من تفرق مصالح الدول الغربية وعدم اتفاقها في التنفيذ الإجباري لشروط اللائحة.

## الحرب على الجبهة البلغارية :

لقد تمكن الجنرال الروسي أغناتيف وأعيان روسيا بمساعدة أعضاء العائلة الروسية المالكة من تشكيل عدة جمعيات لنشر النفوذ الروسي بين الطوائف التي تنتسب إلى العضو السلافي (صقالبي)، ولقد بذلت هذه الجمعيات التي تحظى بمساندة الإمبراطور الروسي والحكومة مساعيها لإثارة الاضطرابات في البوسنة والهرسك كما رأينا قبل قليل، فقامت هذه الجمعيات من خلال فروعها في بلاد بلغاريا بتزويد السكان بالسلاح سراً وتحريضهم على العصيان وطلب الاستقلال. وكان للجمعيات مركز مهم في عاصمة النمسا (ويانة) ترسل من خلاله الأسلحة عن طريق رومانيا، وهذا يثبت تورط النمسا في مؤامرة إثارة البلغار على الدولة العثمانية.

وبهذه المساعي الحثيثة لروسيا والنمسا أعلن البلغار تمردهم مطالبين بالاستقلال واستغل الثوار وجود عائلات الجركس لاستخدامهم حجة إضافية للثورة على الدولة العثمانية، التي أشيع أنها تريد إقطاع أراضي البلغار للجراكسة الذين فروا من روسيا، في بادئ الأمر استطاعت القوات العثمانية من إطفاء نار التمرد، وفي شهر إبريل سنة ١٨٧٦م، حضر إلى بلغاريا عدد كبير من المناصرين وعقدوا اجتماعاً في أحد المدن وحضره مندوبون من اللجان المركزية في ويانة وبخارست عاصمة رومانيا (والتي كانت تحت سيادة الدولة العثمانية) فقرروا جميعاً استئناف حركة العصيان، في بلغاريا وأن روسيا مستعدة لإمدادهم بالجيوش،وتدفع لهم قيمة الأضرار التي ستحصل في الحرب. وان يكون بداية الثورة قتل المسلمين وإيقاد الحرب في مدينة أدرنة في مائة موضع، وفي مدينة فيليبة في ستين موضعاً. ثم يبدأ الهجوم بثلاثة آلاف مقاتل على مدينة بازارجق، وفي أول مايو سنة ١٨٧٦م نفذت أغلب فقرات الخطة الحربية، وحصلت مذابح في كثير من القرى.

فقام الوالي على بلاد بلغاريا بإخبار الأستانة بما جرى من الحوادث، وطلب بإمداده بقوات لعدم كفاية الجنود تحت إمرته لرد قوات المتمردين. وقام الوالي بتوزيع

السلاح على المسلمين ونظمهم كقوات احتياطية حتى إذا وصلت الإمدادات من الأستانة تمكن من قمع الثورة. لكن الطريقة التي قمعت بها هذه الثورة، قد ألبت الرأي العام الأوروبي واعتبروه جريمة بحق لإنسانية، وشنوا حملات إعلامية مكثفة لاستمالة الدول ضد الدولة العثمانية، فقد نشط المستر غلادستون زعيم حزب الأحرار الإنكليزي للتنديد بالحملة العثمانية على البلغار مما أدى إلى هيجان الرأي العام وخصوصاً في إنكلترا، حتى أرسل اللورد دربي وزير خارجية إنكلترا خطاباً إلى السير هنري ليوث (سفير إنكلترا في الأستانة) بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٦م ضمنه خلاصة تقرير كان قد أرسله المستر بارنج سكرتير سفارة إنكلترا في الأستانة والذي كلف بتحقيق ما نسب للمسلمين من أفعال ضد البلغار، وأمره أخيراً بتأنيب الدولة العثمانية على تقصيرها في حماية رعايا الدول الغربية في ممالكها وأن يطلب مواجهة السلطان عبدالحميد شخصياً، ويسلمه الخطاب الإنكليزي.

## الكتاب الأزرق:

وقد سمي الخطاب الإنكليزي المرسل إلى الأستانة بالكتاب الأزرق الذي سنقتطف منه أهم الفقرات التي طالبت بها ملكة إنكلترا الدولة العثمانية من تعويض الثائرين وبناء ما هدم من البيوت والكنائس، وإصلاح الأحوال الاقتصادية، ومحاكمة المسؤولين عن الحوادث التي ارتكبت بحق المسيحيين، وإناطة إدارة البلاد بحاكم عادل وأن يكون مسيحياً، وإذا كان مسلماً فسيكون له مستشارون من المسيحيين ... الخ، وهذا ملخصه: (قد وصل إلى دولة سعادة الملكة محرراتكم عدد ٩٦٤ في الخامس من هذا الشهر، ومعها نسخة من تقرير المستر بارنغ المشتمل على خلاصة جهوده باستقصاء حقيقة الحوادث التي جرت على المسيحيين من سكان البلغار... والتي علمت الدولة أن الجرائم في تلك البلاد كانت فظيعة، فيسوءها الآن أن تعلم من تقرير المستر بارنغ أن ما كانت تترقبه وتسمع به كان صحيحاً... إلا أنه لم يبق ريب في أن تصرّف والي أدرنة بكونه قائد المسلمين بتسليحهم هو الذي سبب حشد قوم من الفتاك واللصوص فارتكبوا الجرائم بدعوى إنهم يحاولون إطفاء الفتنة. وهي الجرائم وصفها المستر بارنغ بأنها أفظع شيء شوّه تاريخ هذا القرن. وقد تبين أيضاً أن أكثر أصحاب الأمر والنهي في الولاية قد أجازوا هذا العمل المنكر، أو غضوا النظر عنه. فلم يبالوا بإصلاح الحال... والظاهر أن أصحاب الأمر والنهي في الأستانة لم يطع لهم أمراً أو إنهم لم يطلعوا على حقيقة الحال، وما كان

لدولة الملكة أن تظن أنه من الممكن للباب العالي أن يرقي أولئك المسؤولين الذين جلبوا العار والضرر على المملكة العثمانية أو منحهم النياشين. وقد روي أن القتل الذي جرى في (باتاق) في ٩ مايو الماضي بقي لغاية ٢١ من جولاي (تموز) مكتوماً على الباب العالي، أو غير مبال به، فلم يعرف هذا الأمر إلا من تقرير المستر بارنغ المذكور، حيث علم منه أن ثمانين امرأة قد أخذن إلى قرى المسلمين وذكر أسماءها، لم يزلن فيها، كما أن جثث القتلى بقيت دون دفن. ولا حاجة لي بتفصيل ما أورده المستر بارنغ في تقريره. ما يدل على أن أهل هذه الولاية المنحوسة كانوا هدفاً للأعمال الصادرة من غلو ونهب وسلب. وما بدا حتى الآن سعي بليغ في تعويض هؤلاء المتضررين عن الأضرار التي لحقت بهم ولا في تأمينهم مستقبلاً إذا لم يرجع إليهم ما فقدوه من الماشية والأمتعة، ولم تزل كنائسهم وبيوتهم خراباً وهم يتضورون جوعاً. وقد هلك رزقهم من الحرث ...

والباب العالي عاجز أو متقاعس... والآن أقول إن الباب العالي ليس في وسعه أن يغالب الأفكار العمومية في غير ممالكه، ولا يظن أن دولة بريطانيا أو غيرها من الدول التي وقعت على معاهدة باريس تظهر عدم المبالاة بما أصاب فلاحي البلغار من الرزء والجور الناشئ عن الانتقام.. فمن أجل إبلاغ رأي دولتنا بنوع مؤثر إلى حضرة السلطان الذي جلس منذ وقت قريب على تخت السلطنة العثمانية، يبغي أن تطلبوا مواجهته وتبلغوه على وفق مراد الدولة خلاصة تقرير المستر بارنغ وتذكروا له أسماء شوكت باشا وحافظ باشا وطوسون بك وأحمد آغا وغيرهم من المسؤولين الذين صُرّح بأعمالهم المنكرة، واطلبوا باسم الملكة ودولتها التعويض والعدالة وألحُوا ببناء ما هدم من الكنائس والبيوت. وبإسداء المساعدة اللازمة لإعادة الأعمال والأشغال ولإغاثة الذين حاق بهم الفقر، واذكروا على وجه الخصوص إنه لابد من البحث عن الثمانين امرأة وإعادتهن إلى ذويهن، وكذلك طالبوا بإلحاح بإقامة القِصاص ومحاكمة الجناة الذين اشتركوا في تلك الأفعال الشنيعة أو تساهلوا فيها، وينبغي أن يمتحن أولئك الذين أعطوا نياشيناً ورتباً... ويجردوا من منزلتهم إن كان ذلك لم يقع فعلاً. ويبذل السعي البليغ في إعادة الثقة والأمن،ولهذه الغاية يظهر من الصواب أن تلك الجهات التي حدثت فيها الاضطراب توضع تحت سلطة مسؤول ذي همة وإقدام يُعين لهذا الخصوص.

فإذا لم يكن من النصارى، يجب أن يلزم معه مستشارين، حيث يكونوا محل ثقة النصارى... واذكروا أيضاً بكلام أكيد وبليغ إهمال المسؤولين في تلك البلاد وعدم كفاية استقصاء أديب أفندي ومن تقريره الذي أبلغ به الدول رسمياً إذ لا يعتمد عليه. ومن

أجل أن يكون طلبكم مفهوماً اتركوا مع الصدر الأعظم عند انتهاء محاورتكم معه تذكرة هذه الملاحظات التي فوضت إليكم بأمر الملكة لتعرضونها على مسامع السلطان).

يتضح من الخطاب الإنكليزي للباب العالي العثماني اللهجة الحادة والتدخل السافر في شؤون الدولة العثمانية على ممالكها. وهي نتيجة منطقية لضعف الموقف العثماني وتدهور أحوال الدولة، إذ أن المجازر التي ترتكبها الدول الأوروبي في حروبها الداخلية ربما كان أشد مما حصل في بلغاريا، لكن هشاشة الدولة العثمانية، جعلت الدول الغربية تستغل كل حادثة لتضخيمها وجعلها حجّة للتدخل في الشرق، وفتح ملفات المسألة الشرقية لتصفية واقتسام إرث الدولة العثمانية.

## الحرب في الصرب والجبل الأسود:

لم تكف روسيا عن سياسة إثارة المشاكل في داخل ممالك الدولة العثمانية، كما هي حال الدول الغربية أيضاً، وعندما رأت أن مساعيها في البوسنة والهرسك وبلغاريا، لم تحقق النجاح الكامل، فاستخدمت ورقة صربيا والجبل الأسود بالإيعاز إلى أميريهما بإعلان الحرب على الدولة العثمانية مع ضمان المساعدة العسكرية الروسية الكاملة في حال انكسار جيشيهما أمام العثمانيين. فأخذ أمير ا الصرب والجبل الأسود بالاستعداد للحرب عن طريق شراء الأسلحة والمدافع وجمع الجيوش وتدريبها، وأرسلت روسيا القائد الجنرال (تشرنايف) — الذي فتح مدينة (تشقاند) أو طاشقند — إلى بلاد الصرب ليقود الجيوش هناك مع مجموعة من الضباط الروس، وكأنما أصبحت روسيا في موقع الحرب مع الدولة العثمانية فعلاً. الدولة العثمانية عندما علمت بأمر هذه الاستعدادت جمعت جيشاً يقدر بأربعين ألف مقاتل بمدينة (نيش) لصدّ الصربيين إذا عبروا الحدود.

كما قام الباب العالي في الجانب الدبلوماسي بإرسال رسالة إلى أميري الصرب والجبل الأسود يستعلم فيها عن السبب الذي اضطرهما إلى هذه الاستعدادات العسكرية الكبيرة، فكان جوابهما هو الخوف من قبائل الأرنؤوط من التجاوز على الحدود وحفظ الأمن الداخلي، ولمقابلة الحشود العثمانية التي تجمعت على الحدود. (مع أن الدولة العثمانية لم تهيئ جيشها إلا بعد أن رأت ما يحدث في هذين البلدين من الحملة العسكرية والاستعدادات لها).

ولما أكملت استعدادات الإمارتين الحربية فعلاً. طلب البرنس ميلان أمير الصرب من الدولة العثمانية أن تناط بجيوشه مهمة إخماد الثورة في البوسنة والهرسك، لأن وجود القوات العثمانية فيهما يهدد أمن بلاده، كما طلب البرنس نقولا أمير الجبل الأسود أن تتنازل الدولة العثمانية عن جزء من أراضي الهرسك. وهذه طلبات تعجيزية القصد من ورائها إعلان الحرب بأي وسيلة، فلم توافق الدولة العثمانية على هذه الطلبات.

قامت الجيوش الصربية باجتياز الحدود تحت قيادة الجنرال الروسي (تشرنايف) في الأول من يوليو سنة ١٨٧٦م وكذلك فعلت جيوش الجبل الأسود، دون اعتراض من دول الجوار (التي تتربص للطرف الذي سيحسم المعركة فتكون بجانبه).

فكانت الحرب على جبهة الجبل الأسود محدودة النطاق لوعورة جبالها، فقد انحصرت على المناوشات التي ترجح كفة أحد الطرفين على الآخر بالتبادل.

إذ يتعذر على العثمانيين و(القوات المصرية التي شاركت في هذه الحرب) من اقتفاء أثر القوات الجبلية، كذلك يستحيل على القوات الجبلية اختراق صفوف الجيوش العثمانية المحيطة ببلادهم من كل جانب. لذلك كان مساعدة القوات الجبلية إلى الصرب غير مجدية. أما في جبهة الصرب، فقد أجمع المؤرخون العسكريون من أن الجنرال (تشرنايف) قد ارتكب خطأ كبيراً في عدم جمع جيوشه في النقطة الوحيدة التي تصل بلاد البوسنة والهرسك ببقية بلاد الدولة العثمانية، ليتحد مع ثوار هاتين الولايتين، كما يمكنه بسهولة الانضمام إلى القوت الجبلية من ناحية ثانية.

فقام الجنرال الروسي على عكس ما اقترحه عليه بعض ضباطه بالسير على الخطة المذكورة. إذ قام بتوزيع قواته إلى أربعة فرق، كان هو على رأس إحداهما والتي هاجم فيها صوفيا عاصمة بلغاريا لكي يُعين والياً تابعاً عليها، لكن البلغار تصدّوا ببسالة أفشلت خطة الجنرال.

كما أن الفرق الباقية انهزمت أمام الجيوش العثمانية تحت قيادة عثمان باشا وعبدالكريم باشا السردار. على أثر هذا الانتصار قرر عبدالكريم باشا فتح مدينة بلغراد عاصمة الصرب ولذلك صمم أولاً على احتلال مدينتي (الكسيناس) و(دليجراد) الواقعتين على طريق العاصمة، فأراد أن يفصل الفرقة التي كانت بقيادة الجنرال (تشرنايف) عن الفرقة التي كانت مرابطة في مدينة (زايتا) تحت قيادة (لاشانين)، وقطع كل اتصال بينهما. ولكن هذا الفصل لا يحصل عملياً إلا باحتلال مدينة

(نياشيواز)، فأصدر أوامره إلى أحمد أيوب باشا، وسليمان خيري باشا بالتوجه نحو هذه المدينة من جهتين مختلفتين وفتحها بعد الانضمام إلى بعضهما. فنفذا الأمر واستطاعا دخول المدينة بالقوة.

بعدها استؤنف القتال — بعد توقف دام نحو أسبوعين — بضراوة ولمدة أربعة أيام متوالية، لم تتمكن الجيوش العثمانية من فتح مدينة الكسيناس، فقرر عبدالكريم باشا بعد مشاورة ضباطه الانسحاب من هذه المدينة الحصينة وكذلك مدينة دليجراد وانتقال الجيوش على ضفة نهر (موراراوا) اليسرى دون علم العدو. والسير نحو مدينة بلغراد. وبعد هذا القرار أمر أحمد أيوب باشا بعبور النهر.

ومن أجل إتمام عملية العبور قام الجيش العثماني بمناوشات لتغطية العبور لمدة يومين وهكذا أتمت القوات العثمانية عبورها حتى أن الجيوش المقابلة لم تجد أمامها أحداً وفي محاولة لإدراك القوات العثمانية إلى الضفة الأخرى، أمر القائد الصربي قواته بالعبور وتعقب العثمانيين، فاستطاعوا العبور وملاقاة الجيش العثماني الذي استطاع الانتصار عليهم وهزيمتهم. وفي هذا اليوم أصيب الصرب بكارثة. وصارت الطريق إلى بلغراد سالكة أمام الجيوش العثمانية.

لكن أوامر سرية جاءت من الأستانة إلى عبدالكريم باشا بإيقاف القتال فوراً وعدم الزحف إلى العاصمة الصربية، حتى ورود أوامر جديدة، نتيجة لتدخل الدول بين الطرفين إذ أن أمير الصرب البرنس ميلان، طلب من القناصل الأجنبية في صربيا التوسط بينه وبين الدولة العثمانية، وفاتحت الدول الباب العالي بهذا الخصوص فلم يرد عليهم حتى تحقق لقواته الانتصار والوصول إلى مشارف بلغراد... فأبلغ سفراء الدول في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٦م بأنه يوافق على الصلح بالشروط التالية:

١. أن يأتي أمير الصرب إلى الأستانة لتقديم الولاء والطاعة للسلطان.
٢. إن القلاع الأربع التي خوّل حق احتلالها إلى الصرب في سنة ١٨٥٢م مع بقائها تابعة للدولة العثمانية، يعاد احتلالها من قبل القوات العثمانية.
٣. يلغى الجيش الصربي الحالي، ويشكل جيشاً قوامه عشرة آلاف مقاتل وبطريتي مدفعية لحفظ الأمن الداخلي فقط.

فرفضت الدول المتوسطة هذه الشروط التي اعتبرتها مجحفة بحق الصرب. وزادت في اقتراحاتها الجديدة مطالب أخرى للبوسنة والهرسك والبلغار.

واتفقت جميع الدول الست الموقعة على معاهدة سنة ١٨٥٦ القاضية على المحافظة على أملاك الدولة العثمانية وسلامتها (والتي تعني تقسيمها بالحقيقة). أرسل اللورد دربي وزير خارجية إنكلترا إلى السير هنري ليوت سفيرها في الأستانة رسالة أمر بتوصيلها إلى الباب العالي ومفادها أن طلبات الدولة العثمانية لا يمكن قبولها كاملة وأن هذه الدولة ترغب في إرجاع حالتي الصرب والجبل الأسود إلى ما كانتا عليه قبل الحرب وأن توقع الدولة العثمانية مع الدول الست اتفاقاً بتأسيس إدارة وطنية مستقلة في البوسنة والهرسك، حتى يكون لهما حق مراقبة أعمال مأموري الحكومة ومسؤوليها وكذلك الأمر مع بلاد بلغاريا.

وإيقاف الحرب فوراً مع الصرب. ومن الواضح أن هذه الدول تريد إنهاك الدولة العثمانية حربياً وابتزازها سياسياً.

وكان جواب الباب العالي بعد التداول مع الوزراء، بأنه لا يرى وجهاً لإعطاء هذه الولايات امتيازات إدارية بما أن مجلس المبعوثان سيشكل قريباً، ويكون فيه مندوبون منتخبون من جميع الولايات بلا استثناء، كما أن الدولة العثمانية لا ترى ضرورة لإبرام اتفاق جديد مع الدول بهذا الخصوص. لكن رد السلطان العثماني لم يجد آذاناً صاغية من قبل الدول المعنية، فأمر قواته باستمرار القتال بقيادة عبدالكريم باشا، الذي استدعى السر عسكر القائد درويش باشا الذي كان مُعسكراً بفرقته في (نيش). فلما حضر أمر بالهجوم على مدينة (جونيس) التي اتخذها الجنرال الروسي مقراً لجيشه. وبعد قتال عنيف استطاعت القوات العثمانية احتلال مدينة (دليجراد)، وزحفت على مدينة بلغراد عاصمة صربيا.

## الدبلوماسية الفاعلة:

لقد قامت روسيا بجهود سريعة بعد توارد أنباء الانتصارات العسكرية العثمانية فاتفقت مع جميع الدول المعنية على إرسال مندوب إلى الباب العالي، يطلب منه إيقاف الحرب فوراً ومهادنة الصرب والجبل الأسود مدة ستة أسابيع أو شهرين. وقد كلفت روسيا الجنرال أغناتيف بالأستانة لإبلاغ السلطان العثماني نيابة عن باقي الدول مع

تهديد صارم إذا امتنع السلطان العثماني عن الموافقة على القرار المشترك خلال ثماني وأربعين ساعة، سينسحب جميع سفراء هذه الدول من الأستانة (ويعني عملياً اتحادهم على إعلان الحرب على الدولة العثمانية)، فما كان من السلطان العثماني إلا الرضوخ والموافقة على الهدنة التي مددت شهراً آخر بعد انتهاء المدة القانونية له إلى شهر مارس ١٨٧٧م.

بعد هذه الهدنة التي لم تفض إلى شيء كما يبدو من المداولات والمشاورات السياسية التي سادت مؤتمر الأستانة وقرار انسحاب سفراء جميع الدول من الأستانة دون مقابلة السلطان،وإعدادهم لائحة جديدة سميت بـ (لائحة لوندرة) التي لم تشارك فيها الدولة العثمانية والتي أثارت أسف السلطان بعد اطلاعه على بنودها من عدم دعوة ممثل عن الدولة العثمانية لمناقشة المسائل التي تناقش في شؤون الدولة العثمانية بالذات، ثم أن القانون الأساسي الذي أصدره السلطان عبدالحميد سيكفل العدالة والمساواة لكافة المواطنين والرعايا في البلاد العثمانية جميعاً. وما كان من الباب العالي العثماني إلا رفض لائحة لوندرة وتصميمه على الدفاع عن حقوق الدولة العثمانية.

## إعلان الحرب رسمياً:

قبل إعلان الباب العالي رفضه لشروط لائحة لوندرة بأربع وعشرين ساعة اجتازت القوات الروسية – خرقاً لأصول المعاهدات – حدود رومانيا قاصدة حدود الدولة العثمانية التي يفصلها عن رومانيا نهر الدانوب (بمقتضى معاهدة سرية مع رومانيا (الأفلاق والبغدان) في تاريخ ١٦ إبريل سنة ١٨٧٧م حيث وضعت رومانيا جميع مخازنها ومؤنها وذخائرها تحت تصرف روسيا).

ولقد أرسل البرنس غرشاكوف إلى توفيق بك المكلف بمصالح الباب العالي في سان بطرسبورغ رسالة يعلمه فيها بأن سيده الإمبراطور رأى نفسه مضطراً بكل أسف أن يعتمد على الحل العسكري لتنفيذ المطالب التي رفضها السلطان العثماني، وكلفه بأن يخبر دولته بأن روسيا تعتبر نفسها من هذا اليوم في حالة حرب مع الدولة العثمانية ويحذره على سلامة مستخدمي السفارة وضمان سفرهم إلى روسيا، كدليل آخر على قطع العلاقات بسبب الحرب.

فما كان من السلطان العثماني إلا الاحتجاج على تحالف رومانيا مع روسيا، ولم يجد من يسمعه، فأرسل بعض السفن الحربية في الطونة وكان هذا قد شكّل سبباً للعدوان على رومانيا فأظهرت المقاومة والمناداة في الاستقلال في ١٤ مايو سنة ١٨٧٧م والاشتراك الفعلي مع روسيا علناً وانضمام جيشها البالغ من ستين ألف جندي إلى الجيش الروسي.

وعلى المستوى الدبلوماسي، اتصل الباب العالي بكل الدول الموقعة على معاهدة باريس في سنة ١٨٥٦م. بإعلان روسيا الحرب دون وساطة الدول ذاتها طبقاً للمادة الثامنة من معاهدة باريس التي مرّ ذكر أهم بنودها، والتي تنص على (إذا بين الباب العالي وإحدى الدول المتعاهدة خلاف، يسبب في اختلال شروط المعاهدة، فيلزم الباب العالي وتلك الدولة المنازعة له على أعمال القوة والجبر، بالامتثال إلى وساطة الدول الأخرى في المعاهدة، منعاً لما ينشأ عن ذلك الخلاف من الأضرار).

لكن الدول الأوروبية كعادتها أظهرت موقفاً صامتاً إزاء دعوة السلطان العثماني إلا إنكلترا التي اعترضت على هذه الحرب لاستجلاء الدوافع الحقيقية للمد الروسي القادم، والتأكد من أنه لم يصل إلى مناطق نفوذ مصالحها وخصوصاً في مصر الذي كانت في ذلك الوقت من الممالك العثمانية. لكنها كفّت عن المعارضة والتزمت الحياد كباقي الدول بمجرد ما طمأنها البرنس غورشاكوف الروسي، بأن ليس لروسيا أية مصالح في خليج السويس وإنها تؤمن التجارة والمصلحة العامة فيه لجميع الأمم.

وأما بشأن مصر فإن روسيا لا تتخذها هدفاً لأعمالها الحربية نظراً لوجود المصالح الأوروبية وخاصة الإنكليزية فيها.

فلم يبق أمام السلطان عبدالحميد إلا الالتجاء لقوته العسكرية التي لم تكن لوحدها قادرة على صد الهجمات المعادية، فالتجأ إلى المفتي شيخ الإسلام لتعضيد قراره بالحرب، فأصدر المفتي فتوتين، إحداهما (وجوب القتال على كل مسلم) والأخرى إضافة (غازي) على اسم السلطان في الأوامر والمنابر، بناء على ما جاء في الحديث الشريف (من جهّز غازياً في سبيل الله فقد غزا).

وإذا تأملنا خارطة الدولة العثمانية نرى أن ما يفصلها عن روسيا ورومانيا حاجزان طبيعيان أهم من الحواجز والمعاقل الصناعية وهما نهر الدانوب وجبال البلقان. فلو اجتيز الأول أمكن جيوش الدولة العثمانية من التحصن في الثاني، وبما أن رومانيا قد سهلت لروسيا ميدانياً اختراق حدودها، فقد كانت الحرب أولاً على شاطئ

الدانوب الذي استطاع الجنرال (زمرمان) من اجتياز نهر الطونة بعد مناورات عسكرية.

ثم عبر الجيش الروسي بأجمعه النهر وقصد مدينة (ترنوه) فاحتلها، واحتل البارون (دي كرودر) مدينة نيكوبلي واحتل الجنرال (جوركر) مضايق البلقان الموصلة لمضيق شيبكا الشهير، وعند وصول هذه الأخبار إلى الأستانة، استولى الرعب والقلق عليها، إذ لو اجتاز الروس هذا المضيق لكانوا على مقربة من دار السلطنة العثمانية (الأستانة). وخوفاً من الاضطرابات الداخلية، أقرّ العمل بالأحكام العرفية في ١١ جمادى الأول سنة ١٢٩٤م / ٢٤ مايو سنة ١٨٧٧م، وتوقف العمل بالقوانين النظامية، منعاً لحصول الفتن. وعلى المستوى الخارجي نسب التقهقر في الجيوش العثمانية إلى عدم كفاءة السردار عبدالكريم باشا، وناظر البحرية رديف باشا، فعزلا وتم تعيين محمد علي باشا قائداً للجيوش العثمانية واستدعى سليمان باشا للمساعدة على صد الجيوش الروسي، وعيّن محمود باشا (صهر السلطان) ناظراً للحربية مؤقتاً.

في هذه الأثناء جاء عثمان باشا من معسكره في مدينة (ودين) لمساعدة مدينة نيكوبلي ولما علم بسقوطها في أيدي الروس، قصد مدينة (بلفنة) لأهمية موقعها الحربي ووجودها على ملتقى الطرق العامة بين مضايق جبال البلقان وبلغاريا الغربية والطونة، وأقام حولها التحصينات المنيعة، لكن استخفاف الروس بقوة الجيش العثماني والهجوم عليها سبب خسارة غير متوقعة للجيش الروسي وكرروا الهجوم ثانية على مدينة بلفنة ولم يحصدوا غير الهزيمة ثانية، وكانت أخبار هذه الانتصارات العسكرية بقيادة عثمان باشا موضع تقدير من قبل السلطان العثماني الذي بعث برسالة شكر لعثمان باشا. وبعدها وصلت الإمدادات للجيش العثماني من جميع الجهات وأمكنها الهجوم بدلاً من الاقتصار على الدفاع وقسم الجيش العثماني إلى ثلاث فرق الأولى انضمت تحت قيادة عثمان باشا في (بلفنة) للدفاع عنها، والثانية تحت قيادة محمد علي باشا السردار وحددت واجباتها لقتال الجيش الذي يقوده البرنس إسكندر ولي عهد القيصر الروسي. وأما الفرقة الثالثة فكانت تحت قيادة سليمان باشا (الذي ذاع صيته في قتال البوسنة والهرسك) لتتوجه إلى مضايق شيبكا لاستردادها من أيدي الجيش الروسي.

وكادت الفرقتان الأخيرتان من إتمام أهداف خطتهما، وتتحدان للسير إلى إرجاع الروس إلى الحدود واجتياز نهر الطونة لولا خيانة أمير رومانيا (دي هو هنزولرن)

ومجيئه إلى ساحة القتال بنحو مائة ألف مقاتل، كما كان وجود القيصر شخصياً في الميدان قد ألهب الحماس في جنوده وبث روح الإقدام والثبات في قلوبهم. فانقلبت موازين القوى لصالح القوات الروسية، فلم تستطع الجيوش العثمانية على مجابهتها مع وصول الإمدادات اليومية للروس. فقرر الروس محاصرة مدينة (بلفنة) المحصنة وجهزوا جيشاً بقيادة الجنرال (تودلين) الذي استطاع أن يدك حصون المدينة بشدة، ونتيجة لعجز العثمانيون عن إمدادات قواتهم المحاصرة اضطر قائد الجيش العثماني المحاصر عثمان باشا إلى الخروج لملاقاة القوات الروسية (كفرصة أخيرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه). واشتبك الجيشان في معارك حاسمة كانت الكفة في البداية تميل لصالح العثمانيين لنجاحهم في اختراق الخط الأول والثاني للقوات الروسية، ولكن قوة المدفعية الروسية الضارية، وحادثة سقوط عثمان باشا من حصانه إثر إصابته في إطلاقة نفذت إلى ساقه اليسرى وقتلت الحصان، فظنت القوات العثمانية موت قائدهم،فاستولى عليهم الخوف والهلع، حتى رفعوا الراية البيضاء طلباً للاستسلام وتوقف إطلاق النار. وكانت مقاومة القوات العثمانية موضع تقدير أعدائهم، إذ قابل القيصر الروسي عثمان باشا وهو جريح في مدينة بلفنة التي احتلتها القوات الروسية، وصافحه وأرجع إليه سيفه احتراماً لشجاعته وأعاده بقطار خاص إلى مدينة كركوف حيث أمر بالإقامة فيها إلى انتهاء الحرب.

## الحرب على جبهة الأناضول:

توزعت القوات الروسية على مناطق متعددة لقتال العثمانيين، فسار الجنرال (لويس مليكوف) إلى حصار مدينة قارص، وتوجه الجنرال (درهوجاسوف) لفتح مدينة بايزيد، بينما كانت باقي القوات الروسية تجري عدة مناورات عسكرية لإسقاط مدينتي أردهان وباطوم. وقد قام الجنرال لويس ميلكوف ببعض قواته لمساعدة الجنرال (دوفيل) على احتلال أردهان. واستطاع فتحها، وعاد لتشديد الحصار على مدينة قارص. وقد احتل الجنرال درهوجاسوف مدينة بايزيد.

لكن وصول الإمدادات الحربية مكنت القائد العثماني أحمد مختار باشا من إعادة تنظيم جيوشه واستطاع احتلال مرتفعات زوين، كما أرسل إسماعيل حقي باشا جيش الأكراد لمهاجمة الجنرال درهوجاسوف الذي احتل مدينة بايزيد، وكان الجنرال لوريس مليكوف يهم بمساعدته وإسعافه لكن أحمد مختار باشا استطاع هزيمة جيش هذا

الجنرال في ٢٥ أغسطس ١٨٧٧م وأدى إلى اندحار الروس ورفعهم الحصار على مدينة قارص،كما تقهقر الجنرال (درهوجاسوف) إلى الحدود الروسية.

لكن القوات الروسية المندحرة بدأت بتنظيم وضعها بعد وصول الإمدادات العسكرية من الذخائر والمؤن وألوية مشاة وعدد كبير من المدافع، وفي أواخر شهر سبتمبر سنة ١٨٧٧م اتخذ الجنرال الروسي لوريس مليكوف خطة الهجوم إلى القوات العثمانية ثانية، واستطاع أن يهزم القائد العثماني مختار باشا الذي انسحب إلى مدينة أرضروم فتبعه الجيش الروسي وهزمه في موقع (الآجه طاغ)، ثم حاصروا مدينة قارص ثانية واستطاعوا فتحها في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٧م.

## سقوط قارص بوابة الانهيارات العسكرية العثمانية :

بمجرد وصول خبر سقوط قارص وبلفنة أيقن الصربيون أن النجاح سيكون حليف روسيا، فأعلنوا الحرب على الدولة العثمانية، مستغلين ظرفها الحرج الجديد للحصول على الاستقلال. وكان إعلانهم للحرب عن طريق سفيرهم في الأستانة المسيو كريستين في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٧م أي بعد سقوط بلفنة بأربعة أيام فقط. والتحقت جيوشهم بالجيش الروسي.

ومن جهة ثانية أعلنت إمارة الجبل الأسود حربها ضد الدولة وانضمامها إلى الجيش الروسي وقد أنهكت هذه التحالفات والثورات الجديدة الجيوش العثمانية التي تشتت في الحرب على أكثر من جهة، إضافة إلى مساعدة رومانيا السابقة الذكر لروسيا. فاضطرت الباب العالي إلى طلب الوساطة بينه وبين الروس، إذ أرسل مبعوثين إلى الدول الستة والذين لم يردوا على طلب الباب العالي بجواب واضح، لرغبتهم الواضحة في تدمير الدولة العثمانية المنهارة حربياً على الجبهات، وإضعافها تماماً حتى يمكن الحصول على مكاسب أكثر جزاء وساطتها فاستمر القتال حتى في فصل الشتاء رغم الثلوج والظروف الجوية السيئة لأن الطرق أصبحت سالكة للجيوش الروسية بعد سقوط مدينة بلفنة، فتوجهت إلى ما وراء جبال البلقان لاستهداف بلاد بلغاريا والروملي الشرقية واحتلالها بمساعدة الجيش الصربي. فاجتاز الجنرال جوركو جبال البلقان ودخل مدينة صوفيا في ٤ يناير ١٧٧٨م، ثم احتل مدينة فليبة في ١٥ من نفس الشهر، وأخيراً دخلت مقدمة فرقة القائد الروسي سكوبلف مدينة أدرنة في ٢٠ منه، فأصبحت الطريق سهلة فسار

الروس إلى الأستانة دون معارضة تذكر ووصلوا على مسافة خمسين كيلومتراً فقط من عاصمة الإمبراطورية العثمانية العظمى سابقاً !

وفي هذه الأوقات احتل جيش الجبل الأسود مدينة إينتباري ووصلوا إلى ضواحي اشقودرة بينما دخل الصربيون مدينة نيش، لذلك لم ير الباب العالي من طريق غير قبول الصلح وشروط الأعداء كاملةً لعدم قدرة الدولة العثمانية الدفاع على نفسها في عاصمتها الأستانة.

## الاتصالات الدبلوماسية :

لم تكن الاضطرابات التي حصلت في بلاد مقدونيا وتساليا وغيرها وفي جزيرة كريت كنتيجة لحالة الدولة العثمانية وقتها تؤثر على مسيرة الصلح التي جندت الدولة العثمانية كل جهودها لها فوعدت قناصل الدول الثائرة بالنظر في طلباتهم بعد إتمام الصلح مع روسيا.

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٨م عيّن الباب العالي كلاً من نامق باشا وسرور باشا مبعوثين مُفوضين من جانبه لمفاوضة الغراندوق نيقولا في أمر وقف القتال، وأرفق معهما مأمورين عسكريين وهما نجيب باشا وعثمان باشا لاختصاصهم بالشؤون العسكرية فسافروا إلى أدرنة وتم توقيع اتفاقين بين الطرفين، أحدهما بين نيقولا الروسي وسرور ونامق باشا مفاده: ١- منح الاستقلال الإداري لبلغاريا، ٢- منح الاستقلال السياسي لملكتي رومانيا والجبل الأسود، مع تعديل في حدودهم وإعطائهم بعض الأراضي من أملاك الدولة العثمانية، وتقرير غرامة حربية لروسيا تدفع نقداً أو يستعاض عنها ببعض القلاع والحصون. والاتفاق الآخر بين نجيب باشا وعثمان باشا ومندوبين عسكريين من الطرف الروسي يختص ببيان شروط الهدنة. وبعدها أوقفت العمليات العسكرية وسرى وقف إطلاق النار من الساعة السابعة من يوم ٣١ يناير سنة ١٧٧٨م.

وبعد أن أذيعت بنود الاتفاقية والهدنة، طلبت النمسا من إنكلترا بعقد مؤتمر دولي لمندوبي الدول الموقعة على معاهدة باريس المبرمة سنة ١٨٥٦م للنظر في شروط الصلح الجديد بين الباب العالي وروسيا، خوفاً من أن تشكل إجحافاً بحق الدول الأخرى فوافقت إنكلترا على الطلب النمساوي واقترحت عقد الاجتماع في مدينة بادن

السويسرية. لكن روسيا عطلت هذه المساعي لرغبتها في إنهاء الصلح بشكل مباشر مع الدول العثمانية دون حاجة لوساطة الدول الأخرى. إذ أن روسيا لم تبلغ صورة هذه الاتفاقية والهدنة إلى الدولة العثمانية ولا إلى باقي الدول إلا بعد ثمانية أيام من إمضائها ولم تنشرها في الجريدة الرسمية إلا في ١٥ فبراير ١٨٧٨م.

ونتيجة لموقف روسيا إزاء المؤتمر الدولي، استغلت إنكلترا الشائعات التي سرت في أوروبا من احتلال الأستانة من قبل الجيش الروسي، ومع تكذيب هذه الشائعات رسمياً فإن إنكلترا عزمت على تحريك أسطولها البحري إلى مضيق البوسفور بحجة حماية الرعايا البريطانيين في الأستانة (والحقيقة أن الأمر الرئيسي من التحرك البريطاني هو رصد ومراقبة حركات روسيا عن قرب ومنعها بالقوة لو أرادت احتلال الأستانة).

وكرد فعل روسي على وصول الأسطول الإنجليزي لمياه الأستانة الإقليمية، طلب القائد الروسي من الدولة العثمانية إدخال بعض ألوية المشاة الروسية إلى الأستانة للحفاظ على حياة المسيحيين جميعاً كما جاء في البلاغ الروسي إلى جميع سفراء الدول في الأستانة، وحدثت اضطرابات في العلاقة بين روسيا وإنكلترا وقد سويت في اللحظة الأخيرة. إذ تعهد الجنرال الروسي بعدم إدخال جيشه إلى الأستانة إلا في حالة نزول الجنود الإنكليز على البر. وهو الأمر الذي لا تحبذه إنكلترا. فانتهى النزاع ببقاء الجنود الروس خارج الأستانة لا تتعدى الحدود التي رسمت لها بمقتضى اتفاقية ٣١ يناير الماضي.

وبدأت المفاوضات بين الجانبين العثماني – الروسي. إذ عيّنت الدولة العثمانية صفوت باشا وسعد الله بك لتمثيلها في المفاوضات في مدينة أدرنة والتي تحولت إلى قرية سان اسطفانوس بناء على شرطين جديدين وافق عليهما نامق باشا الذي وصل إلى مدينة ورنة قبل (ممثلي الدولة العثمانية) وذلك لطلب القائد الروسي بعدم دخول الجيوش الروسية إلى الأستانة، وبما أن الاتصالات بين روسيا وإنكلترا قد حسمت الموضوع كما بيّنا لكن نيقولا الروسي أراد الضغط أكثر على المفاوض العثماني وأجبره على الموافقة على شرط احتلال الجيش الروسي لضاحيتين بالقرب من الأستانة وانسحاب الجيش العثماني إلى ما وراء خط مواقع الجيش الروسي في هاتين الضاحيتين، ونقل المفاوضات إلى القرية المشار إليها.

وصل الوفد العثماني إلى سان اسطفانوس، ولقد مثل الجانب الروسي في هذه المفاوضات الجنرال أغناتيف الذي عيّنته روسيا ممثلاً عنها. وبعد عدّة اجتماعات اخبرهما المندوب الروسي بوجوب التصديق على الشروط المقدمة منه قبل يوم ٣ مارس سنة ١٨٧٨م والذي يصادف عيد ميلاد القيصر الروسي وإلا فستكون الهدنة باطلة وتتقدم العساكر الروسية لاحتلال الأستانة، فاضطر المندوبان العثمانيان إلى التوقيع عليها دون حصول مناقشات كافية في كثير من بنودها.

وزيادة على الاستهتار بمقدرات الدولة العثمانية وإهانة ممثليها، طلب الجنرال المفاوض من المندوبين التصديق على بند جديد يقضي بإلزام الدولة الثمانية بالدفاع عن مصالح روسيا في ما إذا عقدت باقي الدول مؤتمراً لتحوير وتعديل بنود هذه الاتفاقية، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا الشرط.

ولنستعرض أهم بنود معاهدة سان اسطفانوس:

١. تصحيح حدود ممالك الدولة العثمانية وإقليم الجبل الأسود، وتعيين لجنة لمراقبة تنفيذ الحدود الجديدة مؤلفة من مندوبين أوروبيين والدولة العثمانية والجبل الأسود.

٢. تثبت استقلال إقليم الجبل الأسود نهائياً.

٣. استقلال إقليم الصرب.

٤. استقلال رومانيا.

٥. إقليم البلغار يتمتع بإدارة مستقلة، ويكون أميرهم منتخب من قبل الأهالي وبالحرية التامة، وتعيين حدودها النهائية، مقابل دفعها مبلغاً معيناً من المال إلى الدولة العثمانية سنوياً.

٦. ليس من حق الجيش العثماني البقاء في إقليم بلغاريا، ويتم هدم كل القلاع القديمة العائدة للجيش العثماني، مع احتفاظ الباب العالي بالتصرف بالأدوات الحربية التي كانت موجودة في هذه القلاع.

٧. إن المبلغ السنوي الذي يُلزم البلغار دفعه إلى الدولة العثمانية يُسلم إلى بنك يعينه الباب العالي وبعلم روسيا والدول الأوروبية.

٨. إن القلاع الواقعة على نهر الطونة تهدم جميعاً،ولا يجوز وجود سفن حربية في مياه رومانيا والصرب والبلغار، سوى السفن الصغيرة التي تستعمل لأمور الحماية.

٩. إن الباب العالي يتعهد بتنظيف البحر في مضيق (سنه)، وإرجاعه إلى حاله السابق ليكون صالحاً لمرور السفن فيه، ويتعهد بدفع كل الأضرار التي حصلت للتجار بسبب منع السفن المرور من نهر الطونة مدة الحرب.

١٠. يتعهد الباب العالي بإجراء أحكام النظام الأساسي الذي وضع في سنة ١٨٦٨م والمختصة بجزيرة كريت. ويُلزم الباب العالي بتطبيقها وفقاً لرغبة أهالي الجزيرة.

١١. إن الباب العالي سيعلن العفو العام عن المتهمين في الأحداث الأخيرة، ويطلق سبيل السجناء.

١٢. إن خروج القوات الروسية من الأرمن وإرجاعها إلى البلاد العثمانية، يمكن أن يفضي إلى المناقشة والاختلاف فيما بينهما، لذا يتعهد الباب العالي حالاً بإجراء الإصلاحات على حسب الاحتياجات المحلية في الولايات التي يسكنها الأرمن وضمان حياتهم من اعتداءات الأكراد والجراكسة.

١٣. بما أن الدولة العثمانية قد أقرت التعويضات المالية التي فُرضت عليها من قبل الجانب الروسي، وتعهدت بدفعها. ولظروف الدولة العثمانية المالية الحرجة فقررت التنازل على ممالكها لروسيا عوضاً عن القسم الأكبر من المبالغ المقررة وتلك الممالك هي:

- لواء طولجي.
- أردهان وقارص وقاطوم وبايزيد مع الأراضي المشتملة عليها إلى جبل صوغاتلي.
- أن الأراضي هذه المتروكة لروسيا تقدر بمبلغ ١,١١٠,٠٠٠,٠٠٠.
- إن باقي المبلغ من التعويضات الكاملة سيصير تسويته بين الباب العالي

والسفارة الروسية في الأستانة.

١٤. إن مضيق الأستانة ومضيق جناق قلعة سيكونان مفتوحين للسفن التجارية في زمن الحرب أو السلم والتي تروم المرور منهما إلى روسيا من الدول التي تكون على الحياد. وليس للباب العالي الحق أن يضع العراقيل على الشطوط الموجودة فيما بين البحر الأسود وبحر الأزاق والمخالف لمضمون معاهدة باريس في ٤ إبريل سنة ١٨٥٦م.

١٥. إن الباب العالي يتعهد بعدم عقوبة العثمانيين أو أتباعهم من دخلوا في الحرب مع روسيا ضد الدولة العثمانية، ولهم أن يسافروا مع الجيوش الروسية.

١٦. ضمان الحرية الدينية للمسيحيين في البلاد التي ستتركها القوات الروسية مقابل ضمانها للمسلمين الذين يفضلون البقاء في أوطانهم تحت ظل التغييرات الجديدة في حكم بلدانهم.

إن التمعن في خارطة الدولة العثمانية بعد هذه الاتفاقية، سيبين بوضوح إقصاء الدولة العثمانية من أوروبا جغرافياً وسياسياً. أما في آسيا فاقتطعت روسيا قلاع قارص وباطوم وبايزيد إلى حدود أرضروم تقريباً. مع استقلال الصرب والجبل الأسود ورومانيا استقلالاً سياسيا تاما.

لذا فإن الوضع الدولي الجديد لروسيا لم يناسب مصالح الدول الأخرى، التي رأت أن روسيا لم تفكر بغير مصالحها، وكانت النقمة العامة على روسيا بلغت ذروتها لوجود بلغاريا الولاية التي تعتبر روسية محيطة من كل جهة بالأستانة.

وكانت إنكلترا أكثر الدول تخوفاً من نتائج هذه الاتفاقية لوجود القوات الروسية بالقرب من مضيق البسفور، وخوفاً من ازدياد نفوذ روسيا في الهند بعد أن تغلبت على الدولة العثمانية. فلقد سعت إنكلترا إلى معارضة بنود اتفاقية سان اسطفانوس معارضة شديدة، وأظهرت عزمها على تعديل بنودها رغماً عن روسيا، لإظهار الحزم أمام مصالحها في الهند وفي المجتمع الأوروبي الرسمي. ولقد تباينت ردود الفعل الأوروبية على هذه الاتفاقية. فالنمسا شاركت روسيا في محاصرة الدولة العثمانية في أوروبا باحتلالها لإقليمي البوسنة والهرسك فيكون لها بذلك سبيل في المستقبل على الاستيلاء على ميناء سلانيك الضروري، لعدم وجود موانئ بحرية لمملكتها سوى مدينة

(تريسته) التي تدعي إيطاليا أحقيتها فيها وتطمح إلى احتلالها يوماً ما.

أما ألمانيا فقد اكتفت بمساعدة روسيا أدبياً، وعرضت على النمسا احتلال البوسنة والهرسك برضا روسيا. لكن النمسا رفضت هذا العرض إلا بعد موافقة جميع الدول. أما فرنسا فقد حافظت على حيادها المطلق لانشغالها في حرب بروسيا وميلها إلى السكون لتعويض ما فقدته من المال والرجال في هذه الحرب.

وإيطاليا التي لم يكن لها مصالح مباشرة في هذه المسألة، ولا ترغب في إثارة حرب خارجية لاستقلالها الحديث ورغبتها في تقوية وحدتها السياسية الداخلية.

فنلاحظ أن المعارضة الأوروبية الحادة لشروط الاتفاقية بين روسيا والدول العثمانية انحصر بين إنكلترا لخوفها على مصالحها في الهند والنمسا لعدم اشتراكها في هذه المنافع التي تمخضت عنها هذه الاتفاقية.

لهذه الأسباب كانت إنكلترا أول من هدد روسيا على أن أكثر من شرط في الاتفاقية بينها وبين الدولة العثمانية يحتاج إلى تصديق الدول المتعاقدة في معاهدة باريس، ولذلك دعت النمسا جميع الدول ثانية لعقد مؤتمر في برلين للغاية نفسها تحت رئاسة البرنس بسمارك المؤيد لها على احتلال البوسنة والهرسك.

وكان السلطان عبدالحميد قبل ذلك أي في ١٤ شباط ١٨٧٨م قد قرر إرجاء اجتماع مجلس النواب العثماني لأجل غير مسمى لعدم ملائمة الظروف المنية لوجوده، وعقب ذلك أوقف عدد كبير من أعضائه وصار ينفيهم إلى الخارج لتنديدهم بأعمال الحكومة.

## مؤامرة جراغان والتنازل عن جزيرة قبرص:

بعد تولي عبدالحميد عرش السلطنة مكان شقيقه السلطان مراد الخامس وضع هذا الأمير في قصر جراغان مع عائلته وجواريه في إقامة جبرية، ومنع الجميع من دخول القصر الموضوع تحت حراسة خاصة، ما عدا الأطباء الخاصين لعلاج السلطان وعائلته. وعندما رابط الجيش الروسي في سان اسطفانوس، كان رجل يدعى علي سعاوي أفندي وهو أصلاً من مدينة بخارى، قد جاء إلى الأستانة وتعلم فيها اللغة العربية وأصبح خطيباً يميل إلى إثارة الفتن، فنفي أولاً خارج البلاد لمدة تسع سنوات بسبب خطبه، ثم عاد إلى العاصمة الأستانة بمساعي مدحت باشا، وعيّن ناظراً في المكتب

السلطاني في غالاتا حيث كان أبناء السلطان عبدالحميد يتلقّون العلم فيه، إلا أن تدخّله في الأمور السياسية تسبّب في عزله من الوظيفة، فأخذ يدبر طريقة لإثارة فتنة جديدة، فراح يلقي الخطب الحماسية في باحات المساجد الخاصة باللاجئين الهاربين من بلادهم بسبب الحرب، ويحرض الجماهير على تغيير نظام الحكم العثماني بعد ما ظهر فساده وضعفه أمام الدول الأجنبية، في حين كان العملاء الروس المندُسون بين اللاجئين يشجعونه على الثورة ويحرِّضون الشعب في الأحياء الفقيرة على الدولة بقولهم: إن السلطان الشرعي مراد معزول كأسير في قصر جراغان وغاصب السلطة عبدالحميد يجر البلاد إلى الحروب والكوارث. وبتاريخ ١٨ أيار ١٨٧٨م اجتمع عدد كبير من الحاقدين والناقمين على الدولة بالمدعو علي سعاوي، وقصدوا جميعاً سرايا جراغان من جهة البر والبحر بغية إنقاذ السلطان مراد، ولما حاولوا الدخول إلى السراي اعترضهم أحد الحراس فقتلوه، وتابعوا دخولهم حتى عثروا على السلطان المخلوع مراد في غرفته، وقبل أن يتمكنوا من اصطحابه معهم، كان النفير قد أعلن فهرع حراس السلطان الألبانيون من سراي يلدز وحاصروا الثائرين من البر والبحر ثم هاجموهم وقتلوا قسماً منهم وفي مقدمتهم علي سعاوي، وقبضوا على الباقين وهم يبلغون المائتي شخص وعلى أثر هذه الثورة جرت مفاوضات سرية بين الباب العالي وإنكلترا بشأن جزيرة قبرص وإمكانية تخلي السلطان عبدالحميد عنها مقابل تعهد إنكلترا بالدفاع عن الولايات العثمانية الآسيوية ضد كل اعتداء روسي جديد،وانتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة بين الطرفين بتاريخ ٤ حزيران ١٨٧٨م وجاء فيها هذا الشرط التنفيذي:

(إذا كانت روسيا تستولي على باطوم أو أردهان أو قارص أو إحداهما وأرادت بعد ذلك الاستيلاء على بعض الممتلكات الكائنة في آسيا والتابعة للحضرة السلطانية كما تقرر أمرها في المعاهدة الصلحية الباتة، فإن إنكلترا تتعهد بأن تتحد مع الحضرة السلطانية لحماية تلك الممتلكات بقوة السلاح. وفي مقابل ذلك تعد الحضرة السلطانية إنكلترا، بأن تجري في ممالكها الإصلاحات اللازمة التي سيحصل الاتفاق فيما بعد عليها وهي إجراءات لحماية المسيحيين وغيرهم من رعيتها القاطنين في بلادها. ولغاية تمكين إنكلترا من اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء ما تعهد به رضى السلطان المعظم، فإن إنكلترا تستولي على جزيرة قبرص وتدير أمورها).

وهكذا فإن احتلال قبرص من قبل إنكلترا لم تكن له صفة الدوام إذ أنها تعهدت بالجلاء عن هذه الجزيرة في حالة جلاء الروس عن المناطق التي احتلوها في آسيا. ولما

كانت معاهدة سان اسطفانوس لم تقترن باعتراف كل الدول ما عدا روسيا والدولة العثمانية فقد تجدد الطلب النمساوي بعقد مؤتمر برلين بطلب من إنكلترا وألمانيا فقد دعت هاتان الدولتان إلى مؤتمر ينعقد في برلين لمراجعة هذه المعاهدة وإعادة النظر بها وبالتالي تسوية نتائج الحرب الروسية – التركية بشكل آخر، فوافقت روسيا مضطرة على هذه الدعوة، فتعيئن يوم الثالث عشر من حزيران ١٨٧٨م موعداً للانعقاد.

وفي الموعد المحدد عقد المؤتمر في مدينة برلين برئاسة الألماني بسمارك، وبعد عدة جلسات جرت فيها مناقشات طويلة بين مندوبي الدول العظمى الحاضرين، تم الاتفاق على توقيع معاهدة برلين في ١٣ تموز ١٨٧٨م وتحتوي على ٦٤ مادة، وخلاصة ما جاء في أهم بنودها هو:

١. منح رومانيا والجبل الأسود الاستقلال السياسي التام.
٢. منح بلغاريا استقلالاً ذاتياً على أن تدفع جزية سنوية للسلطان العثماني.
٣. انتزاع مقدونيا من بلغاريا.
٤. تصبح الروملي (بلغاريا الجنوبية) ولاية ذات استقلال ذاتي تحت سيادة الدولة العثمانية على أن يحكمها والٍ مسيحي وتخضع لرقابة الدول العظمى المشاركة في المؤتمر.
٥. سيادة روسيا على باطوم وقارص وإقليم بسارابيا من رومانيا على أن تضم رومانيا إليها إقليم دوبروجه الذي كان في حدود بلغاريا.
٦. للنمسا الحق في احتلال البوسنة والهرسك وسنجق نوفي – بازار عسكرياً وإدارة هذه المناطق دون فصلها رسمياً عن الدولة العثمانية.
٧. تضاف إلى مملكة اليونان جزء من الأراضي لتوسيع حدودها من جهة الشمال مع أنها لم تشترك في الحرب، كما أن المؤتمر تعرّض للإصلاحات الداخلية المراد إجراؤها لتحسين حال المسيحيين وخصوصاً الأرمن.

وبالرغم من تعديل معاهدة سان اسطفانوس على الصورة المبينة، فإن الدولة العثمانية أصيبت من جديد بتقطيع في أوصالها على اعتبار أن روسيا بقيت محتفظة بفتوحاتها في آسيا الوسطى أو تركستان التي كانت تشتمل بالتوالي على طقشند وسمرقند وبخارى وخانية ثم خانية كيو وبعدها مقاطعة فرغانة والمروية بنهر

سيراداريا في سنوات ١٨٦٨م و١٨٧٣م و١٨٧٦م.

وقد وقع على معاهدة برلين كل من مندوبي الدول الآتية: ألمانيا، النمسا، المجر، فرنسا، بريطانيا العظمى، إيطاليا، روسيا، تركيا. أما اليونان فهي الوحيدة من دول البلقان التي حضرت المؤتمر دون اشتراكها فيه، إذ أن المجتمعين أفهموها بأن مطالبها ثانوية ووعدوها بتوسيع رقعتها الجغرافية فيما بعد.

بعد مؤتمر برلين عادت الدول الكبرى تطالب السلطان عبدالحميد بامتيازات وإصلاحات في سوريا والأناضول، وقرّر مدحت باشا بالعودة إلى بلاده، فولاه السلطان عبدالحميد مركز الحاكمية العامة في سوريا، وأصرت إنكلترا على المطالبة بإدخال الإصلاحات إلى الولايات التي يقطنها الأرمن، فوافق السلطان على تعيين الجنرال الإنكليزي باكر باشا الذي (اشترك في حرب القرم) مفتشاً عاماً للإصلاحات في آسيا الصغرى شتاء ١٨٧٩ – ١٨٨٠م، على أن مدحت باشا قدّم بعد ذلك استقالته من منصبه في سوريا فرفض السلطان عبدالحميد هذه الاستقالة وعيّنه حاكماً عاماً على ولاية أزمير، ثم أمر بإلقاء القبض عليه بتهمة الاشتراك في قتل السلطان عبدالعزيز، فحوكم بالإعدام، ثم عُفِيَ عنه بتدخل الدول الكبرى، ونُفِيَ إلى مدينة الطائف قرب مكة المكرمة. وتنفيذاً للوعد المعطى لليونان في مؤتمر برلين وبضغط من إنكلترا وفرنسا، اضطر السلطان للتخلي لها عن بعض الأراضي بما في ذلك تساليا وجنوبي الأبير وذلك في سنة ١٨٨١م.

وهكذا يبدو أن الدولة العثمانية لم تعد تملك من شبه جزيرة البلقان في أوروبا سوى تراقيا أي ولايتي استانبول وأدرنة ومقدونيا وألبانيا.

### فرنسا تحتل تونس:

بعد أن احتلت فرنسا بلاد الجزائر منذ عام ١٨٣٠م، وتوقف زحفها في المغرب مؤقتاً إلى عام ١٨٣٥م، ثم امتد هذا الزحف إلى الجزائر نفسها بعد أسر الأمير عبدالقادر الجزائري، إلى أن انتهت الحرب باحتلال الجزائر كاملةً وضمها تحت السيطرة الفرنسية ١٨٣٧م. فعادت فرنسا وصممت على التوسع في احتلال تونس التي تقع في الشرق من الجزائر، وكانت تحت الحكم العثماني إسمياً ويحكمها حاكم يسمى (الباي). بعدما تحققت فرنسا من قصد إيطاليا الفعلي في السيطرة عليها، فسبقتها فرنسا وأرسلت

جيوشها لتدخلها بذريعة الاقتصاص من قبائل الكرومر الذين كانوا يقترفون الجرائم للسلب والنهب ١٨٨١م، وأرغمت الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة باردو في شهر أيار ١٨٨١م، ومعاهدة المرسى التي وضعت بلاد تونس تحت الحماية الفرنسية في حزيران ١٨٨٣م. مما حدا بإيطاليا للاعتراض على عمل فرنسا بشدة.

## احتلال مصر:

بعد شقّ قناة السويس في عهد الخديوي إسماعيل في مصر، سنة ١٨٦٠م أصبحت الطريق إلى الهند بحرياً تمرّ من هذه القناة وفي سنة ١٨٦٩م أخذ الاهتمام الإنكليزي يتجه صوب شرق البحر المتوسط،وفي سنة ١٨٧٦م جرى التفاهم بين الدولتين الفرنسية والإنكليزية على تسوية ديون الخديوي إسماعيل الذي أوصل خزينة الدولة المصرية إلى الخراب والإفلاس بسبب النفقات الكثيرة التي بذلها في شق القناة، وحياة البذخ التي عاشها في ذلك الحين، فقررتا وضع مصر تحت الرقابة الأوروبية، علماً أن عدداً من أصحاب الرساميل، الإنكليز والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين الذين ساهموا في صرف الأموال التي تطلبتها أعمال شق وبناء قناة السويس، قد نقلوا إقاماتهم إلى مصر. وهذا ما أوجب تعيين بعض الوزراء الأوروبيين في الحكومة الخديوية المصرية، وحينما أقدم إسماعيل على تغيير الحكومة وطرد أولئك الوزراء الأوروبيين منها في عام ١٨٧٩م قابلته الدولتان الفرنسية والإنكليزية بإرغامه على التنازل عن الحكم لمصلحة ولده توفيق، وقد وافق السلطان عبدالحميد في ذلك الحين على هذا التنازل وأرسل برقية إلى الخديوي الجديد يمنحه بموجبها حق الخلافة في الحكم.

وهكذا أضحت السلطة في مصر بيد هاتين الدولتين الأوروبيتين، فنشأت عن ذلك أزمة داخلية في مصر، حيث راح الجيش يظهر استياءه من الأحوال السياسية التي واجهتها البلاد، وبدأ الفلاحون بالتذمر من الضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري ونظام السخرة التي كانت حكومة الخديوي تطبقه على الذكور، المقتدرين لأجل تنفيذ بعض المشاريع العامة. ثم تفاقمت النقمة واشتدت فأصبحت فتنة، ثم ثورة تمثلت في الحركة الوطنية التي قادها في كانون الثاني ١٨٨١م الأمير أحمد عُرابي باشا بالاشتراك مع قائد الفرقة الأولى في الجيش علي فهمي. وكانت هذه الحركة تهدف إلى القضاء على سلطة الأوروبيين والباشاوات الجركس الموالين للأتراك وكان شعارها: مصر للمصريين. وبعد حصول عدة حوادث مخلة بالأمن، اضطر الخديوي لتعيين عُرابي باشا وزيراً

للحرب في شباط ١٨٨٢م. غير أن الضباط الأتراك دبّروا ضد عرابي باشا مؤامرة كان من شأنها التسبب في وقوع خلاف بينه وبين الخديوي، الأمر الذي دعا إنكلترا للإيعاز إلى أسطولها بالقيام بمناورات عسكرية في مياه الإسكندرية، اشترك فيها الأسطول الفرنسي، ثم انسحب هذا الأسطول الأخير بناءًا على تعليمات حكومته الجديدة. وعند ذلك زاد الهياج في طول البلاد وعرضها وخصوصاً في الإسكندرية، حيث وقعت حوادث دامية ضد الأوروبيين الأجانب فما كان من الأسطول الإنكليزي إلا ضرب هذه المدينة بقنابل مدفعية في ١١ تموز بعد أن كان الخديوي طلب حماية الدولة الإنكليزية وأمر بضم جيوشه إلى الوحدات البريطانية التي نزلت إلى البر ، هذا ما كان من أمر الخديوي. أما ما كان من أمر الوزير عُرابي باشا فإنه أقدم فوراً على إعلان نفسه نائباً للسلطان وسار بقواته المسلحة لمقاتلة القوات البريطانية التي كانت تحت قيادة الجنرال وولزلي والتي نزلت إلى البر في التل الكبير في ١٣ أيلول فلقي الهزيمة هناك. فتقهقر متراجعاً إلى القاهرة ولكنه وقع في الأسر بعد يومين فأحيل للمحاكمة وقضي عليه بعقوبة الإعدام في أول الأمر ثم استعيض عنها بالنفي إلى جزيرة سيلان وبقي فيها حتى سنة ١٩٠١م.

ونتيجة لهزيمة التل الكبير تحجر تاريخ مصر طوال نصف قرن حيث كانت خلاله بريطانيا العظمى تفرض رقابتها على مالية الدولة المصرية وقيادة الجيش المصري العالي وتقيم قنصلها العام إلى جانب الخديوي ليشاركه في حكم البلاد للحفاظ على مصالحها ولم يسترد المصريون استقلالهم إلا بعد النضال المتواصل وحتى الحرب العالمية الأولى. فيما كانت مصر آنذاك ترزح تحت الحكم التركي اسمياً.

## ثورة الأرمن:

بعد إقدام السلطان عبدالحميد على تنحية الأشخاص المؤيدين للإصلاحات المنشودة وإنشائه جهاز التجسس أو الشرطة السرية الذي كان يؤمّن له يومياً وبصورة مسهبة الإطلاع ومعرفة كل شاردة وواردة تحدث في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية أخذت سياسته تقوم على مبدأ فرّق تسُد. فلم يعد يتدخل في الاضطرابات التي تحصل في بلغاريا أو في الروملي الشرقية أو في صربيا في البلقان إنما احتفظ بحياد تركيا ليبقى محافظاً على استقلالها وغدا بعد زيارة إمبراطور ألمانيا غليون الثاني للأستانة في ٢ تشرين الثاني ١٨٨٩م حليفاً للإمبراطورية الألمانية ولكنه لم يدرك بأن هذه الزيارة ستكون الحلقة الأولى من سلسلة طويلة من الأحداث التي تصيب الدولة العثمانية

بالهلاك.

وبالرغم من الفوضى التي كانت تعمّ عند ذاك مقدونيا، والعصيان والتمرد في جزيرة كريت وفي اليمن، وفي أرمينيا التي أصبحت قوة الثائرين فيها ذات وزن وهي على ازدياد. لقد كانت القضية الأرمنية، من أهم القضايا التي تشغل بال السلطان ويعاني منها الأمرّين لأنها حسب ظنه، مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً بسياسة أوروبا.

فالشعب الأرمني كان يقيم في السلسلة الوسطى العليا من الجبال الواقعة بين الأناضول وأذربيجان وبحر الخزر (قزوين) ويخضع للحكم التركي، وبطبيعة الحال كان لنضال الشعوب البلقانية أثره في إثارة شعور الأرمن واستفزازهم للمطالبة بدرجة من الاستقلال في الحكم، أسوة بغيرهم وعلى الأخص بما منحه مؤتمر برلين للروملي (الروم إيلي) الشرقية. ولذا قامت من هؤلاء الأرمن جماعات ثورية بات لقوتها ما يلفت النظر وأخذت بالازدياد باستمرار، فكان ذلك مدعاة لاستياء السلطان عبدالحميد وتأثره، الدائمين، خصوصاً وأن قيام الثورة الأرمنية كان سببه الانصياع لتحريض الروس الذين كانوا لا ينفكّون عن ذلك، بالإضافة إلى نشاط الإنجليز في هذا المضمار، وإلى التعاليم الديمقراطية للمرسلين الأمريكيين التي كان من شأنها تشجيع الثائرين معنوياً.

ولكن بعد اغتيال القيصر إلكسندر الثاني واعتلاء القيصر إلكسندر الثالث عرش روسيا وقع تغير في السياسة الروسية لجهة الأرمن، إذ لم يكن لدى القيصر الجديد أيّ استعداد لمسايرة الميول الثورية مهما كان نوعها ومصدرها. ولذلك بعث يطمئن السلطان عبدالحميد بعدم رغبته في التدخل في أمور الدولة العثمانية، ولهذا السبب ولما لرأى الأرمن أنفسهم محرومين من المساعدات الروسية، حوّلوا أنظارهم صوب الدول الأوروبية الأخرى وعلى الأخص إنكلترا حيث لاقوا كل عطف وتأييد. وهكذا أقدمت عناصر من حزب الهنشاق السري الأرمني في سنة ١٨٨٥م على توزيع السلاح في أوساط الشبان الأرمن تحسباً لمقاومة متطلبات البكوات الأكراد الذين كانوا يسيئون معاملة الشعب الأرمني بالاشتراك مع الحكام العثمانيين، وهذا ما جعل الأرمن في القرى الجبلية من منطقة الأناضول الشرقية، وبالأخص في طرابزون والرّها وأظنه وديار بكر ووان وغيرها يطالبون بالإصلاحات الضرورية وببعض الامتيازات، داعين إلى إثارة الفتنة عند عدم الاستجابة لمطالبهم.

فمـا كـان مـن السـلطان عبدالحمـيد إلا رفـض تلـك المطالـب وعـدم الاسـتجابة لحقوقهـم، وأصدر إرادة سلطانية بإعلان تأليف قوة استثنائية من الخيالة الأكراد أطلق عليهم اسـم الحمـيدية أو خـيالة السـلطان، وحصـر مهمـتها بالعملـيات العسـكرية ضـد العصاة الأرمـن أوائـل عـام ١٨٩١م. وعـندئذ انفجـر الوضـع بـين الأرمـن والأكراد فحصلت المذابـح بـين الطـرفين وكانـت مذبحـة (مـنطقة بحيرة وان) شديدة على الأرمن، إذ طلب عـلى أثـرها قناصـل الـدول الأجنبـية الـتدخل بإلحـاح. في حين طلبت إنكلترا إنشاء لجنة تحقـيق لدراسـة أحـوال المعيشـة في الولايـات الأرمنـية، إلا ان روسـيا عارضـت هـذا الطلب ورفضـته، وفي صيف عام ١٨٩٤م ألقي القبض على زعماء حزب الـهنشاق في جبال ساسون، فـثار الأرمـن في تلـك المـنطقة وقـاوموا كتائـب الخـيالة الحمـيدية الكـردية وردوهـا عـلى أعقابهـا. ولكـن السـلطان عبدالحمـيد لكـي ينـتقم مـنهم أصـدر الأوامـر بمـنح الولايـات سـلطات مطلقـة للقضـاء عـلى عصـيان الـثوار الأرمـن، في كـل مكـان. فقامـت المجازر ضد الأرمن تبعاً لذلك، وقد ذهب ضحيتها ثلاثة آلاف نسمة في مختلف المناطق الثائرة.

في شـهر أيلـول مـن عـام ١٨٩٥م قـام الأرمن في العاصمة العثمانية بتظاهرة صاخبة أسـفرت عـن اشـتباكات دمويـة أمـام السـفارات الأجنبية بالذات، وبعدها استمرت المذابح الأرمنـية متـتابعة حـتى أواخـر آب ١٨٩٦م حيـنما انـدفـع عشـرون فدائـي أرمـني بهجـوم جـريء وجنـوني على أبنية البنـك العثماني في الأستانة، وهم مسلحون بالقنابل اليدوية، وبعـد تمكـنهم مـن السـيطرة عليها، والـتمركز فـيها أخـذوا يلقـون القـنابل عـلى الجنود ورجـال الشـرطة، فقام السـفراء الأجانب مفاوضة الفدائيين المتحصنين في أماكنهم، حيث تعهـدوا لـهم بالحفـاظ عـلى حياتهم والسماح لـهم بالسفر إلى خارج البلاد في حال تركهم مواقعهم في ابنـك، وقـبولـهم بالتوقف عن المقاومة.

فاسـتجابوا لطلـب السـفراء واقتـيدوا عـند ذاك تحـت الحراسـة المشـددة وأصـبحوا بأمـان بعـد ثلاثـة أيـام مـن التمرد،وكانـت نتيجة هذه العملية إن العصابات المسلحة التي ظهـرت في العاصـمة آنـذاك راحـت تصـبّ جـام غضـبها عـلى الأرمـن القاطـنين في الأحياء الأوروبـية وتنـتقم منهم،فتقـتلـهم وتنهـبهم وتعـتدي عـليهم، ممـا جعـل العـالم الغـربي يهـتز قلقـاً ورعـباً مـن هـذه الأعمـال الـتي ذهـب ضحيتها سبعة آلاف مواطن أرمني خلال ثلاثـة أيـام متواصـلة. فقامـت الـدول الموقعـة عـلى معـاهدة بـرلين بتوجـيه تحذيـر إلى السلطان العـثماني وتهديـده بالـتعرض للخطر إذا استمر الحال على هذا المنوال، فتهيب السـلطان عبدالحمـيد مـن الموقـف الأوروبـي الحازم،وسـارع إلى إصـدار الأوامـر للسـلطات

المختصة بوجوب الكف والامتناع عن القتل ووضع حد لأعمال الشغب في ٢٨ آب سنة ١٨٩٦م.

## الحرب اليونانية – التركية:

بعد أن تحررت اليونان من الدولة العثمانية، بقيت الأحوال في جزيرة كريت – إقريطش متوترة، وكانت الخلافات السياسية بين الأهالي المسيحيين فيها والمسلمين تحتدم تارة وتخف طوراً، مما جعل المسيحيين الذين هم من أصل يوناني – ويؤلفون الأكثرية – إلى القيام بعدة محاولات متفرقة في سبيل التمرد للتحرر والانضمام إلى وطنهم الأم اليونان.

لكن محاولاتهم كانت تخمد بسرعة وبشدة بالرغم من تدخل الدول العظمى. وأثناء ثورة الأرمن السابقة الذكر اغتنم السلطان عبدالحميد الفرصة المناسبة ليقدم على تعيين حاكم مسلم على الجزيرة بدلاً من الحاكم المسيحي الذي فرضته معاهدة برلين، فكان ذلك سبباً لقيام المسيحيين في الجزيرة بالثورة ضد الأتراك، مستنجدين بالدولة اليونانية لمساعدتهم فأرسلت لهم قوات عسكرية لهذه الغاية.

وفي ذات الوقت اجتازت وحدات من الجيش اليوناني الحدود التركية ربيع عام ١٨٩٧م عندها أعلنت تركيا الحرب على اليونان، فأبحرت خمس سفن حربية قديمة من القرن الذهبي باتجاه بحر مرمرة.وبدأت الحرب بين الدولتين التركية واليونانية،ودامت ثلاثين يوماً،أقدم الجيش التركي خلالها على اجتياح تساليا والاستيلاء على لاريسا منتصراً على اليونانيين، فحلّ الرعب في نفوسهم إلى أن تدخلت الدول العظمى ووضعت حداً للقتال، بإرسالها بعض السفن الحربية إلى خليج سيدا، وفي مؤتمر السلام الذي افتتح في الأستانة، قدمت تركيا مطالبها وكانت النتيجة حيازتها على بعض التعديل في حدودها، وتجميد قضية جزيرة كريت مؤقتاً بعد ان أخذت الدول العظمى على عاتقها حماية الأمن فيها ما عدا ألمانيا والنمسا اللتين سحبتا سفنهما من الخليج.

وقد رفعت بعدئذ هذه الجزيرة إلى ولاية مستقلة داخلياً ليتولى حكمها والٍ مسيحي يوناني، وهو الأمير جورج.

## الثورة المقدونية:

إن اسم الروملي: روم أيلي يعني بلاد الروم أي مقدونيا التي كان يطلق عيها أيضاً البلقان، حيث كانت تشمل الولايات العثمانية الأوروبية الست: أدرنة، سالونيك، مناستير، قوصوه أسكوب، يونيا وأشقودرة. ففي أدرنة كان العنصر البلغاري يتفوق عدداً ونفوذاً على العنصر اليوناني،أما في سالونيك ومناستير فينعكس التفوق، فيما يغلب العنصر الصربي في ولاية قوصرة والعنصر الألباني الأرناؤط في أشقودرة ويونيا على العنصر الصربي في أولاهما واليوناني في الثانية. وإذا كان التزاحم على النفوذ قائماً على أشده بين البلغار والصرب واليونان في سبيل الحصول على هذه الولاية الخصبة فقد كثرت المتاعب على الدولة العثمانية في حين قامت بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها النمسا وإيطاليا المجاورتان، تشكوان من تفاقم الأمور، بحيث أخذت تتهيأ للتدخل فيها عند أول فرصة، فرأى الباب العالي وجوب القيام ببعض الإصلاحات الإدارية في تلك الولايات ولا سيما المقدونية منها (سالونيك ومناستير وقوصرة) ولهذه الغاية عيّن للإشراف عليها موظفاً كبيراً برتبة مفتش عام، خوّله أوسع الصلاحيات بمؤازرة قوة بوليسية يقودها ضباط أوربيون للتنفيذ، ولكن كل التدابير بهذا الشأن لم تأتِ بالنتيجة المتوخاة، ذلك أن العصابات البلغارية التي تشكلت في خريف سنة ١٩٠٢م راحت تعبث بالبلاد فساداً، وغايتها ترويع العناصر السلافية الأخرى، وقد شاركتها فيما بعد عناصر مختلفة في حرب العصابات وعجزت الدول الكبرى في إخماد الثورة. وهذا ما دفع بالنمسا للتفاوض سراً مع تركيا بغية الحصول على امتياز يخولها إنشاء خط سكك حديدية ينطلق من البوسنة حتى سنجق نوفي – بازار، وجعل روسيا وغيرها تطالب بتعيين حاكم عام تابع لمراقبتها هي، وإخضاع مالية البلاد لإدارته، أو تأليف لجنة دولية للإشراف على مالية مقدونيا جميعها. وكان من نتيجة معارضة السلطان عبدالحميد لهذه التدابير المطلوبة، أن أقدمت أربع دول أوروبية على إرسال أساطيلها إلى جزيرة ميتيلان في بحر إيجه لاحتلالها، فاضطر أخيراً للخضوع والقبول بالأمر الواقع. على أن هذه الإهانة الجديدة التي وجهت إلى السلطان أثارت النقمة في نفوس الأتراك وخصوصاً الضباط المرابطين مع قواتهم في مقدونيا، فحاول ضابط اغتيال عبدالحميد بطعنه بخنجر أثناء خروجه من التياترو الخاص في قصر يلدز، فقبض عليه، ثم بعد فترة جرت محاولة جديدة لاغتيال السلطان في ٢١ تموز ١٩٠٥م وذلك عندما اقدم شاب أرمني يدعى (إدوار جورية) على إلقاء قنبلة على موكب السلطان وهو في طريقه لأداء فريضة

الصلاة في جامع الحميدية، فقتل من جراء ذلك قرابة ثمانين من العساكر السلطانية ولم يصب عبدالحميد بأيّ أذى، إذ لا زال يهمّ بالركوب في عربته في مؤخرة الموكب وقد قبض على الجاني واعترف بجريمته.

## بدايات الانقلاب على السلطان عبدالحميد:

كانت التقارير التي ترد للسلطان عبدالحميد من سفيره في باريس ومن مصادر المعلومات الرئيسية، عن نشاط السياسيين الأتراك المبعدين في المنفى، تتضمن تلميحات مقلقة عن التحركات التي تقوم بها جماعة (تركيا الفتاة) وعن وجود جمعية سرية باسم لجنة الاتحاد والترقي كانت قد انبثقت عنها، وارتبطت بعلاقة مع محفل الشرق الأكبر الماسوني الكائن في ضواحي مدينة سالونيك، كما كانت تلك التقارير تشير إلى عودة بعض السياسيين المنفيين، إلى بلادهم سراً للقيام بمهمة بث الدعاية لحركتهم الثورية، التي كانوا يعملون من أجلها. وآخر تقرير ورد للسلطان عبدالحميد في تموز ١٩٠٨م بهذا الشأن يقول: (إن المقدم نيازي بك في فوج المشاة قد أقدم على الفرار مع قوته إلى الجبال بغية رفع علم الثورة. ورحلوا إلى رسنة لاجئين إلى الجبل الواقع فوق بحيرة أوشيردا وأن القائد الأعلى للقوات المقدونية في الشمال شمسي باشا قد اغتيل في مناستير في الثامن من تموز ١٩٠٨م). وبعد ذلك تتابع ورود التقارير وجميعها تتعلق بقيام الحاميات التركية في سائر أنحاء مقدونيا، بالانضمام إلى الثوار معلنة العصيان والتمرد ضد الدولة، وحينما نزل إلى الساحة الفوج الأول من الجنود الأناضوليين المرسلين إلى مدينة سالونيك لإخماد الثورة واعتقال مسببيها، لم يكن من أولئك الجنود إلا أن ألقوا سلاحهم وهم يهتفون مع الثائرين: حرية – تقدم – مساواة. معلنين بذلك تضامنهم مع الثوار، دون أن يجرؤ أحد على منعهم من ذلك.

وفي تلك الأثناء كان أعضاء اللجنة المركزية لحركة الاتحاد والترقي في مناستير، قد أرسلوا إنذاراً للسلطان عبدالحميد بوجوب إعلان الدستور الصادر في سنة ١٨٧٦م وذلك خلال مدة ٢٤ ساعة وإلا عند عدم الاستجابة لطلبهم، فإن الجيش الثاني والثالث سوف يزحفان إلى العاصمة لإقرار السلطة فيها.

وما كاد الباب العالي يتبلّغ بهذا الإنذار حتى أسرع السلطان بإصدار إرادة سنية، أعلن فيها إحياء الدستور السابق في ١٨ تموز ١٩٠٨م الذي أصبح مرعيّ الإجراء بصورة

نهائية لتطبيقه بدقة وأمانة، وهاهو نص الخط الهمايوني الصادر بهذا الشأن في ٦ رجب ١٣٢٦هـ الموافق ٢٤ تموز ١٩٠٨م: (وزيري سمير المعالي وسعيد باشا. لما كان الاستقرار الذي نعمت به الرعية في أوج اعتلاء الدولة العثمانية مكانتها السامية، تعد تعرض لأسباب متنوعة، للإهمال مما حدا بوالدي السلطان عبدالمجيد خان على إصدار التنظيمات الخيرية ومن مقتضاها تنظيم الإدارة وتقوية روابط الإخاء بين عناصر الأمة العثمانية.

وفي بدء سلطتنا أخذنا بعين الاعتبار درجة الرقيّ الذي وصلت إليه الأمة فأعلنا من تلقاء أنفسنا القانون الأساسي القائم على القواعد الدستورية، ولكن الأغراض المختلفة التي ظهرت آنئذ تغلبت على المصلحة العامة، فاضطرت الحكومة في عهد صفوة باشا إلى تعطيل الحياة النيابية تبعاً لراي الكثيرين. ولما راينا أخيراً استعداد المملكة للإدارة الدستورية مؤيداً بالميول العامة البارزة، أصدرنا إرادتنا بتطبيق أحكام القانون الأساسي بحذافيره بدعوة المجلس النيابي إلى الإجماع كلّ سنة، كما ذكرت ذلك أمس أمام رجال السياسة من سفراء الدولة الغربية وغيرهم الذين زارونا لتقديم التهاني. ومن البديهي أن منافع المملكة الحقيقية، إنما تتحقق باكتساب القوة القانونية صفة القوة التنظيمية الشرعية، فترتقي مع المنافع الحقيقي للسلطنة، لذلك أصدرنا إرادتنا برعاية القانون الأساسي ودعوة نواب الأمة للاجتماع كل سنة. وأعلن بهذا الخط الهمايوني اكتساب إرادتي المشار إليها الصفة القطعية مؤكداً تطبيق العدالة والمساواة بين أفراد الأمة الذين تتألف منهم دولتنا، دون تفريق بين فرد وآخر وعنصر وآخر، ذاكراً مع الأسف ما طرأ من ضعف على هذه المساواة خلافاً لمقاصدنا في بعض الأنحاء وبعض شعب الإدارة ما يستوجب إصلاح تلك الأخطاء باتباع القواعد الآتية:

١. كل فرد من العثمانيين مهما كان مذهبه وقوميته، يتمتع بحريته الشخصية ويتساوى مع غيره في الحقوق والواجبات.

٢. لا يجوز استنطاق أي شخص أو توقيفه وسجنه ومعاقبته بصورة من الصور إلا إذا اوجب القانون ذلك.

٣. لا يجوز تأليف محاكم ولجان بصفة غير عادية بوجه من الوجوه وباسم من الأسماء، ولا يمكن جلب اي شخص إلى غير المحكمة والدائرة الاستنطاقية الحائزين على الصلاحية القانونية.

٤. منزل كل إنسان مصون من التعرض فلا يجوز دخوله وترصُده إلا بالطرق التي عيَّنها القانون.

٥. لا يجوز لموظفي الضابطة ولا لغيرهم من الموظفين تحت أي اسم وصفة، ملاحقة أحد الناس بغير الأصول التي عيَّنها القانون.

٦. لأفراد التبعة العثمانية الحق بالسفر إلى أية مملكة سواء بقصد التجارة أو السياحة والاختلاط والاجتماع بمن أرادوا من الناس.

٧. لا يتوقف طبع المطبوعات على عرضها على الحكومة ولا يجوز تأخير الرسائل الشخصية والمطبوعات الموقوتة في دوائر البريد، أما التهم المتعلقة بالمطبوعات فتنظر فيها المحاكم العادية.

٨. حرية التعليم والتدريس مصونة.

٩. لا يجبر أحد على قبول وظيفة لا يرضاها، ولا يخضع الموظفون للأوامر الصادرة خلافاً للقانون ولهم حق الاستقالة من الخدمة متى شاؤوا، على أن يتحملوا المسؤولية في الأحوال التي أخذوا القيام بها على مسؤوليتهم، يستثنى من جميع ذلك، العسكريون على اختلاف درجاتهم.

١٠. عدا الذين يعهد إليهم بمقام المشيخة (الإسلامية) ونظراتي الحربية البحرية، ينتقي الصدر الأعظم باقي الوكلاء (الوزراء) ويعرضهم علينا لأجل التصديق كما ينتقي السفراء لدى الدول بعد انضمام رأي ناظر الخارجية بشأنهم ورأي ناظر الداخلية بشأن الولاة ورأي رئيس مجلس الشورى بشأن أعضائه، أما انتقاء الموظفين وتبديله حين الإقصاء ومكافأتهم بالرتب والأوسمة وغيرها فيجري تصويب مرجعهم من نظارة أو رئاسة إدارة وانضمام مقام الصدارة.

١١. يراجع كل موظف، تحريراً أو شفهياً، الآمر الذي فوقه ولا يجوز له مراجعة غير مرجعه كما لا يجوز لأيّ مرجع إعطاء اي أمر خطي او شفهي لغير موظفيه.

١٢. على مقام الصدارة العظمى إذا وجد في انتقاء موظفي الدولة خطأ، بيان هذا الخطأ

وإصلاحه والإشراف على تبديل الموظف الذي يظهر منه عجز أو سوء تصرف في وظيفته.

١٣. يعلن في بدء السنة المالية موازنة الدولة التي تحتوي على الواردات والنفقات العادية وغير العادية، كما تعلن كل دائرة ولاية الموازنة العامة لها.

وهكذا وضع السلطان عبدالحميد حداً وبصورة سلمية للثورة التي قام بها الضباط الأحرار. ونتيجة لذلك صور عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين وكل من اشترك في أعمال الشغب التي سببتها الثورة، كما رفعت القيود المفروضة على الأشخاص المنفيين والمبعدين. وبالمقابل جرى اعتقال أقطاب عهد الاستبداد، وتقرر إلغاء منظمة (الخفيّة) التي كانت السبب في وقوع سوء التفاهم بين السلطنة والشعب،وبدأ اتصال الحكومة المركزية بأركان جمعية الاتحاد والترقي وألغيت المحاكم الاستثنائية القائمة في الولايات المقدونية.

وفي العشرين من شهر أيلول ١٩٠٨م تم نشر القانون الجديد لانتخاب النواب مع لائحة تتضمن صورة تطبيقية، وبموجبه يجري الانتخاب على درجتين، ينتخب في الأولى، من أتمّ الخامسة والعشرين من عمره من الذكور الناخبين الثانويين الذين ينتخبون بدورهم نواب اللواء، على أن تكون مدة النيابة أربع سنوات، وعدد أعضاء المجلس النيابي ٢٨٨ نائباً. وقد جرت الانتخابات للمجلس النيابي على درجتين في شهر تشرين الثاني ١٩٠٨م، وتمثل في المجلس الجديد جميع عناصر الإمبراطورية العثمانية فبلغ عدد الأعضاء الأتراك ١٤٧ إلى جانب ٦٠ عضواً عربياً و٢٧ عضواً ألبانياً و٢٦ عضواً يونانياً و١٤ عضواً أرمنياً و٤ أعضاء يهود و١٠ من الأسلاف. وجرى تمثيل كل الطوائف بنسبة عدد السكان التقريبية. وبعد ذلك تم تعيين مجلس الأعيان.

وعند افتتاح المجلس العمومي المؤلف من مجلسي الأعيان والنواب في الرابع من شهر كانون الأول ١٩٠٨م بحضور السلطان عبدالحميد الثاني وانتخاب رئيسي المجلسين وأمناء سرهما، بدأت أعمالهما بما يتفق مع الدستور، وإذ كانت المدة المعينة لاجتماع المجلس العمومي أربعة أشهر تنتهي بنهاية شهر آذار ١٩٠٩م،وهي لم تكن وقتذاك كافية لإنجاز المشاريع والمهام المفروضة عليه، فقد أصدر الصدر الأعظم حسين حلمي باشا، إرادة سَنية بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٠٩م بتمديد مدة الاجتماع حتى نهاية شهر حزيران من السنة ذاتها، وذلك بموجب نطق همايوني تلي في المجلس. هنا تجدر الإشارة إلى أنه قبل

إجراء الانتخابات النيابية في الدولة العثمانية، وبالتحديد في شهر تشرين ١٩٠٨م، أقدمت دولة النمسا على ضم إقليمي البوسنة والهرسك (اللذين كانت الدولة العثمانية تحتلهما عسكرياً منذ عام ١٨٧٨م) إلى ممتلكاتها ضاربة بنود معاهدة برلين عرض الحائط. كما أن فرديناند ملك بلغاريا رأى من المناسب في هذا الوقت الإعلان رسمياً عن استقلال بلاده، ليمنح نفسه لقب قيصر، وذلك دون أن تهتمّ الدول الكبرى بذلك أو تتحرك لدعم الدولة العثمانية في مطالبتها بحقوقها المستمدة من معاهدة برلين المشار إليها سابقاً، الأمر الذي جعل لهذين الحدثين انعكاسات شديدة في الوضع الداخلي للسلطنة، حيث راح الشعب يدعو إلى مقاطعة البضائع النمساوية ويتحفظ في الكلام على المحبة والوفاق والإخاء بين المسلمين والمسيحيين. وبعد أن كانت جمعية الاتحاد والترقي التي سيطرت على الحكم في تركيا بعد فوزها بالانتخابات، قد اتفقت فيما بينها لمنع السلطان عبدالحميد من التدخل في شؤون البلاد، واستعان ممثلوها بالخبراء الأجانب للقيام بتنظيم دوائر الدولة فيما يختص بالشؤون البحرية والمالية والتجارية والجيش وغيرهما، وإنها أجرت حركة تطهير واسعة في الإدارة لكافة العناصر الموالية للسلطان عبدالحميد، لكنها أخفقت بالنتيجة في مهماتها، إذ سرعان ما واجهتها بعض الاعتراضات التي وقف وراءها رجال الدين المتزمتون والرجعيون المتعصبون والجواسيس والعاطلون عن العمل والضباط المجردون من رتبهم والباشوات المتذمرون، فبرزت حركة شعبية ضد الثوار والضباط الأحرار، منها حركة الأخوة المحمدية وحزب الاتحاد الحر برئاسة إسماعيل كمال بك، الذي كان ينادي باللامركزية في الإدارة خلافاً لرأي لجنة الاتحاد والترقي التي كانت تدعو للمركزية الإدارية. بحيث تفاقم الخلاف بين هذه اللجنة وبين المعارضة في العاصمة استانبول التي انقسمت على بعضها، فعقدت جلسة صاخبة في المجلس، تجرأ خلالها كامل باشا على مهاجمة أعضاء الاتحاد والترقي فقام أتوربك وحلفاؤه وأشهروا مسدساتهم في وجوه النواب مؤكدين بهذه الطريقة سلطتهم في المجلس، وفي اليوم التالي فوجئ بإقالته من منصبه وحلول حلمي باشا محله، ولم يسع هذا الأخير إلا الخضوع التام لرغبات أعضاء لجنة الاتحاد والترقي. ثم تلا ذلك مقتل محرر جريدة الاتحاد الحرّ الذي هاجم فيها حركة الرجعيين الشعبية ولجنة الاتحاد والترقي في آن واحد معاً، وكان القاتل يرتدي بزة ضابط فلم تكشف هويته. وبعد ذلك أي في الحادي والثلاثين من شهر آذار ١٩٠٩م قام جنود السلطان من حامية العاصمة على رأس أفراد من العناصر الرجعية المناصرين له وبالاشتراك مع مناصري حزب الاتحاد الحر بهجوم على مجلس النواب وأطلقوا النار على نواب الاتحاد

والترقي وقتلوا بعضهم ومن بينهم الأمير محمد أرسلان مبعوث اللاذقية الذي قُتل على سبيل الخطأ لظن القتلة بأنه حسن جاهر بك الركن الاتحادي المعروف ورئيس تحرير جريدة طنين لسان حال الاتحاديين نظراً لقوة الشبه بينهما، كما قتل وزير العمل وأصيب وزير البحرية بجروح.

وفي الوقت نفسه واستغلالاً للظروف المضطربة في العاصمة قام أشخاص ينتمون إلى الجمعيات الارتجاعية في بعض مراكز الولايات والألوية الشرقية والعربية بتظاهرات وأعمال شغب واعتداءات كان أهمها ما وقع في مدينة أضنة مركز الولاية وملحقاتها من هجوم مدبر على الأرمن.

وبعد حدوث هذه المؤامرة الارتجاعية قامت حامية الأستانة، وبإيعاز من أركان السراي وعرضت على السلطة مطالبها ملخصة كما يلي:

١. إحياء الشريعة الإسلامية.
٢. عزل الصدر الأعظم وناظري الحربية والبحرية.
٣. طرد أحمد بك وحسين جاهد بك ورحمي بك وطلعت بك وإسماعيل حقي بك من المجلس.
٤. عزل محمود مختار باشا لعدم اشتراكه معهم (اي مع أفراد الحامية).
٥. العفو عن أفراد الحامية.

فعقد مجلس المبعوثان عند ذاك جلسة فوق العادة وقرّر الأعضاء الحاضرون فيها الاستجابة لمطالب الارتجاعيين واقترن قرار المجلس بموافقة السلطان عبدالحميد الذي أصدر مرسوماً بتعيين توفيق باشا بمنصب الصدارة العظمى، وأدهم باشا بنظارة البحرية، كما تقرر إصدار العفو عن الجنود المشتركين في المؤامرة وكان يبلغ عددهم ما يقرب الثلاثين الفاً، ثم تقدم رئيس المجلس أحمد رضا بك بطلب استقالته من منصبه فقبلت استقالته.

وقبل أن تمتد أعمال العنف في سائر المناطق ويتمادى الثائرون في مطالبهم، قام جيش الروم إيلي وعلى رأسه المشير محمود شوكت باشا، مع أركانه وضباطه، بالزحف إلى العاصمة لإحباط المؤامرة، وبالتالي المحافظة على الدستور ومجلس المبعوثان، وفور دخول هذا الجيش إليها سارع قائده إلى محاصرة قصر يلدز حيث أرغم الحامية

السلطانية على التسليم وإلقاء السلاح، بعد معركة ضارية معها، ثم تابع هذا الجيش الدستوري عمله فحاصر أيضاً حامية اسكودار واستولى على مراكزها. وبعد القبض على عدد كبير منها أعلنت الأحكام العرفية في المناطق التي وصل إليها الإخلال بالأمن.

وإذ لم يعد ثمة خطر على القانون الأساسي، عاد بعض أعضاء المجلس إلى العاصمة واجتمعوا بصورة سرية في ١٤ نيسان ١٩٠٩م في سان استكافينو بحضور أنور بك ونيازي بك، وقرروا في الجلسة التي عقدوها، خلع السلطان عبدالحميد الثاني وإقامة شقيقه ولي العهد محمد رشاد مكانه في مركز الخلافة والسلطنة. وعلى أثر اجتماع المجلس العمومي المنعقد بصفته المليّة، مؤلفاً من الأعيان والنواب في اليوم ذاته أي في الساعة السادسة والنصف مساء تليت الفتوى الشرعية التي وقعها شيخ الإسلام محمد ضياء أفندي والتي جاء نصها على النحو التالي:

(إذا اعتاد زيد الذي هو إمام المسلمين أن يرفع من الكتب الشرعية بعض المسائل المهمة الشرعية، وأن يمنع بعض هذه الكتب ويمزق بعضها ويحرق بعضها، وأن يسرف ويبذر في بيت المال ويتصرف فيه بغير مسوغ شرعي، وأن يقتل الرعية ويحبسهم وينفيهم ويغرِبهم بغير سبب شرعي وسائر أنواع المظالم، ثم ادعى أنه تاب وعاهد الله وحلف أن يصلح حاله، ثم حنث وأحدث فتنة عظيمة جعلت أمور المسلمين كلها مختلة وأصرّ على المقاتلة، وتمكن منعه المسلمين من إزالة تغلب زيد المذكور ووردت أخبار متوالية من جوانب بلاد المسلمين أنهم يعتبرونه مخلوعاً وأصبح بقاؤه محقق الضرر وزواله محتمل الصلاح، فهل يجب أحد الأمرين خلعه أم تكليفه، بالتنازل عن الإمامة والسلطنة على حسب ما يختاره أهل الحل والعقد وأولي أمر من هذين الوجهين؟

الجواب: يجب

فأجمع المؤتمرون على الخلع ترجيحاً مقترناً بالدلالة، فأسقط السلطان عبدالحميد الثاني من الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية واعتلى ولي العهد محمد رشاد مقام الخلافة والسلطنة بعنوان السلطان محمد الخامس.

وبعد إتمام المراسيم المعتادة لاعتلاء عرش السلطنة، دوت المدافع مؤكدة اعتلاء السلطان الجديد، عرش الخلافة والسلطنة، وأعلن تكليف وفد من قبل المجلس الوطني العمومي، لإبلاغ السلطان عبدالحميد الثاني، قرار خلعه، وكان هذا الوفد يضم النواب (إيمانويل قواصر اليهودي وأسعد طويطاني الألباني وعارف حكمت التركي، وأرام أفندي

الأرمني)[1] .

وعند اجتماع هذا الوفد بالسلطان المخلوع عبدالحميد لإبلاغه القرار المتعلّق به، خاطب الحاضرين قائلاً: (لقد عملت ثلاثة وثلاثين عاماً من أجل الأمة والدولة ومن أجل سلامة البلاد وخدمت قدر طاقتي. إنني حاكم يحاكمني الله ورسوله، وإني أسلّم البلاد بمثل ما وجدتها عليه ولم أفرّط أبداً في شبر من أرضها لأحد وأترك الله وحده عزّ وجلّ أمر تقدير خدماتي، وما حيلتي إن شاء أعدائي إسدال ستار أسود على كلّ خدماتي).

---

(١) من المفيد أن نذكر أن السلطان عبدالحميد كان سبباً مباشراً لمنع اليهود من تأسيس دولتهم في فلسطين وهذا ما سنوضحه في الفصل الخاص باليهود والدولة العثمانية. لذا فقد كان النائب اليهودي في مقدمة لجنة التبليغ بأمر الخلع. لمقاصد غير خافية على القارئ المتبصر، رغم سياسة عبدالحميد الجائرة أحياناً !! ولزيادة الاطلاع في هذا الأمر الرجوع على مذكرات السلطان عبدالحميد الثاني الشخصية في الشأن اليهودي تحديداً.

## الفصل السابع

# سلاطين آل عثمان في موكب جنازة الدولة العثمانية



# سلاطين آل عثمان في موكب جنازة الدولة العثمانية

لقد كان السلطان عبدالحميد الثاني يمثل آخر عقبة في طريق القضاء على الإمبراطورية العثمانية منذ قيامها، حتى أن الكثير من المؤرخين يعتقدون بأن نهاية عهده يمثل النهاية الفعلية للعثمانيين ويعتبرونه آخر سلاطينهم وهذا هو واقع الحقيقة، لكن الوصف التاريخي يقتضي أن نتابع هؤلاء السلاطين للحفاظ على التسلسل التاريخي لهذه الدولة.

وبعد ارتقاء السلطان محمد رشاد الخامس عرش السلطنة تألفت الوزارة الجديدة برئاسة الصدر الأعظم توفيق باشا. وبهذه المناسبة تلي في الباب العالي، الخط الهمايوني المؤرخ في ١٥ ربيع الآخر ١٣٢٧هـ / ٢١ نيسان ١٩٠٩م وهذا نصه (وزيري سمير المعالي توفيق باشا، بناء على خلع أخي السلطان عبدالحميد الثاني من مقام الخلافة والسلطنة بموجب القرار المتخذ بالإجماع في المجلس العمومي بصفته المليّة وفقاً لمشيئة تبعتنا ولأحكام الفتوى الشريفة الصادرة من جانب الشرع العالي للأسباب المعلومة لدى الجميع، جلسنا على سرير أجدادنا العظام بإرادة مالك الملك الأزلية وبموجب أحكام قانوننا الأساسي وإجماع الملة العثمانية بأسرها، ونظراً لحميتكم وبعد نظركم البارزين بعد سابق تجربة، وجهنا إليكم إبقاءً وتجديداً مسند الصدارة، وإلى ضياء أفندي مسند المشيخة الإسلامية وصدقنا تعيين هيئة الوكلاء التي أخنتموها بمقتضى القانون الأساسي وعرضتموها علينا. كما أبقينا سائر الموظفين في وظائفهم. ولما كان جلّ آمالي

ومقاصدي أن تكون تبعتنا بجميع صنوفها وبدون أي استثناء، حائزة على الحرية والعدالة والمساواة وأن تطبق الأحكام الشرعية والقانونية، تماماً وتؤيد شوكة دولتنا ومكانتها وتأمين الوسائل التي توصلها إلى ما يتفق مع استعدادها المادي والمعنوي من مراتب الرقي والكمال. وكان قانوننا الأساسي كفيلاً بتنفيذ ما صممنا عليه في هذا الشأن بعون الله سبحانه وتعالى.

لذلك وبعد الاتكال على توفيقاته الصمدانية والعمل بأحكام قانوننا الأساسي، أضع كامل ثقتي بكم واعتمادي على مساعيكم لتحقيق أقصى آمالنا السالفة الذكر ومعاونة جميع الوكلاء ومجلسنا العمومي، وجميع الموظفين.

ولما كانت الفوضى التي ظهرت في بعض الأنحاء قد أوجبت أسفنا الجدي، أرى من أهم الأمور الواجب تنفيذها، دوام الهدوء والاستقرار وإزالة آثار كل خلاف بين صفوف التبعة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الحوادث الأليمة بصورة قاطعة قبل كل شيء، وأخص أمانينا هي أن تستطيع الأقوام المختلفة معاملة بعضها البعض وكأننا في وطن واحد فستفيد جميعها دون استثناء من نعمة الحرية والعدالة والمساواة، وأن توضع القوانين والأنظمة التي تكفل حصول قواتنا البرية والبحرية على كل ما يرفع شأنه، وتنظم أمور العدلية والمالية وتعميم التربية والتعليم والإكثار من الشؤون النافعة. في التجارة والصناعة والزراعة وفق الترقيات العصرية وإبراز المآثر الجدية لكل ما يتطلب تشريعاً جديداً في هذا الشأن وفقاً لقانوننا الأساسي واحتياجاتنا الحقيقية المشروعة.

ولما كانت أحكام المعاهدات المعقودة مع الدول المتحابة مؤيدة بكاملها من قبلنا، فنأمل منكم حسن رعايتها والسعي لتأكيد الحب والصفاء بين دولتنا وجميع الدول، أتم الله تعالى بتوفيقاته السبحانية مساعي الجميع. آمين)[1] .

وفي عهد السلطان محمد الخامس نشط حزب الاتحاد والترقي وأخذ يشدد قبضته على إدارة الحكومة العثمانية، ويتابع تنفيذ الأنظمة والقوانين والتي بدأها بالقوانين الخاصة بالجيش وبتطهير الدوائر من الموظفين السابقين المنتمين إلى السلطان

---

(١) يلاحظ ان الخط الهمايوني الجديد خالٍ من اي جديد على الخط الهمايوني الذي أصدره السلطان عبدالحميد الثاني والتعديلات الجديدة التي أقرها في جلسة المجلس العمومي بعد الإنذار العسكري من قبل القوات العسكرية وهذا يدل على عزلة هذا السلطان عن العالم في حياته السابقة، وهي السنة التي اتبعها بعض سلاطين آل عثمان في حق أخوتهم،والتي شكلت النواة الشكلية لتقلب أحوالهم بيد المتنفذين.

عبدالحميد، وتعيين رجالها في المناصب الرئيسية، حيث أصبحوا أصحاب الكلمة الأولى والعليا في الدولة.

وفي ٢٥ تموز سنة ١٩٠٩م صدر قانون بإلغاء استيفاء بدل الخدمة العسكرية، الذي كان يؤخذ من المواطنين غير المسلمين، وبالتالي إلزام هذه العناصر بالتجنيد الإجباري أسوة بالمسلمين، على أن يستثنى من الخدمة العسكرية رجال الدين وتلامذة المدارس العليا والمعلمون في المدن والقرى.

وفي تلك الأثناء بدأت الأخطار الخارجية التي واجهت الدولة العثمانية في عهد الاتحاديين تتطور وتأخذ منحنى جديداً، وبخاصة بعد إقدام بلغاريا على إعلان استقلالها الكامل، وقيام النمسا بضمّ ولايتي البوسنة والهرسك نهائياً إلى ممتلكاتها، ذلك أنه بالنظر للأحداث التي مرت بها الدولة العثمانية اضطر السلطان عبدالحميد وقتذاك وتحت الضغط، للاعتراف بالأمر الواقع. وعلى هذا وبناء على الوساطة بين الدولة وأعدائها الجدد، تم إبرام صلح في مدينة (بطرسبورغ) في الثالث من آذار ١٩٠٩م، بين الدولة العثمانية وروسيا التي كانت تساند وتحمي حقوق الشعب البلغاري في كل متطلباته، تمخض عنه عقد معاهدة في الأستانة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٠٩م بين الدولة العثمانية وبلغاريا، بتوقيع وزيري الدولتين تضمنت، اعتراف الدولة العثمانية بالوضع السياسي الجديد لبلغاريا، والتي تعهدت دولتها بضمان حرية إقامة الشعائر الدينية للجماعات الإسلامية المقيمة فيها ووجوب تمتعها بذات الحقوق المدنية والسياسية العائدة لاتباع سائر المذاهب مع ضمان تلاوة خطبة الجمعة في الجوامع باسم جلالة السلطان العثماني بصفته الممثل للخلافة الإسلامية، وقد جرت هذه المعاهدة أيضاً لتسوية الأوقاف المستثناة والشؤون المالية المنبعثة عن خط حديد روسجق — وارنة والضريبة المستحقة للدولة العثمانية عن أراضي بلغاريا، والروملي الشرقية وغيرها من الأمور التي كانت عالقة بين الدولتين. هذا بالإضافة إلى ذلك فإن المعاهدة بين بلغاريا والباب العالي ما كادت تعقد، حتى راحت اليونان تدلي بدلوها وتطلب بإصرار وبتشجيع من بريطانيا، وضع مسألة جزيرة كريت، على بساط البحث، بعدما كانت صفحة هذه المسألة قد طويت منذ عام ١٨٩٨م، وعندما أعلنت الجزيرة انضمامها إلى اليونان، لم تصدر أية معارضة من الدول الكبرى فيما بعد. وهكذا أخذ الموقف في البلقان يتوتر ويزداد خطورة، على اعتبار أن روسيا بعد هزيمتها العسكرية في الشرق الأقصى مع اليابان عام (١٩٠٤ — ١٩٠٥م) كانت قد حوّلت أنظارها ثانيةً إلى أهدافها السابقة في

البلقان، فحاولت في تلك الأثناء إعادة البحث في مسألة فتح المضائق (البوسفور والدردنيل) بوجهها، غير أن الدول الكبرى لم تجارها في طلبها، إذ ما أن أظهرت روسيا مساندتها لدولة الصرب في خلافها مع النمسا بسبب ولاية البوسنة، حتى هبت ألمانيا وعارضتها بشدة مهددة إياها بالتدخل في الأمر، مما جعلها تخضع للأمر الواقع هي والصرب (أواخر ١٩٠٩م).

## ألمانيا وفرنسا ومراكش:

بالرغم من قوة الجيش الألماني المتصاعدة فإن غليوم الثاني كان يخشى من الاتفاق المعقود بين إنكلترا وفرنسا. والذي انضمت إليه روسيا، بموافقة إيطاليا وإسبانيا، ويعتبره حائلاً دون تحقيق مراميه التوسعية. لذا فإنه أخذ يعارض فرنسا في سياستها المتعلقة بمراكش ويداري بذات الوقت روسيا، حيث عقد مع روسيا اتفاقاً سرياً بقي حبراً على ورق، ولكن على أثر حصول الأحداث التي سببها فرار المتطوعين الألمان في الفرقة الأجنبية، أجرت ألمانيا عندئذ مع فرنسا، اتفاقاً اقتصادياً في سنة ١٩٠٩م خرقته فرنسا عندما أرسلت قواتها لاحتلال مدينة فاس في عام ١٩١١م، مخالفة بلك نصوص مؤتمر الجزيرة المنعقد في ١٩٠٦م والقاضي بإعطاء فرنسا وإسبانيا معاً حق الإشراف على الأمن في المرافئ المراكشية، وهذا ما دفع ألمانيا لإرسال قوة بحرية إلى أغادير على الساحل المراكشي بمثابة تهديد لفرنسا. عندها لم يسع فرنسا إلا الموافقة على إجراء مفاوضات مع ألمانيا انتهت إلى اتفاق بينهما مفاده:

تخلى فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي إلى ألمانيا، مقابل ترك الحرية لفرنسا للقيام بالأعمال التي تراها مناسبة في مراكش في عام ١٩١١م. على أن هذا الاتفاق بدلاً من أن يخفف من حدة الخلاف بين هاتين الدولتين، زاده اتساعاً حيث اضطرت فرنسا بعد ذاك إلى عقد اتفاقيات دفاعية مع روسيا وإنكلترا، فيما كان ألمانيا تعمل على تقوية جيوشها عدة وعدداً عام ١٩١٢م.

## إيطاليا والدولة العثمانية:

بعد هذه الأحداث التي توالت نتيجة للخلافات السياسية بين الدول في أوروبا، حيث كانت المطامع لا تنتهي عند حد، إذ كانت كل دولة من الدول الكبرى، تعتمد في آن

معاً، على القوة والدهاء السياسي في سبيل الوصول إلى غاياتها وبالتالي لتقسيم المكاسب على حساب الدولة العثمانية التي كانت تتلقى الكوارث من جميع الجهات.

أخذت المشاريع المتعلقة بتقسيم الدولة العثمانية تختمر في نفوس الدول، لتصبح قريبة المنال، وبخاصة إثر الوجود الفرنسي والإسباني في مراكش، فكان من جراء ذلك أن اغتنمت إيطاليا الفرصة المناسبة فانقضت على ولاية طرابلس الغرب التابعة للعثمانيين بغية احتلالها أسوة بما فعلته فرنسا في الجزائر وتونس. فاحتل الأسطول الإيطالي السواحل البحرية، وبنغازي — ليبيا — في الخامس من تشرين الأول ١٩١١م بعد أن أعلنت الحرب على الدولة في ٢٩ أيلول ١٩١١م.

ولم تكتف إيطاليا بذلك وإنما امتد نشاطها البحري إلى الدردنيل فضربت الحصار عليه ثم استولت على جزر الدوديكانيز ورودس وراحت سفنها الحربية تجوب البحر الأبيض المتوسط، فظهرت أمام مرفأي طرابلس الشام وبيروت، حيث أصابت قذائف مدفعيتها بيروت وأحدث أضراراً كبيرة في المدينة وأصابت البنك العثماني.

وإذ لم يكن باستطاعة الدولة العثمانية وقتذاك الوصول إلى ليبيا لا براً ولا بحراً، أولاً: لعدم أهلية أسطولها البحري الذي تضاءل حتى أصبح يتألف من عدد بسيط من السفن الحربية القديمة العهد لا تتجاوز الثلاث، ولا يمكن لها أن تضاهي الأسطول الإيطالي. ثانياً: إن الإنكليز في مصر كانوا قد منعوا مرور الجيش العثماني من حدود مصر بالاتفاق مع حكومة القاهرة التي كانوا يسيطرون عليها.

لذلك كان على الضباط الأتراك الذين يريدون المقاومة والانضمام إلى الجيش العثماني في طرابلس الغرب، السفر على طريقتهم الخاصة وبشكل فردي. وبهذه الطريقة التحق عدد كبير من الضباط في الجيش التركي ومن بينهم أنور وفتحي ومصطفى كمال فاتخذوا الطريق البري واجتازوا آسيا الصغرى وسوريا وفلسطين حتى وصلوا إلى الإسكندرية وهناك علموا أن طريق مصر مقفلة على الحدود، فتفرقوا كل من جهته، على أن يلتقوا فيما بعد في طرابلس الغرب. وبعد الكثير من المضايقات والعذاب تمكنوا من الوصول إلى هدفهم فاشتركوا في المقاومة وقيادة الجيش التركي هناك، واستعانوا بزعماء القبائل العربية في حربهم ضد الإيطاليين الذين لم يستطيعوا التقدم إلى داخل البلاد فأخذوا مواقعهم على طول خط الساحل، دون أن يتمكن الجيش التركي والزعماء العرب وعلى رأسهم (السنوسي)، من إخراجهم من مواقعهم الحصينة، حيث

ظل الوضع على حاله قرابة سنة، إلى أن أعلنت دولة الجبل الأسود الحرب على تركيا، وتبعتها بلغاريا واليونان والصرب في تشرين الأول ١٩١٢م، وهي المرة الأولى التي اتفقت فيها هذه البلدان البلقانية المسيحية على محاربة تركيا الإسلامية، فما كان منها إلا الإسراع بوضع حد للقتال مع إيطاليا، فعقدت الدولتان معاهدة الصلح في لوزان في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩١٢م وبمقتضاها، تنازل تركيا لإيطاليا عن ولاية طرابلس الغرب على أساس منحها استقلالاً إدارياً وفق اختيار أهلها والعفو عن أميرها وأعوانه وعن أهالي الجزر المحتلة التي تخليها إيطاليا بموجب هذه المعاهدة.

## الحرب البلقانية والحلف الرباعي:

فيما كانت الحرب تدور بين إيطاليا وتركيا في طرابلس الغرب، بقيت الحال في البلقان تزداد سوءاً بسبب الخلاف الحاصل بين بلغاريا والصرب، نتيجة معاهدة سان اسطفانوس التي عمدت فيها الدول العظمى، بالاتفاق مع ألمانيا لإضعاف نفوذ روسيا في البلقان، وإيقافها عند حدها مما ألقى الشقاق يومذاك بين الأمم البلقانية، وخاصة المواطنين البلغار والصربيين المقيمين في مقدونيا. غير أن إعلان الدستور لم يكن ليحوز رضى البلقانيين، لعدم تحقيق أمانيهم وآمالهم التي كانوا يطالبون بها، فقامت الجمعيات الثورية في مقدونيا بالعمل على إصدار المنشورات لتلفت أنظار العالم المتمدن على ما صدر من الأتراك من ظلم تجاه غير المسمين أواخر شهر تشرين الثاني ١٩١١م، لا سيما بعد قرار الباب العالي بوجوب تنفيذ المشروع الرامي إلى دفع حركة استيطان جديدة في مقدونيا، مما يخالف أحكام المادة ٢٣ معاهدة برلين التي صانت حقوق الشعوب المسيحية.

وعلى أثر ذلك اضطرت حكومتا بلغاريا وصربيا إلى إبرام معاهدة سرية ضد تركيا في ١٣ آذار ١٩١٢م وسيُعمل بها إلى آواخر عام ١٩٢٠م وقد جاء فيها: (أن كلاً منهما يعطي بعض الممتلكات المعينة في هذه المعاهدة، حيث يكون لهما اللجوء إلى التحكيم عند القيصر في حلَ كل خلاف يقع بينهما في هذا الشأن) وقد تكفلت الدولتان بإعلان الحرب على رومانيا في حالة مؤازرتها لتركيا.

وفي ٢٠ أيار ١٩١٢م انضمت اليونان إلى المعاهدة السرية المذكورة ووقعت عليها فما كان من الدول العظمى عند ذاك إلا اتخاذ موقف موّحد لتلافي وقوع الحرب. وذلك

بالإعلان أنها سوف تتولى الإصلاح المنشود بمقتضى المادة ٢٣ من معاهدة برلين. وتبعاً لذلك أرسلت مذكرة إلى الباب العالي بهذا الشان، وقعتها كل من دول الاتفاق (إنكلترا وفرنسا وروسيا). بالإضافة إلى ألمانيا والنمسا في ٢٨ أيلول ١٩١٢م. وبعد تعهّد الباب العالي بتطبيق قانون ١٨٨٠ المنبثق عن المادة ٢٣ من معاهدة برلين، الذي عاد وتراجع عن تعهده تحت تأثير تظاهرات الأتراك ومعارضتهم للإصلاح، حيث أدى إلى فشل وساطة الدول العظمى في هذا المجال، عند ذاك أقدمت حكومة الجبل الأسود على إعلان الحرب من جهتها على تركيا في ٨ تشرين الأول ١٩١٢م، وكذلك حكومات بلغاريا واليونان والصرب في ١٨ تشرين الأول ١٩١٢م، وهذا ما دعا دول الاتفاق الثلاثي (إنكلترا وفرنسا وروسيا) لإبلاغ الطرفين مذكرة جاء فيها: (إذا قامت الحرب خلافاً لمشيئتها بين تركيا والدول البلقانية، فإنها — أي دول الاتفاق — لا تسمح بأي تغيير في خريطة أوروبا).

وعندما أعلنت تركيا الحرب على دول البلقان ووجّه السلطان محمد الخامس خطاباً إلى الجيش التركي وطلب منه الدفاع عن شرف وحقوق الأمة. ويمكن تلخيص الحروب التي جرت على النحو التالي:

١. في ٢٠ تشرين الأول ١٩١٢م استولى الصربيون على بريستينا.

٢. في ٢٢ تشرين الأول انتصر الصربيون في معركة كومانوفو وأخلى الأتراك كيركيلسا، مندحرين.

٣. في ٢٦ تشرين الثاني استولى الصربيون على اسكوب.

٤. في ٢٨ تشرين الأول انتصر البلغاريون على الأتراك في معركة لول — بورغاس.

٥. في ٥ تشرين الثاني انتصر اليونانيون في معركة بنتيبغاديا.

٦. في ٨ تشرين الثاني دخل اليونانيون مدينة سالونيك بعد استسلامها.

٧. في ١٣ — ١٦ تشرين الثاني خسر الأتراك معركة مُستتير أمام البلغاريين.

٨. في ١٧ تشرين الثاني تقدم البلغاريون إلى تحصينات وخطوط، تشاتالجا على بعد ثلاثين كيلومتراً من العاصمة، استانبول.

٩. في ١٨ تشرين الثاني، استولى الجبليون على أليسيو.

١٠. في ٣ كانون الأول جرى توقيع الهدنة التي سعى إليها الباب العالي عن طريق الصدر الأعظم كامل باشا والذي حلّ محل مختار باشا في الحكم.

١١. في ١٦ كانون الأول عقد مؤتمر للصلح في قصر سان جيمس بلندن حضره ممثلون عن كافة الدول المتحاربة.

١٢. في ٦ كانون الثاني ١٩١٣م توقفت المفاوضات بسبب الخلاف بين المجتمعين حول أدرنة التي طالب البلغار بالتنازل عنها لمصلحتهم، وأصر الأتراك على الاحتفاظ بها، وذلك بعد أن كان قد تقدم سفراء إنكلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا بمذكرة إلى الباب العالي في ١٤ كانون الثاني ١٩١٣م جاء فيها: (أنه لتلافي الحروب تعتقد الدول الست أن من واجبها لفت انتباه الدولة العثمانية إلى المسؤولية الخطيرة التي تقع على عاتقها من جراء مقاومتها لمؤتمراتهم وعرقلتها إقرار السلام، فما عليها إلا تحمل مسؤوليتها أمام نفسها إذا أسفر دوام الحرب عن وضع مصير العاصمة التركية على بساط البحث وربما أيضاً امتداد الحرب إلى الولايات الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية). حتى انتهت المذكرة بالقول (وعليه ترى الدول العظمى أن من واجبها تجديد النصح إلى الدولة العثمانية، بالموافقة على أن توكل إلى الدول العظمى أمر البت بمصير جزر بحر إيجه).

وبتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩١٣م دعا الصدر الأعظم كمال باشا وكلاء الوزارات وبعض الأعيان والشخصيات المهمة إلى اجتماع عال المستوى عقد في دالمه باعجة برئاسة السلطان محمد الخامس للتشاور والنظر في موضوع المذكرة الواردة أعلاه، فأجمع الحاضرون بما فيهم المشير فؤاد باشا والغازي أحمد مختار باشا وسعيد باشا على القول بضرورة عقد الصلح والقبول بمطالب الدول العظمى.

وفي تلك الأثناء كانت الحرب لا تزال قائمة، ولكن ما أن علم الاتحاديون بما أسفر عنه اجتماع الباب العالي، حتى راحوا يُعدّون انقلاباً عسكرياً نُفّذ في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٣م، وكان ذلك بتدبير الاتحادي أنور باشا الذي عاد حديثاً من طرابلس الغرب، فجمع ضباطه وتوجه على رأسهم إلى مقر مجلس الوزراء، وهناك حاول وزير الحرب ناظم باشا إيقافهم، فأطلق عليه أنور باشا رصاصة من مسدسه صرعته في الحال، ثم أقدم على طرد كامل باشا وباقي الوزراء من مراكزهم. وبعد تصفية الوزارة الحاضرة، بدون موافقة السلطان، عمل أنور باشا على تأليف وزارة جديدة دخلها هو وطلعت باشا وجمال باشا كأعضاء، تحت رئاسة محمود شوكت باشا. وكان أول تدبير اتخذته هذه الوزارة هو تسريح النواب وتعليق جلسات المجلس العمومي، ثم الإعلان عن رفضها التخلي عن أدرنة التي كانت لا تزال تقاوم هجمات الجيش البلغاري عليها.

وبالتالي عدم قبول شروط الصلح المقدمة من الدول البلقانية في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٣م. ولكن حينما أرسل أنور باشا تعزيزات عسكرية قوية إلى مدينة أدرنة لرفع الحصار عنها، صُدت تلك القوات بعد أن فقدت نصف عناصرها في ٨ شباط ١٩١٣م. وفي ٦ آذار سقطت يوانيا بيد اليونانيين، وفي ١٧ آذار احتل اليونانيون أرجيروكسترو، في ١٨ آذار دارت معارك عنيفة أمام تشاتالجا، وفي ٢٥ آذار استسلم جاويد باشا للصرب على ضفاف نهر أسكوبي، في ٢٦ آذار وقعت أدرنة بيد البلغاريين.

وفي أول نيسان طلبت الحكومة التركية التفاوض على أساس الشروط المعروضة من الدول العظمى والمماثلة لتلك الشروط التي قبلته سابقاً حكومة كامل باشا.

في تلك الأثناء، كان مدينة اسقودرة محاصرة من قبل قوات الجبل الأسود حتى سقطت بأيديهم في ٢٢ نيسان ١٩١٣م، مما أزعج هذا الأمر حكومة النمسا التي أخذت تهدد حكومة الجبل الأسود بالحرب ووصلت إلى إقناع الدول العظمى بوجوب إعلان الحصار البحري على سواحلها مما حمل حكومة الجبل للانصياع لطلب هذه الدول، وبالتالي الجلاء عن تلك المدينة التي عُهد في احتلالها إلى قوات أوروبية مشتركة في ٢٥ نيسان ١٩١٣م.

في ٣٠ أيار جرى إبرام معاهدة الصلح في لندن وذلك على الأساس التالي: (جعل حدود تركيا في أوروبا خطاً مستقيماً يمتد من إينوس على بحر إيجه إلى ميديا على البحر الأسود حيث تتخلى الدولة العثمانية عن جميع المناطق الواقعة إلى الغرب من هذا الخط)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعاهدة لم تر النور لتنفيذها وتطبيقها (لكنها ظلت حبر على ورق). بسبب الخلاف الذي نشب على الحدود بين رومانيا وبلغاريا نتيجة لمعاهدة برلين بشأن مقاطعة الدوبروجة. الأمر الذي حدا بالدول العظمى للتدخل بين هاتين الدولتين من أجل إنهاء ذلك الخلاف الذي انتهى بتوقيع البروتوكول الصادر بهذا الشأن في سان بطرسبورج بتاريخ ٢٦ أيار ١٩١٣م أي قبل توقيع معاهدة الصلح المشار إليها قبل قليل.

وفيما تجري الأمور على هذا النحو، وإذ بالحلفاء البلقانيون يتنازعون فيما بينهم حول تقسيم الغنائم من الممتلكات العثمانية، ذلك أن بلغاريا تطمع في الاستيلاء على تراقيا بالرغم من معارضة الصرب لها، والتي سارعت إلى توقيع حلف عسكري مع اليونان في حزيران ١٩١٣م، وهذا ما جعل روسيا تتدخل لإصلاح الأمور بين الصرب

وبلغاريا حرصاً على إبقاء الحلف البلقاني متكاملاً. ولهذه الغاية أرسل القيصر الروسي في ٨ حزيران ١٩١٣م برقية إلى ملكي بلغاريا والصرب، يطلب منها فضّ الخلاف بينهما بواسطة التحكيم، وفي هذا الحين استقالت الحكومة البلغارية وعُيِّن رئيساً للحكومة الجديدة السيد دانيف الذي ما أن استلم مهام منصبه حتى أمر بمهاجمة المراكز التي كان يحتلها اليونانيون والصربيون في مقدونيا في ٢٩ — ٣٠ حزيران ١٩١٣م. وهكذا قامت الحرب البلقانية الثانية وإن لم تعلن رسمياً.

كان للعمل الذي قامت به بلغاريا ضد اليونان والصرب أثار موجة استهجان في المحافل الأوروبية التي رأت فيه خرقاً للتوازن البلقاني. وكان أول من أعلن الحرب على بلغاريا ملك اليونان (قسطنطين) الذي استدعى سفيره من صوفيا، ثم تبعه ملك الصرب، قاطعاً علاقاته الدبلوماسية مع بلغاريا أيضاً في ٦ تموز ١٩١٣م، ثم سار على منوالهما ملك رومانيا كارول فأعلن الحرب على بلغاريا في ١٠ تموز ١٩١٣م. وهكذا بدأ قتال الحلفاء السابقين دون أن يحسبوا لتركيا أيّ حساب. وكان الوزير أنور باشا يترقب الفرصة المناسبة لانتهازها عند سنوحها، فسارع على رأس قوة قام بتنظيمها فوراً فاجتاز بها خطوط أنوس — ميديا متقدماً على أدرنة التي استقبلته بالترحيب عند دخوله إليها مظفراً بعد أن أخلاها الجيش البلغاري، وكان الفرقة تضمّ المقدم مصطفى كمال في ٢١ تموز ١٩١٣م. وفي خضمّ هذه الأحداث اغتيل رئيس الوزارة التركية (محمود شوكت باشا)، فتألفت حكومة ثلاثية جديدة استلم فيها أنور باشا وزارة الحربية.

وفي الثلاثين من تموز ١٩١٣م افتتح مؤتمر الصلح في بخارست برئاسة رئيس الوزراء الروماني مايورسكو وحضور ممثلين عن دول: رومانيا والصرب والجبل الأسود واليونان وبلغاريا، وبعد تذليل بعض الصعوبات التي اعترضت مباحثاتهم توصلوا في الأخير إلى الاتفاق على توقيع معاهدة الصلح في ١٠ آب ١٩١٣م وتتضمن الآتي:

١. توسيع رقعة رومانيا على حساب بلغاريا بإعطائها مدينة سيلستريا بمقاطعة دوبروده على الدانوب.

٢. إعطاء الصرب شمالي مقدونيا مع مناستير.

٣. إعطاء اليونان الجزء الهلالي من الأبير ويوانينا وجنوبي مقدونيا وسالونيكا وجزءاً من تراقيا مع كفالا.

٤. توسيع رقعة بلغاريا في تراقيا مع مرفأ على بحر الأرخبيل.

5. رفع إيالة ألبانيا إلى دولة مستقلة وعلى رأسها أمير ألماني، وكانت ألبانيا تشكل إيالة تركية معزولة عن باقي الإمبراطورية العثمانية.

6. تجريد تركيا من معظم ممتلكاتها الأوروبية.

وبتاريخ ٢٩ أيلول ١٩١٣م، وقعت تركيا وبلغاريا في الأستانة معاهدة الصلح التي تعززت بموجبها استعادة الأتراك لقسم واسع من إقليم تراقيا بما في ذلك مدينة أدرنة.



## الفصل الثامن

# الحرب العالمية الأولى وتأسيس تركيا الحديثة



# الحرب العالمية الأولى وتأسيس تركيا الحديثة

بعد توقيع معاهدة بخارست عمدت الدول العظمى إلى توجيه أنظارها لحل المسألة الشرقية نهائياً. فكان من اثر ذلك أن نجحت وساطتها في التوفيق بين النمسا والصرب بشأن سكة حديد البلقان، إذ كان الخلاف بينهما قد أوشك أن يقودهما إلى الحرب أوائل أيار ١٩١٤م، كما أن إيطاليا نالت امتيازاً بإنشاء سكة حديد بين إزمير وآيدن وذلك مقابل جلائها عن الجزر العثمانية التي كانت قد احتلتها في الحرب الطرابلسية وقد جاء في تصريح وزير الخارجية الإيطالي في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٦ أيار بأن (سياسة إيطاليا في الشرق الأدنى ترمي إلى المحافظة على سلامة الأملاك العثمانية). وكانت الصحف في إنكلترا وفرنسا وروسيا قد نشرت من جهتها بلاغاً رسمياً إثر مقابلة ملك إنكلترا، لرئيس الجمهورية الفرنسية، والاجتماع الذي عقده سفراء دول الاتفاق الثلاثي في ٢١ — ٢٣ نيسان ١٩١٤م جاء فيه: أن الدول الثلاث ستبذل جهدها في المحافظة على التوازن الأوروبي والسلم العام.

كما وأن صحف ألمانيا وإيطاليا والنمسا كانت قد نشرت في ٢٢ آذار ١٩١٤م وعلى أثر اجتماع وزير خارجية إيطاليا مع وزير خارجية النمسا في أبازيا وزيارة الإمبراطور غليوم للإمبراطور عمانوئيل في البندقية، بلاغاً على حل المشاكل العديدة التي نشأت عن الأزمة البلقانية حلاً سلمياً. كما اتفقت بعد ذلك إنكلترا وألمانيا بشأن سكة حديد

بغداد والملاحة في دجلة، وفرنسا وألمانيا على سكة حديد الأناضول.

ولكن بالرغم من كل ذلك فإن أطماع الدول، على خلافها، بقيت كما هي: فعلاقات روسيا مع النمسا لم تكن إلا لتزداد حدّة وسوءاً، وكذلك العلاقات بين إيطاليا والنمسا بسبب تضارب مصالحهما في ألبانيا، علماً بأن اليونان كانت لا تزال تتطلع إلى مقاطعة إبيروس التي اغتصبت من أملاكها، في حين راحت ألمانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الكبرى، تضاعف قواها الحربية (إصدار بعض القوانين الحربية في ألمانيا وفرنسا) لتكون على أتمّ الاستعداد عند حدوث الخطر. وقد وصف بعض الكتاب السياسيين حالة أوروبا في تلك الحقبة بقولهم (إن الموقف الحالي مع ظواهره السلمية، عبارة عن اختلال التوازن في الشرق اختلالاً لا تستطيع الدول إغفاله،وتنازع المصالح الأوروبية تنازعاً لا سبيل إلى اجتنابه وارتباك المسائل الشرقية ارتباكاً لا يزول إلا بإعلان الحرب).

أما من جهة تركيا فإن الباب العالي قد استجاب لمطالب روسيا فيما يختص بالمسألة الأرمنية، إذ قبل اقتراح الدول العظمى بإصلاح ولايات الأناضول الشرقية الست التي يسكنها الأرمن، وتعيين لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء مسلمين وعضوين أرمنيين وعضو كلداني برئاسة مستشار أجنبي بغية إصلاح الأمن المحلي، وتسوية الخلافات بين الأهالي.

ثم في ٨ شباط ١٩١٤م جرى الاتفاق بين الباب العالي وروسيا على جعل الولايات الأرمنية، منطقتين لكل منهما مفتش أجنبي يعينه الباب العالي بموافقة الدول العظمى. ومع ذلك فإن الحكومة الاتحادية كانت أيضاً (في تركيا) تبذل الجهود لتحديث قواتها المسلحة حيث استعانت لهذه لغاية البعثات العسكرية الألمانية التي طلبت مساعدتها في إعادة تنظيم الجيش بأسلحة حديثة،سواء في القوات البرية أم في البحرية، ولم تمض مدة ستة أشهر من وصول البعثات الألمانية العسكرية إلى الأستانة حتى وقع حادث مقتل الأرشيدوق فرنسوا فرديناند ولي عهد النمسا وزوجته الدوقة صوفيا أثناء زيارتهما للبوسنة على يد أحد أفراد منظمة اليد السوداء الصربية والمدعو كافريلو برنيسيا الذي أطلق النار عليهما أثناء مرور موكبهما في شوارع مدينة سيراجيفو بمقاطعة البوسنة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٤م. وعلى أثر هذا الحادث تأزم الوضع بين النمسا والصرب، إذ حملت النمسا حكومة الصرب مسؤولية الاعتداء على ولي العهد زوجته ووجدت فيه ذريعة لإعلان الحرب عليها. وقد ساندت ألمانيا حليفتها النمسا هذه المرة بعد أن كانت تمانع في السابق من إشهار الحرب على الصرب للقضاء على

سطوتها في البلقان.

وبتاريخ ١٤ تموز ١٩١٤م أصدر رئيس وزراء النمسا أوامره لقائد الجيش على القيام بعملية عسكرية ضد الصرب، ثم أقدمت حكومة فيينا على إرسال إنذار إلى حكومة بلغراد مطالبة بالتعويض عن حادث سيراجيفو وإزالة الإساءة الناتجة عنه. قد صيغ هذا الإنذار بشكل يكفل ردّة من حكومة الصرب وحددت لهذه الأخيرة مهلة ثماني وأربعين ساعة للرد والموافقة دون شروط في يوم ٢٣ تموز ١٩١٤م.

وكان الإنذار يتضمن عشرة بنود، أهمها البند السادس وهو الذي يجيز للنمسا انتداب موظفيها للتحقيق في الأراضي الصربية حول المؤامرة واكتشاف مدبريها وكذلك المشاركة في محاكمة المتهمين في العملية. وقبل انتهاء مدة الإنذار أعلنت حكومة بلغراد أنها توافق على معظم بنود الإنذار ما عدا البند السادس الذي يمس سيادتها، كما طلبت اللجوء إلى المحكمة الدولية في لاهاي بالنسبة لمحاكمة المتهمين وكل ما لا يمت بصلة باستقلال بلادها. وعندما تلقت النمسا الجواب على إنذارها، قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب في ٢٥ تموز ثم أعلنت الحرب عليها في ٢٨ تموز ١٩١٤م. وذلك بالرغم من تدخل إنكلترا في سبيل الحيلولة دون وقوع الحرب. وهذا ما دفع روسيا إلى إعلان التعبئة العامة في ٣٠ تموز ١٩١٤م. مبدية بذل نيّتها بالدفاع عن الصرب، في حين كانت ألمانيا ترسل الإنذارات المتكررة إلى روسيا وفرنسا، ثم تقرر إعلان الحرب عليهما في أول آب ١٩١٤م، و٣ آب ١٩١٤م. أما إنكلترا التي كانت تخشى امتداد سيطرة ألمانيا على أوروبا الشرقية والجنوبية، فقد بادرت على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا عند تحققها من الخطر الناجم عن اجتياح بلجيكا في ٤ آب ١٩١٤م.

وهكذا غدت أوروبا منقسمة إلى جبهتين متعاديتين ومتحاربتين، حيث امتد لهيب الحرب إلى الدول الأخرى بعدئذ، فاشتركت كل من تركيا وبلغاريا والجبل الأسود وإيطاليا واليابان والبرتغال واليونان والولايات المتحدة الأمريكية في الحرب. فكانت هناك دول الحلفاء أو دول الوفاء من جهة، ودول المحور أو دول الوسط من الجهة الثانية. وبعد إعلان الحرب الأوروبية ببضعة أسابيع، أقدمت تركيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دول الحلفاء في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤م منضمة إلى دول المحور. وكان أول هجوم قامت به القوات الحليفة الإنكليزية والفرنسية على أراضي تركيا في الخامس والعشرين من نيسان ١٩١٥م، حيث نزلت القوات الإنكليزية على الساحل العربي من شبه جزيرة غاليبولي فقابلها هناك قائد الفرقة التاسعة عشرة مصطفى كمال الذي

استطاع الوقوف بوجه قوات الحلفاء مانعاً إياها من التقدم إلى أمام المراكز التي نزلت فيها على قمة شونيك باير، تلك القمة التي تعتبر مفتاح مضيق الدردنيل وبالتالي مفتاح العاصمة التركية.

وفي التاسع من آب ١٩١٥م، قام مصطفى كمال بهجوم كاسح على القوات الإنكليزية المتمركزة في مواقعها فاقتلعها من خنادقها،مرغماً إياها على الابتعاد وإخلاء القمة المذكورة بعد أن أوقع فيها خسائر تقدر بعشرة آلاف قتيل بينهم ٣٧٥ ضابطاً، وحين حاول القائد الإنكليزي السير جون هاملتون، استعادة تلك المراكز، من الجيش التركي، كان الإخفاق قد لاحقه مرتين وخسر فيها عدداً كبيراً من جيشه في ٢١ — ٢٢ آب. أما القوات الفرنسية التي نزلت على الساحل الآسيوي في القطاع الجنوبي من قمة هيلليس بذات الوقت مع القوات الإنكليزية، فقد وقفت في مكانها ولم يكن بمقدورها التقدم خطوة واحدة نحو الخطوط التركية أو اجتياز المسافة القصيرة التي تفصلها عن هدفها الأقرب أكرينيا، وذلك بفضل المقاومة التركية الشديدة. في تلك الأثناء ونظراً لما أبداه مصطفى كمال من براعة حربية في مجابهته للإنكليز، صدر مرسوم بترقيته إلى رتبة باشا (جنرال) وعُهد إليه بقيادة كامل جبهة أنافورطة إلا أن الإنكليز لم يكفوا عن محاولاتهم في الهجوم والعودة إلى مراكزهم السابقة، فكان مصطفى كمال يكبّدهم في كل مرة خسائر كبيرة ويردهم على أعقابهم، إلى أن اضطروا بالنتيجة لإخلاء شبه جزيرة غاليبولي بالتدريج في ٣١ كانون الأول ١٩١٥ إلى ٨ كانون الثاني ١٩١٦م وبهذا الجهد الكبير لمصطفى كمال تخلصت استنابول من القوات الإنكليزية والفرنسية. وفي ذلك الوقت كان الجيش الروسي قد استولى في القوقاز على عدة مدن منها وان وبتليس وموش وقلعة أرضروم، فعيّن مصطفى كمال لقيادة الجيش السادس عشر في القوقاز، ثم لقيادة الجيش الثاني في ديار بكر، وكان من معاونيه الجنرال كاظم قرة بكير والكولونيل عصمت. وفي ربيع صيف ١٩١٧م كان الجيش الروسي قد انسحب من القوقاز بسبب الثورة البلشفية التي قامت في روسيا، بحيث تمكن مصطفى كمال من استعادة المدن التي كان الروس قد احتلوها، وفيما كان يواصل تقدمه إلى باطوم لأخذها تلقى أمراً من الباب العالي للذهاب إلى سوريا مع كل ما يستطيع تهيئته من جيوش وسلاح لمجابهة الإنكليز ومقاومتهم، حيث نزلت جيوشهم في البصرة ثم في بغداد وهم على طريق الموصل في حين كان جيش إنكليزي آخر بقيادة الجنرال اللنبي يتجمع في مصر للزحف إلى سوريا عبر سيناء وفلسطين وفي ذلك الوقت بالذات أعلن شريف مكة الأمير حسين استقلال

بلاده عن الدولة التركية. ولقد كانت المهمة التي كلف بها مصطفى كمال تقضي احتلال بغداد للحيلولة دون تمكين الجيشين البريطانيين من الاتصال ببعضهما وبوصوله إلى حلب كان الجنرال الألماني فون فالكنهاين بصفته قائداً للقوات التركية التي شكلت حديثاً في الشرق (بلدرم) يستقبل مصطفى كمال بطريقة لم ترق له (أي لمصطفى كمال) فحصلت بين القائدين خلافات في وجهات النظر من حيث تنفيذ المهمة المنوطة بهما مما جعل الباب العالي يستدعي القائد التركي إلى العاصمة استانبول ويعطيه إجازة مرضية لمنعه من العمل.

ولكن بعد وفاة السلطان محمد الخامس واعتلاء ولي العهد الأمير وحيد الدين عرش السلطنة والخلافة باسم محمد السادس في شهر تموز ١٩١٨م عيّن مصطفى كمال قائد للجيش السابع في سوريا آب ١٩١٨م فاجتمع في فلسطين بالقائد الألماني ليمان فون ساندرس الذي أخذ مكان القائد فون فالكنهاين غير أن الجيش الإنكليزي بمعاونة القوات العربية التي كان يقودها الأمير فيصل بن حسين تمكن من الدخول إلى فلسطين ودحر الجيوش التركية وفيالق الجيش الألماني — الآسيوي التي انكفأت متراجعة إلى دمشق ومنها إلى حلب ٣٠ أيلول ١٩١٨م. حيث قام مصطفى كمال، بنفسه بإعداد الخطوط الدفاعية على بعد ١٥ كم من مدينة حلب.

وفي ذلك الوقت كانت القوات البريطانية، وعلى رأسها القائد اللنبي ويرافقه لورنس، تدخل مدينة دمشق أول تشرين الأول وبمعيتها فيلق من الفرسان الدروز بإمرة سلطان الأطرش، ثم تترك دمشق باتجاه حلب، لملاحقة الجيش التركي والألماني،ولكن قبل المجابهة بين الجيش الإنكليزي والجيش التركي والألماني، قرب الحدود التركية، أعلنت هدنة مودروس بين الدولة التركية والحلفاء فتوقفت الحرب بين الفريقين في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م. عقب هذه الهدنة تألقت في استنابول حكومة جديدة برئاسة عزت باشا، ومن أعضائها فتحي ورؤوف وفوزي، فيما حلت لجنة الاتحاد والترقي وغادر طلعت وجمال إلى الخارج وتوجّه أنور إلى تركستان حيث مات هناك أثناء نضاله مع الباصمق ضد البلشفيك الروس فيما بعد.

## هدنة مودروس:

لقد كان لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى دور كبير في

ترجيح كفة ميزان الحلفاء، بالرغم من خروج روسيا منها في تشرين الأول ١٩١٧م. وحين تمكن الحلفاء من اختراق خط هندتبرغ الدفاعي بعد معركة المارن وغيرها من المعارك في مقدونيا في ١٥ أيلول ١٩١٨م وفلسطين، اضطرت بلغاريا إلى التسليم في ٢٩ أيلول ١٩١٨م كما فعلت تركيا في ٣٠ تشرين الأول من نفس العام. ثم خرجت النمسا من الحرب مفككة إثر اندحارها في معركة فيتوريو — فينيتو أمام الجيش الإيطالي في ٣ تشرين الثاني.

أما المانيا فإنها بمقتضى هدنة ١١ تشرين رأت نفسها مرغمة لقبول جميع الشروط المفروضة عليها من قبل الحلفاء. ولدى افتتاح مؤتمر الصلح في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩م كانت هناك ٢٧ دولة مجتمعة، وبعد مفاوضات طويلة جرى توقيع معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩م والتي فرضت على ألمانيا تسليم أساطيلها البحرية وإخلاء الضفة اليسرى من نهر الراين التي احتلها الحلفاء.

هذا وقد كان من نتيجة توقيع تركيا على هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م أن أصبحت تحت حكم الحلفاء الذين احتلت جيوشهم جميع ممتلكاتها، ووضعوها تحت المراقبة. فالفرنسيون احتلو ولاية أضنه والإنكليز احتلوا ولايات سمسون ومرسيفون وأوزمة ومرعش وعينتاب، والإيطاليون احتلوا انطاليا وقوينة واكشهير وأفيون قره حصار، واليونانيون كانوا على استعداد للدخول إلى إزمير وضواحيها. وذلك تنفيذاً لأحكام المادة السابقة من هذه المعاهدة التي تنص على: (في حالة حصول أي تهديد لقوات الحلفاء، فلهذه القوات الحق باحتلال ما تراه من النقاط الحربية في تركيا) وهكذا وقعت استانبول تحت الاحتلال المشترك للحلفاء بقيادة الأميرال (كالثورب) بصفته مندوبا ساميا وتساعده لجنة ثلاثية، تضم مندوبا عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا

وفي تاريخ ٤ آذار أصدر السلطان محمد السادس مرسوما بتعيين صهره فريد باشا رئيسا للحكومة التركية، بعد أن أمر بحل المجلس العمومي، وكان حسين باشا رؤوف وزيراً للبحرية فيها. أما مصطفى كمال فلم ينل نصيبه في الحكومة الجديدة وذلك لرفض السلطان منحه حقيبة وزارية لأسباب شتى.

وقد أدى وجود الجيوش الحليفة في العاصمة التركية، إلى اختلاف قادتها في نيل النصيب الأكبر من الغنائم، مما جعل الأتراك ينظرون إليهم كغاصبين لبلادهم وكان

هذا حافزاً لهم في إنماء روح المقاومة لديهم. فقامت في الأناضول مجموعات وطنية أخذت على عاتقها تنظيم المقاومة الوطنية، كما تألفت عدة جمعيات سرية في العاصمة نفسها بالرغم من جواسيس الحلفاء. الذين كانوا بالمرصاد لكل حركة وطنية وكان عصمت باشا وحسين رؤوف باشا من جملة الشخصيات البارزة التي كانت تقدم المساعدات لهذه المنظمات السرية لأن أغلب رؤسائها كانوا من الضباط الأتراك السابقين.

ويشار هنا إلى أن الجنرال كاظم قره بكير، رفض الأوامر السلطانية بحلّ الفرق الست التي كانت بقيادته على الحدود القفقاسية أو نزع السلاح منها في ٣ أيار ١٩١٩م. وهذا ما دعا المندوب السامي، ممثل الحلفاء للطلب من السلطان محمد السادس وضع حدّ لتلك المنظمات التي تعبث بأمن البلاد وتشيع الفوضى فيها.

## مصطفى كمال وبدء عصر الجمهورية:

في ظل هذه الظروف الجديدة التي استوجبت طيّ صفحة السلاطين، وبروز قائد وطني شهدت له ساحات القتال بالكفاءة والحرص على الدفاع عن بلده. والتطلع إلى إنقاذه. وكأن القدر أراد لتركيا عودة الحياة إليها، فسخر لها مصطفى كمال لنفخ الروح القومية إليها. فبعد إلحاح رئيس الحكومة فريد باشا على السلطان، وافق على تعينه مفتشاً عاماً في المنطقة الشمالية، وحاكماً عاماً على المناطق الشرقية، مع منحه أوسع الصلاحيات لتنفيذ مهامه، وأولها مهمة القضاء على تلك المنظمات — الوطنية التي أقلقت المندوب السامي الإنكليزي - وذلك حفاظاً على مصلحة تركيا كما جاء في مرسوم التعيين. وفي التاسع عشر من أيار ١٩١٩م كان مصطفى كمال قد وصل إلى سمسون عن طريق البحر فانتقل منها إلى أماسيا وجعلها مركزاً لعمله.

وفي تلك الأثناء وبالتحديد في الخامس عشر من أيار ١٩١٩م، أقدم اليونانيون على إنزال جيشهم في مرفأ إزمير بموافقة الحلفاء وبدعم منهم فاحتلوه. عند ذلك قرر الوطنيون في أرضروم بطلب من وزير البحرية السابق حسين رؤوف (المستقيل من منصبه) القيام بالدعوة إلى مؤتمر عام في سبيل الدفاع عن البلاد، وحين علم مصطفى كمال بهذه الدعوة أراد التحقق من موقف القادة العسكريين بهذا الشأن، فدعا إليه قائد فرقة سيواس، وعلي فؤاد قائد الفرقة العشرين في أنقرة والوزير السابق حسين رؤوف في ١٨ حزيران وقد تخلف عن تلبية الدعوة بعض القادة ومنهم: كاظم قرة بكير قائد

جيش أرضروم، وجعفر طيار قائد جيش أدرنة، وعدنان قائد جيش قوينة. وبعد تبلغ هؤلاء القادة نص المقررات التي اتخذت في الاجتماع مع مصطفى كمال، فوافقوا عليها. ومؤداها:

(تأليف حكومة مؤقتة في الأناضول لتأسيس سلطة جديدة، طالما أن السلطان وحكومة الأستانة، لا يزالان خاضعين لسلطة الإنكليز).

وقد وافق الجميع على ضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر عام يُعقد في سيواس في الرابع من أيلول ١٩١٩م.

وفي غضون ذلك كان مؤتمر أرضروم قد انعقد في ٢٣ حزيران ١٩١٩م واتخذت فيه جملة من القرارات التي تنص على (الحفاظ على سلامة الوطن بحدوده القومية ومقاومة الاحتلال، ودعوة القوى الوطنية للدفاع عنه، وإذا كانت حكومة السلطان غير جديرة بالقيام بواجباتها، فلتقم حكومة مؤقتة تنهض بالعبء).

وقد توافد لحضور هذا المؤتمر ٥٤ مندوباً يمثلون المناطق الشرقية، برئاسة مصطفى كمال وعلى إثره أصدرت الأوامر إلى جميع القادة العسكريين بعدم تسليم الأسلحة والذخائر إلى لجان المراقبة الحليفة، وبدعوة السلطات المدنية لإقامة المهرجانات احتفالاً بانخراط المتطوعين في سلك المقاومة، وإرسال برقيات الاحتجاج للسلطان في العاصمة على الاحتلال اليوناني لمدينة إزمير.

ومن الطبيعي أن تلقى مثل هذه الأعمال غضب السلطان فطلب من الصدر الأعظم إصدار أوامر بدعوة مصطفى كمال للعودة فوراً إلى العاصمة، لإحالته إلى المجلس العدلي جزاء خيانته.

ولما تلقى مصطفى كمال البرقية الرسمية من الباب العالي بوجوب عودته إلى لا العاصمة، أجاب عليها وللسلطان محمد السادس شخصياً من أرضروم، يطلب إليه الانضمام إلى الحركة الوطنية، وقيادة المقاومة ضد الاحتلال. إلا أن السلطان ردّ مكرراً أوامره بالعودة إلى استانبول. فما كان من مصطفى كمال إلا الإجابة بالقول: (سأبقى في الأناضول حتى يستعيد الوطن كامل استقلاله) ولم ير السلطان محمد السادس غير إصدار أوامر بعزله من منصبه الإداري والعسكري معاً وإصدار الأوامر إلى قائد الجيش الثاني في أرضروم كاظم قرة بكير، بالقبض عليه وإرساله إلى العاصمة، والعمل على حلّ

المؤتمر الذي سيعقد في سيواس في ١ أيلول ١٩١٩م.

إلا أن أوامر السلطان محمد السادس ظلت دون تنفيذ، لأن القائد كاظم قره بكير، تضامن مع مصطفى كمال ومزق البرقية المرسلة إليه بهذا الشأن وكان وفياً لزميله السابق. وفي هذا الجو الوطني الحماسي قام مصطفى كمال بتهيئة مؤتمر سيواس الذي انعقد في موعده وبرئاسته، فحضر مندوبون عن المناطق الشرقية والروملي، وتتابعت جلساته حتى الثالث عشر من أيلول، حيث انتهى بإصدار مقررات جاءت متفقة مع مقررات مؤتمر أرضروم السابق وتميزت عنها من حيث مفهوم معنى الأمة والمملكة. ولدى اجتماع المؤتمر، كلف السلطان محمد السادس حاكم ملاطيا علي غالب بالتوجه إلى مدينة سيواس بقوة كردية لفضّ المؤتمر واعتقال جميع أعضائه، وعليه فقد طلب هؤلاء الأعضاء من مصطفى كمال، التصدي لقوات السلطان بالطريقة التي يراها مناسبة، فنزل عند طلبهم وبالاتفاق مع كاظم قره بكير، قاد قوة من الجيش قاصداً ملاطيا وتمكن من القضاء على علي غالب وقوته الكردية وطرده من الولاية، ثم عاد إلى سيواس فأسس لجنة تنفيذية برئاسته تحولت من ثم إلى حكومة مؤقتة، الغاية منها، مجابهة حكومة الباب العالي. ومن هنا تمكن من بسط نفوذه في طول الأناضول وعرضه، وتوصل إلى قطع كل اتصال مع حكومة العاصمة. لذلك لم يجد السلطان غير عزل الصدر الأعظم فريد، وتأليف حكومة جديدة تحت رئاسة علي رضا باشا، معلناً إجراء انتخابات جديدة للمجلس العمومي في ٢ تشرين الأول ١٩١٩م.

وكان مصطفى كمال بعد ذلك قد انتقل مع حكومته من سيواس إلى أنقرة في ٢٧ كانون الأول ١٩١٩م. وبعد إجراء الانتخابات التي فاز فيها حزب الاستقلال الوطني بأكثرية ساحقة. دعا السلطان محمد السادس إلى عقد جلسات المجلس العمومي في العاصمة استانبول، في حين كان مصطفى كمال يمهد ليكون مركزه ومقرّه في أنقرة، وكان قد نجح في تلك الانتخابات إلا أن النواب خالفوه الرأي وانحازوا إلى رأي السلطان، فاجتمع المجلس في العاصمة، ولم يكن مصطفى كمال في عداد الحضور.

وبتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠م، أقرّ المجلس الميثاق الوطني (ميثاق ملما) الذي أكد مقررات أرضروم وسيواس بمطالبته بالاستقلال والحرية الكاملين لجميع الأقاليم الآهلة بأغلبية تركية، على أن يتقرر مصير الأقاليم العربية عن طريق الاستفتاء، مع احترام حقوق الأقليات حيثما كانت، كما هو منصوص عليه في معاهدتي: فرساي وتريانون وإذ أخذت حماسة النواب الوطنيين تتصاعد وتعلو مُلحة في المجلس للمطالبة

بإلغاء الامتيازات الأجنبية جميعها، وبرفع المراقبة عن دوائر الدولة، ووضع حدّ للتجاوزات التي تحصل في البلاد من قبل الحلفاء، فإن هؤلاء الحلفاء، لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه تمادي النواب في مطالبهم الوطنية، فعمد ممثلهم المفوض السامي الإنكليزي، إلى إرغام الصدر الأعظم علي رضا، على الاستقالة من منصبه في ٧ آذار، ثم أعطى أوامره للجيش الإنكليزي البالغ عدده مائة ألف جندي بالنزول إلى بيراوغلاتا مع محاصرة العاصمة وتطويقها، واعتقال ما يقرب عن مائة وخمسين نائباً بينهم حسين رؤوف وفتحي كبار أعضاء الحزب الوطني الذين تم إبعادهم إلى جزيرة مالطة تحت الحراسة العسكرية. ثم عمل على إغلاق أبواب المجلس النيابي وختمها بالشمع الأحمر، ووضعها تحت المراقبة، بعد أن قام الجيش المحتل بإطلاق النار على جماهير الشعب التركي فأصاب المئات منه قتلاً وجرحاً، معلناً حالة الطوارئ في العاصمة استانبول وممعناً في مطاردة باقي النواب واعتقال عدد كبير منهم ومن الشخصيات السياسية الوطنية البارزة. فيما تمكن بعض النواب من الفرار إلى الجبال وإلى الأناضول ومنهم عصمت وفوزي اللذان استطاعا سراً العودة إلى أنقرة. حيث يقيم مصطفى كمال. وهكذا لم يُقدَّر لمجلس النواب التركي في العاصمة من الانعقاد سوى فترة قصيرة بلغت الشهرين وثلاثة عشر يوماً.

وعلى إثر هذه الأحداث، أعيد الداماد فريد إلى منصب الصدارة العظمى، ثم أصدر السلطان محمد السادس إرادة سنية اعتبر بموجبها مصطفى كمال وأعوانه في عداد الخارجين عن القانون والمنشقين ويستحقون الموت، مستجيباً بذلك إلى إرادة الإنكليز والحلفاء، الذين كانوا يمسكون بزمام الحكم في استانبول.

وبعد انحلال المجلس النيابي وانتقال معظم النواب إلى أنقرة، وبمبادرة من مصطفى كمال تقرر إجراء انتخابات جديدة لإقامة جمعية وطنية كبرى تتمتع بصلاحيات فوق العادة، وجرت تلك الانتخابات فعلاً واجتمع النواب الجدد البالغ عددهم ثلاثمائة وخمسين نائباً في أنقرة، حيث صار انتخاب لجنة تنفيذية برئاسة مصطفى كمال لإدارة الحكم في تركيا في ٢٩ نيسان ١٩٢٠م.

أما السلطان محمد السادس فقد أبدى رفضه القاطع لمثل هذه المخالفات التي تحدّ من سلطانه، فصمّم على التخلص ممن كان يعتبرهم في عداد العصاة حسب رأيه، وعلى رأسهم مصطفى كمال. فكلف وزير الحربية سليمان شوكت باشا، بتشكيل قوة غير نظامية أطلق عليها تسمية (جيش الخليفة) وحدد مهمتها في مطاردة هؤلاء الوطنيين

والقضاء عليهم جميعاً، وطلب من الشعب التركي مؤازرته ضد الكفرة الذين يزمعون منع المؤمنين من ممارسة طقوسهم الدينية والحيلولة دون اتباع أركان الإسلام، فكان لنداء السلطان محمد السادس صدى كبير لدى الرأي العام المسلم التركي، فقامت جماهير الشعب المتزمتة والمتعصبة وبتحريض من رجال الدين وفي اغلب نواحيَ البلاد بمهاجمة أنصار الوطنيين في المدن والجبال والقرى حيث وقعت حرب داخلية بين الأتراك، من مناصري الوطنيين وتابعي السلطان، ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين واستمرت مدة طويلة.

في تلك الأثناء كان العدو الخارجي ما يزال جاثماً على أرض تركيا. ففي الجنوب الغربي من تركيا، كان الأتراك يواجهون الفرنسيين في فيليقية. وفي الغرب وسّع اليونانيون حدود البقاع المحتلة منهم في ٢٠ حزيران ١٩٢٠م وأحرقوا القرى التركية أثناء تقدمهم، وفي الشرق تقدم الأرمن مخترقين الحدود لاحتلال المناطق التي وعدهم بها الحلفاء، بواسطة القوة.

وهكذا غدت البلاد تتناهبها الحروب الداخلية والخارجية، وحكومة أنقرة مهددة بالزوال من كل الجهات. وانتشرت الإشاعات بأن المعاهدة التي فرضها الحلفاء على السلطان محمد السادس هي مذلة لتركيا وتقضي على كيانها بالموت. وبالفعل فإن المندوبين الأتراك قد اضطروا بتاريخ ١٠ آب ١٩٢٠م لتوقيع معاهدة سيفر تحت ضغط الحلفاء وتهديدهم بطرد بلادهم من أوروبا كلياً في حال عدم توقيعهم عليها.

وتنص هذه المعاهدة على:

١. تقسيم الأراضي التركية وتجريدها من كوردستان وتراقيا ومنطقة إزمير وسوريا والبلاد العربية وما بين النهرين.
٢. تحويل تركيا إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين أرمينيا واليونان.
٣. إخضاع البوسفور والدردنيل إلى لجنة دولية.

وفي الوقت نفسه تم الاتفاق بين الحلفاء على أن تعطى فيليقية وكردستان الجنوبية إلى فرنسا والأناضول الجنوبي حتى منطقة إزمير إلى إيطاليا.

وبعد توقيع هذه المعاهدة التي وافق عليها السلطان محمد السادس رغم بنودها الظالمة والمذلة لتركيا. قامت مظاهرات التأييد للوطنيين وخاصة مصطفى كمال، كما

سادت العالم الإسلامي عاصفة من الاستياء وعلى الأخص لدى مسلمي الهند الذين كان على إنكلترا أن تراعي شعورهم فأنذروها مهددين بأعمال عدوانية على مصالحها في الهند.

أما مصطفى كمال وبعد توقيع مندوب تركيا على المعاهدة وبموافقة السلطان، سارع إلى توجيه بيان إلى الشعب التركي شرح فيه وجهة نظره الرافضة لهذا الوضع، واتصل بمختلف المناطق طالباً تأييده فيما يقوم به من إجراءات، فاستجابوا لندائه فوصلت الوفود إليه من شتى أنحاء البلاد إلى أنقرة واضعين أنفسهم تحت تصرفه في كل ما يراه مناسباً. فقام مصطفى كمال بتأليف حكومة السلامة العامة للدفاع عن الوطن، فعيّن عصمت باشا رئيساً للأركان العامة في الجيش، وكان همّه الأول التخلص من جيش السلطان المنهار.

ولم تمضي عشرة أيام على توقيع المعاهدة حتى تغيرت أحوال تركيا وسرت الروح الوطنية فيها بغض النظر عن انتماء طبقي أو اجتماعي أو ديني. فحضر المتطوعون من كافة البلدان الإسلامية للانضمام إلى جيش الوطنيين، مما كان له الأثر الكبير في وضع حدّ للحرب الداخلية وأخطارها والتفاف جماهير الشعب حول حركة النضال القومي بزعامة مصطفى كمال، الذي قرر مواجهة الأعداء المحتلين، فكلف قائد الجيش الثاني كاظم قره بكير، بمهمة إبعاد الأرمن إلى خارج الحدود، بعد وقف تقدمهم. فقام كاظم قره بكير بعمله خير قيام في أيلول تشرين الأول ١٩٢٠م وقضى على الأرمن بسرعة قياسية وعلى اثر هذا الانتصار العسكري التركي أرغمت الجمهورية الأرمنية الحديثة النشأة على توقيع معاهدة مع تركيا تعهدت بمقتضاها إعادة منطقتي أردهان وقارص إلى تركيا والكف عن مطالبتها بالمناطق الشرقية التركية.

ولقد أثارت هذه النتيجة الشعب التركي وأدت إلى رفع معنويات الشعب والجيش، حيث قرر على أثرها مصطفى كمال على ضرب الأكراد العُصاة، وتوجيه أنظاره نحو الجنوب في كانون الثاني ١٩٢١م. وبعد أن هاجم مدينتي مرعش وأوزمه وقضى على القوات الفرنسية فيهما. وفي بوزانتي عقد هدنة مع الفرنسيين كان من نتيجتها اضطرارهم لإخلاء منطقة قيليقية مؤقتاً. في نفس الوقت أرسل مصطفى كمال جيشاً إلى قونيه أرغم القوات الإيطالية على إخلائها مع كافة النقاط العسكرية في نواحي أنطاليا.

في تلك الأثناء وتحديداً في السادس من شهر كانون الثاني ١٩٢١م قام الجيش اليوناني بقيادة الجنرال بابولاس بمهاجمة مدينة أفيون قره حصار والاستيلاء على الخط الحديدي الواقع بين بيلاسيك – وإينونو، فأسرع عصمت باشا، بفرقته الواحدة والستين إلى مشارف إينونو وقابل الجيش اليوناني هناك وتمكن من دحره وإعادته من حيث أتى، بعد تكبيده عدداً كبيراً من القتلى والجرحى في ٩ – ١٠ كانون الثاني ١٩٢١م.

وعلى أثر هذه الانتصارات الجديدة لتركيا، وبطلب من الحكومة المؤقتة عقد المجلس الوطني الكبير اجتماعاً أقرَّ فيه الدستور الجديد الذي خوّله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١م، كما أقرّ النص الذي أعلنه مصطفى كمال وهو: (إن جميع السلطات تعود للشعب الذي ينيبها إلى المجلس الوطني الكبير).

ثم سعى مصطفى كمال إلى تنظيم جيش المقاومة بمساعدة دولة روسيا التي أمدت الوطنيين بالأسلحة والذخائر، كما أن إيطاليا وافقت على بيعهم الأسلحة سرأ فيما كانت فرنسا تشجعهم في السر لمتابعة حربهم ضد اليونانيين.

وفي تلك الظروف أحرزت السلطة المؤقتة في أنقرة نصراً جديداً إذ دُعيت بواسطة إيطاليا لمناقشة مسالة الشرق، وكانت هذه الدعوة بمثابة اعتراف ضمني من الحلفاء في الأناضول حيث لم يعد السلطان وحكومته يمثلان وحدهما تركيا. وإذ لم يتوصل مؤتمر لندن في ٢٧ شباط – ١٢ آذار ١٩٢١ إلى حلول مقبولة من أحد، فقد افترق ممثلو الحلفاء وممثلو تركيا على خلاف. وفضل الأتراك الاستمرار بالحرب على قبول شروط جائرة وغير مناسبة.

وهكذا تحمل الوطنيون عبء القتال في عدة جبهات، فاشتركوا مع الروس في إسقاط الجمهورية الأرمنية التي قامت في القوقاز، وكان الأرمن يزمعون احتلال شرقي الأناضول. وفي ٣٠ آذار ١٩٢١م زحف الجيش اليوناني إلى أسكي شهر فأوقفه القائد عصمت باشا عند مشارف غينونو وإجباره ع ' ى الارتداد إلى بروسه في أول نيسان. وهذا هو الانتصار الثاني في معركة إينونو يحرزه عصمت باشا ضد اليونانيين، وكان له صداه المؤثر في أنقرة حيث بعث إليه مصطفى كمال تهنئة معتبراً إياه مخلصاً للأمة وفيما كان عصمت باشا يقوي ويحصّن مواقعه أمام أفيون قره حصار وأسكي شهر لمجابهة الجيش

اليوناني في هذا القطاع، سارع اليونانيون بالهجوم على هذه المواقع في ٧ تموز مخترقين خطوطه قبل الانتهاء من تحصينها، فاحتلوا أفيون قره حصار وكوتاهيه ثم تحولوا إلى إسكي شهر بغية الإحاطة بها ومحاصرة الجيش التركي فيها. فما كان من عصمت باشا إلا إخلاء هذه المدينة، والتراجع باتجاه سقارية للتمركز فيها، وتقوية خطوطها للدفاع عن أنقرة وذلك بناءً على تعليمات مصطفى كمال وأوامره بهذا الشأن. لقد كان الجيش اليوناني عند ذاك يبلغ مائة ألف جندي وهو متفوق على الجيش التركي، الأمر الذي قام مصطفى كمال بدعوة المجلس الوطني للاجتماع والطلب من أعضائه الموافقة على تكليفه بقيادة الجيش العامة مع ممارسة الصلاحيات المطلقة المتعلقة بها، فلبى أعضاء المجلس بالإجماع طلبه هذا، وفي الخامس من آب ١٩٢١م سُميَ مصطفى كمال قائداً عاماً للجيش مع منحه صلاحيات استثنائية لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، فانتقل فور استلامه مهمته من أنقرة إلى سقارية حيث راح يحشد القوات الوطنية بعد أن وافاه عصمت باشا إليها بجيشه.

وفي الرابع عشر من آب بدأ الجيش اليوناني هجومه، فلقي مقاومة ضارية من الجيش التركي. حيث بقيت المعارك محتدمة لمدة أربعة عشر يوماً دون أن يحقق اليونانيون أي نصر. وأخذت قواهم بالضعف التدريجي. وهنا استغل مصطفى كمال الفرصة المناسبة بعد أن عرف نقطة الضعف في جيش العدو فأعطى أوامره فوراً بإلقاء الاحتياطي من الجيش في المعركة وعند نقطة معينة من مراكز الجيش اليوناني، وانتقل هو إلى الخطوط الأمامية. وفي الثالث عشر من أيلول، وبعد الضربات الشديدة التي تلقاها الجيش اليوناني بدأ بالتقهقر لجهة الغرب صوب شواطئ البحر المتوسط، وأثناء التراجع كان الجيش يحرق القرى والمزارع ويهدم المنازل على رؤوس أصحابها انتقاماً من الأتراك، فلاحقهم مصطفى كمال بجيشه إلى مراكزهم السابقة التي كانوا يتحصنون فيها بناحية إسكي شهر وعلى خطوط سكة الحديد، قبل لحاقهم بالجيش التركي إلى سقارية.

هنا اتخذ مصطفى كمال خطاً مقابلاً لخط الجيش اليوناني وتمركز فيه حتى إشعار آخر وعاد هو إلى أنقرة في ١٦ أيلول ليخلع عليه المجلس الوطني رتبة مشير ولقب غازي وسرعان ما تعزز موقف مصطفى كمال الدولي بعد انتصاره في سقارية، فكانت الحكومة الفرنسية أسبق الدول إلى الاستفادة من هذا الوضع الجديد، فأرسلت مندوبها فرنكلان بويون إلى أنقرة، مع تكليفه بمهمة توقيع اتفاقية سرية بينها وبين حكومة

أنقرة لتكون بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا تعترف بها ضمناً بشرعية الحكومة المؤقتة دون الأخذ بعين الاعتبار سلطة حكومة السلطان ومعاهدة سيفر التي لم تعد قائمة وبعد توقيع هذه الاتفاقية السريّة أضيف إليها بروتوكول ملحق يمنح تركيا بعض الأفضليات لجهة انسحاب فرنسا من قيليقية وتعديل الحدود السورية التركية لمصلحة تركيا، وإقامة نظام خاص في لواء الإسكندرونة يضمن مصالح سكانها الأتراك، وفي مقابل ذلك حصل الفرنسيون على امتياز لاستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي نهر خرشوط الذي يصبّ في البحر الأسود في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١م.

وكان من أثر ذلك أن اقدمت الجيوش الإيطالية على الجلاء من المناطق التي كانت تحتلها في جنوبي الأناضول – أنطاليا – وفيما كان مصطفى كمال وحكومة أنقرة يبذلون أقصى الجهود لتقوية الجيش التركي وإعداد الضربة الكبرى بطرد اليونانيين من البلاد، الذين انشغلوا بخلافاتهم الداخلية دون أن يفعلوا شيئاً لتعزيز مراكز جيوشهم في تركيا.

وحينما تمت الاستعدادات التركية حتى بلغ الجيش التركي ما يفوق المائة ألف جندي، قرر مصطفى كمال حشد قوة كبيرة أمام مدينة أفيون قرة حصار للقيام بمهاجمة الجيش اليوناني المتمركز في دوملوبونار.

وفي السادس والعشرين من آب ١٩٢٢م وبعد تعدد الاتصالات مع الحلفاء دون نتيجة وجّه مصطفى كمال بصفته القائد الأعلى للجيش التركي النداء الآتي: (أيها الجنود إلى الأمام، هدفنا هو البحر المتوسط). وكان الهجوم على المراكز اليونانية بالغ الأثر، إذ ما كاد النهار ينقضي حتى كانت تلك المراكز قد اخترقت كلها، وفي مساء اليوم التالي تكبّد الجيش اليوناني خسائر جسيمة وانشطر إلى قسمين، بعد أن انقطعت مواصلاته مع مؤخرته، فتزلزلت صفوفه وأخذت بالانهيار شيئاً فشيئاً تحت ضربات الجيش التركي، مما أشاع الذعر في نفوس الجنود اليونانيين، فانهزموا صوب البحر. باتجاه أزمير، تاركين وراءهم كل شيء فلاحقهم الأتراك مدة عشرة أيام في البراري والسهول وهم يمعنون فيهم قتلاً وجرحاً.

وفي الخامس من أيلول ١٩٢٢م أرسل مصطفى كمال إلى المجلس الوطني في أنقرة برقية يقول فيها: (إن الجيش اليوناني في الأناضول قد قضي عليه بصورة قاطعة ولم يعد بإمكانه إبداء أية مقاومة جدية).

وفي التاسع من أيلول دخل الجيش التركي مدينة إزمير دون مقاومة، وعلى رأسه مصطفى كمال، فأزيل منها كل أثر للاحتلال اليوناني.

إن استعادة أزمير لم تكن لتنهي الحرب لأن اليونانيين بعد إخلائهم إزمير، كانوا على أهبة الاستعداد لتقوية جيشهم في تراقيا، فأراد مصطفى كمال أن يحرر هذه المنطقة منهم، وفيما كان الجيش التركي يحاول عبور الدردنيل من جهة البر بقيادة عصمت باشا، وبوصوله إلى جناق قلعة اعترضته قوة من الجيش الإنكليزي، بغية منعه من العبور، وكاد الاصطدام بين الطرفين، أن يؤدي إلى تبادل إطلاق النار وبالتالي إلى الحرب لولا تدارك الأمر في اللحظة الأخيرة من قبل فرنسا التي تعهدت بواسطة مندوبها فرنكلان بوبون لمصطفى كمال، بأن يخلي اليونانيون منطقة تراقيا لإعادتها إلى تركيا. وذلك بموافقة الحلفاء بهذا الشأن.

وقد جرت المفاوضات لهذه الغاية فاجتمع مندوبو (إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وتركيا) في مودانيا على بحر مرمرة، بتاريخ ٦ تشرين الأول عام ١٩٢٢م وترأس الاجتماع عصمت باشا مندوب تركيا، وبعد المباحثات توصل مندوبا إنكلترا وتركيا إلى عقد هدنة مودانيا التي وقعها أيضاً مندوبا فرنسا وإيطاليا، وبمقتضاها اعترفت حكومات الحلفاء بإعادة السيادة التركية إلى استانبول والمضيفين وتراقيا الشرقية، على أن يؤجل احتلال هذه المناطق إلى ما بعد توقيع معاهدة الصلح في ١١ تشرين الثاني.

وبعد أن تركت قضية الأقليات للنظر فيها خلال المفاوضات التي ستجري في لوزان مع الحلفاء حسبما جرى الاتفاق عليه، توصلاً لعقد معاهدة صلح جديدة تقوم مقام معاهدة سيفر التي أصبحت غير ذات موضوع وملغاة بفعل انتصار الوطنيين الأتراك، فقد رأى الحلفاء توجيه الدعوة إلى حكومتي استانبول وأنقرة لحضور مؤتمر الصلح في لوزان بسويسرا وإرسال مندوبين عنهما لهذه الغاية.

وإذ كان وجود فريقين تركيين من المندوبين في المؤتمر من شأنه أن يترك أثراً سيئاً في موقف تركيا تجاه الحلفاء الذين قد يستعملون الطرق الملتوية للضغط على مندوبي الوطنيين وحرمانهم من ثمار انتصاراتهم. فقد طلب مصطفى كمال، أثناء انعقاد جلسة المجلس الوطني الكبير في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٢م من الأعضاء إصدار قانون يقضي بفصل السلطنة على الخلافة، وبالتالي إلغاء السلطنة، وطرد السلطان محمد السادس من البلاد. فلم يسع الأعضاء إلا الموافقة على طلبه والموافقة على النص الذي

تلاه مصطفى كمال في المجلس الذي جاء نصه (إن المجلس الوطني يقرر بأن دستور عشرين كانون الثاني ١٩٢٠م يطبق على كافة الأراضي التركية المطالب بها في الميثاق الوطني، ونتيجة لذلك فإن البلاد تخضع لإدارة حكومة أنقرة، إذ يعتبر الشعب التركي بأن حكومة استنابول مؤسسة على سلطة فرد واحد أصبح ملكاً للتاريخ).

وكان للقانون الذي صدر في أول تشرين الثاني ١٩٢٢م بهذا المعنى الجديد قد أحدث مظاهر الرضا والقبول من قبل الشعب التركي، فانهارت حكومة السلطان تلقائياً في استانبول في ٣ تشرين أي بعد يومين من صدور القرار في أنقرة. واستولى رأفت باشا على الحكم في العاصمة بعد إعلان الانقلاب، وقد جاء في الإعلان الرسمي بأن السلطنة قد ألغيت بمقتضى قرارات المجلس الوطني في أنقرة والتي لها قوة القانون على كافة الأراضي التركية. وفي السابع عشر من تشرين الثاني نقل السلطان محمد السادس على متن طرّاد تابع لأسطول الإنكليزي في البحر المتوسط (سان ريمو).

أما مؤتمر الصلح الذي انعقد في لوزان بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢م فقد اختير الجنرال عصمت باشا لتمثيل حكومة أنقرة فيه. وهناك وعلى هامش المؤتمر اجتمع عصمت باشا برئيس مندوبي اليونان، واتفق الاثنان على فضّ نزاعات دولتيهما العالقة بصورة نهائية. وبعد عدة أشهر من التفاوض والتباحث لم تؤتِ الاجتماعات التي عقدها المندوبون ثمارها، فانقطعت وتوقفت من الرابع من كانون الثاني ١٩٢٣م إلى الثالث والعشرين من نيسان ١٩٢٣م، إذ عاد المندوبون إلى الاجتماع مرة أخرى في لوزان حيث توصلوا بالنتيجة إلى توقيع معاهدة الصلح فيما بين تركيا والحلفاء في ٢٤ تموز ١٩٢٣م وبموجبها تحققت أماني الأتراك، وهذه المعاهدة تنص من جملة ما تنص عليه، على الأمور التالية:

١. إعادة السيادة التركية على كامل الجزء من الإمبراطورية العثمانية الآهلة بالأغلبية السكانية التركية، مع الاحتفاظ بمناطق تراقيا مع أدرنة والأناضول وقيليقية والمناطق الشرقية، أي ما مساحته ٧٦٧,٦٧٥ كم منها ٢٣,٩٧٥ في أوروبا و٧٤٣,٧٠٠ في آسيا.

٢. إلغاء جميع الامتيازات والمحاكم ولجان المراقبة والإدارة الأجنبية وما يتعلق به المادة (٢٨).

٣. استثناء لواء الموصل باعتباره تابعاً للعراق.

٤. تدويل المضيقان ونزع السلاح منهما على أن تؤمن جمعية الأمم، الأمن العسكري في استانبول.

وعلى هذا فإن مؤتمر الصلح في لوزان ضمن لتركيا بفضل حسن تدبير عصمت باشا ودهائه السياسي وصلابته، نصراً سياسياً عظيماً دفع بالمجلس الوطن في أنقرة، للتصديق عل مقرراته بالإجماع في أوائل آب ١٩٢٣م.

وفي الثاني من تشرين الأول ١٩٢٣م انسحبت قوات الاحتلال الحليفة من استانبول، فدخلتها القوات التركية الوطنية في ٦ تشرين الأول.

وعقب ذلك أصدر المجلس الوطني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ تشرين الأول قانوناً جديداً نصّ فيه على إعلان مدينة أنقرة، عاصمة رسمية لدولة تركيا بدلاً من استانبول ثم أقرّ المجلس بناءً على طلب مصطفى كمال دستوراً أعلنت فيه الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها، فكلّف على الفور عصمت باشا لتأليف حكومة جديدة.

بعد ذلك رأى مصطفى كمال أن وجود منصب الخلافة لم يعد له مكان في الجمهورية التركية. فصمّم على إلغائه أسوة بالسلطنة، وعندما قرر تنفيذ فكرته، كان هناك خصوم سياسيين ورجال دين وعلى رأسهم شيخ الإسلام وغيرهم من الحاقدين الناقمين، يقفون له بالمرصاد، وينشرون الشائعات السيئة ضده، بين طبقات الشعب وفي المساجد التي كان يؤمها المصلّون فينعتونه بأقبح الصفات ويعتبرونه كافراً وزنديقاً.

وبالفعل فإن الخلافة كانت تعني عند مصطفى كمال الملقب بـ (أتاتورك)، الإسلام، والإسلام يجب نزعه من نفوس الأتراك، لإحياء تركيا العلمانية الحديثة وبحسب تفكيره أن موت تركيا كان بسبب الإسلام وممثليه من رجال الدين.

ولقد سلم السلطان محمد السادس بالأمر الواقع بعد إلغاء سلطنته فاختار عبدالمجيد ابن عبدالعزيز ليكون خليفة مكانه، فخلع عليه بُردة الخلافة.

ولما عُرضت أفكار مصطفى كمال على المجلس الوطني لمعرفة وبيان مدى الصلاحيات الواجب منحها للخليفة الجديد وفقاً لأحكام الشرع! وبمعزل عن السلطنة. أجاب مصطفى كمال على ذلك قائلاً: (الخليفة لا يملك السلطة ولا المنصب،إنه ليس سوى شخص أرستقراطي).

كان عبدالمجيد يقوم بمهام الخلافة المحدّدة له، من الناحية الدينية فقط دون النظر في المسائل السياسية وغيرها.

وبالرغم من ذلك، فإن مصطفى كمال أراد أن يقطع كل صلة بالماضي العثماني، ولهذه الغاية تقدم بتاريخ ٣ آذار ١٩٢٤م باقتراح قانون أمام المجلس الوطني طالباً إلغاء الخلافة ونفي الخليفة من تركيا، فنزل المجس على طلبه وأقرّ وضع حد للخلافة وذلك بنفي السلطان إلى سويسرا.

ثم أقرّ المجلس الوطني بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٤م صيغة جديدة للدستور التركي، فيما أعلن الحكم الجديد عن رغبته في تحديث تركيا ووجوب انفتاحها على الغرب، معتبراً المؤسسات الدينية في البلاد من العوامل المؤثرة على تطوير البلاد. فأعلنوا الصفة العلمانية على تركيا وألغيت وزارة الأوقاف، مع المدارس الدينية والمحاكم الشرعية، كما منع ارتداء لباس الرأس التقليدي كالعمامة والطربوش.

وهكذا وبأقل من خمس سنوات، استطاع مصطفى كمال من تحقيق كل ما يصبو إليه من أهداف لبناء تركيا الحديثة، ومحو الماضي العثماني بالكامل.



# الفصل التاسع

## اليهود والدولة العثمانية



# اليهود والدولة العثمانية

كانت أوروبا تعيش في القرن السادس عشر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي حيث عاشت فترة محاكم التفتيش، إذ أصبح الحريات الدينية مكبوتة في أوروبا. وكان الملك فرديناند وزوجته إيزابيلا يحكمان إسبانيا منذ عام ١٤٩٢ (وهو العام الذي استولى فيه الأسبان على غرناطة وأنهوا الحكم الإسلامي في الأندلس) وكانا من الكاثوليك المتعصبين، وكانت لهما وجهة نظر في اليهود بسبب غدرهم بسيدنا المسيح عليه السلام، فضلاً عن ذلك نجد أن قيام اليهود كعادتهم بالتغلغل في حياة المجتمعات ومفاصلها المهمة[1] بقصد التخريب قد زاد من غضب الملك والملكة. بالإضافة إلى ذلك قيام الحاخام اليهودي بتفسير الفلسفة اليونانية وادعى بأنها قطعة متكاملة من الشريعة اليهودية، وكانوا يقصدون من وراء ذلك نشر أحكام التوراة بذكاء تحت هذا الشعار. فاتضح أخيراً أن المعارف اليهودية – اليونانية تحض في طياتها الشخصية اليهودية البحتة، فكان

(١) امتهن اليهود في أسبانيا تجارة الرقيق، التي كان تؤمن لهم الانتقام الوحشي من المسيحية من جهة، والكسب المادي الكبير من جهة أخرى، وكانوا يشترون الأسرى الأسبانيين ليبيعوهم ثانية بأسعار باهظة في الأقطار الأخرى أو إعادتهم لذويهم مقابل مبالغ خيالية، وفي أغلب الأحيان كانوا يعذبون الأسرى قبل بيعهم. وأحياناً يقتلونهم انتقاماً. وتسلل اليهود إلى صفوف الرهبان، فأصبح منهم بطاركة، ومطارنةكانوا يتظاهرون بالتعصب للمسيحية، بينما ينشرون في صفوف المسيحيين مبادئ الهرطقة سراً. فانكشف أمرهم وشعرت الملكة إيزابيلا بخدعتهم فأوعزت إلى الكنيسة بمراقبتهم والحد من نشاطهم. فضلاً عن ذلك قام اليهود بجرائم أخرى في أسبانيا، لعل من أبرزها، العثور على جثة طفل في عام ١٤٥٠م في بلدة سارجوسا الأسبانية مصلوبة ومستنزف منها الدم حتى آخر قطرة. وحادثة أخرى وقعت في مدينة سيجوفيا عام ١٤٦٨م، وقام فيها اليهود بصلب طفل مسيحي قبل أيام من عيد الفصح، وقد اعترف أربعة يهود بهذه الجريمة بعد تحقيق المطران شخصياً معهم، فأصدرت المحكمة بإعدام ثلاثة منهم وطرد الرابع. وجريمة ثالثة وقعت في بلدة توليدو عام ١٤٩٠م، إذ اعترف اليهودي (يوس) على زملائه الذين اشتركوا معه في ذبح الطفل الأسباني (كرستوفر) وأخذ دمه لأغراض دينية، وبذلك أعدم ثمانية من اليهود.

اليهود على أمل إحراز السيادة على الشعوب بواسطة تلك المعارف، لكن سياستهم هذه قد جلبت البلاء عليهم حيث لا يتوقعون.

إذ أن قسيساً يدعى (أوزيب) نشر في أحد كتبه بعض الفصول من كتاب (نومي نوسي) القائلة بفكرة استفادة فيلسوف اليونان أفلاطون كثيراً من أفكاره من موسى عليه السلام يتكلم باللغة اليونانية مقتبسة من عقائد اليهود، وأن فيلسوفاً يهودياً قد ادعى مطابقة أفكار بعض فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون وسقراط مطابقة تماماً لقواعد اليهودية وأوامرها. في هذا الشأن قال حاخام اليهود وفيلسوفهم (إن النظريات اليونانية هي نفس ما جاء من دين اليهود تماماً، وأن حقيقة الفلسفة التي سادت على مدينة الغرب، غذّت الحركات المعادية للدين والقومية والتاريخ هي من اليهود وشريعة التوراة).

وعندما أحسّ الملك فرديناند بعمل اليهود، ألح عليهم بشدة لحملهم على الدخول في الدين المسيحي، بغية وضع حد لحركاتهم الهدّامة ضد المسيحية تحت قناع العلم والفلسفة. فاستطاع الملك أن يُنصّر بعضهم، وفي الوقت ذاته قام بطرد أكثر من ثلاثمائة ألف يهودي من أسبانيا في ٢ آب سنة ١٤٩٢م. ثم قام بطردهم من البرتغال (وكانت الملكة إيزابيلا أحدثت محكمة خاصة لمحاكمة اليهود سُميت بمحكمة التفتيش وأسندت مهمتها إلى توركامادو وأثبتت على أكثرهم تهمة خداع الكنيسة وممارسة المعتقدات اليهودية سراً، ثم أصدرت الدولة أمراً يقضي بتنصير اليهود الذين يودون العيش في أسبانيا وتهجير من يرفض اعتناق النصرانية).

وعلق هنري كامن، مؤلف كتاب (محاكم التفتيش الأسبانية) على هذه الحالة بالقول: (إنه يجب أن ينظر إلى المحاكم ليس إنها مجرد فصل من فصول عدم التسامح، بل على أنها فصل من فصول التطور الاجتماعي والديني في أسبانيا). وأضاف كامن (إن تجدد الاضطهاد عام ١٧٣٠م يدل بوضوح على أن اليهود لم يستطيعوا كمجموعة أن يندمجوا في المجتمع، وهذا الضعف المستحكم في المجتمع اليهودي قد أسهم في عزلهم وفي القضاء على المرتدين، وأكثر من هذا لقد كان قضاءً جلبوه على أنفسهم).

كان الغرض من محكمة التفتيش الأسبانية هو للقضاء على الهرطقة اليهودية في مهدها، وأن الجيل الثاني أو الثالث من اليهود المعمدين سوف ينسون يهودية أسلافهم، ولم تكن هناك نيّة للسماح لليهود المعمّدين أن يرحلوا من أسبانيا، فلما حاولوا الهجرة

منعهم الملك فرديناند.

وقد قال الملك الأسباني: إن اليهود عنفوا المتنصرين منهم، وحاولوا أن يعيدوهم إلى اليهودية واتهم طبيبه (رباس التس) وهو يهودي متنصر بأنه علق في رقبته كرة ذهبية تحتوي على صورة له على هيئة فيها تنجيس الصليب، فأحرق هذا الطبيب.

وفي ٣٠ آذار ١٤٩٢م، نفي اليهود بإصدار قرار يتضمن الأمر لجميع اليهوديين غير المعمدين أيا كانت أعمارهم أو أحوالهم أن يتركوا أسبانيا في موعد أقصاه ٣١ تموز ١٤٩٢م، ولا يُسمح لهم بالعودة ومن يخالف هذا الأمر سيعاقب بالإعدام، ولهم أن يصفُّوا تركاتهم في المدة الممنوحة لهم. ولهم أن يأخذوا معهم من الأمتعة وصكوك المعاملات دون النقد من ذهب وفضة.

نتيجة لهذا القرار فقد تم طرد ٣٠٠,٠٠٠ يهودي من أسبانيا، إذ هاجر هؤلاء إلى البرتغال وإيطاليا والمغرب والدولة العثمانية. وفي هذه الفترة كان السلطان العثماني بايزيد الثاني على عرش السلطة في الدولة العثمانية، إذ تقدم مجموعة من حاخامي اليهود في أوروبا بطلب إليه، يسمح لهم بالهجرة إلى الدولة العثمانية وقد لبى السلطان بايزيد الثاني طلبهم دون قيد أو شرط. وقد أرسل بايزيد الثاني قسماً من اليهود إلى جزيرة سافز وأمر أن يعيش هؤلاء بحرية تامة، كما قدم السلطان عرضاً للجوء اليهود إلى الدولة العثمانية، مما منح أملاً جديداً لليهود الأسبان في العيش بأمان في أراضي الممتلكات العثمانية، إذ أمر السلطان حكام أقاليم الدولة العثمانية بعدم رفض دخول اليهود أو إثارة المتاعب أمامهم، واستقبالهم بحرارة.

وبعد فتح السلطان سليمان القانوني جزيرة رودس عام ١٥٢٣م التقى اليهود الذين استقروا في جزيرة سافز وسمح لهم بالسفر إلى رودس ومنحهم امتياز استثمار معدن كبريت – إينجرلي – فأعطاهم فرصة للاستقرار الاقتصادي والرخاء بعد شدة. كما كتب السلطان سليمان رسالة إلى البابا باول الرابع وذلك في آذار ١٥٥٦م مطالباً إياه بإطلاق سراح (Ancona Marronos) معلناً أنهم مواطنون عثمانيون، ولم يكن لدى البابا من خيار غير إطلاق سراحهم ذلك أن الدولة العثمانية كانت قوة عظمى في تلك الحقبة.

وعندما وصل العثمانيون إلى بودابست، ودخول السلطان سليمان القانوني مدينة بودين بعد حرب موخاج، واقتحام الجيش العثماني المجر بعد حصار (كاميتيك) وفتح صحن شوكزيم وجد الأتراك أمامهم جماعات من اليهود، وقد سيطر عليهم البؤس والفاقة وكانوا يعيشون في أوضاع رديئة، فقام الأتراك بمساعدة هؤلاء اليهود، إذ أرسلت مجموعات كبيرة منهم إلى المدن الرئيسية في الدولة العثمانية، كالقسطنطينية وأدرنة وازمير وسلانيك وبلوانه ونيغبول. وبعد وصول هؤلاء اليهود من أسبانيا والمناطق الأخرى من أوروبا، وضعوا أيديهم في أول الأمر على الميادين التجارية الدنيا كافة حتى سيطروا بعد فترة على المرافق الاقتصادية في الدولة العثمانية (كدليل على التسامح الإسلامي).

وقد عاش اليهود بأعداد كبيرة في منطقة أدرنة ومدينة بورصة والمناطق الشمالية الغربية في الأناضول، ولقد ساعد اليهود الدولة العثمانية في هذه المناطق أثناء الفتوحات ولا سيما في عهد السلطان الفاتح محمد. وعليه فقد كافأ العثمانيون اليهود وكان السلطان أورخان أول من أعطى لليهود امتيازات خاصة وقد زادت هذه الامتيازات في زمن محمد الفاتح.

والجدير بالذكر، أن اليهود في مستهل الأمر كانوا يعيشون في أماكن بسيطة كالبلاط وخاص كوي قوزونجق. وعند استقرارهم في الدولة العثمانية، طبقت عليهم أحكام الشريعة الإسلامية حيث تمتعوا بظلها بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وفي الواقع أن يهود أسبانيا لم يجدوا المأوى فقط في تركيا العثمانية بل وجدوا الرفاهية والحرية التامة حيث أصبح له شأن في المراكز الحكومية العليا، إذ تغلغلوا في المراكز الحساسة أمثال دون جوزيف ناسي[1] وبموجب النظام الوطني تمتع يهود أسبانيا بشيء كبير من الاستقلال وأن رئيس الحاخامات قام على ممارسة السلطة في الشؤون الدينية والحقوق المدنية إلى درجة أن مراسيم وقرارات هذا الحاخام كان يُصدق عليها من قبل الحكومة وكأنها قانون خاص باليهود.

---

(١) وهو مصرفي سفاردي وممول ثري قدم خدمة للعثمانيين واليهود، كان معتمداً مالياً لكل من البلاطين الأسباني والفرنسي، وبعد وصوله إلى الدولة العثمانية في عهد سليمان القانوني اصبح مدير مصرف استانبول ومسؤول الضرائب الزراعية في الإدارة العثمانية، وبعد تولي سليم الثاني الحكم اصبح ناسي مقرباً منه. إذ عينه دوقاً لناكسوس وسايكلدس برتبة سنجق بك وقد أصبح فيما بعد القناة الرئيسية بين اليهود والدولة العثمانية والتي كانت ثمرتها حصول اليهود على الامتيازات في سلانيك.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، أن علي باشا وزير الخارجية العثماني (أصبح فيما بعد الصدر الأعظم) قد أشرك في بعثته الدبلوماسية عدداً من اليهود في عام ١٨٦٥م المرسلة إلى الأقطار الأوروبية. وقد أكد صفوت باشا الذي خلف علي باشا في الوزارة على لسان الوزير المفوض الأمريكي في الأستانة عندما قال: (إن اليهود تمتعوا بكافة الامتيازات والحصانات بموجب قوانين رعايا الدولة العثمانية)[١] .

وبالإمكان تلخيص النظام الذي طبّقه العثمانيون على اليهود في الآتي:

أصبح الحاخام باشي في الأستانة يمثل جميع اليهود في الدولة أمام الحكومة العثمانية، وتقع عليه المسؤولية في تحديد الضرائب للطائفة اليهودية، علاوة على ذلك فقد حدد هذا النظام قيام الحاخام بالمصادقة على اختيار الرؤساء المحليين الذين ينتخبون من قبل ممثلي اليهود – علماً أن هؤلاء الرؤساء لا يمكنهم تقلد مناصبهم إلا بفرمان (قرار) سلطاني – ولهم مكانتهم الدينية الرسمية للدولة، كما أن هؤلاء ممكن اعتبارهم من طبقة الموظفين بحكم منصبهم كأعضاء في المجالس الإدارية للولايات. لأن الرؤساء في الغالب يساعدون المجلس الذي يتكون من أعضاء دينيين وعلمانيين. واليهود كان لهم استقلال ذاتي في المجالات الدينية والإدارية (إدارة الممتلكات الخاصة بهم والتعليم والطقوس الدينية). وفي النواحي التشريعية (كالزواج والطلاق والنفقة والحقوق المدنية والوصية) وكانت هذه الأحكام التي يصدرها الحاخام تنفذها الدولة كما أشرنا.

ولقد صرح أكثر من مسؤول عثماني بأن اليهود الذين طردوا من أوروبا، قد وجدوا السلم والأمن وحرية الوجود الكامل في الدولة العثمانية.

كما سمحت الدولة العثمانية لباقي الطوائف الدينية بتشكيل مجموعات محلية في الدولة العثمانية وكل واحدة منها قائمة بذاتها، وسمح هذا النظام لأعضاء الطوائف

---

(١) (من المصادفات الغربية أن يتكرر هذا الاعتراف على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش في سنة ١٩٩٢م، عندما وصل حاييم هيرتسوغ رئيس إسرائيل إلى تركيا لحضور الاحتفالات بمناسبة الذكرى الخمسمائة لنزوح اليهود من أسبانيا وقبولهم في الدولة العثمانية. إذ عرض الرئيس الإسرائيلي شريط فيديو على المدعوين يتضمن خطاباً للرئيس الأمريكي بوش يشير فيه إلى أن الدولة العثمانية عندما فتحت ذراعيها للاجئين اليهود من أسبانيا ولحد الآن فإنهم بالحقيقة يعيشون بسلام منذ ٥٠٠ عام وهو مثال أن يعيش اليهود والمسلمون معاً) ونقول لماذا لا يعيش المسلمون واليهود في سلام عادل في فلسطين الآن بعد أن سيطرت أمريكا على العالم، وبإمكانها فعل شيء مشابه لما فعلته الدولة الإسلامية العثمانية والدولة التركية العلمانية الآن!!؟

بالحفاظ على تراكيبهم الاجتماعية وعاداتهم وطقوسهم الدينية، إضافة إلى دورهم في المجالات الإدارية والاقتصادية.

وقد مارس اليهود طقوسهم الدينية وبالإضافة إلى امتيازاتهم المدنية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فقد ظهر لهم أول كتاب باللغة العبرية في عام ١٦٧٨م وكان لجوزيف ناسي اليهودي المتنفذ دوراً واضحاً في هذا المجال.

وقد بلغ عدد اليهود في استانبول في تلك الفترة نحو عشرين ألفاً، فحاول اليهود الوصل إلى مقر السلطان بشتى الوسائل، وقد فرضوا أنفسهم على البلاط بالدرجة الأولى بوصفهم أطباء[1]. فقد استطاع الطبيب ناثان سلمون اشكنازي، الألماني الأصل أن يسيطر على محمد صوقللي سيطرة تامة، وفي عهد سليم الثاني قام يهودي آخر وهو يوسف ناسي بدوره حيث اتصل بسليم الأول بعد هجرته من البرتغال إلى القسطنطينية سنة ١٥٥٠م حاملاً معه ثروة هائلة واستطاع أن يلعب دوراً مهماً في مقدرات الدولة الاقتصادية.

إن حياة اليهود تثير أكثر من سؤال في المجتمعات التي لجأوا إليها اختياراً أو اضطراراً. فهم يحملون في حقائبهم أينما وجدوا النيات السيئة بالإضافة إلى مواهبهم المشهورة في حقل الاقتصاد والمال والطب. ولو أنهم وضعوا هذه المواهب خارج النيات السيئة لاستطاعوا أن يعيشوا مواطنين في كل دول العالم بما فيها فلسطين بشكل فاعل وبحرية تامة.

لكن اليهود كأفراد وطائفة، انقادت إلى أحلام الجمعيات الصهيونية وأفكار (هرتزل) ومصالح الدول الأوروبية التي أجمعت على خلق وطن لليهود في فلسطين، مستخدمة كل الأساليب الوحشية واللاإنسانية لبلوغ القصد. فكانت الدولة العثمانية وسلاطينها أول ميدان لطرح الخطط الصهيونية لذلك الهدف، وبما أننا استعرضنا حال السلاطين منذ عهد بايزيد الثاني الذي سمح بإيواء اليهود المضطهدين من أسبانيا. نود أن نستعرض حال الدعوة الصهيونية بقيادة هرتزل شخصياً مع السلطان عبدالحميد الثاني. ونورد بعض الملاحظات عن طبيعة اليهود العامة، بالإضافة إلى تأثرها بالحركات السياسية الصهيونية:

(١) لقد اصبح مياستر جاكوب الذي كان يخفي يهوديته تحت اسم يعقوب باشا طبيباً للسلطان محمد الفاتح، وتذكر بعض المصادر أن اليهودية العالمية اقنعته على تسميم السلطان مقابل مائة ألف دوقاً من الذهب.

١- إن اليهود لم يندمجوا في مجتمعات الدول التي وجدوا فيها، مما أدى إلى تكتلهم وتركزهم في أحياء ومناطق خاصة، وكان هذا أحد الأسباب التي حملت الدول الأوروبية إلى طردهم وتشجيع هجرتهم إلى فلسطين أخيراً.

٢- عند هجرة اليهود من أوروبا إلى الدولة العثمانية، اتبعوا نفس الأساليب التي استخدموها في القارة الأوروبية، حيث قاموا بقتل بعض السلاطين كما فعلوا في قتل الكسندر قيصر روسيا في عام ١٨٨١م، مع أن العثمانيين لم يتبعوا مع اليهود سياسة العنف.

٣- اليهود نقلوا تجارب الشعوب الأوروبية التي سكنوا وعاشوا فيها إلى الدولة العثمانية مما أدى إلى نشوء بعض الأفكار الفلسفية والسياسية التي تتقاطع مع بنية الدولة العثمانية فكرياً واجتماعياً.

٤- إن جزءاً من المسؤولية لسيادة اليهود يعود إلى بعض سلاطين الدولة العثمانية الذين انساقوا كلياً لتنفيذ أوامر اليهود دون أن يعرفوا ما تشكل هذه الحرية المطلقة لليهود من مخاطر على مستقبل الدولة العثمانية، والحق أن السلاطين انطلقوا من المفاهيم الإسلامية العامة لمساعدة هؤلاء اليهود وإنقاذهم من الظلم الذي أحاق بهم في البلدان الأوروبية. لا سيما وأن اليهود يمتلكون من القوة الاقتصادية والذكاء والممكنات الأخرى.

## اليهود والسلطان عبدالحميد :

حاول الصهاينة منذ أن بدأت الحركة الصهيونية اليهودية بشكل منظم عام ١٨٩٧م الاتصال بالسلطان عبدالحميد الثاني لإقناعه بفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين والسماح لهم بإقامة مستوطنات للإقامة فيها. ولقد قام هرتزل باتصالاته تلك بتوجيه من الدول الاستعمارية الأوروبية خاصة بريطانيا وألمانيا. وكان هرتزل يعلم مدى الضائقة المالية التي تمر بها الدولة العثمانية، لذلك كان يحاول إغراء السلطان بحل مشاكله المالية مقابل تنفيذ طلبات الصهاينة والمستعمرين الذين يوجهونهم.

اخبر هرتزل السلطان عبدالحميد وذلك عن طريق أحد الوسطاء (استخدام الوسطاء فن يجيده السماسرة والصهاينة) أنه ينشر في جريدة دي فيلت التي يعمل بها بسرور وحياد أكيدين (كذا) المراسلات والأنباء التي قد تكون في صالح السلطان.

وقد استخدم هرتزل بالفعل الصحافة اليهودية في العالم ضد الأقلية المتمردة ليحوز على رضى السلطان. ولم يتردد هرتزل في أن يكتب إلى باويني رئيس حكومة النمسا عام ١٨٩٦م عارضاً عليه إصدار مجلة تدافع عن مصالح رئيس الحكومة مقابل خدمته للسياسة الصهيونية، كما أنه لا يتردد في أن يعلن دون حياء أن الحركة الصهيونية ستحوّل يهود العالم إلى عشرة ملايين عميل لإنجلترا إذا ما ساعدتهم الأخيرة على تحقق الحلم الصهيوني ومن المعروف أن هرتزل سبق ان تقدم بعرض مماثل إلى ألمانيا لتمويل اليهود إلى عملاء ألمان.

ومن الواضح أن هرتزل وأعوانه أرادوا أن يستغلوا الضائقة المالية الشديدة التي كانت تئن تحت وطئتها الدولة العثمانية، فلوّحوا بالمال. ولكن السلطان عبدالحميد الثاني ما وهن وما ضعف وما استكان أمام إغراء المال ورد على وسطاء هرتزل بقوله: (انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع. إني لا أستطيع أن اتخلى عن شبر واحد من الأرض فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي، لقد قاتل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم وإذا مزقت إمبراطوريتي، فلعلهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق أولاً على جثثنا وإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة).

ولم يكن هدف الصهاينة اليهود هو الحصول على مقر إقامة أو وطن لأن ذلك كان متاحا لهم في أي بقعة في الدولة العثمانية وكان بإمكانهم ان يكونوا مواطنين عثمانيين اينما كانوا وحيثما أرادوا في الدولة العثمانية عدا فلسطين التي كانوا يتطلعون إليها لتحقق أهداف سياسية استعمارية لذلك كان الصهاينة يقولون أن فلسطين وطننا القومي الذي لا يمكن أن ينسى. وإذا ما منحنا السلطان صاحب الجلالة فلسطين فسنقدم بالمقابل الوعد بتسوية مشاكل تركيا المالية تماماً أما أوروبا فستكون قد شيدت بذلك جزء (من الحصن في وجه آسيا) إننا سنقوم بدور المخفر الحضاري المتقدم في وجه البربرية.

ونتيجة لاتصالاته المتعددة، دُعي هرتزل في أيار (مايو) ١٩٠١م إلى استانبول لمقابلة السلطان بصفته رئيساً لليهود وصحفياً ذا تأثير، ولكن حُظر عليه التحدث عن الصهيونية. وأثناء لقائه مع السلطان، عرض هرتزل مساعدته على حكومة تركيا لتوحيد ديونها للممولين الأجانب، الذين كانوا يضغطون عليها ويتدخلون في شؤونها

الداخلية، بسبب ديونهم بواسطة قرض طويل الأمد. يقدمه بعض الرأسماليين اليهود، مقترحاً مقابل ذلك إصدار (بيان صداقة) من قبل السلطان تجاه اليهود يرحب بقدومهم إلى الإمبراطورية العثمانية والاستيطان فيها. وبعد هذه المقابلة استدعى عزت باشا احد مستشاري السلطان هرتزل للتفاوض معه بشأن اقتراحاته لتوحيد الديون وأبلغه أن اليهود يستطيعون (أن يأتوا إليها) شرط أن يوافقوا على قبول الجنسية العثمانية، ولن يسمح لهم باستيطان جماعي في أي مكان وخلال المفاوضات التي تبعت هذه اللقاءات، استدعى هرتزل مرة أخرى في شباط (فبراير) ١٩٠٢م إلى استانبول وأبلغه أيضا انه لن يسمح لليهود الذين يفدون إلى الإمبراطورية العثمانية بالاستيطان في البداية في فلسطين وستعين الحكومة من حين إلى آخر الأماكن التي سيسمح لهم بالاستيطان فيها، ولكن هرتزل رفض هذا العرض.

وأدى موقف الحكومة التركية هذا من جهة وعجز هرتزل عن إيجاد المال اللازم لتوحيد الديون، من جهة أخرى إلى إيقاف المفاوضات بين الطرفين بينما اقتنع هرتزل بأنه لن يحصل على امتياز توطين اليهود في فلسطين إلا بعد تقسيم تركيا.

وقد دوّن هرتزل في مذكراته ردّ السلطان عبدالحميد الثاني عندما عرض عليه المال لشراء فلسطين بقوله: (لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم وقد غذوها فيما بعد بدمائهم وسوف نغذيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا. لقد حاربت كتيبتان من جيشنا في سوريا وفي فلسطين وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر في (بلفنه) لأن أحد منهم لم يرضى بالتسليم وفضّلوا أن يموتوا في ساحة القتال. الإمبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي لا أستطيع أبداً أن أعطي أحد أي جزء منها ليحتفظ اليهود ببلايينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل إنما لن تقسم إلى على جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان).

وقد سجّل هرتزل رسالة هامة مؤرخة في الثاني عشر من شهر يوليو ١٩٠٢م رأياً خطيراً نسبه إلى السلطان عبدالحميد الثاني فقرر هذا السلطان عرض على هرتزل توطين اليهود في العراق ولكن رفض هرتزل هذا العرض لأنه لم يشمل فلسطين ولم يستطيع هرتزل كممثل لجريدة Neoe Frooiopresse الذي قابل السلطان مرتين بواسطة الأستاذ مارلنغ أن يقنع السلطان عبدالحميد بالتخلي عن معارضته بل إنه كما يقول مارلنغ القائم بأعمال السفارة في الأستانة (رفض كل مشاريع الهجرة غير المحددة

لليهود إلى تركيا) ووضع كل عقبة في طريق إدخال جماعي لليهود الأجانب.

ولقد أوضح وايزمان في مذكراته:

(كنا نعرف أن أبواب فلسطين كانت مغلقة، وأن اليهودي كان يمكن أن يطرد حالاً من قِبَل السلطان.. وأن القانون التركي يمنع الحصول على الأراضي.. ولو أننا حاولنا أن نكون نظاميين لفزعنا ولكننا عبرنا عن طريق ملتو فاليهود قد استقروا في فلسطين ولم يطردوا واشتروا أرضاً أحياناً عن طريق رجال صورة أو بالرشوة.. لأن الجهاز التركي كان فاسداً.. وفي ظل هذا النظام بُنيت المستعمرات الصهيونية الأولى..).

ونتيجة ليأس الدول الاستعمارية، الصهاينة من الحصول على موافقة رسمية من السلطان عبدالحميد الثاني، لاستيطان اليهود في فلسطين، عملوا على التآمر على حياته.

وتذكر بعض المصادر الصهيونية أنه نتيجة للموقف العثماني الرسمي من المشروع الصهيوني، عرض القنصل العام للدولة العثمانية في فيينا (علي نوري بك) على (تيودر هرتزل) مشروعاً غريباً لتحقيق استيطان يهودي وإقامة الدولة اليهودية وبدونه لا يمكن أن تنال الصهيونية ما تريد في فلسطين: وهو أن يبحر (هرتزل) إلى البوسفور في سفينتين وينسف (قصر يلدز) ويعمل على إتاحة الفرصة للسلطان عبدالحميد بالهرب أو القبض عليه وتعيين سلطاناً آخر بدلاً منه، ولكن قبل ذلك يجب إقامة حكومة مؤقتة تعطي اليهود امتياز الاستيطان في فلسطين. ورغم غرابة القصة فقد درسها هرتزل وقدر تكاليفها وفكر بعواقب فشلها، وقد طرحت الفكرة في ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٠٤م، وقرر هرتزل اللجوء إليها إذا فشلت مساعيه الأخيرة السلمية في استانبول، لكنه أبرق إلى علي نوري بك في ١٩ نيسان من نفس العام معتذراً عن قبول الاقتراح بسبب خشية هرتزل من قيام مذبحة هائلة يُمنى بها اليهود في الدولة العثمانية إذا فشل المشروع.

وبالرغم من فشل الزعيم الصهيوني في إقناع السلطان العثماني بمشروع الدولة اليهودية في فلسطين، فقد كانت (جمعية الاستعمار اليهودي)، تواصل نشاطها في فلسطين بالأساليب غير القانونية معتمدة على شراء الأراضي من الإقطاع اللبناني، منتهجة أسلوب الرشوة مع الإدارة التركية الفاسدة كي تتغاضى عن عمليات الشراء. وكانت أسرة (سرسق) تملك وحدها مساحات شاسعة في فلسطين تتاجر بها وتستثمرها،

ويعترف هرتزل بهذه الحقيقة عندما يقول: (جمعية الاستعمار اليهودي تتفاوض مع عائلة رومية اسمها سرسق من أجل شراء سبعة وتسعين قرية في فلسطين. يعيش هؤلاء الروم في باريس وقد خسروا أموالهم في القمار وهم يريدون بيع ممتلكاتهم وهي تمثل ٣٪ من مساحة فلسطين حسب قول (بامبس) بسبعة ملايين فرنك. لقد تحولت جمعية الاستعمار اليهودية عن الأرجنتين ولم تعد تستثمر أموالها الآن إلا في فلسطين).

ويذكر السلطان عبدالحميد الثاني في مذكراته حول مفاوضات الصهيونية لامتلاك فلسطين يقول: (إن اليهود تعاونوا مع المحافل الماسونية، وطلبوا مساعدتهم وإسكانهم في فلسطين، وقد عرضوا عليَّ أولاً ولكنني لم أقبلها ورفضت ذلك المشروع... ويضيف: إن زعيم الصهيونية هرتزل لم يستطع إقناعي بأفكاره بإنشاء مزارع لليهود لأنني أعرف أنهم سيقيمون حكماً ذاتياً وبذلك تكون المسألة اليهودية قد انتهت، وربما كان هرتزل على حق بالنسب لشعبه فإنه يريد ارضاً لهم ولكنه نسي أن الذكاء وحده ليس كافياً). كما يؤكد السلطان عبدالحميد بأنه منذ أن نشأت الحركة الصهيونية بدأ يعارض مخططاتها لأنه عرف مقاصدها إذ يقول: (إن الصهيونية لا تريد أراض زراعية في فلسطين لممارسة الزراعة فحسب، ولكنها تريد أن تقيم حكومة ويصبح لها ممثلون في الخارج.. وإني أعترض على هذه السفالة لأنهم يظنونني لا أعرف نواياهم، وليعلموا أن كل فرد في إمبراطوريتنا، كم يُكنّ لليهود من الكراهية طالما هذه هي نواياهم وإن الباب العالي ينظر إليهم مثل هذه النظر، إنني أخبرهم أن عليهم أن يستبعدوا فكرة إنشاء دولة في فلسطين لأنني لا زلت أكبر أعدائهم).

ويذكر (فامبري) المقرب من السلطان عبدالحميد الثاني، إن المشكلة التي واجهت الصهيونية وأهدافها هي الاتجاهات الحكومية، وهي نفس المشكلة التي واجهها هرتزل زعيم الصهيونية ونتيجة للمواقف المتشددة للسلطان عبدالحميد الثاني ضد مخططات الاستعمار والصهيونية أصبح من المؤكد لدى زعماء الدول الاستعمارية أنه لا مجال لتنفيذ المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين ما دام السلطان عبدالحميد على العرش.

ولقد حكم السلطان – بسبب عدائه للمشروع الصهيوني – على نفسه بالخلع، وعلى سمعته وتاريخ خلافته بالتشويه والتحريف والتجريح، والذي يؤكد ذلك وثيقة تاريخية بخط السلطان عبدالحميد تبين سبب خلعه، وهي رسالة وجهها بعد خلعه إلى شيخه في الطريقة الشاذلية محمود أبي شامات (شيخ الطريقة الشاذلية في دمشق)، فيما

يلي نصها:

(إنني لم أتخلَ عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد والترقي المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم، اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة، إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين، ورغم إصرارهم فلن أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيراً وعدوا بتقديم ١٥٠ مليون ليرة إنجليزية ذهباً، ورفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بالجواب القطعي الآتي: إنكم لو دفعتم مال الدنيا ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة، فلم أسوّد صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين. لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضاً. وبعد جوابي هذا اتفقوا على خلعي، وأبلغوني أنهم سيعيدوني إلى (سيلانيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير).

لقد كان السلطان عبدالحميد يدرك أخطار الهجرة اليهودية، ويدرك مدى قوة الصهاينة في أوروبا إذ يقول في مذكراته (لليهود قوة في أوروبا أكثر من قوتهم في الشرق، لهذا فإن أكثر الدول الأوروبية تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين للتخلص من العرق السامي، الذي زاد كثيراً... ولكن لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقاً عليهم، علينا أن نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين وإلا فإن اليهود إذا استوطنوا أرضاً تملكوا كافة مقدراتها خلال وقت قصير. وبذا نكون قد حكمنا على إخواننا في الدين بالموت المحتم... إنني أدرك أطماعهم جيداً، لكن اليهود سطحيون، في ظنهم أنني سأقبل بمحاولاتهم وكما أنني أقدّر في رعايانا من اليهود خدماتهم لدى الباب العالي فإني أعادي أمانيهم وأطماعهم في فلسطين).

وكانت للسلطان عبدالحميد سياسة واضحة تجاه الهجرة بشكل عام في إمبراطوريته إذ كان يقول: (لكي نعمل على إسكان الأراضي الخالية من إمبراطوريتنا، يتوجب تنظيم الهجرة بشكل مناسب لكننا لا يمكننا القول بأن الهجرة اليهودية شكل مناسب، لقد مضى عهد دخول إتباع الأديان الأجنبية إلى مجتمعنا كما تدخل الشوكة في أجسادنا. ليس لنا أن نقبل في أراضينا إلا من كان من أمتنا ومن شاركنا معتقدنا، علينا أن نبدي اهتمامنا في تقوية العنصر التركي (العثماني) وأن نسعى إلى زيادة المسلمين في البوسنة والهرسك وبلغاريا بالهجرة إلى هذه المناطق واستيطانها).

وهكذا نجد أن مثل هذه السياسة تعارض بشكل واضح سياسة الدول الاستعمارية التي بدأت بالتآمر عليه وإسقاطه فجاءت نهاية حكم السلطان عبدالحميد على يد ثوار (تركيا الفتاة) لتفتح المجال واسعاً أمام النشاط الصهيوني المنظم على كافة المستويات ولقد أدى الوضع الجديد في تركيا إلى تحسين العلاقات وزيادة الفرص أمام التطور الصهيوني في فلسطين. فقد كتب آنذاك البروفيسور (ريتشاد غوتهايل) رئيس الفرع الأمريكي للمنظمة الصهيونية طيلة سنوات سبع ليؤكد على الاحترام الصهيوني للسيادة العثمانية على فلسطين فقال: بين اليهود ما من أحد يخفق قلبه فرحاً وابتهاجاً مثلما يخفق قلب الصهيونيين على ثورة تركيا الفتاة.

وتميزت الفترة الممتدة بين مجيء جماعة تركيا الفتاة واندلاع العالمية الأولى (١٩٠٨م – ١٩١٤م) بتصاعد النشاط الصهيوني في عاصمة الإمبراطورية العثمانية وفي الولايات العربية التابعة لها.

## الحلم الصهيوني:

لقد تبين لنا فيما سبق الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول الاستعمارية والحركة الصهيونية، لتهجير اليهود إلى فلسطين وشراء الأراضي لتوطينهم وإقامة الدولة اليهودية هناك لتكون قاعدة لتأمين مصالح أوروبا في المنطقة.

ولنتابع الجهود الكبيرة التي بُذلت لتحقيق الحلم الصهيوني منذ بداية النشاط الاستعماري الصهيوني حتى قيام الحرب العالمية الأولى. لقد ذكرنا كيف تحالفت جميع القوى الاستعمارية لتنفيذ المشروع الصهيوني، والجهود المبذولة والمتواصلة لتهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين، وكيف قامت بالضغوط والمؤامرات على الدولة العثمانية والسلطان عبدالحميد الثاني بالذات حتى إزاحته من عرش السلطنة، لأنه شكّل عقبة في طريقها تحول دون تنفيذ ذلك المشروع. ونستطيع القول إن كل الجهود قد فشلت، وأنه لولا الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تدمير للدولة العثمانية واحتلال مباشر لفلسطين من قبل الإنكليز، وتقسيم البلاد العربية بين الدول الغربية (في معاهدة سايكس – بيكو)، لما قُدّر للمشروع الصهيوني أن يرى الحياة في فلسطين.

ولعل ما سنورده من أرقام عن عدد المهجَرين وعن مساحة الأراضي التي استطاعوا الاستيلاء عليها بدعم الدول الاستعمارية، لهو دليل واضح على فشل الجهود الاستعمارية لتهويد فلسطين. لقد اختلفت التقديرات حول عدد اليهود قبيل وصول طلائع المهاجرين الجدد إليها، ويستفاد من إحصاء جرى للسكان عام ١٨٣٩م ذكر أن عددهم نحو ٦٥٠٠ نسمة، نصفهم في القدس وارتفع هذا الرقم في السنة التالية ليصل إلى ١٠٥٠٠ نسمة ثم ارتفع إلى ١٤٥٠٠ نسمة في عام ١٨٥٦م، ووصل في نهاية ١٨٨١م إلى ٢٢٣٥٠ نسمة وكان أكثر من نصف أولئك السكان يعيشون في القدس بينما يعيش الباقون في صفد وطبريا وعكا وحيفا ونابلس والخليل وفي قريتي شفا عمرو والبقيعة.

بينما يذكر التقرير الإحصائي لحكومة فلسطين ١٩١٤م بأن عدد اليهود في عام ١٨٣٩م لم يتجاوز الـ٦٠٠٠ نسمة في حين بلغ عدد العرب ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة أي إن نسبة اليهود لم تتعدى ٢٪ ولم يتجاوز عدد اليهود في عام ١٨٨٠م العشرين ألفاً. وبين عامي ١٨٤٠م و١٨٨٠م وصل عدد المستوطنين اليهود بفلسطين إلى ٢٥٠٠٠، وخلال السنوات الخمس والثلاثين القادمة قدر لهذا العدد أن يبلغ ٦٠٠٠٠ نسمة.

وفي عام ١٨٧٥م بدأت موجات الهجرة تتدفق، وكان معدل عدد المهاجرين يصل إلى ألفين في العام، مما جعل قنصل الولايات المتحدة يكتب إلى وزارة خارجيته محذراً من إن تدفق اليهود على فلسطين من روسيا بمثل هذه الكثرة سوف يقلب الحالة في البلاد، فلا تمضي سنوات حتى يصبح اليهود هم سكان البلاد لا سكانها الأصليون. ونتيجة لهذه الهجرة ازداد عدد اليهود فبلغ في نهاية القرن التاسع عشر خمسون ألف يهودي نصفهم في القدس، كما بلغ عدد مستعمراتهم تسع عشرة مستعمرة عدد سكانها ٤٣٥٠ نسمة.

بينما تؤكد بعض المصادر أن عدد اليهود كان في عام ١٨٩٥م حوالي ٦٠ ألفاً إلا أن المصادر الصهيونية تؤكد أن عدد اليهود كان أقل من ذلك بكثير إذ بلغ عددهم في عام ١٨٩٧م ما يقارب الخمسين ألف يهودي، منهم ٤٥٠٠٠ ألف يعيشون في ٩ مدن صغيرة وكبيرة (في القدس وحدها ٢٨٢٥٥ بينما لم يكن هناك سوى ٤٣٥٠ نسمة يتوزعون على ١٩ مستوطنة يمثلون الاستيطان الحديث، ولم يكن هذا العدد كفيلاً بتغيير النموذج التقليدي للاستيطان القديم القائم على الصدقة).

أما مساحة الأراضي التي استطاعوا الاستيلاء عليها فقد كانت صغيرة جداً وقبل أن نتحدث عن الأراضي التي استطاع الاستعمار والحركة الصهيونية الحصول عليها،

يجدر بنا أن نعطي فكرة عن الوضع القانوني للأراضي في ظل الدولة العثمانية.

لقد أصدرت السلطات العثمانية سنة ١٨٥٨م قانون الأراضي العثماني المؤقت – الذي رغم كونه مؤقتاً بقي نافذ المفعول في فلسطين على الأقل لمدة تزيد عن قرن من الزمن – ليساعدها (الدول الاستعمارية) على تنفيذ سياستها تلك -، وقد احتوى القانون على تعليمات عديدة لتنظيم ملكية الأراضي والحقوق والواجبات المترتبة على ذلك، فرضت أحدها على مالك الأرض تسجيل أرضه باسمه في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو)، لكي يضمن حقوقه في الملكية، بينما تصف أخرى على أن ملكية كل قطعة أرض من نوع الأراضي الأميرية (ميري) – وهو تعريف ينطبق على معظم الأراضي في فلسطين – تنتقل إلى الدولة، إذا امتنع صاحبها من فلاحتها لمدة ٣ سنوات متتالية. فإصرار السلطة على جباية الضرائب المترتبة على المحاصيل (الأعشار) وفقاً لتقديرات مبالغ فيها، حيث لم يكن لدى الفلاحين القدرة على تسديدها، دفع الكثيرين منهم إلى التنازل عن فلاحة مساحات من أراضيهم، فقامت الدولة بالاستيلاء عليها وبيعها بالمزاد العلني وبأسعار بخسة عادة، للأفندية والأثرياء من سكان المدن، بحيث استطاع عدد ضئيل منهم تركيز ملكية مساحات شاسعة من الأراضي في أيديهم.

وبهذه الطريقة انتقلت ملكية كل أراضي مرج ابن عامر (جنوب مدينة الناصرة) إلى عائلة سرسق.. في بيروت (وهي الأراضي التي بيعت لليهود فيما بعد كما أشرنا) واشترى أغنياء آخرون معظم الأراضي القريبة من المدن: صفد ويافا وغزة، وكان أصحاب هذه الأراضي الجدد يؤجرونها (للفلاحين)، أبناء القرى المجاورة رغم أن عدد المستأجرين كان قليلاً وطرق فلاحتهم بدائية، وكانوا يتهربون من دفع حصة أصحاب الأراضي في المحصول، ولهذا كان الملاكون مستعدون دائماً لبيع الأراضي التي وصلت إلى حوزتهم بأسعار بخسة. وحتى في الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر، كانت أراضي مرج ابن عامر، والسهل الساحلي بين حيفا وعكا ووادي الحوارث (إلى الجنوب من حيفا) معروضة للبيع من قبل مالكيها الجدد دون أن يكون هناك من يشتريها، ولقد بيعت معظم هذه الأراضي إلى اليهود، الذين أقاموا عليها، مع مرور الوقت عشرات المستوطنات.

كذلك فإن أمر السلطات القاضي بتسجيل الأراضي بأسماء مالكيها، في دوائر تسجيل العقاري (الطابو)، قد ساهم في الإسراع بعملية تركيز الملكية تلك، في أيدي قلة

من الوجهاء، إذ أن كثيراً من الفلاحين خشوا من زيادة عبء الضرائب عليهم، بعد تنفيذ عملية تسجيل أراضيهم. وإطلاع السلطات على كل ممتلكاتهم. لذلك اتجه العديد من الفلاحين إلى الأفندية والوجهاء لحمايتهم. وذلك بطلب موافقتهم على تسجيل أراضي الفلاحين تحت أسمائهم لكي يتجنبوا دفع الضرائب، مقابل نسبة مئوية معينة من ناتج الأرض لقاء تلك الحماية. وقد انتقلت بهذه العملية رسمياً على الأقل – ملكية مساحات من الأراضي لا بأس بها، إلى أولئك الأفندية، الذين كثيراً ما أساءوا الائتمان وتصرفوا بها، ببيعها أو نقل ملكيتها إلى ورثتهم - .

فمثلاً قبيلة عرب الزبيد قامت بتسليم ثلث مساحة أراضيها، الواقعة بالقرب من بحيرة الحولة، في شمال فلسطين، إلى قنصل فرنسا اليهودي في عكا (يعقوب عبو) لقاء بسط حمايته على أبناء القبيلة، فقام هذا القنصل على إثر ذلك، يبيع هذه الأراضي إلى مستوطني يهود هامعلة.

إضافة إلى ما ذكرنا، كانت هناك طريقة ثالثة لانتقال ملكية الأراضي إلى الأفندية، وذلك بواسطة الربا الفاحش، فعموم الفلاحين لم تكن أوضاعهم الاقتصادية على ما يرام، وكثيراً ما يلجأون إلى الأفندية الأثرياء للحصول على قروض مالية، تمنح لهم لقاء تعهدهم بدفع نسبة فائدة عالية بعد رهن أراضيهم كتأمين لتسديد تلك القروض. وفي مثل هذه الحالات، تتراكم الفوائد خلال مدة قصيرة لتصبح أضعاف مبلغ القرض الأصلي، فيعجز الفلاح عن الدفع وتكون النتيجة استيلاء الأفندية على أراضي الفلاحين المرهونة ضماناً للتسديد. على ضوء هذا تستطيع أن نعرف السبب السياسي لانتقال الأراضي التي حصل عليها اليهود من العائلات الفلسطينية التي كانت تعيش خارج فلسطين.

ويضاف إلى تلك الأسباب، المصادرات والهبات التي كانت تمنحها حكومة الانتداب البريطاني لليهود، بصفتها تملك صلاحيات السلطان العثماني التي أبقتها لتنفيذها لصالح المشروع الصهيوني. فكانت أكبر نسبة من الأراضي التي انتقلت ملكيتها لليهود من الهبات الحكومية التي منحتها الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة من عصبة الأمم لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ففي سنة ١٨٧٩م تم استملاك نحو عشرة آلاف دونم من تاجر لبنان يدعى (تيان)، إلا أن معظم المستوطنين اضطروا إلى تركها بعد نحو ٣ سنوات من تأسيسها بسبب

الأمـراض الـتي تفشت بيـنهم والخسـائر الـناتجة عـن عـدم خـبرتهم في الـزراعة، فسلمت الأراضي إلى مزارعين عرب لفلاحتها.

ونتـيجة لاحـتجاج عـرب فلسطين على بيع العائلات المذكورة الأراضي إلى اليهود، استجابت الأستانة لاحتجاجاتهم، إلا أن التدخل البريطاني أبطل مفعول فرمان السلطنة العثمانـية لكـن العرب واصلوا الاتصال بالأستانة، فصدر قرار في السنة ١٨٩٢م يمنع اليهود مـن شـراء الأراضـي، ويمـنع أيضـاً الـرعايا مـن بـيع الأراضي للـيهود، لكـن الدول الغربية وبريطانـيا بـالأخص تـدخـل لتقليل فاعلـية المـنع بالـرغم من ثبات الحكومة العثمانية على رأيها حتى خلع السلطان عبدالحميد الثاني في إبريل ١٩٠٩م.

وفي سـنة ١٩٠١م، ثـم شـراء ٣١٥٠٠ دونم مـن الأراضي الواقعة بالقرب من طبريا، من عائلـة سرسـق البيروتـية، والمالكـة لـتلك الأراضـي. وقـد كانـت لـهذه الصفقة تأثير بعيد المدى عـلى النشـاط الاسـتيطاني الصـهيوني في فلسـطين، إذ أقـيم على تلك الأراضي عدد مـن المستوطنات الصهيونـية، وصارت بمثابة نـواة لتجمع ثانٍ من المستوطنات التي أقيمت في شمـال فلسـطين. كذلـك كانـت صفقة البيع هذه بمثابة مقدمة لصفقات أخرى مماثلة بـاع بموجـبها أبـنـاء عائـلـة سرسـق للـيهود مساحات شاسعة من الأراضي، في أماكن مختلفة من فلسطين.

وكـان الصـهاينة قـد اسـتطاعوا خـلال السـنوات (١٨٨٩ — ١٩٠٢م) مـن شـراء نصـف أراضي طبريا، التي كانت ملكاً لعائلة عـربية إقطاعية تسكن في دمشق.

وفي القـدس اسـتطاعت شركة تطوير أراضي فلسطين، شراء ١٩٢ دونماً من الأرض، حـتى سـنة ١٩١٨م، وذلك على جبل سكوبس، حيث أقيمت الجامعة العبرية فيما بعد، وفي المـنطقة الـتي أنشأ عليها شارع بن يهودا والشوارع المحيطة به في القدس الجديدة، وكانت هذه الأراضي ملكاً للورد إنجليزي، والبطريك اليونـاني في القدس.

كمـا اشـترت الشـركة ذاتهـا في حـيفا حـتـى سـنة ١٩١٣م، مـا مسـاحته ٢٤٩ دونمـاً من الأرض عـلـى جـبل الكـرمل. وأقـيم عـلـى جـزء مـن تـلـك الأرض آنـذاك معهـد الـهندسـة التطبيقـية وفي سـنة ١٩١٨م اشـترت الشـركة ٢٥٣٦ دونمـاً، في أمـاكن مخـتلفة مـن المديـنة، معظمها ملك للألمان، كانوا يسكنون هناك في ذلك الوقت.

وهكذا نـرى أن الصهاينة بتسهيلات مـن بريطانـيا قد اشتروا بعض الأراضي من عائلات غير فلسطينية (عربية أو أجنبية) كانت تسكن خارج فلسطين.

لـذا نـرى أن نسـبة مـا اشـتروه الصهاينة من الأرض في زمن عبدالحميد الثاني كان ضئيلاً ولا يشـكل نسـبة خطيرة مـن مجمـوع مساحة فلسطين، إلا أن الأمر استفحل بعد خلعه ودخـول تركـيا الحـرب مـع ألمانيا والنمسا ضد الحلفاء. وخسارتها وتقسم أملاكها. فأصـبحت بريطانـيا الوريـث الشـرعي عـلى الأراضـي الفلسـطينية وتـوجـت فضـلـها على اليهود بإصدار وعد بلفورد القاضي بإعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

تم بحمد الله




# قائمة المراجع والمصادر


١. إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحلال، ترجمة د. محمد الأرناؤوط، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م.

٢. أوغلي، اكمل إحسان، سعداوي، صالح، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، إستانبول، ١٩٩٩م.

٣. الصلابي، علي محمد محمد، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، عمان، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

٤. النعيمي، أحمد نوري، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، بغداد، ١٩٩٠م.

٥. أفندي، محمود رئيف، زيادة، خالد، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، طرابلس (لبنان)، ١٩٨٥م.

٦. البستاني، سليمان، عبرة وذكرى، أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.

٧. النعيمي، أحمد نوري، اليهود والدولة العثمانية، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.

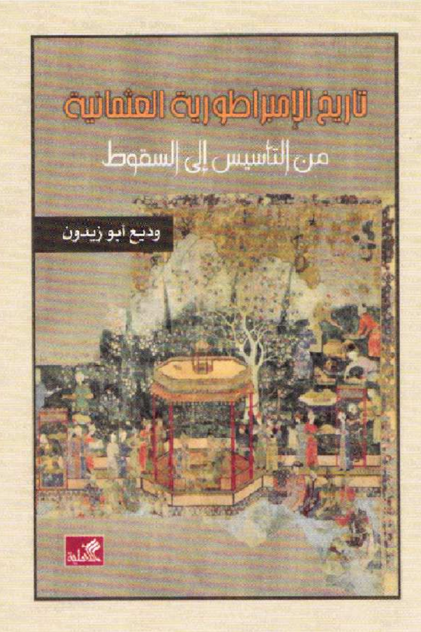
٨. ابن أبي السرور، زين العابدين محمد بن محمد البكري الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، دمشق، دار البشاير للطباعة والنشر، ١٩٩٥م.

٩. أرنست، أ. رامزدر، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م، ترجمة د. صالح أحمد العلي، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠م.
١٠. السيد، محمد، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠م.
١١. أحمد، سعيد، الساتي، تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها، القاهرة، دار الثقافة.
١٢. أحمد، سعيد، برجاوي، الإمبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
١٣. الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠م.
١٤. الرفيعي، عبدالأمير، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
١٥. العبيدلي، أحمد، الدولة العثمانية الأولى ١٣٢ — ٢٨٠ / ٤٧٩ — ٨٩٣، أيام وأحوال، عمان، ١٩٦١م.
١٦. بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة: د. نبية أمين فارس، منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م.
١٧. دروزة، محمد عزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٧١م.
١٨. دلال، عبدالواحد محمد راغب، البيان في تاريخ جازان وعسير ونجران، العصر الجاهلي حتى الدولة العثمانية، القاهرة، ١٩٩٥م.
١٩. كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية — القاجارية والدولة العثمانية، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠١م.
٢٠. كوهين، أهرون، الشرق العربي، ترجمة جبرا نيقولا، دار الجليل، ١٩٧٠م.
٢١. كوكب، سير، الجميل، تكوين العرب الحديث، عمان، دار الشروق، ١٩٩٧م.
٢٢. كوكب، سيار، الجميل، بقايا وجذور التكوين العربي، بيروت، الأهلية للنشر، ١٩٩٧م.
٢٣. موسى، جميل، النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١م.

٢٤. مصطفى، محمد، صفوت، السلطان محمد الفاتح، القاهرة، ١٩٤٨م.
٢٥. مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، بيروت، دار الفكر للدراسات والنشر.
٢٦. محمود، أحمد، الساداتي، تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧٩م.
٢٧. علي، حسان، الحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧م — ١٩٠٩ م، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
٢٨. عبدالحميد الثاني، السلطان، مذكراتي السياسية ١٨٩١ — ١٩٠٨م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ...، .
٢٩. عبدالحميد الثاني، السلطان، مذكرات، ترجمة محمد حرب عبدالمجيد، بيروت، دار الأنصار، ...، .
٣٠. عباس، أحمد مرسي، العسكرية السعودية في مواجهة الدولة العثمانية، الرياض، دار الزهراء للنشر، ١٩٩٥م.
٣١. عبدالرحيم، أحمد، مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، عمان، دار الشروق، ١٩٨٤م.
٣٢. فريد بك، محمد، المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، بيروت، دار النفائس، ١٩٨١م.
٣٣. فليفل، علي أحمد، الدولة العثمانية والمسلمون في جنوب أفريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠٠م.
٣٤. شاكر، رفيق، النتشة، السلطان عبدالحميد وفلسطين، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١م.
٣٥. ...، اليهود والاستيطان في الإمبراطورية العثمانية، عمان، دار البشير، ١٩٩٧.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com






ISBN 978-6589-07-777-0
9 786589 077770




الأردن، عمّان، وسط البلد، بناية 12، وبناية 34
ص.ب 7855 هاتف 00962 6 4638688
فاكس 00962 6 4657445


منشورات 2014